بسم الله العالم

مركز البحوث
مؤسسة دار الحديث العلمية الثقافية

سازمان اوقاف امور خیریه

مركز بحوث دار الحديث: ۱۷۷

شبيري، محمّد جواد، ۱۳٤٥ -
توضيح الأسناد المشكلة في الكتب الأربعة: أسناد الكافي / السيّد محمّد جواد الشبيري. ـ قم: دار الحديث، ۱٤۲۹ق = ۱۳۸۷ش.
۲ ج. ـ (مركز بحوث دار الحديث؛ ۱۷۷). (مجموعة آثار المؤتمر الدولي لذكرى الشيخ ثقة الإسلام الكليني؛ ۳۰).
ISBN(set) : 978 - 964 - 493 - 405 - 6
۵۷۰۰۰ ريال دوره 2 - 403 - 493 - 964 - 978 : ISBN
فهرست‌نويسي پيش از انتشار بر اساس اطلاعات فيپا.
كتاب‌نامه: ج ۲: ص ٤۹٥ ـ ٥۱۱؛ همچنين به صورت زير نويس.
۱. حديث ـ علم الرجال ـ الكافي. ۲. كليني، محمّد بن يعقوب، ـ ۳۲۹ق. الكافي ـ نقد و تفسير. الف. كليني، محمّد بن يعقوب، ـ ۳۲۹ق. الكافي. ب. عنوان.
۱۳۸۷ ۹ت۲ش ۱۱٤ BP
فهرست‌نويسي پيش از انتشار، توسّط كتابخانهٔ تخصصي حديث / قم.

توضيح الأسناد المشكلة

في الكتب الأربعة

أسناد الكافي

المجلد الأول

السيد محمد جواد الشبيري

مجموعة آثار المؤتمر الدولي لذكرى الشيخ ثقة الإسلام الكليني - ٣٠

توضيح الأسناد المشكلة في الكتب الأربعة: أسناد الكافي / ج ١

السيد محمد جواد الشبيري

الناشر : دار الحديث بمساعدة منظمة الأوقاف والشؤون الخيرية
الطبعة : الأولى ، ١٤٢٩ق / ١٣٨٧ش
المطبعة : الأسوة
الكمية : ١٠٠٠
الثمن : ٥٧٠٠٠ ريال

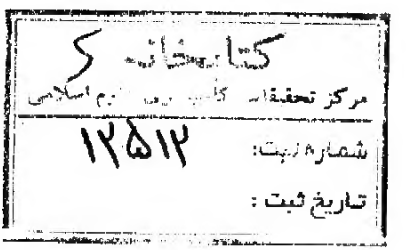

مركز بحوث
مؤسسة دارالحديث العلمية الثقافية

سازمان اوقاف و امور خیریه

دارالحديث للطباعة والنشر : قم ، شارع معلّم ، قرب ساحة الشهداء ، الرقم ١٢٥
الهاتف : ٠٢٥١ ٧٧٤١٦٥٠ _ ٠٢٥١ ٧٧٤٠٥٢٣ ص . ب : ٤٤٦٨ / ٣٧١٨٥
hadith@hadith.net
http://www.hadith.net

بسم الله الرحمن الرحيم

توضيح الأسناد

معجم لتوضيح الأسناد المشكلة
في الكتب الأربعة

وهي المشتملة على التعليق

أو التحويل أو الإضمار أو الإشارة أو غيرها

ممّا يؤثّر على فهم مفاد الإسناد

صنّفه:
السيّد محمّد جواد الشبيري

أسناد الكافي

هوية الكتاب

الكتاب.....
المؤلّف.....
الناشر.....
الطبعة.....
الكميّة .....
السعر.....

مركز النشر

فهرست موضوعات مقدّمة المؤلّف

مقدّمة المؤلّف ٩
بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخّرين ١٢
الإمام البروجردي﵀ وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد ١٤
كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند ١٦
منتقى الجمان وبحث فهم مفاد السند ١٨
موضوع الكتاب والإشارة إلى أبوابه وفصوله ١٩
ما هو المراد من التحويل ٢٠
ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد ٢٣
الأسناد المشتملة على الضمير وبيان أقسامه ٢٦
الأسناد المشتملة على الإشارة ٣٠
تنبيهات ٣١
الأوّل: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدّمة ٣١
الثاني: مباحث تمهيدية هامّة في الكتاب ٣٢
الثالث: البحث في الكتاب عمّا احتمل فيه إحدى الحالات الأربعة المتقدّمة ٣٨
الرابع: وقوع التحريف أو احتماله في السند وارتباطه بإحدي الحالات الأربعة ٤٠
الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصحّحة منها ٤١
السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغريبة في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسّر لنا حلّ السند ٤١

السابع: شكر وتقدير ٤٢
مصطلحات الكتاب ورموزه ٤٣

فهرست أبواب كتاب الكافي من المجلّد الأوّل إلى المجلّد الرابع

المجلّد الاوّل

كتاب فضل العلم ٤٧
كتاب التوحيد ٥٣
كتاب الحجّة ٥٩

المجلّد الثاني

كتاب الإيمان والكفر ١٠٥
كتاب الدعاء ١٩٧
كتاب فضل القرآن ٢٢٩
كتاب العشرة ٢٣٩

المجلّد الثالث

كتاب الطهارة ٢٥٣
كتاب الحيض ٢٥٩
كتاب الجنائز ٢٦١
كتاب الصلاة ٢٨٩
كتاب الزكوة ٣١٧

المجلّد الرابع

أبواب الصدقة ٣٤٥
كتاب الصيام ٣٥٣
كتاب الحجّ ٣٧٩

كلمة الناشر

مقدّمة المؤلّف

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، و صلّى اللّه على سيّدنا و نبيّنا أبي القاسم محمّد و على آله الطاهرين، و اللعن على أعدائهم أجمعين إلى لقاء يوم الدين.

أمّا بعد: فلا يخفى على الباحثين في العلوم الإسلامية ما للحديث الشريف من الأهمّية في مجال استنباط المعارف الإلهية و الأحكام الشرعية، و لذلك قد اهتمّ العلماء بأمر الحديث، و صنّفوا تصانيف كثيرةً متنوّعةً في فنونه المختلفة، و من أهمّها ما صنّف حول أسناد الأحاديث من كتب الرجال و شروح المصادر الحديثية، و هذه التصانيف ـ على عظم شأنها و كثرة فوائدها ـ لم تتكفّل جميع المراحل اللازمة في الأبحاث السندية، و إنّما اختصّت بجملة منها؛ فإنّ للأبحاث السندية مراحل يمكن حصر أهمّها في خمس:[1]

المراحل الخمس للأبحاث السندية

١ـ و هناك مرحلة أخرى هي البحث عن ضبط أسماء الرواة، و قد تعرّض لبيانه ـ من

الأولى: البحث عن مفاد السند و كيفية تسلسل الرواة،

الثانية: البحث عن أحوال الرواة و ما قيل فيهم من المدح و الذمّ و الوثاقة و الضعف و صحّة المذهب و فساده،

الثالثة: البحث عن التحريفات الطارئة على الأسناد من التصحيف و النقيصة و الزيادة و القلب،

الرابعة: تمييز المشتركات و تعيين المراد منها،

والخامسة: توحيد المختلفات و البحث عن اتّحاد العناوين و تعدّدها.

و الهدف الأقصى لعلم الرجال ـ و هو إثبات اعتبار الأحاديث من جهة الصدور و عدمه ـ أوجب التعرّض للمرحلة الثانية في الكتب الرجالية، فلذلك قال الشيخ الطوسي في مقدّمة كتابه الفهرست: «و إذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين و أصحاب الأصول، فلابدّ أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل و التجريح، و هل يعوّل على روايته أولا؟ و أبيّن عن اعتقاده، و هل هو موافق للحقّ أم [هو] مخالف له؟...».[1]

تعرّض كتب الرجال للمرحلة الثانية من المراحل الخمس

و قد ذكر الرجالي الكبير أبو الحسين النجاشي في عنوان الجزء الثاني من كتابه ما لفظه: «الجزء الثاني من كتاب فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، و ما أدركنا من مصنّفاتهم، و ذكر طرف من كناهم و ألقابهم و منازلهم أو أنسابهم،

☜ كتب الخاصّة ـ: إيضاح الاشتباه للعلاّمة الحلّي ونقد الإيضاح لعلم الهدى ابن الفيض الكاشاني، كما أشير في خلاصة الأقوال للعلاّمة الحلّي و كتاب الرجال لابن داود الحلّي إلى ضبط أسماء الرواة في ثنايا تراجمهم، و لم نورد هذه المرحلة في المتن؛ لعدم تأثيرها في تقييم الأحاديث و إثبات اعتبارها و عدمه.

١ ـ الفهرست: ٣

و ما قيل في كلّ رجل منهم من مدح أو ذمّ».[١]

و قد اشتملت الأبواب الأخيرة من رجال الطوسي ـ أي ما بعد باب أصحاب الصادق عليه السلام إلى آخر الكتاب ـ على تعديلات و تجريحات للرواة، و أوسع كتب الرجال في هذا المضمار هو رجال الكشّي.[٢]

١ـ رجال النجاشي: ٢١١.

٢ـ لم يصل إلينا أصل هذا الكتاب و إنّما وصل إلينا ما اختاره الشيخ الطوسي منه، و قد طبع هذا المختصر باسم «اختيار معرفة الرجال» فيظهر منه: أنّ أصل الكتاب مسمّى بمعرفة الرجال، لكن لم أجد دليلاً واضحاً على تعيين اسم خاصّ لهذا الكتاب، وانّما عبّر عنه النجاشي والطوسي بكتاب الرجال ـ راجع رجال النجاشي: ١٠١٨/٣٧٢، الفهرست: ٦١٥/٤٠٣، رجال الطوسي: ٦٢٨٨/٤٤٠ ـ كما أنّ الشيخ الطوسي عبّر عن مختصره باختيار الرجال ـ راجع الفهرست: ٤٥١/٧١٤ ـ وبهذا العنوان عبّر ابن شهرآشوب في المناقب، ٣: ١٩٤، ٣٣٩، ٤: ١٣٤، ٣٢٥، وكذلك العلّامة المجلسي في مواضع كثيرة من بحار الأنوار، كما في ٨٢: ١٢/٢٦، ٢٩/٨٥، ٣٤/٨٧، ٢٢/٢٩٢، ٤٢/٣٥٩، ٨٣: ٤٢/٦٩، ٣٥/٣٧٢.

نعم، ورد في أوّل الجزء الخامس من رجال الكشّي: ٣٦٣ ما لفظه: «الجزء الخامس من الاختيار من كتاب أبي عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّي في معرفة الرجال»، ونظيرها وردت في آخر هذا الجزء: ٤٥٣، لكنّ الظاهر أنّ عبارة «في معرفه الرجال» وصف لتوضيح موضوع الكتاب من غير إشارة إلى اسم الكتاب، ولذلك عبّر عنه في آخر الجزء الثالث والجزء الرابع بـ«كتاب أبي عمرو الكشّي في أخبار الرجال»: ٢٨٠، ٣٦٢.

و غاية ما يمكن الاستدلال به على اسم الكتاب ما في ترجمة أحمد بن داود الفزاري من الفهرست: ١٠٠/٨٠، فقد أورد الشيخ فيها عن رجال الكشّي، ثمّ قال: «ذكره الكشّي في كتاب معرفة الرجال»، كذا في ثلاث نسخ من الفهرست، لكن في نسخ أخرى منه معتبرة: «ذكره الكشّي في كتابه في معرفة الرجال» فلا دلالة للعبارة على اسم الكتاب.

هذا، و قد عبّر ابن شهرآشوب في معالم العلماء: ٦٧٩/١٠٢ عن رجال الكشّي بـ«كتاب

و قد ألّفت كتب خاصّة للممدوحين و المجروحين[١] لم يصل إلينا منها إلّا كتاب الضعفاء لابن الغضائري؛ إذ وصل إلينا ما نقله منه السيّد أحمد بن طاوس في كتابه «حلّ الإشكال».

هذا نبذ عن كتب الرجال المصنّفة حول المرحلة الثانية من المراحل الخمس للتحقيقات السندية.

عدم تعرّض القدماء لسائر المراحل السندية في كتبهم

و أمّا سائر المراحل فلم تتصدّ لها الكتب الرجالية الواصلة إلينا من قبل القدماء.

نعم، توجد إشارات في ثنايا كتب الرجال نافعة لهذه المراحل، لكنّها إشارات عابرة، و لم تكن من أغراض تأليف كتب الرجال.

نكتفي بهذه الإشارة حول كتب القدماء.

بحث تمييز المشتركات في كتب المتأخّرين

أمّا المتأخّرون، فقد اتّجهوا نحو بحث تمييز المشتركات، فألّفوا في ذلك عدّة

☜ معرفه الناقلين عن الأئمّة الصادقين عليهم السلام»، لكن لم نجد عليه دليلاً، و كأنّه خلط بين كتابه و كتاب شيخه العيّاشي و نصر بن الصبّاح؛ إذ لكلٍّ منهما كتاب باسم معرفة الناقلين، لاحظ رجال النجاشي: ٣٥٠/٩٤٤، ٤٢٨/١١٤٩، والفهرست: ٣٩٧/٦٠٥.

١ـ قد صنّف القدماء كتباً كثيرةً في هذا الموضوع، و قد سمّى ثلاثة منهم كتبهم باسم الممدوحين و المجروحين، و هم: أحمد بن محمّد بن عمّار و محمّد بن عبد الله بن مهران و محمّد بن أحمد بن داود القمّي، راجع رجال النجاشي: ٩٥/٢٣٦، ٣٥٠/٩٤٢، ٣٨٤/١٠٤٥، والفهرست: ٣٩٦/٦٠٤، ولاحظ ـ أيضاً ـ رجال ابن الغضائري: ٧٩/٩٥، ٩٦/١٣٩.

تأليفات من أشهرها كتاب هداية المحدّثين للمولى محمّد أمين الكاظمي[١]، كما صنّفوا رسائل خاصّة لتحقيق حال بعض الرواة المشتركين[٢]، أو استخرجوا من أسناد كتب الحديث الراوي والمروي عنه للرواة، وألّفوا كتباً في ذلك، أقدمها ـ فيما رأينا ـ كتاب جامع الرواة للشيخ الفاضل محمّد علي الأردبيلي[٣]، وأهمّها وأوسعها القسم الأخير من كتاب معجم رجال الحديث

١ـ صنّف الشيخ فخر الدين الطريحي ـ المتوفّى سنة ١٠٨٥ ـ كتابه جامع المقال، و رتّبه على اثني عشر باباً، و خصّ الباب الثاني عشر منه بتمييز المشتركات، و قد شرح هذا الباب تلميذه المولى محمّد أمين الكاظمي وفرغ من شرحه سنة ١٠٧٩ ثمّ ألّف كتابه هداية المحدّثين و فرغ منه سنة ١٠٨٥، راجع الذريعة، ٥: ٧٣، ١٣: ١٧٢، ٢٥: ١٩٠.

و ممّا كتب في تمييز المشتركات: كتاب المشتركات لمحمّد عليّ بن أحمد الأسترآبادي ـ راجع الذريعة ٢١: ٤٠، ومصفّى المقال: ٣٠٨ ـ و المشتركات لأبي القاسم الحائري ـ راجع الذريعة ٢١: ٤٠، ومصفّى المقال: ٣٤ ـ و المشتركات للسيّد حسين القزويني ـ راجع الذريعة ١٠: ١١١ ـ و تمييز المشتركين لمحمّد عليّ آل كشكول ـ راجع مصفّى المقال: ٣٠٥ ـ و تمييز المشتركات لمحمّد هادي الخراساني، راجع مصفّى المقال: ٤٨٩.

٢ـ منها: ما كتب في حال محمّد بن إسماعيل المبدوء به بعض أسناد الكافي، فقد كتب الشيخ البهائي و غيره من الأعلام رسائل في تعيين المراد منه ـ لاحظ الذريعة، ٤: ١٦٢ و ١٦٣ ـ و قد سبقهم المحقّق صاحب المعالم في مقدّمة كتابه منتقى الجمان، ١: ٤٣ في الفائده الثانيه عشره، و حقّق الموضوع خير تحقيق، و قد ألّف جماعه في تحقيق أبي بصير رسائل أحسنها ما ألّفه السيّد مهدى الخونساري، و هو المشهور بعدمة النظير في أحوال أبي بصير، راجع الذريعة ٤: ١٤٨، مصفّى المقال: ٤٦٩، ولاحظ أيضاً: ٨٨، ٩٦، ١٠٨.

و قد ألّف العالم المحقّق حجّه الإسلام الشفتي رسائل رجالية كثيرة، منها ما ترتبط بتمييز المشتركات، و كذا الرسائل الرجالة للعالم الفاضل أبي المعالي الكلباسي.

٣ـ قد عبّر في الذريعه، ٥: ٥٤ عن هذا الكتاب بجامع الرواة أو رافع الاشتباهات في تراجم الرواة و تمييز المشتركات.

للمحقّق الخوئي ﷺ.

الإمام البروجردي ﷺ

وبحث تمييز المشتركات و كشف التحريف في الأسناد

و قد جرّد الإمام البروجردي ﷺ أسناد جملة من كتب الحديث و رتّبها، و قد أشار في مقدّمة كتابه ترتيب أسانيد الكافي إلى غرضه من هذا الأمر، فينبغي أن ننقل بعض ألفاظه الشريفه، قال «ﷺ»:

«إنّي حين ما كنت أتصفّح الجوامع العظام و أراجع ـ لتعرّف أسانيدها ـ ما صنّفه علمائنا الأعلام في جمع الرجال، و بيان أحوالهم، و في تمييز المشتركات من كناهم و أسمائهم، وجدتهم قد أهملوا في الرجال كثيراً من الروات الموجودين في الأسانيد، و أهملوا في من ذكروه منهم بيان طبقته، و شيوخه الذي تحمّل الحديث عنهم، و تلامذته الذين تحمّلوا عنه، مع أنّ هذه الأمور من أعظم ما له دخل في الغرض من فنّهم، و عدلوا في تمييز المشتركات عمّا كان يليق بهم من التعرّض لجزئيات ما وقع في الأسانيد من الأسماء المشتركة و تتبّع مظانّ القرائن المميّزة لها، و اقتصروا على ذكر كلّيات استنبطوها من استقراءتهم الناقصة، كلٌّ على حسب تتبّعه على وجه الفتوى أو الاستشهاد بشواهد قليلة ممّا وجده، ممّا لا يوجب للمحصّل علماً و لا ظنّاً، و وجدت في الأسانيد سوى الاشتراك عللاً كثيرةً أخرى من التصحيف و القلب و الزيادة و النقص، و رأيت أنّه يوجد غالباً ـ إن لم يكن دائماً ـ في سائر أسانيد الشيخ ـ الذي وقع الاشتراك أو الاعتلال في سنده ـ ما يميّز ذلك المشترك و

يدلّ على ذلك الاعتلال و ما هو الصواب.

فلمّا تبيّن ذلك لي بكثرة التتبّع، و علمت أنّ تتبّع الأسانيد هو المنبع الفذّ العزيز لمعرفة الأسانيد، و تبيّن مشتركاتها، و العلم بعللها، و ما هو صوابها، و رايت أنّه لو جرّدت الأسانيد عن المتون و رتّبت، كان خدمةً لعلم الحديث، فعزمت على عمل ذلك في أسانيد الجوامع العظام»، انتهى ما أردنا انتزاعه من كلامه[١]، زيد في علوّ مقامه.

فالغرض من تأليف هذا الكتاب هو الاستفادة من الأسناد للمرحلة الثالثة و الرابعة من المراحل الخمس.[٢]

و أمّا المرحلة الخامسة ـ أي: توحيد المختلفات و البحث عن وحدة العناوين و تعدّدها ـ فقلّما تعرّضوا لها.[٣]

١ـ تجريد أسانيد الكافي، ١: ١ـ٣.

٢ـ و الغرض من تأليف الكتب الرجالية المؤلّفة على أساس استقراء الأسناد و تعيين الراوي و المروى عنه ـ أيضاً ـ هو الاستعانة بها في هاتين المرحلتين، و قد أشير إلى ذلك في مقدّمة جامع الرواة، و ذكر في معجم رجال الحديث ١: ١٢ من جملة مزايا الكتاب: «الثالثة: قد ذكرنا في ترجمة كلّ شخص جميع رواته و من روى هو عنهم في الكتب الأربعة . و بذلك يحصل التمييز الكامل بين المشتركات غالباً... و ذكرنا موارد الاختلاف بين الكتب الأربعة في السند، و كثيراً ما نبيّن ما هو الصواب منها، و ما فيه تحريف أو سقط».

٣ـ نعم، في جملة من الرسائل الرجالية أبحاث في اتّحاد العناوين و تعدّدها، كالبحث عن اتّحاد حمّاد بن عثمان العرازي (كذا) و حمّاد بن عثمان الناب و تعدّدهما ـ راجع الرسائل الرجالية لأبي المعالي الكلباسي، ٣: ٢٣٥ ـ و البحث عن اتّحاد عليّ بن الحكم و تعدّده، راجع نفس المصدر: ٣١٠.

كتابنا توضيح الأسناد وبحث فهم مفاد السند

و أمّا المرحلة الأولى ـ أي: فهم مفاد السند ـ فلم نجد تصنيفاً مستقلّاً فيها[١]، و لمّا عزمنا على إيراد أسناد كتب الحديث في الكمبيوتر رأينا في الأسناد حالات خاصّةً: من التعليق و التحويل و الإضمار و الإشارة و غيرها، و لم يمكننا إدراج الأسناد المشتملة عليها من دون تطوير لها، فطوّرنا الأسناد مع ذكر علامة خاصّة لكلٍّ من هذه الأسناد؛ كي لا تختلط مع الأسناد الساذجة التي لم تشتمل على هذه الحالات.

و عندما زرنا بعض الأعلام «مدّ ظله» لإراءة البرامج الكمبيوترية أشار إلى بعض هذه الأسناد المشكلة، و سأل عن كيفية تعاملنا معها، فخطر بالبال أنّه لا بدّ من تصنيف كتاب مستقلّ لشرح هذه الحالات و الاستدلال على ما اخترنا في فهم الأسناد عندما يكون السند مشكلاً مورداً لاختلاف الأنظار، فكتبنا هذا الكتاب و سمّيناه بـ«توضيح الأسناد»، فراجعت إلى أسناد الكتب الأربعة فانتزعت منها ما يحتاج إلى التوضيح في فهم مفادها، فوضّحتها مستعيناً بالكتب الرجالية، و ما وقع في الأسناد المشابهة للسند، و المقارنة بين مواضع وقوع الحديث الواحد في كتب الحديث، و اقتناص القرائن الموضحة للأسناد، فصارت نتيجة هذا السعي التحرير الأوّل لهذا الكتاب، و قد صُنّفته

١ـ رأيت أخيراً في الذريعة، ١١: ٦٤ الإشارة إلى رسالة في أسانيد التهذيب، و بيان محتملاتها، و ما يتعلّق بها لفخر الدين الطريحي، و لم أقف على نسخة منها كي أعرف موضوعها بالدقّة، و هل هو يرتبط بالمرحلة الاولى ـ أي: فهم مفاد أسناد التهذيب ـ أم يعمّ هذه المرحلة و سائر المراحل؟

في عدّة سنين و فرغت منه في سنة ١٣٧٤ هـ ش تقريباً.

ثم لمّا ظهرت البرامج الكمبيوترية ـ لا سيّما برنامج «نور ٢» ـ رأينا أنّ من اللازم إعادة النظر في هذا المشروع بإضافة توضيح أسناد أخرى، و استقراء أكمل للأسناد المشابهة المرتبطة بالأسناد المبحوث عنها، و البحث عن جميعها؛ للوصول إلى نتيجة أدقّ و أقرب إلى واقع الأسناد، و لذلك أعدت النظر في بعض التوضيحات عدّة مرّات، و النتيجة النهائية في أغلب الأحيان كانت متّحدةً مع ما وصلنا اليه في التحرير الأوّل، لكن صار تحرير الكتاب أكثر بكثير من التحرير الأوّل، و قد راجعنا في التحريرات المتجددّة للكتاب ـ مضافاً إلى الأسناد المشابهة ـ إلى كتب كثيرة وردت في ثنا ياها الإشارة الى ما يفيد في هذا المشروع:

ما استفدنا من الكتب في توضيح الأسناد

منها: شروح الكتب الأربعة: كمرآة العقول و ملاذ الأخيار للعلاّمة المجلسي «قدس سره».

منها: ما علّقه العلاّمة المغفور له الشيخ علي أكبر الغفّاري على أسناد الكتب الأربعة، خصوصاً في طبعته التي صدرت أخيراً لكتابي التهذيب و الاستبصار.

منها: ما يستفاد من معجم رجال الحديث من كيفية فهمه للأسناد؛ فإنّ تعيين الراوي و المروي عنه للرواة موقوف على فهم خاصّ بالنسبة إلى الأسناد المحوّلة و المضمرة و المشتملة على الإشارة.[1]

١ـ و أمّا التعليق في الأسناد، فلا ينظر إليه كتاب «معجم رجال الحديث».

منها: ما يستفاد من ترتيب أسانيد الكافي و ترتيب أسانيد التهذيب للإمام البروجردي «ﷺ»، و قد نقلنا منهما ما يرتبط بفهم مفاد الأسناد من التعليقات الشريفة القيّمة.

منها: ما يفهم من مراجعة وسائل الشيعة؛ إذ أظهر الضمائر في كثير من الأحيان، و صرّح بالقسم المحذوف من الأسناد المعلّقة، و أضاف جملةً من العلائم للإشارة إلى الأسناد المحوّلة: كإعادة الخافض، و إضافة كلمة «جميعاً» إلى الأسناد، كما أظهر المشار إليه كثيراً في الأسناد المتضمّنة للإشارة.

منها: ما ورد في ثنايا كتاب الأخبار الدخيلة للمحقّق التستري «ﷺ».

منها: ما ورد في تعليقات سيّدنا «دام ظلّه»[1] في فهم مفاد أسناد الكتب الأربعة، و قد راجعت إلى ما علّقه عليها، و انتزعت منها ما يرتبط ببحث فهم مفاد الأسناد، فصار كتاباً برأسه، و قد سمّيته بـ«العماد في توضيح الأسناد».

منتقى الجمان

وبحث فهم مفاد السند

و لا يفوتني أن أشير إلى أنّ أوّل من فتح باب النظر في هذا المضمار هو المحقّق الخبير و العالم الذي ليس له نظير الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني، صاحب المعالم في كتابه القيّم «منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح و الحسان»؛ فقد أشار إلى حال المشايخ الثلاثة ـ أي: أرباب الكتب الأربعة ـ في الأسانيد في الفائدة الثالثة من مقدّمة كتابه، و قد وضّح فيه تأثير الغفلة عن

١ـ مرادنا بهذا التعبير في هذا الكتاب و جميع كتبنا سماحة آية اللّه الوالد «مد ظلّه».

التعليق في الأسناد في طروّ النقيصة عليها، كما أشار في الفائدة السادسة منه إلى علّة وقوع الاشتباه و الإجمال في العناوين الواردة في الأسناد، و قد بيّن منشأ الإضمار بدون قرينة على تعيين المراد في نفس السند الموجود للحديث في هذه الفائدة و الفائدة الثامنة، و مقدّمة هذا الكتاب و متنه مشحونان بالفوائد الحسنة النافعة المبتكرة، جزاه اللّه عن الإسلام و أهله خير الجزاء.

موضوع الكتاب
والإشارة إلى أبوابه وفصوله

أهمّ أبحاث مفاد السند في كتابنا توضيح الأسناد يدور حول التحويل والتعليق والإضمار والإشارة

قد أشرنا أنّ موضوع الكتاب هو ما يرتبط بفهم مفاد الأسناد، و أهمّ أبحاثه يدور حول التحويل و التعليق و الإضمار و الإشارة، وقد خصّصنا فصولاً من الكتاب لدراسة هذه الحالات، فقد جعلنا كتابنا هذا على بابين[1]:

الباب الأوّل: التوضيح العام للأسناد المشكلة، وفيه فصول أربعة:

الفصل الأوّل: أسناد الكافي،

الفصل الثاني: أسناد التهذيب،

الفصل الثالث: أسناد الاستبصار،

الفصل الرابع: أسناد كتاب من لا يحضره الفقيه.

الباب الثاني: أقسام الأسناد المشكلة، وفيه فصول خمسة:

الفصل الأوّل: تفكيك الأسناد المحوّلة،

الفصل الثاني: نظرة عامّة إلى التحويل في الأسناد،

الفصل الثالث: نظرة عامّة إلى التعليق في الأسناد،

الفصل الرابع: نظرة عامّة إلى الإضمار في الأسناد،

١ـ والكتاب يقع في عدّة مجلّدات ربما تصل إلى عشر

الفصل الخامس: نظرة عامّة إلى الإشارة في الأسناد.

وفي هذه المقدّمة نكتفي بتوضيح موجز عن هذه المصطلحات، مع إيراد أمثلة لها، وقد استخرجته ممّا كتبته ـ كمساعد لبرنامج «دراية النور»[1] ـ موجز عن التحويل والتعليق والإضمار والإشارة.

ما هو المراد من التحويل

قد ورد في بعض الأسناد عطف بعض الرواة على بعض، و يمكن تقسيم العطف إلى قسمين رئيسين: العطف العادي و العطف غير العادي:

أمّا العطف العادي: فهو عطف راوٍ واحد على راوٍ آخر، كلاهما في طبقة واحدة، ومثاله:

محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد... .

أمّا العطف غير العادي: ـ الذي يسمّى بالتحويل أو الحيلولة ـ فهو يتمثّل في عطف راويين من طبقتين على راويين كذلك، ومثاله:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير... .

ففي هذا السند ليس محمّد بن إسماعيل معطوفاً على والد عليّ بن إبراهيم، بل يروي الكليني عن ابن أبي عمير بطريقين كلاهما بواسطتين:

أحدهما: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

١ـ قد استجازني صديقي الفاضل الدكتور بهروز الميناييي في الاستفادة من كتابتي في رسالته ـ التي ألّفها لنيل درجة الماجستير ـ فأجزت له، فجعلها الفصل التاسع من رسالته

و ثانيهما: محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير....

و قد بدّلنا السند المحوّل في برنامج «دراية النور» إلى سندين ساذجين مع الإشارة إلى وقوع التحويل في السند، كما بدّلنا السند المشتمل على العطف العادي إلى سندين.

و أمّا توضيح الأسناد، فيختصّ بالعطف التحويلي دون العطف العادي، و قد خصّصنا للتحويل فصلين من الباب الثاني، كما أشرنا إلى أصل الأسناد المحوّلة في الباب الأوّل من الكتاب.

توضيح:

أمثلة لأقسام الأسناد المحوّلة

الأغلب في الأسناد المحوّلة تساوي الطبقات في المعطوف و المعطوف عليه ـ كعطف طبقتين على طبقتين ـ و ربما يتفاوتان في ذلك، و هو على أقسام:

منها: عطف طبقة واحدة على طبقتين، مثاله:

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد و أبو داود، عن الحسين بن سعيد....[1]

و هذا السند يبدّل إلى سندين:

١ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد.

٢ـ أبو داود، عن الحسين بن سعيد.

منها: عطف طبقتين على طبقة واحدة، مثاله:

... صفوان، عن معاوية بن عمّار و حمّاد بن عثمان، عن عبيد اللّه الحلبي،

١ـ الكافي ٣: ٣٧/ ١٠.

كلاهما عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .[١]

فالسند يبدّل إلى هذين السندين:

١ـ...صفوان، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

٢ـ...صفوان، عن حمّاد بن عثمان، عن عبيد اللّه الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

منها: عطف ثلاث طبقات على طبقتين، مثاله:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل جميعاً، عن حنّان بن سدير... .[٢]

تذكرة

اجتماع العطف العادي والتحويل في الأسناد

ربما يتكرّر العطف في السند، فيمكن أن تكون كلّ العطوف عادية، أو كلّها للتحويل، أو بعضها عادي و بعضها للتحويل، و لنكتف بمثال للقسم الأخير:

...ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري و معاوية بن عمّار و حمّاد، عن الحلبي جميعاً، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .[٣]

فالسند بدّل في برنامج «دراية النور» إلى:

١ـ...ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

٢ـ...ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

٣ـ...ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

١ـ التهذيب ٥: ٢٥ ٦/٧٨.

٢ـ الكافي ٢: ٥/٥٦٥

٣ـ الكافي ٤: ٣/٤٥٨

لكن بما أنّ توضيح الأسناد مختصّ بالعطف التحويلي و لا غرض له في العطف العادي فلذلك نفكّك السند في باب التحويل من الكتاب إلى سندين:

١ـ... ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري و معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

٢ـ...ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ما هو المراد من التعليق وبيان أقسامه في الأسناد

هو ـ في اصطلاح الدراية ـ حذف أوائل الأسناد، و هو على أقسام:

الأوّل: ما كان بالبناء على سند سابق، كأكثر التعليقات الواقعة في الكافي.

الثاني: ما كان بالاعتماد على مشيخة الكتاب، أو تأليف مستقلّ، كالفهرست، و من هذا القسم أكثر التعليقات الواردة في التهذيب و الاستبصار و الفقيه.

الثالث: ما لم يرد القسم المحذوف منه في موضع آخر مصرّح به.

و المراد بالتعليق في كتابنا هذا هو القسم الأوّل، إلاّ مع التصريح بالخلاف[1]، ومثاله:

عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن محمّد الخزّاز... يونس، عن ابن مسكان، عن ابن أبي يعفور...[2]

السند الثاني معلّق، و قد حذف منه «عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن عيسى»

١ـ وعبّر عن هذا القسم من الأسناد المعلّقة في متنق الجمان بالأسناد «المبنيّة» وربما عبّرنا عنها بهذا التعبير تبعاً له قدس سره.

٢ـ الكافي ٢: ٢/٣٧٠ و ٣.

بالاعتماد على ذكره في السند الأوّل، و قد أوردنا هذين السندين في الباب الأوّل من كتابنا هذا، مع ذكر كلمة «معلّق» في آخر السند المعلّق، فإذا كان التعليق الواقع في السند محتاجاً إلى إيضاح، أتبعناه بتوضيح.

توضيح:

اجتماع التعليق والتحويل في السند

الف ـ ربما يقع في السند التعليق و التحويل معاً، فحينئذٍ يمكن أن يقع التحويل في القسم المحذوف من السند، أو في القسم الموجود، أو في كليهما، و ربما يقع في السند ـ مضافاً الى التعليق ـ عدّة تحويلات متشابكة:

المثال الأوّل:

اجتماع التعليق و التحويل في القسم المحذوف من السند، ومثاله:

ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب ... .

ـ ابن محبوب، عن عبد اللّه بن غالب... .[١]

ففي هذا المثال نشير إلى التعليق في آخر السند المعلّق، كما نذكر كلمة «حيلولة» للاشارة إلى وقوع التحويل في السند، وكيفية التحويل مذكورة في الفصل الأوّل من الباب الثاني.

المثال الثاني:

اجتماع التعليق و التحويل في القسم الموجود من السند، ومثاله:

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

أحمد بن محمّد و عليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير... .[٢]

١ـ الكافي ٨: ٢٤٤/٣٣٨ و ٣٣٩.

٢ـ الكافي ٥: ٢٢٠/٤ و ٢٢١/٧.

في بادىء الأمر قد يظنّ: أنّ العطف في السند الثاني من عطف طبقتين على طبقة واحدة، لكن بما أنّ المعطوف عليه في هذا السند معلّق و قد حذف منه «محمّد بن يحيى» يكون العطف في واقع الأمر من عطف طبقتين على طبقتين، ففي هذا المثال أيضاً نشير إلى التعليق والتحويل في آخر السند الثاني.

المثال الثالث:

اجتماع التعليق و التحويلات المتشابكة في القسم المحذوف و القسم الموجود من السند معاً، ومثاله:

أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار؛ و الرزّاز، عن أيّوب بن نوح؛ و حميد بن زياد، عن ابن سماعة جميعاً، عن صفوان، عن ابن مسكان....

صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير؛ و عليّ، عن أبيه؛ و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة جميعاً، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.[1]

فالسند الثاني معلّق قد حذفت منه قطعة كانت في الأصل ثلاثة أسناد؛ لوقوع تحويلين فيها، فالسند بتمامه كان في الأصل خمسة أسناد، و قد وقع في القسم المحذوف منه تحويلان، و في القسم الموجود منه تحويلان متشابكان، فصار في السند أسناد متشابكة خمسة، هي:

١ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

٢ـ الرزّاز، عن أيّوب بن نوح، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي

١ـ الكافي ٦: ١٠٦/١ و ٢.

بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

٣ـ حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

٤ـ عليّ، عن أبيه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام،

٥ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

الأسناد المشتملة على الضمير وبيان أقسامه

ربما يقع الضمير في أوّل السند بدلاً عن الاسم الظاهر، و الضمير على قسمين: عادي و غير عادي.

و مرادنا من الضمير العادي: الضمير الراجع إلى أوّل السند السابق من دون فصل بين الضمير و مرجعه، فإذا اختلّ أحد هذين الشرطين، فالضمير غير عادي.

فإذا رجع الضمير إلى وسط السند السابق، كان الضمير غير عادي، سواء وجدت قرينة على مرجع الضمير في نفس السند أم لم توجد، وسواء أمكن إرجاع الضمير إلى أوّل السند أم لم يمكن.

كما أنّ الضمير يكون غير عادي إذا وقع فصل بين الضمير و مرجعه، و في توضيح الأسناد تعرّضنا للضمير غير العادي فقطّ.

أمثلة للضمير غير العادي

المثال الأوّل:

محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار... .

عنه، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار... .[١]

توجد في هذا السند قرينة داخلية على إرجاع الضمير إلى الحسين بن سعيد، و هي: روايته عن حمّاد بن عيسى عن الحسين بن المختار في السندين، و السند الثاني معلّق و قد حذف القسم الأوّل من هذا السند بالبناء على السند السابق، ففي هذه الموارد نورد السندين، و نشير إلى مرجع الضمير في التوضيح من دون بحث.

المثال الثاني:

عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن العبّاس بن عامر... .

عنه، عن محمّد بن عليّ... .[٢]

في هذا المثال لا يمكن إرجاع الضمير المفرد إلى أوّل السند المتقدّم، و لا توجد في نفس السند قرينة على مرجع الضمير، و إنّما عرف ذلك من القرائن الخارجية، ففي توضيح الأسناد نورد السندين و نشير في التوضيح إلى مرجع الضمير مع ذكر دليل يدلّ عليه، و إن كان السند في معرض اختلاف الأنظار، بحثنا عن ذلك لتثبيت الرأي المختار.

المثال الثالث:

أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد... .

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي... .

١ـ الكافي ٦: ٢٣٩/ ٦ و ٧.

٢ـ الكافي ٦: ٤٠٢/ ٣ و ٤٠٣/ ٤.

عنه، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال... .[١]

الضمير هنا يرجع إلى أحمد بن إدريس؛ لعدم رواية عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن أحمد، و رواية أحمد بن إدريس عن محمّد بن أحمد في السند الأوّل تعدّ قرينةً على مرجع الضمير.

المثال الرابع:

محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه... .

الحسن بن محبوب، عن حديد... .

عنه، عن أحمد بن الحسن بن عليّ، عن عمرو بن سعيد... .

عنه، عن محمّد بن عبد الجبّار... .[٢]

الضمير في هذين السندين لا يرجع إلى الحسن بن محبوب؛ لعدم روايته عن أحمد بن الحسن بن عليّ و محمّد بن عبد الجبّار، بل يرجع إلى محمّد بن أحمد بن يحيى، فقد وقع فصل بين الضمير و مرجعه من دون قرينة داخلية على ذلك.

المثال الخامس:

عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عمّن ذكره... .

عنه، عن أبيه رفعه... .

محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عمرو بن عثمان... .

١ـ الكافي ٣: ٣١٥/١٦ ـ ١٨

٢ـ التهذيب ٦: ٣٢٩/٩٠٨ و ٩١٤ ـ ٩١٦.

عنه، عن أبي عبد اللّه الجاموراني... .[١]

الضمير في السند الرابع يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه، كالضمير في السند الثاني، و السندان معلّقان، ويشهد على ذلك القرائن الخارجية.

توضيح:

اجتماع الضمير العادي والتحويل في الأسناد

الف ـ ربما اشتمل السند ـ مضافاً الى الضمير ـ على التحويل، و الضمير قد يكون عادي و قد يكون غير عادي.

المثال الاول: اجتماع الضمير العادي و التحويل:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج... .

ـ و عنه، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمّد بن عيسى، عن يونس جميعاً، عن عمر بن أذينة... .[٢]

المثال الثاني: رجوع ضمير المثنّى إلى السند المحوّل:

ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد و أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان جميعاً، عن إدريس بن الحسن... .

ـ عنهما جميعاً، عن محمّد بن عليّ... .[٣]

الضمير راجع إلى نهاية كلٍّ من السندين المتقدّمين، فيسري التحويل إلى هذا السند، فالسند الثاني مجمع الإضمار و التعليق و التحويل.

اجتماع الضمير غير العادي والتحويل والتعليق في الأسناد

المثال الثالث: اجتماع الضمير غير العادي و التحويل و التعليق:

١ـ الكافي ٥: ٥١٧/ ٥ ـ ٨.

٢ـ الكافي ٧: ٩٨/ ٢ و ٣.

٣ـ الكافي ٢: ٣٦٢/ ٣، ٣٦٣/ ٤.

ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

ـ عنه، و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن جرير... .

ـ ابن محبوب، عن غير واحد... .[١]

الضمير في السند الثاني راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، فالسند معلّق، و قد وقع فيه تحويل أيضاً، وقد يبدو في بادىء النظر كونه من عطف طبقتين على طبقة واحدة، لكنّه من عطف طبقتين على طبقتين في واقع الأمر.

أمّا السند الثالث ففيه تعليق؛ إذ قد حذف من أوّله قطعة فيها: تحويل و تعليق و إضمار، فالسند مجمع الحالات الثلاث.

ب ـ ربما يرد سندان متواليان مبدوءان بالضمير مع اختلافهما في مرجع الضمير، و مثاله:

ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

ـ عنه، عن ابن محبوب... .

ـ عنه، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي... .[٢]

فمرجع الضمير في السندين مختلف لو لم يقع فيهما تحريف.

الأسناد المشتملة على الإشارة

ربما تحذف من السند قطعة ـ خصوصاً من أوّل السند ـ و يشار إلى

١ـ الكافي ٥: ٥٣٥/١، ٥٣٦/٣ و ٤

٢ـ الكافي ٢: ١٠٣/٣ـ ٥

المحذوف بعبارة «بهذا الإسناد» و شبهها، فقد تعرّضنا لذكر هذه الأسناد في هذا الكتاب، لكنّ الأغلب وجود قرينة واضحة في نفس السند تدلّ على المشار إليه، فنكتفي بإيراد السند المشتمل على الإشارة و السند المشتمل على المشار إليه من دون بحث.

تكملة: في توضيح المراد من «بإسناده» في الأسناد

تكملة: ورد في أسناد الكافي عبارة «بإسناده» كثيراً، و هي قد تقع في أوّل السند، و قد تقع في وسطه، و قد بحثنا عن ذلك في الفصل الخامس من الباب الثاني بحثاً مبسوطاً، و أثبتنا أنّ التّتبع في موارد استعمال هذه العبارة في أوائل أسناد الكافي يشهد بكونها إشارةً إلى السند المتقدّم؛ لظاهر السياق، أو بقرينة ورود الخبر بالسند المتقدّم في سائر المصادر، و لغيرهما من القرائن، و قد أيّدناه بفهم المحدّثين الكبار: كالشيخ الطوسي و الشيخ الحرّ العاملي و العلاّمة المجلسي «قدس اللّه أسرارهم».

و أمّا إذا وقعت هذه العبارة في وسط السند، فالغالب عدم كونها إشارةً إلى سند متقدّم؛ لعدم تقدّم ما يصلح أن تكون هذه إشارة إليه، و قد يظهر أو يحتمل في بعض الموارد كون العبارة إشارةً إلى ما تقدّم؛ نظراً إلى تقدّم ما يصلح أن تكون هذه إشارة إليه، وقد فهم الأعلام ذلك أيضاً، فقد أوردنا في الفصل الأوّل من الباب الأوّل من هذا الكتاب جميع موارد وقوع هذه العبارة عند ما احتمل كونها إشارةً إلى ما تقدّم، و بحثنا عن أنّها إشارة أو لا؟

تنبيهات

الأوّل: عدم انحصار الكتاب بالحالات الأربعة المتقدّمة

الأبحاث الراجعة إلى فهم مفاد السند تدور في الأغلب حول الحالات

الأربعة ـ أي: التحويل و التعليق و الإضمار و الإشارة ـ، و ربما يوجد ـ نادراً ـ بحث حول فهم مفاد السند غير راجع إلى إحدى هذه الحالات، و قد تعرّضنا لهذه الأبحاث ـ أيضاً ـ في هذا الكتاب[١].

الثاني: مباحث تمهيدية هامّة في الكتاب

الأوّل تمييز المشتركات

موضوع هذا الكتاب هو: الأمور الراجعة إلى فهم مفاد الأسناد ـ أي: المرحلة الأولى من المراحل الخمس للتحقيقات السندية ـ، لكن ربما يتوقّف البحث على تنقيح بحث آخر راجع إلى سائر المراحل، فنبحث عن ذلك استطراداً، فربما وقع بحث مفصّل تمهيداً للبحث الذي عقدنا الكتاب لأجله.

و هذه الأبحاث تارةً تكون في تمييز المشتركات مثل:

تعيين المراد من أبي يوسف،[٢]

و أحمد بن محمّد[٣]، الذي يروى عنه حميد بن زياد،

و محمّد بن جعفر[٤]، شيخ عليّ بن حاتم،

و أحمد بن محمّد[٥]، المصدّر باسمه جملة من أسناد التهذيب،

١ـ لاحظ الكافي ١: ٢/٦٩، ٢/١٠٤، ٣/٣٨٩، ٣: ١٢/٤٠٦، ٤: ١/٣٥٠، ٥: ١٦/٣٠٧، ٤/٣٤٨، ١/٥٣٣، ٦: ٢/٧٧، ٧: ١/٢٥٠، الهذيب ١: ٦٢٨/٢١٩، ٣: ١٣٧/ذيل ٣٠٤، ٤: ٢٥٨/٨٨، ٧: ٩١/ذيل ٣٩٠، ٩: ١١٧٠/٣٢٥، حول «قال حدّثهم».

٢ـ الكافي ٥: ٤/٥٠١.

٣ـ الكافي ٦: ٥/١٢٢.

٤ـ التهذيب ٣: ٣٠٠/١٣٦.

٥ـ التهذيب ٣: ٣٩٣/١٧٦.

و حمّاد[١]، شيخ أحمد بن محمّد بن أبي نصر،

و محمّد بن أحمد[٢]، الذي يروى عنه محمّد بن عليّ بن محبوب،

و الجريري[٣]،

و أبي طاهر بن حمزة[٤]،

و الحجّال[٥] في مشايخ عليّ بن إبراهيم و من فى طبقته.

الثاني: توحيد المختلفات

و ربما تكون في توحيد المختلفات و إثبات اتّحاد العناوين و عدمه مثل: اتّحاد الحسين بن عبيد اللّه القمّي و الحسين بن عبيد اللّه السعدي[٦]، اتّحاد الحكم بن أيمن و الحكم الخيّاط[٧]،

اتّحاد عيينة بيّاع القصب و عتبة بيّاع القصب و عناوين أخرى مشابهة لهما[٨].

الثالث: تعيين طبقة الرواة

و ربما بحثنا لتعيين طبقة الرواة مثل: عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي[٩]،

١ـ التهذيب ٦: ٢٩٧/ ٨٣٠.

٢ـ التهذيب ٧: ٣٢٥/ ١٣٣٨.

٣ـ التهذيب ٨: ٢٩٢/ ١٠٨٢.

٤ـ التهذيب ٩: ١٣٨/ ٥٧٩.

٥ـ التهذيب ١٠: ١٥١/ ٦٠٦

٦ـ الكافي ١: ٤١١/ ٩.

٧ـ الكافي ٥: ١١٩/ ٢.

٨ـ التهذيب ٣: ٢٩٨/ ٩٠٨.

٩ـ الكافي ٤: ٤٨٦/ ذيل ٥.

و الحسين بن عثمان[١]، و قد بحثنا فيه عن كيفية روايته عن أبي عبد الله ﷺ،

وأبي سعيد المكاري[٢]، وقد استشكلنا في هذا البحث في نسبة الوقف إليه،

و عيينة بيّاع القصب[٣]، مع ذكر رواته،

و موسى بن الحسن بن عامر، و معاوية بن حكيم[٤].

و قد قارنّا بين طبقة الحسين بن سعيد و طبقة عليّ بن الحكم لإثبات تقدّم طبقة الثاني[٥].

الرابع: الارتباط السندي بين الرواة

و قد دار البحث ـ كثيراً ـ حول الارتباط السندي بين الرواة، فبحثنا عن صحّة رواية راوٍ عن آخر مباشرةً مثل:

رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى بن عبيد[٦]،

ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن يعقوب بن يزيد[٧]،

ورواية أبي جميلة، عن إسحاق بن عمّار[٨].

١ـ الكافي ٦: ١/٣٨٨.

٢ـ التهذيب ٢: ٣٥٩/٩٦.

٣ـ التهذيب ٣: ٩٠٨/٢٩٨

٤ـ التهذيب ٥: ٦٣٨/١٩٢، وقد نقلنا هنا كلام سيّدنا «مدظلّه» في تعيين طبقة هذين الراويين.

٥ـ التهذيب ٣: ٥٨٩/٢٢٩.

٦ـ الكافي ٢: ٧/٥٦٥.

٧ـ الكافي ٦: ٨/٣٢٦.

٨ـ الكافي ٧: ٩/٢٤١.

ورواية الحسين بن سعيد، عن العلاء بن رزين[١]،

ورواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن النضر بن سويد[٢]،

ورواية الحسين بن سعيد، عن عليّ بن الحكم[٣]،

ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الحسين[٤]،

ورواية محمّد بن أبي عمير، عن الحسن بن محبوب[٥]،

ورواية محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى[٦]،

ورواية سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الحسن[٧]،

ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن فضالة[٨]،

ورواية محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر[٩]،

ورواية الحسين بن سعيد، عن محمّد بن عيسى[١٠]،

ورواية الحسين بن سعيد، عن عبد اللّه بن مسكان[١١]،

١ـ التهذيب ٣: ١٥/ ٥٤.

٢ـ التهذيب ٣: ١٧٦/ ٣٩٤

٣ـ التهذيب ٣: ٢٢٩/ ٥٨٩

٤ـ التهذيب ٤: ٣٢٠/ ٩٨٠.

٥ـ التهذيب ٥: ١٧٤/ ٥٨٥.

٦ـ التهذيب ٥: ٣٠٨/ ١٠٥٦.

٧ـ التهذيب ٥: ٣٠٨/ ١٠٥٦.

٨ـ التهذيب ٦: ١٨٨/ ٣٩٥

٩ـ التهذيب ٧: ٣٦٤/ ١٤٧٤.

١٠ـ التهذيب ٨: ٢٢/ ٧١.

١١ـ التهذيب ٨: ٣٢/ ٩٥.

ورواية الحسين بن سعيد، عن أبي المغراء[١]،

ورواية ابن أبي عمير، عن القاسم بن محمّد الجوهري[٢]،

ورواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن بكر بن محمّد[٣]، وقد ذكرنا فيه من توسّط بينهما،

ورواية يونس، عن زرارة[٤]، و قد أوردنا فيه المتوسّطين بينهما.

الخامس الارتباط السندي بين بعض الرواة ومشايخهم

و ربما استقصينا الكلام في الارتباط السندي بين بعض الرواة و مشايخهم، فبحثنا عن الأسناد التي توسّط فيها واسطة بين الرواة و مشايخهم، و قد أثبتنا في الأغلب عدم ثبوت الواسطة بينهما، و وقوع التحريف فيما وقع من ذلك، نظير:

التوسّط بين ابن أبي عمير و جميل بن درّاج[٥]،

التوسّط بين عبد اللّه بن بكير و زرارة[٦]،

التوسّط بين أحمد بن محمّد بن عيسى و عليّ بن الحكم[٧]،

التوسّط بين محمّد بن الحسين و صفوان[٨]،

التوسّط بين الحسين بن سعيد و فضالة[٩]،

١ـ التهذيب ٨: ٨٦/٢٩٣.

٢ـ التهذيب ٨: ٨٧/٢٩٧.

٣ـ التهذيب ٩: ٨١/٣٤٨.

٤ـ التهذيب ١٠: ٣/٨.

٥ـ الكافي ٥: ١/٤٩٢.

٦ـ التهذيب ٢: ٩٦/٣٥٩.

٧ـ التهذيب ٣: ٢٢٩/٥٨٩.

٨ـ التهذيب ٥: ٣٠٨/١٠٥٦.

٩ـ التهذيب ٧: ٣٣٢/١٣٦٥.

التوسّط بين صفوان بن يحيى و عبد اللّه بن بكير[١]،

التوسّط بين الحسين بن سعيد و ابن أبي عمير[٢]،

التوسّط بين ابن أبي عمير و رفاعة[٣]،

التوسّط بين الحسين بن سعيد و القاسم بن محمّد الجوهري[٤]،

التوسّط بين الحسين بن سعيد و صفوان بن يحيى[٥]،

التوسّط بين الحسن بن محمّد بن سماعة و صفوان بن يحيى[٦].

البحث عن ارتباط بعض الرواة للمعصومين عليهم السلام

كما ناقشنا في رواية بعض الرواة عن أحد المعصومين عليهم السلام مثل: رواية عبد اللّه بن ميمون القدّاح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام[٧]،

و رواية معاوية بن عمّار، عن أبي جعفر عليه السلام[٨]،

و رواية عليّ بن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام[٩].

و قد استقصينا مشايخ بعض الرواة نحو محمّد بن بندار[١٠].

مباحث أخرى في الكتاب

كما أوردنا مباحث أُخرى للارتباط السندي بين الرواة: كالمناقشة في

١ـ التهذيب ٨:١١/٣٦.

٢ـ التهذيب ٨:٢٢/٧١.

٣ـ التهذيب ٨:٨٧/٢٩٧.

٤ـ التهذيب ٨:٨٧/٢٩٧.

٥ـ التهذيب ٩:٦٨/٢٩٠.

٦ـ التهذيب ٩:٣١٨/١١٤٣

٧ـ الكافي ٦:٤٤٨/٩.

٨ـ التهذيب ٢:١٦١/٦٣٣.

٩ـ التهذيب ٥:٢٢٧/٧٦٧.

١٠ـ الكافي ٥:٣٢٩/٧

رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن أبي بكر الحضرمي بواسطة واحدة[١]، و نقل روايات الضرير عن حمّاد بن عيسى و البحث عنها[٢].

و قد بحثنا لإيضاح عدم ثبوت راوٍ باسم محمّد بن أبي عمير في أصحاب الصادق عليه السلام[٣]، و نفي كون والد محمّد بن أحمد بن يحيى من الرواة[٤].

كما وضّحنا بعض المصطلحات كـ«بلغ به»[٥] و«بالإسناد الأوّل»[٦].

و قد أشرنا إلى وجود رواية مبسوطة لمعاوية بن عمّار عن أبي عبد اللّه عليه السلام في سياق مناسك الحجّ و أعمال المدينة المنوّرة وقع التقطيع فيها، و قد جمعنا قطعات هذا الحديث، و رتّبناها على النهج الطبيعي[٧]، و قد قارّنا بين ما ينقله النجاشي عن ابن بطّة و ما ينقله الشيخ الطوسي عنه، و أوردنا الاختلافات الكثيرة بين النقلين، و أثبتنا أنّ في موارد الاختلاف الاعتماد على نقل النجاشي[٨].

الثالث: البحث في الكتاب عمّا احتمل فيه إحدى الحالات الأربعة المتقدّمة

أوردنا في الكتاب جميع الأسناد التي احتمل فيها وقوع إحدى الحالات

١ـ التهذيب ٤: ٢١٣/٧٦.

٢ـ التهذيب ٩: ٨١/٢٠.

٣ـ التهذيب ٢: ٧/٥.

٤ـ التهذيب ٢: ١٥٥٠/٣٧٣.

٥ـ الكافي ٦: ٦/٤٦٦

٦ـ التهذيب ١: ١٨٢/٦٤.

٧ـ الكافي ٤: ١/٤٠١.

٨ـ التهذيب ٥: ٥٨٥/١٧٤.

الأربعة المتقدّمة و إن أثبتنا في نهاية المطاف عدم وقوعها:

منها: الأسناد المحتملة للتعليق، ومثاله:

١ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال....

أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن جعفر بن محمّد بن حكم....[١]

إنّ سبق ذكر أحمد بن محمد في السند الأوّل ربما يورث احتمال التعليق في السند الثاني بالبناء على السند الأوّل، ولكنّا ذكرنا في ذيله: أنّ أحمد بن محمّد في السند الأوّل هو أحمد بن محمّد بن عيسى، و في السند الثاني هو أحمد بن محمّد العاصمي ـ شيخ الكليني ـ، فليسا هما بواحد حتّى يصحّ احتمال التعليق.

أمثلة أخرى: الكافي ١:١٧٧/ ٤، ٣:٦٢/ ٦، ٥:٢٥٨/ ٢، ٦:٧/ ٢ـ٤، ٨:٣٨٦/ ٥٨٦.

ومنها: الأسناد المحتملة للتحويل، ومثاله:

عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن سعيد، عن الحسن بن الجهم و ابن فضّال جميعاً، قالا: سألنا أبا الحسن عليه السلام[٢]....

ربما يحتمل في السند كون ابن فضّال معطوفاً على «عمرو بن سعيد عن الحسن بن الجهم»، فيكون سهل بن زياد راوياً عن ابن فضّال مباشرةً، ولكن أثبتنا في ذيله عدم الدليل على ذلك، و لزوم البناء على ظاهر السند من عدم التحويل.

أمثلة أخرى:

الكافي ٢:١٦/ ٢٢٦، ٣:٦/ ٤٧٨، ٦:١/ ٣٨٨، ٧:٩/ ٢٤١.

١ـ الكافي ٥: ١/ ١٠٢ و ٢.

٢ـ الكافي ٦:٨/ ٤٢٣.

الرابع: وقوع التحريف أو احتماله في السند وارتباطه بإحدي الحالات الأربعة

ربما لم تكن في ظاهر السند إحدى الحالات الأربعة، لكن في السند تحريف أو احتماله، فيرد دور احتمال وقوع إحدى الحالات، ومثاله:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .[1]

لقد أوردنا هنا السند في الكتاب، فأثبتنا وقوع التحريف فيه و كون الصواب: العطف بدل «عن» بعد الحسين بن عثمان فيرد احتمال التحويل في السند، و كون الحسين بن عثمان راوياً عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً.

أمثلة أخرى:

الكافي ٢:١٦٦/٧، ٦١٦/١٠.

ربما كان التحريف الواقع في السند منشأً لاحتمال إحدى الحالات، فاذا ارتفع التحريف فلا وجه لاحتمالها، ومثاله:

عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبد اللّه عليه السّلام...،[2] في السند هنا تحريف، و الصواب: عن محمّد بن يحيى، فتحريف السند أوجب توهّم وقوع التحويل في السند، فأوردنا السند و أشرنا إلى ما هو الصواب فيه كي يرتفع احتمال التحويل رأساً.

مثال آخر: الكافي ٥:٩٣/٤.

ثمّ إنّا خصّصنا لتفكيك الأسناد المحوّلة الفصل الأوّل من الباب الثاني، لكن إذا كان أصل وقوع التحويل غير مسلّم، بحثنا في الباب الأوّل عن ذلك،

١ـ الكافي ٢: ٣٥١/٤.

٢ـ الكافي ٥: ٥٠/١٦.

فاذا أثبتنا التحويل، أوكلنا إلى بابه.

الخامس: نقل أسناد المصادر عن النسخ المصحّحة منها

نقلنا أسناد المصادر في الكتاب وفقاً للنسخة المصحّحة منها، و قد كان الأساس لتصحيح الكافي هو النسخة التي صحّحها سيّدنا «دام ظلّه»، بعد مقابلته مع نسخ عديدة منه، و قد أضفنا إلى هذه النسخة تصحيحات يسيرةً أخرى، فصارت النسخة أصحّ النسخ الموجودة من الكافي إن شاء اللّه تعالى، و لم نصحّح الكتاب إلاّ بالاعتماد على نسخة أو نقل من المصادر عن الكتاب، كنقل صاحب الوسائل والشيخ الطوسي عن الكافي.

و قد صحّحنا التهذيب و الاستبصار و الفقيه ـ أيضاً ـ بالاستعانة على نسخ سيّدنا «دام ظلّه» التي قابلها على عدّة مخطوطات معتبرة أو نقل المصادر المتأخّرة.

و قد جعلنا هذه النسخ المصحّحة هي الأساس لنقل الأسناد، إلاّ في ما كان التوضيح مرتبطاً بالنسخة المطبوعة و كان الأجدر نقل هذه النسخة، فجعلناها مداراً للتوضيح فأثبتنا ما وقع فيها من التحريف.

السادس: الاكتفاء بذكر الجهات الغريبة في السند أو احتمالاته فيما لم يتيسّر لنا حلّ السند

سعينا في الوصول إلى حلّ للأسناد يرفع غموضها، لكن ربما لم نصل إلى ذلك، فاكتفينا بذكر الجهات الغريبة في السند و مناقشة الوجوه المحتملة لحلّها[1]، و ربما وصلنا إلى وجود احتمالين ـ مثلاً ـ في السند من دون ترجيح ظاهر بينهما[2].

١ـ كما في الكافي ٢: ١/٤٤، ٣: ١١/٥٠٤، ٦: ١٠/٥٣٢، ٧: ٨/٢٨٢.

٢ـ كما في الكافي ٢: ١٠/٥٥٣ و ١١

السابع: شكر و تقدير

بعد ما حرّرت التحرير الأوّل من الكتاب أعانني جملة من الإخوة الأفاضل المشتغلين في قسم الرجال من مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الإسلامية في تبييضه، و استخراج الأسناد الأخرى المحتاجة إلى التوضيح و مراجعة المصادر و استخراج كلمات الأعلام في توضيح الأسناد و الإشارة إلى أسناد مؤيّدة لما اخترنا في الكتاب أو مضعّفة له، فصارت إرشاداتهم سبباً لأن أُحرّر بعض التوضيحات ـ أحياناً ـ عدّة مرّات.

وأخصّ منهم بالذكر الإخوة الأفاضل أصحاب السماحة والفضيلة حجج الإسلام:

مسيح البروجردي،

محمد حسين الساعي،

على رضا الحسيني،

محمّد المسعودي،

محسن الأحدي.

و كان تقويم نصّ الكتاب و المراجعة النهائية منه على يده و قد أعانه في بعض مراحل العمل الشيخ رسول طلائبان و سائر الإخوة.

نسأل اللّه القدير لجميعهم و سائر الأصدقاء ـ الذين كان لهم دور في إخراج هذا الكتاب ـ الأجر الجزيل بمحمّد و آله الطاهرين.

و آخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين.

سيّد محمّد جواد الشبيري، قم المقدسة، ٢ رجب ١٤٢٦

مصطلحات الكتاب ورموزه

سيّدنا ـ دام ظلّه ـ المراد به آية اللّه الوالد دام ظلّه.

الرقم المذكور بعد اسم المصدر مباشرةً (مجلّد المصدر)

الرقم المذكور بعد «:» (الصفحة)

الرقم المذكور بعد «/» (رقم الأحاديث أو رقم الترجمة)

تبصرة: اذا كان للمصدر الرقم المسلسل للاحاديث، ذكرناه وإلّا ذكرنا رقم الحديث في الباب

(=) يذكر عند إيراد منهج آخر للإشارة إلى محلّ الشاهد من حديث أو ترجمة أو نصّ آخر.

مثالان:

أ ـ أمالي الشيخ الطوسي: ٤٧٨/١٠٤٣ = المجلس ١٧/١٢، يعنى: الصفحة ٤٧٨، الرقم المسلسل للحديث ١٠٤٣، المجلس ١٧، رقم الحديث في المجلس ١٢.

ب ـ رجال الشيخ الطوسي: ٢٦٦/ ٣٨٢٤ = ٧٣٣، يعنى: الصفحة ٢٦٦، الرقم المسلسل للترجمة ٣٨٤٤، رقم الترجمة في الباب ٧٣٣.

تبصرة: ذكرنا قبل الأسناد التي هي موضوع الكتاب أرقاماً ثلاثة، هكذا: رقم الصفحة، «=» رقم الباب، «/» الرقم المسلسل أو رقم الحديث في الباب،

المثال:

٦٧٢ = ٢/٢٩، يعنى: الصفحة ٦٧٢، رقم الباب ٢٩، رقم الحديث ٢.

ولم نذكر المجلّد اكتفاءً بذكره في صدر صفحات الكتاب.

( ) إشارة إلى زيادة في عنوان الراوي في بعض موارده،

المثال:

روى أحمد بن محمّد (بن عيسى) عن (محمّد) ابن أبي عمير في موارد....

يعنى: أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى ـ بهذا العنوان أو بعنوان أحمد بن محمّد ـ روى عن محمّد بن أبي عمير ـ بهذا العنوان أو بعنوان ابن أبي عمير ـ في موارد....

«أيضاً» ـ عند ذكر شواهد البحث ـ يعني هذه الشواهد لها نحو ارتباط بالبحث، و ليس الاستشهاد بها قوّةً، كما قبلها، أنظر على سبيل النموذج: ١٦٨، الهامش ١.

الباب الأوّل

التوضيح العام للأسناد المشكلة

وفيه فصول أربعة:

الفصل الأوّل: أسناد الكافي

المجلّد الأوّل

كتاب فضل العلم

٣٠ = ١/٤ (حيلولة)

٣٣ = ٢/٨ (حيلولة)

٣٤ = ٣/١ (حيلولة)

٣٤ = ٤/١ (حيلولة)

٣٠ = ٤/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة... .

٣٥ = ٤/٤ ـ وبهذا الإسناد، عن محمّد بن عبد الحميد، عن العلاء بن رزين... .

توضيح: يشير بهذا إلى عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن محمّد بن عبد الحميد.

٣٦ = ٥/٤ (حيلولة)

٣٦ = ٥/٥ ـ أحمد بن عبد الله، عن أحمد بن محمّد البرقي، عن بعض أصحابه رفعه... .

٣٧ = ٦/٥ ـ وبهذا الإسناد، عن محمّد بن خالد، عن محمّد بن سنان....

توضيح: يشير بهذا إلى أحمد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد البرقي (عن محمّد بن خالد).

٣٩ = ٢/٨	(حيلولة)
٤٢ = ٥/١١	(حيلولة)
٤٤ = ١/١٣	(حيلولة)
٤٦ = ١/١٤	(حيلولة)
٤٧ = ٣/١٥	(حيلولة)

٥٢ = ١١/١٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، عن بعض أصحابه....

٥٢ = ١٢/١٧ ـ و بهذا الإسناد، عن محمّد بن عليّ رفعه....

توضيح: يشير بهذا الإسناد إلى «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي (عن محمّد بن عليّ)، فقد أكثر البرقي من الرواية عن محمّد بن عليّ (الكوفي)، و قد فهم كذلك في وسائل الشيعة ٢٧: ٨٢/٣٣٢٦٧.

٥٤ = ١/١٩	(حيلولة)
٥٤ = ٦/١٩	(حيلولة)
٥٦ = ٨/١٩	(حيلولة)

٥٧ = ١٧/١٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن

صدقة، قال: حدّثني جعفر، عن أبيه عليهما السلام.

٥٨ = ١٩/١٧ ـ قال: وقال أبو جعفر عليه السلام. (معلّق)

توضيح: الظاهر: أنّ مرجع الضمير في «قال» هو جعفر عليه السلام.

٦٥ = ٢١/٥ ـ أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن عليّ، عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام... .

٦٥ = ٢١/ذيل ٥ ـ قال: ثمّ قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... قال: فأجابني بمثل جواب أبيه.... (معلّق)

٦٩ = ٢٢/٢ ـ محمّد بن يحيى، عن عبد اللّه بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد اللّه بن أبي يعفور، قال: و حدّثني حسين بن أبي العلاء أنّه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام....

كلام العلّامة المجلسي قدس سره حول «وحدّثني حسين بن أبي العلاء»

توضيح: قال العلاّمة المجلسي في مرآة العقول ١: ٢٢٨ قوله: «و حدّثني حسين بن أبي العلاء» هذا الكلام يحتمل وجوهاً:

الأوّل: أن يكون كلام عليّ بن الحكم، يقول: حدّثني حسين بن أبي العلاء أنّه ـ أي: الحسين ـ حضر ابن أبي يعفور في المجلس الذي سمع منه أبان.

الثاني: أن يكون كلام أبان، بأن يكون الحسين حدّثه: أنّه كان حاضراً في مجلس سؤال ابن أبي يعفور عنه عليه السلام.

الثالث: أن يكون أيضاً من كلام أبان، و حدّثه الحسين: أنّ ابن أبي يعفور حضر مجلس السؤال عنه، و كان السائل غيره، و لعلّ الأوسط أظهر، انتهى.

نقد كلام العلاّمة المجلسي قدس سره

نقول: إنّ الاحتمالين الأخيرين مشتركان في رواية أبان بن عثمان عن الحسين بن أبي العلاء، و هذا لم يعهد أصلاً، و لم نجد في أسانيد أبان بن عثمان

روايته عن الحسين بن أبي العلاء.

هذا مضافاً إلى ما في الاحتمال الأخير من الغرابة في ذاته؛ إذ يستلزم تخطئة حسين بن أبي العلاء لقول عبد اللّه بن أبي يعفور: «سألت أبا عبد اللّه عليه السلام»، و لا يفهم من العبارة التخطئة جزماً.

و أمّا الاحتمال الأوّل فيشتمل على جهتين:

تماميّة كلامه قدس سره كون قائل «حدّثني حسين بن أبي العلاء» علي بن الحكم

الجهة الأولى: أنّ قائل «حدّثني حسين بن أبي العلاء» هو عليّ بن الحكم، و هذه الجهة تامّة؛ لعدم رواية غير عليّ بن الحكم ممّن في السند عن الحسين بن أبي العلاء، و عمدة الرواة عن الحسين هو عليّ بن الحكم، و روايات غيره عن الحسين قليلة في جنب روايات عليّ بن الحكم، و كثير منهم إنّما يروون عن حسين بن أبي العلاء في رواية أو روايتين.

و يؤيّد ما ذكرنا التصريح بذلك في المحاسن ١: ٢٢٥/١٤٥ عند إيراده للخبر، حيث ذكر: قال عليّ: و حدّثني الحسين بن أبي العلاء....

عدم تماميّة كلامه قدس سره في تعيين المراد من «هذا المجلس»

الجهة الثانية: كون المراد من «هذا المجلس» هو مجلس سماع أبان عن ابن أبي يعفور، و هذه الجهة غير تامّة؛ لوجوه:

منها: عدم الدليل أصلاً على وجود مجلس لسماع أبان عن ابن أبي يعفور؛ إذ لا يلزم أن يكون تحمّل الحديث عن طريق السماع أو القراءة أو غيرهما ممّا يستلزم وجود مجلس خاصّ لتحمّل الرواية، بل يجوز كون الرواية عن طريق الإجازة العامّة، فأبان أخذ من كتاب ابن أبي يعفور و أسند الرواية إليه؛ استناداً إلى تلك الإجازة العامّة، و هذا محتمل، خصوصاً إذا كان التعبير بـ«عن»، لا بـ«حدّثني» و «أخبرني».

منها: أنّ محصّل هذه الجهة: أنّ عليّ بن الحكم يروي عن ابن أبي يعفور بتوسّط أبان و الحسين، و هذا المعنى إنّما يؤدّى في العادة بعبارة واضحة، و

هي: عن عليّ بن الحكم، عن أبان بن عثمان و الحسين بن أبي العلاء، عن عبدالله بن أبي يعفور، و لا وجه لإتيان هذه العبارة المعقّدة، اللّهم إلّا بتوجيهات بعيدة و تكلّفات كثيرة.

منها: أنّ لازم هذه الجهة رواية حسين بن أبي العلاء عن عبد اللّه بن أبي يعفور، و هذا غير معهود في مورد، و المعهود المتكرّر رواية عليّ بن الحكم عن الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً.[1]

فالمراد من هذا المجلس ليس مجلس سماع أبان عن ابن أبي يعفور، بل المراد هو مجلس السماع عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و قد احتمله العلاّمة المجلسي في ضمن الوجه الثاني الذي استظهره.

فالمعنى: أنّ الحسين بن أبي العلاء حضر ابن أبي يعفور في مجلس سؤاله عنه عليه السلام، و هذه العبارة نظير ما في بعض الروايات: «أخبرنا أبو شبل قال: حضرت يونس و أبو عبدالله عليه السلام يخبره بالديات» وقد روى هذه الواقعة يونس الشيباني أيضاً، قال: «حضرت أنا وأبو شبل عند أبي عبدالله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات، ثمّ سأل أبو شبل و كان أشدّ مبالغةً...».[2]

طريقا عليّ بن الحكم إلى الخبر المذكور

و بهذا يظهر: أنّ لعليّ بن الحكم طريقين إلى الخبر:

أحدهما: بواسطتين عنه عليه السلام، أعني: أبان بن عثمان، عن عبد اللّه بن أبي يعفور، عن أبي عبدالله عليه السلام، و ابن أبي يعفور كان سائلاً عنه عليه السلام.

ثانيهما: بواسطة واحدة، أعني: حسين بن أبي العلاء، الذي روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و لم يكن سائلاً عنه.

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٥: ٤٠٦

٢ ـ لاحظ الكافي ٧: ٣٤٦/١١، التهذيب ١٠: ٢٨٣/١١٠٥.

فرجّح عليّ بن الحكم الطريق الأوّل، فجعله الطريق الأصلي؛ لانتهائه إلى السائل عن الإمام عليه السلام، و لم يعتدّ باشتمال الطريق الثاني على مزية العلوّ و قلّة الواسطة، فأشار إلى الطريق الثاني بجملة معترضة بين «عبد اللّه بن أبي يعفور» و قوله: «سألت أبا عبد اللّه عليه السلام»، ففي السند تحويل لا محالة.

و يحتمل ـ على بعد ـ كون السائل هو: الحسين بن أبي العلاء، و كان ابن أبي يعفور حاضراً في المجلس، فالضمير في «قال: سألت» راجع إلى الحسين بن أبي العلاء بينما رجع الضمير في الاحتمال السابق إلى عبد اللّه بن أبي يعفور، و ابن أبي يعفور في هذا الاحتمال يكون فاعلاً لحضر، بينما كان المفعول في الاحتمال السابق، و هذا الاحتمال يشترك مع الاحتمال الأوّل في التحويل و كيفيّته، و يختلف في السائل عن المعصوم عليه السلام.

حصيلة الكلام حول «وحدّثني حسين بن أبي العلاء»

فالحاصل: أنّ قائل «و حدّثني...» هو عليّ بن الحكم يروي الخبر عنه عليه السلام تارةً بواسطتين، و أخرى بواسطة واحدة، و هو حسين بن أبي العلاء، فعليه في السند تحويل.

٧٠ = ١١/٢٢ (حيلولة)

كتاب التوحيد

٧٤ = ١/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، عن عبدالرحمان بن محمّد بن أبي هاشم، عن أحمد بن الحسن الميثمي....

٧٦ = ١/* ـ [عنه، عن بعض أصحابنا رفعه...].

توضيح: الظاهر: أن الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ إذ لا يستقيم رجوعه إلى «عدّة من أصحابنا»، و رجوع الضمير إلى سائر من في السند بعيد، وسنذكر في الفصل الرابع من الباب الثاني أنّ الضمير يرجع في الأغلب إلى مؤلفي مصادر الحديث.

٨٦ = ١/٤ (حيلولة)

٨٩ = ٤/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه رفعه....

٨٩ = ٥/٦ ـ و بهذا الإسناد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر....

توضيح: يشير بهذا الإسناد إلى «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد عن (أحمد بن محمّد بن أبي نصر)» فقد أكثر أحمد البرقي من الرواية عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.[1]

عدم رواية محمّد بن خالد عن ابن أبي نصر

و أمّا والده، فلم نجد رواينه عن ابن أبي نصر إلّا في تيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب: ١٤٦، و فيه: «أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان»، لكنّ في السند خللاً؛ فإنّه ـ مضافاً إلى غرابة رواية ابن عيسى عن شيخه ابن أبي نصر بالتوسّط ـ وقع الخبر في الكافي ١: ٣/٤٨، و فيه: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر».

٩٦ = ٣/٩ ـ أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن سيف....

٩٧ = ٤/٩ ـ عنه، عن أحمد بن إسحاق....

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن إدريس، فقد روى الصدوق الخبر في التوحيد: ٧/١٠٩ عن الحسين بن أحمد بن إدريس، عن أبيه، عن أحمد بن إسحاق...، و ترتيب الروايات في التوحيد في هذا الباب يقضي بأخذها من الكتاب، و التفصيل لا يسعه المقام، و قد روى أحمد بن إدريس عن أحمد بن

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢: ٦٣٢.

إسحاق في بعض الروايات.[١]

١٠٢ = ١٠/٤ ـ عليّ بن محمّد ومحمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن بشير البرقي....

١٠٢ = ١٠/٥ ـ سهل، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني.... (معلّق)

١٠٢ = ١٠/٦ ـ سهل، عن محمّد بن عيسى.... (معلّق)

١٠٢ = ١٠/٧ ـ سهل، عن السندي بن الربيع.... (معلّق)

١٠٢ = ١٠/٨ ـ سهل، عن محمّد بن عليّ القاساني.... (معلّق)

١٠٢ = ١٠/٩ ـ سهل، عن بشر بن بشّار النيسابوري.... (معلّق)

١٠٣ = ١٠/١٠ ـ سهل قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام.... (معلّق)

١٠٤ = ١١/٢ ـ محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن حمزة بن محمّد، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام....

١٠٤ = ١١/ذيل ٢ ـ و رواه محمّد بن أبي عبد اللّه إلّا أنّه لم يسمّ الرجل.

ما هو المراد من «لم يسمّ الرجل» في الحديث

توضيح: قال في مرآة العقول ٢: ٢ «قوله: لم يسمّ الرجل، أي: الراوي» انتهى.

فيكون نظير ما في بعض الأسناد: محمّد بن أبي عبد اللّه، عمّن ذكره أو محمّد بن أبي عبد اللّه رفعه.[٢]

---

١ ـ الكافي ٣: ١٠/٧٢، و كذا روى عنه بعنوان أبي علي الأشعري في الكافي ٥: ٢/٥٢٦، ٧: ١/٧٨.

٢ ـ راجع معجم رجال الحديث ١٤: ٤١٥.

و في كتاب التوحيد للصدوق ١٠٢/١٦: بإسناده عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابنا، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام، فأورد الخبر.

لكنّ المولى صالح المازندراني في شرحه على الكتاب ٣: ٢٢١ علّق على ذيل الحديث بقوله: «يعني: كتبت إلى الرجل و لم يصرّح باسمه» انتهى.

فيكون نظير ما مرّ قريباً: ١٠٢/٥: سهل، عن إبراهيم بن محمّد الهمداني، قال: كتبت إلى الرجل أنّ من قبلنا... و نقله في التوحيد: ١٠٠/٩ و فيه: كتبت إلى الرجل ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ أنّ من قبلنا....

و لعلّ ما فسرّه المجلسي أوفق بالعبارة و إن كان الحكم به مشكلاً، و اللّه أعلم.

١١٣ = ١٥/٢ ـ أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد اللّه، عن محمّد بن عبد اللّه و موسى بن عمر و الحسن بن عليّ بن عثمان[1]، عن ابن سنان، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام....

٣ ـ وبهذا الإسناد عن محمد بن سنان، قال: سألته....

توضيح: ابن سنان ـ الراوي عن الرضا عليه السلام ـ هو محمّد بن سنان، فالمراد من قوله «وبهذا الإسناد» ظاهر.

١١٨ = ١٦/١٢ (حيلولة)

١١٨ = ١٧/١ (حيلولة)

١ ـ كذا في النسخ، لكن الصواب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان

١٢٥ = ١/١٩ ـ محمّد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي، عن عليّ بن العبّاس الخراذيني، عن الحسن بن راشد، عن يعقوب بن جعفر الجعفري، عن أبي إبراهيم عليه السلام ... .

١٢٥ = ٢/١٩ ـ و عنه رفعه عن الحسن بن راشد، عن يعقوب بن جعفر، عن أبي إبراهيم عليه السلام ... .

١٢٥ = ٣/١٩ ـ وعنه، عن محمّد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن إسماعيل....

١٢٦ = ٤/١٩ ـ عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى....

١٢٦ = ١٩/ذيل ٤ ـ وعنه، عن محمّد بن جعفر الكوفي، عن محمّد بن عيسى مثله.

١٢٦ = ٥/١٩ ـ عنه، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد....

١٢٧ = ٦/١٩ ـ عليّ بن محمّد و محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد....

١٢٨ = ٧/١٩ ـ و بهذا الإسناد، عن سهل... .

١٢٨ = ٨/١٩ ـ عنه، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين....

١٢٨ = ٩/١٩ ـ عنه، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى....

توضيح: مرجع الضمير في الأسناد ٣، ذيل ٤، ٥، ٨، ٩ هو مؤلّف الكتاب محمّد بن يعقوب الكليني بلا ريب؛ فإنّ من بعده كلّهم من مشايخه، و الظاهر أنّ الإتيان بالضمير من ناحية بعض رواة الكتاب.

ثمّ إنّ مرجع الضمير في الخبر ٢ ـ أيضاً ـ هو الكليني؛ رعايةً للسياق، و يبعد كونه محمّد بن أبي عبد اللّه، و إنّ كلمة «رفعه» بمعنى «بهذا الإسناد» كما يستفاد من التوحيد: ١٩/١٨٣.

١٣٧ = ٣/٢٢ (حيلولة)

١٤٠ = ٦/٢٢ ـ و رواه محمّد بن الحسين، عن صالح بن حمزة... .

توضيح: محمّد بن الحسين ليس من مشايخ الكليني، فالسند مرسل، لكن لا يبعد أخذ الخبر من كتاب محمّد بن الحسين، فحينئذٍ يصحّ الخبر بناءً على عدم لزوم إحراز الوثاقة في الطرق إلى الكتب.

١٤٧ = ٨/٢٤ (حيلولة)

١٤٩ = ١/٢٥ (حيلولة)

١٤٩ = ٢٥/ذيل ١ ـ و رواه عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن حفص....

١٤٩ = ٢/٢٥ ـ و رواه أيضاً عن أبيه، عن محمّد بن خالد....

توضيح: يعني و رواه عليّ بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم؛ فقد رواه الصدوق؛ في الخصال ٢: ٤٦/٣٥٩: عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي عبد اللّه البرقي...، و محمّد بن خالد هو أبو عبد اللّه البرقي.

١٥١ = ٤/٢٦ (حيلولة)

١٦٢ = ٣/٣١ (حيلولة)

كتاب الحجّة

١٧٤ = ١/٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور، عنه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: الأنبياء و المرسلون... .

توضيح: هكذا في جميع النسخ من الكافي و كذلك نقله عنه في الوافي ٢: ٥١١/٦٨، و في السند احتمالات ثلاثة أشار إليها في مرآة العقول:[1]

الاحتمالات الثلاثة في السند: الأوّل: عطف درست على هشام ورجوع ضمير «عنه» إلى الإمام و هذا بعيد

الأوّل: أن يكون درست معطوفاً على هشام و الضمير في «عنه» راجعاً إلى الإمام عليه السلام.

و هذا الاحتمال بعيد؛ فإنّ الضمير في «عنه» يرجع إلى الإمام عليه السلام، فإن كان المراد رجوعه إلى مطلق الإمام عليه السلام، فيبعّده عدم ذكره في الكلام و لا قرينة عليه، فإرجاع الضمير إليه ـ لو لم يكن خطأً ـ لكان خلاف الظاهر جدّاً، و إن

---

١ ـ مرآة العقول، ٢: ٢٨٠

كان المراد رجوع الضمير إلى أبي عبد اللّه عليه السلام، فلازمه رجوع الضمير إلى المتأخّر، و ليس المقام من موارد رجوع الضمير إلى المتأخّر، فهذا الاحتمال ـ بكلا وجهيه ـ بعيد جدّاً.

الثاني: عطف درست على هشام ورجوع ضمير «عنه» إلى هشام

الثاني: أن يكون «درست بن أبي منصور عنه» معطوفاً على «هشام بن سالم» و الضمير في عنه راجع إلى هشام بن سالم، فمفاد السند أنّ أبا يحيى الواسطي يروي الحديث تارةً عن هشام بن سالم مباشرةً، و أخرى بتوسّط درست بن أبي منصور، و قد أخذ في معجم رجال الحديث ٧: ٤٢٠ بهذا الاحتمال، و جعل درست بن أبي منصور راوياً عن هشام بن سالم.

الثالث: عطف درست على أبي يحيى ورجوع ضمير «عنه» إلى هشام

الثالث: أن يكون «درست بن أبي منصور عنه» معطوفاً على «أبي يحيى الواسطي عن هشام بن سالم» و الضمير راجع إلى هشام بن سالم.

لكن يبعّد هذا الاحتمال:

يرد على الاحتمال الثالث أمور ثلاثة

أوّلاً: أنّ لازمه رواية أحمد بن محمّد (بن عيسى) عن درست بن أبي منصور مباشرةً، مع أنّها لم ترد في موضع، و لا تساعد عليها طبقة الراويين، و المعهود رواية أحمد بن محمّد عن درست بواسطة أو واسطتين[1]، و قد توسّط

١ ـ يروي ابن عيسى عن درست بتوسّط ابن محبوب ـ الكافي ١: ٢/٣٩ ـ و الحسن بن عليّ ـ الكافي ٢: ٨/٢١٨ ـ و الحسن بن عليّ الوشّاء ـ علل الشرائع ١: ٢/٧٥ ـ و أحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ الكافي ٣: ٧/١١٤ ـ و محمّد بن إسماعيل ـ الكافي ٤: ٢/٤٤٦ ـ و محمّد بن عليّ ـ التهذيب ٩: ١١٧/٢٩، و السند غريب ـ و بتوسّط أبيه ـ قصص الأنبياء للراوندي ٢٣٨/١٩٠ ـ و بتوسّط «من ذكره» قصص الأنبياء للراوندي ١٦٣/١٥٣.
و ربما توسّط بينهما رجلان، هما:

أبو يحيى الواسطي بينهما في بصائر الدرجات: ٤٩٣/١٠.

و ثانياً: أنّ الحديث ورد في بصائر الدرجات: ٣٧٣/٢٠ عن غير طريق أحمد بن محمّد: عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور...، و ستأتي تتمّة هذا السند إن شاء اللّه، فبمقارنة هذا السند مع طريق أحمد بن محمّد يظهر: أنّ أحمد بن محمّد ليس راوياً عن درست مباشرةً، بل الراوي عن درست هو أبو يحيى الواسطي.

و ثالثاً: لو صحّ هذا الاحتمال لكان في السند إعضال و قصور في تأدية المراد؛ إذ كان المناسب ـ حينئذٍ ـ أن يقال في الإسناد: أحمد بن محمّد، عن أبي يحيى الواسطي و درست بن أبي منصور، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام...، فالإتيان بالسند الموجود المعضل ـ بدل هذه العبارة الواضحة ـ يشبه الأكل من القفا.

استبعاد احتمالي الأوّل و الثالث وتعيّن الاحتمال الثاني

فإذا استبعدنا الاحتمال الأوّل و الثالث تعيّن الاحتمال الثاني.

و أمّا استبعاد عطف طبقتين على طبقة واحده من دون قرينة ظاهرة عليه، فيمكن دفعه: بأنّ طبقة الرواة ـ مع ظهور رجوع الضمير في «عنه» إلى هشام بن سالم ـ كافية في بيان المراد من الإسناد.

☜ الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، الكافي ٣: ٦/١١٤، ٤: ١٤/٢٩٣، تفسير القمّي ٢: ٤٠٢ (ذيل سورة النبأ) و كذا في الكافي ٦: ٢/٤٣٥، و قد عطف الحسين بن سعيد فيه على محمّد بن خالد.

ابن فضّال، عن أحمد بن عمر، الكافي ٥: ٧/٣٥٨.

محمّد بن عيسى، عن الدهقان، الكافي ٦/٣٦٦/١.

لاحظ أيضاً الكافي ١: ٢/٤٨ و ٥: ٤/٥٥٤.

إشكال ودفع

لا يقال: لم نجد رواية درست بن أبي منصور عن هشام بن سالم في سند في الكتب الأربعة.[١]

فإنّه يقال: هذا صحيح، لكن ورد في أصل درست الواسطي روايته عن هشام بن سالم في موارد.[٢]

التعبير «عنهما» و«عنهم» بدل «عنه» في البصائر والاختصاص

هذا كلّه بناءً على ما ورد في الكافي، لكن ورد الحديث في بصائر الدرجات و الاختصاص مع تغيير يؤثّر في بحثنا هذا:

ففي بصائر الدرجات: ٢٠/٣٧٣: بسنده عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور، عنهما عليهما السلام، قال[٣]: الأنبياء و المرسلون....

و في الاختصاص: ٢٢: أبو محمّد[٤] الحسن بن حمزة الحسيني، عن محمّد بن

١ ـ نعم، ورد في الكافي ٢: ١/٣١٥ بسنده عن ابن أبي عمير، عن درست بن أبي منصور، عن رجل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام و هشام، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و المراد من هشام هو هشام بن سالم بقرينة نقل الحديث في أمالي الطوسي: ١٣٧٨/٦٦٢=٢٢/٣٥ في عداد أحاديث هشام بن سالم، و ربما يتوهّم من سند الكافي كون درست راوياً عن هشام، و بذلك أخذ في معجم رجال الحديث، ٧: ٤٢٠.

لكن نقول: إنّ هشاماً عطف على درست، و الراوي عن هشام هو ابن أبي عمير، كما في الموضع المشار إليه من الأمالي

٢ ـ الأصول الستّة عشر: ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦ مرّتان.

٣ ـ كذا في مطبوعة بصائر الدرجات، و في بحار الأنوار ١١: ٥٢/٥٥ ـ نقلاً عن بصائر الدرجات ـ بلفظ «قالا»، و لعلّ هذا الاختلاف ـ أيضاً ـ يؤيّد احتمال الخلل الذي وضّحناه في المتن

٤ ـ زاد بعده في مطبوعة الاختصاص: «بن»، و الصواب ما أثبتناه من بعض نسخه، و

يعقوب، عن عدّة من أصحابه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي يحيى الواسطي، عن هشام بن سالم و درست بن أبي منصور، عنهم:، قال: إنّ الأنبياء و المرسلين... .

فربما يخطر بالبال كون السند في الأصل: عن هشام بن سالم ودرست بن أبي منصور، قال: الأنبياء...، فبدّل «عنه» تارةً بـ«عنهما» وأخرى بـ«عنهم»، وقد فسّر «عنه قال» بـ«قال أبو عبد اللّه» في بعض نسخ الكافي أو مصادره، ثمّ جمع بينهما في النسخ المتأخّرة، فلو صحّ هذا الاحتمال لم يكن في السند تحويل.

ترجيح ما في الكافي على ما في البصائر والاختصاص

لكنّ الإنصاف: أنّ الحكم بصحّة ما في الكافي و تخطئة ما لا يوافقه ـ في المصادر التي ليست في الاعتبار مثل الكتب الأربعة ـ أولى، و اللّه أعلم.

١٧٦ = ٣/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب....

١٧٧ = ٤/٣ ـ أحمد بن محمّد و محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن حسّان، عن ابن فضّال، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم....

في بعض النسخ «عليّ بن محمّد» بدل «أحمد بن محمّد» وهو سهو

توضيح: ورد في بعض النسخ «عليّ بن محمّد» بدل «أحمد بن محمّد» في الحديث ٤، و الظاهر أنّه سهو؛ إذ لم تعهد رواية عليّ بن محمّد عن محمّد بن الحسين و لا عن محمّد بن الحسن، بخلاف رواية أحمد بن محمّد ـ أي: شيخ

☜ قد نقله في بحار الأنوار ٢٥: ١٨/٢٠٦ عن الاختصاص بلفظ «أبو محمّد بن حمزة الحسيني»، و لا إشكال في هذا النقل أيضاً.

الكليني و هو العاصمي ـ عن محمّد بن الحسين أو عن محمّد بن الحسن؛ فإنّ رواية أحمد بن محمّد عنهما ـ خصوصاً الثاني ـ وردت في غير موضع، و قد كثرت رواية أحمد بن محمّد و محمّد بن يحيى متعاطفين عن محمّد بن الحسن أو محمّد بن الحسين في موارد سنذكرها.

ثمّ إنّ المراد من ابن فضّال في سائر أسناد الكافي هو الحسن بن عليّ بن فضّال، لكن إرادته في السند هنا تواجه إشكالاً أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» ـ من: «أنّه في طبقة عليّ بن يعقوب، و لم أجد له روايةً عنه مع كثرة الفحص» ـ مضافاً إلى أنّ وجود الواسطة بين الحسن بن عليّ بن فضّال و شيخه مروان بن مسلم غريب، و كذا رواية عليّ بن حسّان عن الحسن بن عليّ بن فضّال، بل لم نجد الحسن بن عليّ بن فضّال في روايات عليّ بن حسّان في موضع، بل الموجود العكس، فقد روى الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن حسّان في رجال الكشّي: ١٩٢/٣٣٨، فافهم.

استظهار سيّدنا دام ظلّه في تعيين المراد من ابن فضّال

ولذلك استظهر سيّدنا «دام ظلّه»: أنّ المراد من ابن فضّال هنا ليس هو الحسن بن عليّ بن فضّال، بل المراد ابنه أحمد؛ نظراً إلى رواية الخبر في بصائر الدرجات عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن يعقوب الهاشمي.

احتمال سيّدنا دام ظلّه كون الصواب: «وابن فضّال»

لكن أضاف «دام ظلّه»: أنّ «رواية عليّ بن حسّان عن ابن فضّال (أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال) غريبة، وابن حسّان في طبقة مشايخ ابن فضّال، بل رواية محمّد بن الحسين عن ابن فضّال ـ و هو من أقرانه ـ بواسطة غريبة، بل لم أجد روايته عنه بلا واسطة، فالظاهر وقوع خلل في السند و احتمل كون الصواب: «وابن فضّال»، أي: بأن يكون هو عطفاً على محمّد بن الحسين،

فأحمد بن محمّد و محمّد بن يحيى يرويان تارةً عن محمّد بن الحسين عن عليّ بن حسّان، وأخرى عن ابن فضّال عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، وعليّ بن حسان وعليّ بن يعقوب يرويان عن مروان بن مسلم» انتهى.

لكن هذا الاحتمال ـ و حاصله: وقوع تحويل في السند بعطف طبقتين على طبقتين ـ لا يخلو عن الإشكال أيضاً؛ فإنّ أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال ليس من مشايخ أحمد بن محمّد (العاصمي) و محمّد بن يحيى (العطّار)، بل العاصمي يروي عنه بواسطة: كعليّ بن الحسن و محمّد بن الحسن، و العطّار يروي عنه ـ أيضاً ـ بواسطة: كمحمّد بن الحسن و محمّد بن أحمد و عمران بن موسى، مضافاً إلى عدم العثور على رواية لعليّ بن حسّان عن مروان بن مسلم مع الفحص الكثير في الأسانيد.

عدم خلوّ الاحتمال المزبور عن الإشكال

فالظاهر لزوم حلّ الإشكالات من طريق آخر سنذكره، و قبل ذلك لابد أن نقول: إنّ الظاهر كون محمّد بن الحسين في السند تصحيف محمّد بن الحسن، و المراد به الصفّار، و الخبر مأخوذ من بصائر الدرجات؛ و ذلك لوجهين:

تصحيف «محمّد بن الحسن» بـ «محمّد بن الحسين» في السند و كون الخبر مأخوذاً من البصائر

الأوّل: أنّه لم يرد تعاطف أحمد بن محمّد و محمّد بن يحيى في الكافي إلّا في المجلّد الأوّل، باب الحجّة فقط، و هذا لا يكون عن صدفة فيحتاج إلى توجيه، و المرويّ عنه في هذه الموارد هو محمّد بن الحسن في الغالب، و المراد به الصفّار، فقد وردت جميع هذه الروايات في بصائر الدرجات إلّا رواية واحدة، أُنظر الكافي ١: ٣٥٣/٩.[1]

---

١ ـ لاحظ الكافي ١: ٥/٢٣٤ = بصائر الدرجات: ٢١/١٨٠ ـ و في السند اختلاف ـ الكافي ١: ٣/٢٧١ = بصائر الدرجات: ١/٣١٩، الكافي ١: ٥/٤٦٢ = بصائر الدرجات:

و قد يكون المرويّ عنه هو محمّد بن الحسين، لكن هذه الروايات وردت بأجمعها في بصائر الدرجات إلّا رواية واحدة تحتمل فيها الخلل، لاحظ الكافي ١: ٢/٢٨٠.[١]

و في كثير من هذه الموارد توجد قرائن أخرى على أنّ الصواب هو محمّد بن الحسن.

و الظاهر: كون الصواب في الجميع محمّد بن الحسن ـ المراد به الصفّار ـ والمصنّف أخذها من بصائر الدرجات، و لعلّ أحمد بن محمّد و محمّد بن يحيى كانا واقعين في طريق المصنّف إلى الصفّار لخصوص بصائر الدرجات فقطّ، و لذلك لم يقعا في غير كتاب الحجّة متعاطفين، و للبصائر من بين كتب الصفّار خصوصية كما يعلم من مراجعة كتب الرجال.

الثاني: أنّ روايات هذا الباب من الكافي موجودة بنفس الترتيب في بصائر الدرجات بحيث لا يحتمل كون ذلك من مجرّد الصدفة.

نعم، يوجد في بصائر الدرجات روايات أخرى لم يأخذها الكليني، لكن

☜ ٣٣٩/ذيل ٤ و أيضاً الكافي ١: ٣/١٩٧ = بصائر الدرجات: ١/١٩٩ ـ و قطعة منه في: ٣/٤١٥ ـ الكافي ١: ٣٥٣/ذيل ٨ = بصائر الدرجات: ٦/٢٥٤، الكافي ١: ٦/٣٩٦ = بصائر الدرجات: ٧/٩٧، الكافي ١: ٤/٤٦٢ = بصائر الدرجات: ١٠/٢٥٦.

١ ـ لاحظ الكافي ١: ٣/٢٠٨ = بصائر الدرجات: ١/٤٨ (و في المتن اختلاف ليس من اختلاف النسخ) الكافي ١: ١/٢٦٠ = بصائر الدرجات. ١/١٢٩ (و قطعة منه في: ٣/٢٣٠) الكافي ١: ٣٨٧/ذيل ١ = بصائر الدرجات: ٤/٤٤٠ (و قطعة منه في: ٤/٤٦٤) الكافي ١: ٢٠/٥٣٤ و في النسخ المعتبرة محمّد بن الحسن = بصائر الدرجات: ٢/٣١٩ و نظير ذلك ما في الكافي ١: ٣/٢٢١ = بصائر الدرجات: ٦/٥٧.

ترتيب الروايات المأخوذة متّفق في الكتابين.[١]

و أمّا استغراب الأخذ عن بصائر الدرجات في جميع روايات الباب ـ مع عدم ذكر للصفّار في الروايات الثلاثة الأولى منها أصلاً ـ فيدفعه ما أثبتناه في محلّه من تداول هذا النحو من الأخذ عند المحدّثين، سواء كان القدماء منهم ـ كالكليني و الصدوق و الطوسي ـ أو المتأخرون: كالمحدث النوري، و تفصيل الكلام حوله لا يسعه المقام.

ما هو الصواب في السند وذكر الاحتمالين فيه

إذا عرفت ذلك، نقول: ورد في بصائر الدرجات ـ قبل الرواية المبحوث عنها ـ رواية تبدأ بعليّ بن حسّان عن موسى بن بكر، و بعده أورد هذه الرواية عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن يعقوب الهاشمي، و الظاهر وقوع الخلط بين السندين، و من الجائز وقوع سقط في نسخة بصائر الدرجات الموجودة لدى الكليني، فاختلطت الروايتان، أو انتقل نظر الكليني من الرواية الأولى إلى الرواية الثانية.

ما يوجّه الاحتمالين المذكورين

و ما يوجّه هذين الاحتمالين القول: بأنّ الموجود في بعض نسخ بصائر الدرجات كان «أحمد بن الحسن بن فضّال» من دون «بن عليّ»، فوقع السقط من حسّان في «عليّ بن حسّان» إلى «الحسن» في «أحمد بن الحسن بن فضّال»؛ لشباهتهما، أو انتقل نظر الكليني من أحد اللفظين إلى الآخر فصار السند هكذا: «عليّ بن حسّان، عن ابن فضّال».

---

١ ـ أُنظر بصائر الدرجات: ٢/٣٦٨، ٤/٣٦٩، ٩/٣٧٠، ١١/٣٧١، و في بعض هذه الموارد اختلافات يسيرة تكون من باب التصحيف: كتبديل إسماعيل بن مرّار في بصائر الدرجات بإسماعيل بن مهران، راجع الكافي ١: ٢/١٧٦، بصائر الدرجات: ٤/٣٦٩.

هذا غاية ما أمكننا من الكلام حول سند الكتاب، و اللّه الموفّق للصواب.

حصيلة البحث: تصحيف محمّد بن الحسن بـ «محمد بن الحسين» في السند مع وقوع خلط عند أخذ الكافي عن البصائر

فتحصّل: أنّ محمّد بن الحسين في السند مصحّف محمّد بن الحسن (الصفّار)، و قد أخذ الخبر من بصائر الدرجات مع وقوع خلط عند الأخذ منه، فخلط بين السندين، فجعلا سنداً واحداً.

١٧٨ = ٧/٥ (حيلولة)

١٨٦ = ٥/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان....

١٨٦ = ٦/٨: ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أبي عمير.... (معلّق)

١٨٧ = ٧/٨ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

١٨٧ = ٨/٨ ـ و بهذا الإسناد، عن أحمد بن محمّد، عن معمّر بن خلاّد....

١٨٧ = ٩/٨ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

١٨٧ = ١٠/٨ ـ و بهذا الإسناد، عن مروك بن عبيد، عن محمّد بن زيد الطبري....

توضيح: أورد الحديث ١٠ في وسائل الشيعة ٢٣: ٢٦١/٢٩٥٢٥ و جعل عليّ بن الحكم راوياً عن مروك بن عبيد، لكنّه خطأ؛ فإنّ مروك بن عبيد من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى و أحمد بن محمّد بن خالد و من في طبقتهما، فالراوي عنه في هذا الخبر هو أحمد بن محمّد ـ و هو ابن عيسى أو ابن خالد ـ، و قد أورد الخبر في أمالي المفيد، المجلس ٣٠/٣ بسنده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن مروك بن عبيد، فمعنى قوله في الخبر ١٠ «بهذا الإسناد»: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد.

١٩٣ = ١١/٦ (حيلولة)

١٩٥ = ١٣/ذيل ٥ (حيلولة)

١٩٦ = ١٤/١ (حيلولة)

٢١١ = ٢٠/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

٢١١ = ٢٠/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد.... (معلّق)

٢١٢ = ٢٠/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء....

٢١٢ = ٢٠/٩ ـ أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.... (معلّق)

٢٢٨ = ٣٥/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب....

٢٢٨ = ٣٥/٢ ـ محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان....

توضيح: ورد الحديث ٢ في مطبوعة الكافي هكذا: محمّد بن الحسين، عن محمّد بن الحسن...، فيشكل السند: بأنّ محمّد بن الحسين ليس من مشايخ الكليني مباشرة[1]، بل يروي عنه بتوسّط محمّد بن يحيى غالباً و بتوسّط

الإشكال في السند مع ملاحظة منهج الكليني في الأحاديث المعلّقة

١ ـ نعم، ورد محمّد بن الحسين في صدر بعض أسناد الكافي ـ كما في ١: ٣/٢٩٣، ٥: ١/٦٣ ـ لكنّه مصحّف محمّد بن الحسن، و قد وقع التصحيف أيضاً في الكافي ٧: ٢/٢٦٠ ـ

غيره نادراً، فقد يخطر بالبال وقوع تعليق في السند بحذف «محمّد بن يحيى» عن صدره، لكنّه خارج عن منهج المصنّف[١]؛ إذ كان دأبه ذكر أوّل السند المعلّق في السند المعلّق عليه، فلا ينفع الالتزام بالتعليق في حلّ غرابة السند.

تنبيه سيّدنا دام ظلّه على غرابة السند مع بيان إشكال آخر

هذا، و قد تنبّه[١] لغرابة السند في المطبوعة سيّدنا «دام ظلّه» فعلّق عليه قائلاً: «لم أجد رواية الكليني عن محمّد بن الحسين في مورد، و في بعض النسخ: محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسين، و هو الظاهر بل المقطوع، و محمّد بن الحسن هو الصفّار و محمّد بن الحسين هو ابن أبي الخطّاب، و قد روى هذا الخبر في بصائر الدرجات: الجزء ٤، الباب ٦، الحديث ١ [١/١٩٣] عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان... و رواية الصفّار عن ابن أبي الخطّاب و روايته عن محمّد بن سنان شائع ذائع» انتهى.

كلام حول محمد بن الحسن الوارد في السند وعدم كونه الصفّار

لكن يبقى في السند إشكال آخر أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» أيضاً بالقول: أنّ الكليني لا يروي عن الصفّار مباشرةً، بل يروي عنه بتوسّط محمّد بن يحيى أو أحمد بن محمّد أو كليهما، و أمّا محمّد بن الحسن ـ شيخ الكليني الذي يروي عن سهل بن زياد كثيراً و عن عبد الله بن الحسن العلوي قليلاً و عن غيرهما نادراً ـ فقد أثبت المحقّق البروجردي في مقدّمة ترتيب أسانيد

☜ كما ذكرناه في ذيله ـ و كذا وقع السقط في سند الكافي ٤: ١٣/١٧٢، و قد ورد هذا الخبر بزيادة محمّد بن يحيى في صدره في الكافي ٣: ٨/٥٤١ و هو الصواب.

يبقى خبر الكافي ١: ٦/١٤٠ ـ و رواه محمّد بن الحسن، عن صالح بن حمزه... ـ، لكنّه حديث ذيلي، و قد كثر في أمثاله كون السند منقطع الأوّل بخلاف الأحاديث المستقلّة.

١ ـ أشار في تجريد أسانيد الكافي ١: ٩/٣٥٤ أيضاً إلى ذلك بالقول: «لو كان محمّد بن الحسن عن محمّد بن الحسين ـ عكس هذا ـ لكان أقرب».

الكافي[١] عدم كونه الصفّار، و اختار كونه محمّد بن الحسن الطائي، و هو لم نجد روايته عن محمّد بن الحسين في موضع، كما لم نجد رواية محمّد بن الحسن شيخ الكليني ـ أيّاً من كان ـ عن محمّدبن الحسين في سند، فلذلك قد يقال بوقوع سقط في السند، و لو بنينا على السقط، فأظهر الاحتمالات كون الصواب: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان... .

لكنّه يشكل: بأنّه لم يتوسّط محمّد بن الحسن بين محمّد بن يحيى و محمّدبن الحسين في سند من أسناد الكافي، بل يروي محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين مباشرةً في جلّ الأسناد، و بتوسّط محمّد بن أحمد[٢] أو عمران بن موسى[٣] نادراً.

حصيلة الكلام: الظاهر تصحيف محمّد بن يحيى: محمّد بن الحسن في الحديث ٢

وعليه: فلا يبعد كون الصواب في السند: محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين...، فصحّف «يحيى» بـ«الحسن» أو «الحسين» في بعض النسخ؛ لمشابهتهما له في الكتابة.[٤]

---

١ ـ تجريد أسانيد الكافي، المقدّمة الرابعة، الثاني و الثلاثون ممّن روى عنه الكليني ١: ٥٢.

٢ ـ الكافي ١: ٤/٤٧٠، ٦/٥٣٠، ١٧/٥٣٤ و ١٨.

٣ ـ الكافي ١: ٢/٣٠٥

٤ ـ لا يخفى أنّ أخذ الخبر من بصائر الدرجات غير بعيد، لكنّ المعهود للمصنّف أنّه لا يصرّح بطريق الصفّار لمن كان له إليه طريق أقرب من طريق الصفّار، كما في محمّد بن الحسين، فهو يأخذه من بصائر الدرجات لكن يبدّل سنده بالسند المتكرّر له: محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين؛ طلباً لعلوّ السند و قلّة الواسطة، و تفصيل الكلام حول الموضوع لا يسعه المقام، لاحظ على العجالة الكافي ١: ٤/١٩٣ ـ بصائر الدرجات: ٣/١٠٤ و ما قبله و بعده ـ، ٦/٢١١ ـ بصائر الدرجات: ١/٣٨ ـ، ٤/٢١٤ ـ بصائر

٢٢٩ = ٦/٣٥ (حيلولة)

٢٤٢ = ١/٤١ ـ محمّد بن أبي عبد اللّه ومحمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: بينا أبي يطوف بالكعبة.... (حيلولة)

٢٤٧ = ٢/٤١ ـ وعن أبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٤٨ = ٣/٤١ ـ وبهذا الإسناد، عن أبي جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٤٨ = ٤/٤١ ـ وبهذا الإسناد، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٤٩ = ٥/٤١ ـ وعن أبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٤٩ = ٦/٤١ ـ وعن أبي جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٥٠ = ٧/٤١ ـ وعن أبي جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٥١ = ٨/٤١ ـ قال: وقال رجل لأبي جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٥٢ = ٩/٤١ ـ وقال: قال أبو جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٥٥ = ٤٤/ذيل ١ (حيلولة)

٢٨٦ = ١/٦٤ (حيلولة)

٢٨٩ = ٤/٦٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

☜ الدرجات: ٥/٢٠٥ ـ، ٢/٢٧٣ ـ بصائر الدرجات: ١٣/٤٥٧ ـ، ٦/٢٧٤ ـ بصائر الدرجات: ٣/٤٦٤ ـ، ٢/٢٧٤ ـ بصائر الدرجات: ١/٤٧٧ ـ.

عمر بن أذينة، عن زرارة والفضيل بن يسار وبكير بن أعين ومحمّد بن مسلم و بريد بن معاوية وأبي الجارود جميعاً، عن أبي جعفر عليه السلام قال....

٢٨٩ = ٦٤/ذيل ٤ ـ قال عمر بن أذينة: قالوا جميعاً غير أبي الجارود....

٢٩٣ = ٣/٦٥ (حيلولة)

٢٩٨ = ٣/٦٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٢٩٨ = ٤/٦٦ ـ و في نسخة الصفواني: أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

توضيح: الصفواني من الرواة عن الكليني، و له نسخة من الكافي، فهذه الرواية معلّقة الإسناد وردت في نسخته دون سائر النسخ.

٢٩٩ = ٦/٦٦ (حيلولة)

٣٠٠ = ١/٦٧ (حيلولة)

٣٠٦ = ٤/٧٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٣٠٧ = ٥/٧٠ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد.... (معلّق)

٣٠٧ = ٧/٧٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سئل عن

القائم... .

٣٠٧ = ٧٠/ذيل ٧ ـ قال عنبسة: فلمّا قبض أبو جعفر عليه السلام دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فأخبرته بذلك، فقال: صدق جابر... .

الإشكال في السند ٧ بالنظر إلى مهج الكليني في الأسناد المعلّقة

توضيح: المعهود في تعليقات الكتاب ذكر أوّل السند المعلّق في السند المعلّق عليه، فيلزم عليه ذكر عنبسة في صدر الحديث، و هو الظاهر من ذيل الحديث أيضاً؛ إذ المستفاد منه أنّ عنبسة سمع الحديث من جابر في زمن أبي جعفر عليه السلام، و بعد وفاته عليه السلام عرضه على أبي عبد الله عليه السلام، فصحّحه و صدّق جابراً، و عنبسة يروي عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في عدّة روايات قد صرّح في بعضها بكون عنبسة هو عنبسة بن بجاد.[1]

وقوع خلل في السند الأوّل وبيان الاحتمالات فيه. الأوّل: كون عنبسة ساقطاً من صدر السند

وعليه: فالظاهر وقوع خلل في المقام.

و يحتمل ـ بدواً ـ كون عنبسة ساقطاً من السند في صدر الحديث بأن

---

١ ـ كما في الكافي ٨: ١٥٩/١٥٧ و المحاسن ١: ١٧١/١٤٠ و مع التصريح بابن بجاد العابد في الكافي ٨: ٣٩٤/٥٩٣ و شواهد التنزيل ٢: ٣٨٨/١٠٣٨ ـ ذيل سورة المدّثّر ـ و بلفظ عنبسة العابد في شواهد التنزيل ٢: ٣٨٩/١٠٣٩ و تأويل الآيات: ٦٢٨ ـ ذيل سورة الواقعة ـ و في بشارة المصطفى: ١٦٢ بسنده عن عنبسة العابد، عن جابر بن عبد الله، عن أبي جعفر عليه السلام... و لا ريب في كون «بن عبد الله» زائداً، و كأنّه كان مكتوباً في الهامش أو بين السطور بنحيّل كون المراد من جابر في السند هو جابر بن عبد الله الأنصاري، فأدرجت هذه الحاشية التوضيحية في المتن سهواً، و هذا النحو من التحريف شائع في المخطوطات

و كيف كان، فقد نقل في إعلام الورى ١: ٥١٨ ـ عنه بحار الأنوار ٤٧: ١٤/١١ ـ هذا الحديث عن الكتاب و فيه: عنبسه بن مصعب، و هو سهو، و الظاهر أنّ زيادة «بن مصعب» من إدراج الحواشي في المتن.

يكون الصواب: ابن محبوب، عن هشام بن سالم و عنبسة (ابن بجاد)، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، فقد روى ابن محبوب عن عنبسة العابد في جملة من الأسناد[1].

الثاني: الصواب «عنبسة بن بجاد» بدل هشام بن سالم

لكنّ الأظهر: احتمال آخر ـ و توضيحه موقوف على ذكر إشكال في السند الموجود في الكتاب ـ و هو: أنّه لم نجد رواية هشام بن سالم عن جابر بن يزيد الجعفي في شيء من الأسناد، بل لعلّ طبقته غير مناسبة لذلك؛ فإنّ جابر الجعفي توفّي سنة ١٢٧ أو ١٢٨ أو ١٣٢[2]، و هشام بن سالم كان من صغار أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام؛ حيث يروي عن كبارهم ـ كسليمان بن خالد ـ و روايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة كثيرة جدّاً.

وعليه: فلا يبعد كون الأصل في السند: ابن محبوب، عن عنبسة بن بجاد، عن جابر بن يزيد الجعفي، فصحّف عنبسة بن بجاد بـ«هشام بن سالم»، و عنبسة و هشام متشابهان في الخطوط الكوفية القديمة بعد حذف الألف من هشام، الشائع في الزمان السابق، كما أنّ بجاد و سالم لا يخلوان من تشابه، كما يحتمل كون الأصل: عنبسة ـ فقط ـ، ثمّ صحّف بـ«هشام»، ثمّ أضيف «بن سالم» تفسيراً؛ بتخيّل كونه المراد من هشام في السند.

حصيلة الكلام: أنّ ذيل الخبر معلّق على صدره و الصواب «عنبسة» بدل هشام بن سالم

فتحصّل: أنّ ذيل الخبر «قال عنبسة» معلّق على صدره، و لا يبعد القول

١ ـ الكافي ٢: ١٠٠/٤، ٣٠١/٨، ٤٨٣/٨، ٦: ٤٣٤/٢٣، الأمالي للصدوق، المجلس ٤٧/١٢.

٢ ـ رجال الطوسي: ١٢٩/١٣١٦=٦، تهذيب الكمال ٤: ٤٧٠ و في هامشه: «و ذكر خليفة في رواية أنّه توفّي سنة ١٢٧، و هو الذي ذكره مطيّن في تاريخه عن مفضّل بن صالح ..» فلعلّ هذا التاريخ أظهر؛ لانتهائه إلى مفضّل بن صالح الذي هو من تلامذة جابر الجعفي.

بوقوع التحريف في صدر السند، و كون الصواب ورود عنبسة في السند بدل هشام بن سالم.

٣١٣ = ٧٢/١٤ (حيلولة)

٣١٦ = ٧٢/١٥ ـ أحمد بن مهران، عن محمّد بن عليّ، عن أبي الحكم، قال: حدّثني عبد اللّه بن إبراهيم الجعفري و عبد اللّه بن محمّد بن عمارة، عن يزيد بن سليط....

٣١٧ = ٧٢/ ذيل ١٥ ـ قال أبو الحكم: فحدّثني عبد اللّه بن آدم الجعفري، عن يزيد بن سليط.... (معلّق)

٣٢٥ = ٧٥/٢ ـ عليّ بن محمّد، عن جعفر بن محمّد الكوفي، عن بشار بن أحمد البصري....

٣٢٦ = ٧٥/٣ ـ عنه، عن بشار بن أحمد.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى جعفر بن محمّد الكوفي.

٣٣٣ = ٧٩/١ (حيلولة)

٣٣٥ = ٧٩/٣ (حيلولة)

٣٣٩ = ٨٠/١٣ (حيلولة)

٣٤٣ = ٨١/١ (حيلولة)

٣٤٥ = ٨١/٢ (حيلولة)

٣٥٥ = ٨١/١٣ ـ ابن فضّال، عن عبد اللّه بن المغيرة، قال....

توضيح: ابن فضّال ليس من مشايخ الكليني بلا واسطة، و ليس في الأسناد السابقة ما به يصحّ التعليق، ففي السند إرسال لا محالة، و إن كان لا يبعد وقوع سقط في أوّل السند.

٣٥٨ = ١٧/٨١ ـ بعض أصحابنا، عن محمّد بن حسّان، عن محمّد بن رنجويه، عن عبد اللّه بن الحكم الأرمني، عن عبد اللّه بن إبراهيم بن محمّد الجعفري....

٣٦١ = ٨١/ذيل ١٧ ـ قال الجعفري: و حدّثنا موسى بن عبد اللّه....

٣٦٦ = ١٨/٨١ ـ و بهذا الإسناد، عن عبد اللّه بن جعفر بن إبراهيم الجعفري....

٣٦٦ = ١٩/٨١ ـ و بهذا الإسناد، عن عبد اللّه بن إبراهيم الجعفري....

الصواب في الحديث ١٨ «عبد اللّه بن إبراهيم الجعفري» كما نبّه عليه سيّدنا دام ظلّه

توضيح: كتب سماحة سيّدنا «دام ظلّه» في هامش الكافي، الحديث ١٨: «و الظاهر: زيادة «بن جعفر» و في الرقم الآتي [١٩]: عبد اللّه بن إبراهيم الجعفري، و هو عبد اللّه بن إبراهيم بن محمّد الجعفري، المذكور في السند المتقدّم، و توجد ترجمته في رجال النجاشي: ٥٦٢/٢١٦، و هو عبد اللّه بن إبراهيم الأعرابي، المذكور في عمدة الطالب: ٣٥» انتهى.

٣٦٨ = ١/٨٢ ـ عليّ بن محمّد و محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:.... (حيلولة)

٣٦٨ = ٨٢/ذيل ١ ـ قال أبو حمزة: فحدّثت بذلك أبا عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٣٦٨ = ٣/٨٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه...، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

٣٦٨ = ٤/٨٢ ـ أحمد بإسناده، قال: قال: أبي اللّه....

توضيح: المراد بإسناده السند المتقدّم؛ فقد روى النعماني في الغيبة: ٢٩٤ هذه القطعة في ذيل الخبر المتقدّم.

٣٧٥ = ٣/٨٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي، عن عبد اللّه بن أبي يعفور....

٣٧٦ = ٤/٨٦ ـ وعنه، عن هشام بن سالم.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى الحسن بن محبوب.

٣٨٣ = ٤/٩١ ـ عليّ بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد....

٣٨٤ = ٥/٩١ ـ سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار.... (معلّق)

٣٨٩ = ٣/٩٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن عليّ بن حسّان و محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب و غيره، عن عليّ بن حسّان، عن عليّ بن عطيّة، عن عليّ بن رئاب رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إنّ للّه نهراً دون عرشه، و دون النهر الذي دون عرشه نور نوره، و إنّ في حافّتي النهر روحين مخلوقين: روح القدّس و روح من أمره، و إنّ للّه عشر طينات: خمسة من الجنّة و خمسة من الأرض، ففسّر الجنان و فسّر الأرض، ثمّ قال: ما

من نبيّ و لا ملك من بعده جبله إلّا نفخ فيه من إحدى الروحين، و جعل النبيّ من إحدى الطينتين، قلت لأبي الحسن الأوّل عليه السلام: ما الجبل؟ فقال: الخلق غيرنا اهل البيت....

و روى غيره عن أبي الصامت قال: طين الجنان: جنّة عدن و جنّة المأوى و جنّة النعيم و الفردوس و الخلد، و طين الأرض: مكّة و المدينة و الكوفة و بيت المقدس و الحائر.

توضيح مواضع من الحديث

توضيح: في صدر السند حيلولة، و مواضع من الحديث تحتاج إلى التوضيح:

منها: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام»: فقد ذكر في مرآة العقول ٤: ٢٧٣: «و قيل: ضمير قال أوّلاً في قوله: «قال: قال» لأبي الحسن ـ أي: الكاظم عليه السلام ـ، و الظاهر عوده إلى ابن رئاب» انتهى.

الموضع الأوّل: في مرجع ضمير قال أوّلاً في قوله: «قال: قال»

واحتمال وقوع خلل في المصادر الأوّلية[1] للخبر غير منفيّ؛ إذ تكرّر ذكر أمير المؤمنين عليه السلام ليس له وجه يعتدّ به.

الموضع الثاني: في قائل: «ففسّر الجنان» والضمير المستتر فيه

منها: «ففسّر الجنان»: ففي مرآة العقول ٤: ٢٧٤ ـ و مثله في بحار الأنوار ٦١: ٢٣/٤٧ ـ: «الظاهر: أنّه كلام ابن رئاب، و الضمير المستتر لأمير المؤمنين عليه السلام، و قيل: لأبي الحسن عليه السلام، و التفسير إشارة إلى ما سيأتي في خبر أبي الصامت، ثمّ قال: أي أمير المؤمنين عليه السلام» انتهى.

الموضع الثالث: في قائل «قلت لأبي الحسن الأوّل»

منها: قوله: «قلت لأبي الحسن الأوّل»: ففي مرآة العقول ٤: ٢٧٥ ـ و مثله

١ ـ ذكرنا أنّ الخلل في المصادر الأوّلية؛ لتكرّر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في بصائر الدرجات: ١/١٩ عند إيراده للخبر، و بين نقله و نقل الكافي بعض الاختلاف لا مجال لذكره و البحث عنه هنا.

بحار الأنوار ٦١: ٤٧/٢٣ ـ: أنّه كلام عليّ بن رئاب، و هو الظاهر، و يحتمل كونه من كلام عليّ بن عطيّة؛ فإنّهما من أصحابه عليه السلام.[1]

إشكال ودفع

لا يقال: إنّ التعبير بأبي الحسن الأوّل يشهد بإدراك الراوي لزمن أبي الحسن الرضا عليه السلام أيضاً، و لم يذكر ابن رئاب أو ابن عطيّة في أصحابه عليه السلام.

فإنّه يقال: لا دليل قاطع على كون هذا التعبير من كلام الراوي المباشر و عدم وقوع النقل بالمعنى فيه، مع أنّ عدم كون ابن رئاب أو ابن عطيّة من أصحاب الرضا عليه السلام لو ثبت لما دلّ على عدم ادراكه لزمنه عليه السلام، مع أنّه لا يوجد في السند من كان من أصحاب الكاظم و الرضا٨أو أدرك زمنهما على سبيل الجزم، فلا محيص عن القول بوقوع النقل بالمعنى في هذا التعبير لو سلّمنا هذا الإشكال.

الموضع الرابع في قائل: «وروى غيره»

منها: «قوله: و روى غيره عن أبي الصامت، قال...»: ففي مرآة العقول ٤: ٢٧٦ و بحار الأنوار ٦١: ٤٧/٢٣: «روى غيره: كأنّه [كلام][2] عليّ بن عطيّة، و يحتمل بعض أصحاب الكتب قبله و ليس كلام الكليني؛ لأنّه في بصائر الدرجات أيضاً هكذا، و ضمير غيره لابن رئاب، و أبو الصامت راوي الباقر و الصادق عليهما السلام، و الظاهر: أنّه رواه عن أحدهما» انتهى.

الظاهر: أنّ الضمير في «قال» ـ بعد أبي الصامت ـ راجع إلى أبي الصامت، وما ذكره من أنّ «الظاهر: أنّه رواه عن أحدهما» لا ينافي ذلك؛ إذ من القريب كون مراده رحمه الله: أنّ الظاهر كون كلام أبي الصامت ـ المذكور هنا ـ مستند إلى الرواية عن أحدهما عليهما السلام، لكن لا وجه لقصر مستند كلام أبي الصامت على

---

١ ـ رجال الشيخ: ٥٠٤٨/٣٣٩=٩، رجال البرقي: ٤٨، رجال النجاشي: ٦٥٧/٢٥٠، معجم رجال الحديث ١٢: ٢٨٦ و ٣٠٩.

٢ ـ لم يرد ما بين المعقوفتين في مرآة العقول و إنّما أثبتناه من بحار الأنوار.

خصوص الرواية عن أحدهما٨: فإنّه لو سلّمنا كون مستنده رواية ـ كما لا يبعد ـ فمن الجائز كونها من روايات سائر الأئمّة:، و ليس عبارة أبي الصامت دالّة على أخذ التفسير مباشرةً عن المعصوم عليه السلام حتّى يقال بكون مستنده كلام أحدهما عليهما السلام.

لكن قد صرّح في بحار الأنوار ٢٥: ٥٠/ذيل ١٠ ـ عند نقل الخبر عن بصائر الدرجات ـ برجوع الضمير في «قال» إلى أحد المعصومين ـ أي: أمير المؤمنين أو الباقر أو الصادق: ـ؛ لأنّ أبا الصامت راويها، و لا وجه لذلك، بل الظاهر كون الخبر موقوفاً على أبي الصامت، غاية الأمر كونه فسّر الخبر باستناد رواية له ـ مباشرةً أو غير مباشرة ـ عن أحد المعصومين عليهم السلام.

٣٩٢ = ٣/٩٦ (حيلولة)

٤٠٣ = ١/١٠٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام....

٤٠٣ = ١٠٣/ذيل ١ ـ و رواه أيضاً عن حمّاد بن عثمان، عن أبان، عن ابن أبي يعفور مثله.

توضيح: كذا ورد السند في مطبوعة الكافي و أكثر مخطوطاته، و قد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة ٢٧: ٨٩/ذيل ٣٣٢٨٨ و ٢٩: ٧٦/ذيل ٣٥١٨٦، و الوافي ٢: ٩٨/ذيل ٥٥١، و الظاهر من السند رجوع الضمير المستتر في «و رواه» إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ لكون حمّاد بن عثمان من مشايخه، دون غيره ممّن وقع في السند.

الظاهر وقوع خلل في ذيل السند

لكن في السند إشكال، و هو: أنّه لم نجد رواية حمّاد بن عثمان عن أبان في موضع، فحينئذٍ ربما يخطر بالبال كون حمّاد بن عثمان محرّفاً و صوابه حمّاد بن عيسى، أو حمّاد ـ مجرّداً، المراد به ابن عيسى ـ؛ فقد روى عن أبان بن عثمان في جملة من الأسناد[1]، فيجيء ـ حينئذٍ ـ احتمال عود الضمير المستتر إلى أحمد بن محمّد بن عيسى[2]؛ إذ روى عن حمّاد بن عيسى في أسناد كثيرة.

في بعض النسخ «حمّاد بن عيسى» بدل حمّاد بن عثمان

و يؤكّد هذا الاحتمال ما في بعض نسخ الكتاب، كما حكاه سيّدنا «دام ظلّه»، و قد علّق على السند في ذيل أسناد أبان من مجموعة كتبه حول أصحاب الإجماع ما لفظه: «و في بعض النسخ: حمّاد بن عيسى، عن أبان، عن ابن أبي يعفور، و رواية حمّاد بن عيسى عن أبان و إن لم تكن غريبةً لكنّ الظاهر زيادة «عن أبان»، و كون الراوي [عن ابن أبي يعفور] هو حمّاد بن عثمان؛ فقد رواه الصدوق في الخصال ١: ١٨٢/١٤٩ و الأمالي، المجلس ٣/٥٦: عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن حمّاد بن عثمان، عن عبداللّه بن أبي يعفور...، و أحمد بن محمّد بن أبي نصر هو الراوي عن حمّاد في

الظاهر زيادة «عن أبان» في السند الذيلي، كما في تعليق سيّدنا دام ظلّه

١ ـ الكافي ٤: ٦/١٨٩ ـ و مثله في المحاسن ٢: ١١٥/٣٣٧، و قد نقله بدون «بن عيسى» في علل الشرائع ٢: ٣/٣٩٩ ـ، التهذيب ٥: ١١٠١/٣١٩ ـ و قد نقله بدون «بن عيسى» في الكافي ٤: ٢/٣٧٣ ـ، علل الشرائع ٢: ١/٤١١، ٤/٤١٨، معاني الأخبار: ١/١٧٠.

٢ ـ قلنا باحتمال عود الضمير إلى ابن عيسى و لم نقل بتعيّن ذلك؛ لأنّ أحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ أيضاً ـ قد روى عن حمّاد بن عيسى في بعض الأسناد، راجع الكافي ٣: ٦/٥٢٩، التهذيب ٢: ١٤٥٩/٣٥٢، إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، حديث ١٤، و ليست جميع روايات أحمد بن محمّد بن عيسى عن حمّاد بن عيسى بالمباشرة، بل أكثرها تكون بالواسطة، خصوصاً بتوسّط الحسين بن سعيد، لاحظ معجم رجال الحديث ٥: ٤٣٨.

الكافي» انتهى.

و يؤيّد ما أفاده «دام ظلّه» ـ من زيادة «عن أبان» ـ رواية حمّاد بن عثمان عن عبد اللّه بن أبي يعفور في كثير من الأسناد، كما في طريق الصدوق في مشيخة الفقيه[1]، و قد روى أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد اللّه بن أبي يعفور في بعض الأسناد.[2]

حصيلة الكلام: أنّ الظاهر زيادة «عن أبان»

و **الحاصل**: أنّ الظاهر زيادة «عن أبان»، و قد حكى خلوّ الكتاب عنها في بعض نسخه في الهامش، وعليه فلا إشكال في رجوع الضمير المستتر في «و رواه» إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

٤٠٤ = ٣/١٠٣ (حيلولة)

٤٠٦ = ٦/١٠٤ (حيلولة)

٤٠٩ = ٨/١٠٥ (حيلولة)

٤١٠ = ٣/١٠٦ (حيلولة)

٤٣٦ = ٢/١٠٩ (حيلولة)

٤٤١ = ٧/١١١ ـ عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عليّ بن إبراهيم... .

٤٤١ = ٨/١١١ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن الوليد... . (معلّق)

١ ـ الفقيه ٤: ٤٢٧، لاحظ أيضاً معجم رجال الحديث ٦: ٤٠٦، ٤١٢، إعلام الورى ١: ٥٠٤، المحاسن ٢: ٤٦٢/٤١٦.

٢ ـ كمال الدين ١: ٢٣٣/٤١ و بلفظ أحمد بن محمّد في التهذيب ٧: ١٦٦٢/٤١٥.

٤٤١ = ١١١/٩ ـ أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد اللّه الصغير، عن محمّد بن إبراهيم الجعفري، عن أحمد بن عليّ، عن[1] محمّد بن عبد اللّه بن عمر بن عليّ أبي طالب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...

٤٤٢ = ١١١/١٠ ـ الحسين، [عن محمّد] بن عبد اللّه، عن محمّد بن سنان...

توضيح: كذا ورد السند في المطبوعة، و ظاهره خلوّ بعض نسخ الكتاب عمّا بين المعقوفتين، لكن لم نحصل على نسخة كذلك، و بالمراجعة إلى نسخ كثيرة من الكتاب قابلها سيّدنا «دام ظلّه» و غيره حصلنا على نسخ ثلاث للسند:

للسند الأخير ثلاث نسخ

الأولى: الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه.

الثانية: الحسين بن محمّد، عن عبد اللّه.

---

١ ـ كذا ورد في بعض نسخ الكتاب، و في الأكثر ـ و منها المطبوعة ـ تبديل «عن» هنا بـ«بن»، و قد ورد نظير السند في: ٢١/٤٤٦ و النسخ متوافقة هناك على إثبات «بن»، لكنّ الظاهر عدم صحّة نسخة «بن» كما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» في تعليقه على السند، قال: «أعقب عمر بن عليّ من رجل واحد و هو ابنه محمّد، فعليه: فيحتمل سقوط «بن محمّد» قبل عمر، و عليّ بن محمّد بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر يلقبّ بالمشطب و توفّي سنة ٢١٦، ذكره في عمدة الطالب أواخر ٣٥٨ [و المجدي: ٢٦١ و تهذيب الأنساب: ٢٩٦ و ٢٩٧]... و على أيّ تقدير، فرواية ابن عليّ ـ المتوفّى سنة ٢١٦ ـ عن أبي عبد اللّه عليه السلام بلا واسطة بعيدة، و القاسم بن جعفر الملك ـ و جعفر هو أخو عليّ المذكور ـ كان حيّاً في سنة ٣١١، و هذا يؤيّد نسخة «عن» بعد عليّ، و محمّد بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب يروي عن جعفر بن محمّد، كما في رجال النجاشي: ٩٦٢/٣٥٨».

الثالثة: الحسين بن محمّد بن عبد اللّه.[١]

النسخة الثالثة محرّفة والنسخة الثانية غير تامّة

لا إشكال في كون النسخة الثالثة محرّفةً؛ إذ لم نجد العنوان في موضع.

وأمّا النسخة الثانية، فيمكن تصحيحه بالقول: بأنّ الحسين بن محمّد هو الحسين بن محمّد بن عامر، شيخ الكليني، وهو يروي عن عمّه عبد اللّه بن عامر كثيراً، و قد نقل الصدوق في أماليه، المجلس ٤٦/٤ رواية الحسين محمّد بن عامر، عن عمّه عبد اللّه بن عامر، عن محمّد بن سنان، و قد وردت رواية عبد اللّه بن عامر عن محمّد بن سنان في أسناد من بصائر الدرجات.[٢]

لكن يضعّف هذا الوجه بعدم التعبير عن عبد اللّه بن عامر بـ«عبد اللّه» في موضع.

و من جهة أخرى تكرّرت رواية الحسين بن محمّد عن عبد اللّه بن عامر في المجلّد الثالث من الكافي ـ أي: كتاب الطهارة و كتاب الصلاة ـ و لم يرد في سائر كتب الكافي، و عبد اللّه بن عامر يروي في كتابي الطهارة و الصلاة من الكافي عن عليّ بن مهزيار، فالظاهر كون الحسين بن محمّد عن عبد اللّه بن عامر طريقاً إلى روايات عليّ بن مهزيار، و الروايات المذكورة مأخوذة من

---

١ ـ يبدو من بعض المخطوطات احتمال نسخة رابعة و هي: الحسين عن محمّد عن عبد اللّه، و لا ريب في كونه محرّفاً.

٢ ـ بصائر الدرجات: ٦/١٢٨، ٣/٢٠٠، ٢/٢٦١، ٩/٤١٦، و بلفظ ابن سنان في: ٣/٧٤، ٩/٩٢، ٤/١٧٥، و قد ورد الحديث المذكور في: ٩/٤١٦ وفي علل الشرائع ١: ٣/١٦٤ بسنده عن سعد بن عبد اللّه بنفس إسناد بصائر الدرجات، إلّا أنّ فيه عبد اللّه بن عامر بن سعيد، و الظاهر زيادة «بن سعيد» و قد نقله عن علل الشرائع في بحار الأنوار ٣٩: ١١/١٩٨ بدونه

كتابيه: كتاب الوضوء و كتاب الصلاة.

قال الشيخ ١ في الفهرست: ٣٧٩/٢٦٥: «قال أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي: إنّ عليّ بن مهزيار أخذ مصنّفات الحسين بن سعيد و زاد عليها في ثلاثة كتب منها زيادةً كثيرةً أضعاف ما للحسين بن سعيد: منها: كتاب الوضوء و كتاب الصلاة و كتاب الحجّ، وفي سائر ذلك زاد شيئاً قليلاً».

استظهار نسخة «الحسين عن محمّد بن عبد اللّه» وما يؤيّده

فالظاهر عدم صحّة النسخة الثانية أيضاً.

و الصواب هو النسخة الأولى، كما نبّه عليه الإمام البروجردي﵀ في هامش ترتيب أسانيد كتاب الكافي في ذيل السند، قال: هذا معلّق على سابقه، فالمراد أحمد بن إدريس عن الحسين، و الحسين هو ابن عبيد اللّه، و ما في بعض النسخ[١] من زيادة «بن محمّد» بعد الحسين وهم من النسّاخ، انتهى.

و يؤيّد ما أفاده رواية أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد اللّه[٢]، عن محمّد بن عيسى و محمّد بن عبد اللّه، عن عليّ بن حديد... قبل هذا الحديث بقليل[٣] و بعده:

٤ ـ أحمد، عن الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه، عن محمّد بن الفضيل... .

و أيضاً ورد نظير الإسناد في الكافي ١: ٢/١١٣: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبد اللّه ـ عبيد اللّه ظ ـ، عن محمّد بن عبد اللّه[٤] و موسى بن عمر

---

١ ـ لم نجد هذه النسخة، بل في بعض النسخ تبديل «عن محمّد» بـ«بن محمّد».

٢ ـ كذا في بعض نسخه، و قد صحّف في أكثر نسخه ـ كالمطبوعة ـ بعبد اللّه، و سيأتي توضيح العنوان في المتن.

٣ ـ الكافي ١: ٣/٤٤٠.

٤ ـ المراد من محمّد بن عبد اللّه في هذا السند و السندين المتقدّمين غير معلوم، و قد

و الحسن بن عليّ بن[1] عثمان، عن ابن سنان، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام... .

و بعده: ٣ ـ و بهذا الإسناد عن محمّد بن سنان، قال: سألته... .

دعوى السقط في السند الأوّل وحدوث الإشكال في تعليق السند الثاني بالبناء عليه

ثمّ إنّ هنا إشكالاً في السند يتّضح بملاحظة ما ورد في نفس الباب من الكتاب، و هو ما في الكافي ١: ٤٤٦/٢١ بهذا الإسناد: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد اللّه، عن أبي عبداللّه الحسين الصغير، عن محمّد بن إبراهيم الجعفري إلى آخر السند، كما في السند الأوّل.

قال في معجم رجال الحديث ٦: ٢٤ بعد نقل السندين: فمن المظنون قويّاً وقوع السقط في الرواية الأولى، و قد سبقه في استظهار السقوط المحقّق التستري في قاموس الرجال ٣: ٤٨١.

فإذا بنينا على وقوع السقط في هذا السند، أشكل القول بالتعليق في السند المبحوث عنه: بأنّ التعبير بالحسين في هذا السند لابدّ أن يكون بالاعتماد على السند السابق اختصاراً، فإذا أضفنا القطعة الساقطة إلى السند السابق، كان فيه راويان باسم الحسين، فلا يصلح الاختصار في السند المبحوث عنه، كما هو ظاهر.

التأمّل في دعوى السقط في السند الأوّل وإبداء احتمال آخر في المقام

و الجواب عن الإشكال ـ مع الغضّ عن احتمال كون السقط في المصادر المتقدّمة على الكافي، فلم يرد في أصل الكافي في السند المتقدّم إلّا رجل واحد باسم الحسين ـ: أنّ في دعوى السقط في ذاك تأمّلاً؛ لانّ في المقام احتمالاً آخر

☜ ذكرنا احتمالات في ذلك في تعاليقنا على الأسناد

١ ـ كذا في النسخ، و الصواب الحسن بن عليّ بن أبي عثمان

ذكره في ترتيب أسانيد الكافي: ٢١، إذ أورد السندين ثمّ علّق على السند الثاني [أي: ما تقدّم عن الكافي ١: ٢١/٤٤٦] بما لفظه: «هذا السند ـ كما ترى ـ هو عين ما تقدّم منه بسند، فما فيما تقدّم ـ من الحسين بن عبد اللّه ـ وهمٌ، و الصواب: الحسين بن عبيد اللّه بالتصغير، و الظاهر زيادة لفظة «عن» و «الحسين» ـ الثاني ـ في هذا السند، فالصواب هكذا: أحمد بن إدريس، عن الحسين بن عبيد اللّه أبي عبد اللّه الصغير، عن محمّد بن إبراهيم، فيوافق حينئذٍ ما تقدّم؛ حيث وصف الحسين فيه بالصغير، لا رجل آخر متوسّط بينه و بين محمّد بن إبراهيم.

و يمكن أن يقال: إنّ الحسين الثاني بدل من الأوّل، أو الحسين الصغير بيان له، و إنّما الزائد فيه كلمة «عن» فقطّ، و يظهر منهما أنّه كان عند القمّيّين معروفاً بهذا الوصف، فلعلّه لصغر جثّته، أو كان فيهم من كان مسمّى بالحسين و كان أكبر منه» انتهى.

فتحصّل: أنّ في تطبيق السندين وجهين:

الأوّل: القول بالسقط في السند الأوّل، فيمكن أن يكون الأصل فيه: الحسين بن عبيد اللّه، عن أبي عبد اللّه الصغير، فصحّف عبيد اللّه بعبد اللّه، ثمّ جاز العين منه إلى عبد اللّه ـ قبل الصغير ـ فوقع السقط.

الثاني: القول بالزيادة في السند الثاني، و يمكن أن يكون وجهه إدراج الحاشية في المتن: بأن يكون «أبو عبد اللّه الحسين الصغير» تفسيراً للحسين بن عبيد اللّه، فأُدرجت هذه الحاشية المفسّرة في المتن، ثمّ أُضيف «عن» بينهما بتخيّل السقوط.

و في كلا الوجهين إشكال مشابه، و هو: أنّه لم نجد الحسين الصغير في

موضع آخر غير هذين السندين ـ المحتمل قويّاً رجوعهما إلى سند واحد ـ، كما لم نحصل على وصف الحسين بن عبيد اللّه بالصغير في موضع آخر.

جواب آخر عن الإشكال وتصحيف المحرّر بالصغير

و هنا احتمال لحلّ الإشكال يتمّ في السند بناءً على الاحتمال الثاني، و هو: أن يكون الصواب: المحرّر ـ بدل الصغير ـ و شباهة الكلمتين في الكتابة جليّة، و توضيح ذلك:

أنّه ورد في رجال الكشّي: ٥١٢ عنوان «في الحسين بن عبيد اللّه المحرّر»، و في الرقم ٩٩٠ قال أبو عمرو: ذكره[1] أبو عليّ أحمد بن عليّ السلولي شقران ـ قرابة الحسن بن خرّزاذ و ختنه على أخته ـ: أنّ الحسين بن عبيد اللّه القمّي أخرج من قم في وقت كانوا يخرجون منها من اتّهموه بالغلوّ.

و الظاهر: اتّحاده مع الحسين بن عبيد اللّه السعدي[2]، المترجم في رجال

١ ـ كذا ورد في المطبوعة، و الصواب إمّا حذف الضمير هنا و إمّا اضافة «و قال» ـ بعد أخته ـ في السطر الآتي، كما نبّه عليه في قاموس الرجال، ٣: ٤٧٩.

٢ ـ أورد في معجم رجال الحديث ٦: ٢٥ الحسين بن عبيد اللّه القمّي عن رجال الشيخ ـ باب أصحاب الهادي عليه السلام ـ و قال: «هو غير الحسين بن عبيد اللّه السعدي، المتقدّم؛ فإنّ الشيخ ذكره في رجاله في من لم يرو عنهم عليهم السلام، و ذكر هذا في أصحاب الهادي عليه السلام، ثمّ أورد عبارة الكشّي المتقدّمة

أقول: قد تكرّر في رجال الشيخ الطوسي ذكر رجل تارةً في أصحاب واحد من الأئمّة عليهم السلام و أخرى في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، و هذا الأمر صار موضع نقاش عند الأعلام، و الذي ظهر لنا من ملاحظة هذه الموارد أنّ في أكثر هذه الموارد كان مصدر الشيخ في جعل الرجل في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام هو فهرسته؛ فإنّ المقارنة بين عناوين هذا الباب مع عناوين الفهرست تشهد جلياً بكون الفهرست هو من مصادر الرجال في هذا الباب، و قد أورد

النجاشي: ٨٦/٤٢ قائلاً: «أبو عبد اللّه بن عبيد اللّه بن سهل ممّن طعن عليه و رمي بالغلو»، و هو الحسين بن عبيد اللّه بن سهل الذي وردت رواية أحمد بن إدريس عنه في رجال النجاشي: ١٤١/٦١.

☜ عناوين كثيرةً منه في هذا الباب في أواخر كلّ باب منه ـ من أبواب التهجّي ـ فالشيخ كان يراجع إلى الفهرست، فإذا رأى عدم تصريحه برواية راوٍ عن واحد من الأئمّة عليهم السلام ـ مع كون طبقة الراوي مساعدةً لكونه متأخّراً عن عصر الأئمّة عليهم السلام بملاحظة راويه ـ جعل الراوي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، مع الغفلة عن عثوره أحياناً بعد تأليف الفهرست على رواية ذاك الرجال عن الأئمّة عليهم السلام، فلذلك حصل التناقض في رجال الشيخ، و المقام من هذا القبيل؛ فإنّ الظاهر أنّ هذا العنوان ـ مع ما تقدّم عليه و ما تأخر عنه إلى آخر باب الحاء ـ كلّها مأخوذة من الفهرست. لاحظ رجال الشيخ: ٦١١٨/٤٢٥=٥٣ إلى: ٦١٢٣/٤٢٦=٥٨ و قسمها مع الفهرست: ٢٠٣/١٣٨، ٢١٨/١٤٥، ٢٣٢/١٥١، ٢٣٣/١٥٢، ٢٤٢/١٥٨، ٢٥٠/١٦٣.

و في المقام نكتة خاصّة أكّدت على وقوع الغفلة عن طبقة الرجل و أوجبت اعتقاد تأخّر طبقته عن عصر الأئمّة عليهم السلام و هو: وقوع سقط في طريق فهرست الشيخ إلى الحسين بن عبد اللّه (عبيد اللّه) بن سهل، فقد وقع فيه رواية عليّ بن حاتم عنه مباشرةً، مع أنّ الصواب توسّط أحمد بن عليّ الفائدى بينهما، لاحظ رجال النجاشي: ٨٦/٤٢، ١١١٢/٤١٦، و عليّ بن حاتم كان حيّاً سنه خمسين و ثلاث مأة، فمن الطبيعي عدم إدراك شيخه لزمن الأئمّة عليهم السلام.

و كيف كان، فمن المستبعد جدّاً وجود راويين باسم الحسين بن عبيد اللّه في طبقة واحدة رميا بالغلّو، فالظاهر وحدة السعدي و القمّي كما جزم به في قاموس الرجال ٣: ٤٧٨ و ٤٧٩، و يؤيّده رواية القمّيّين ـ كمحمّد بن يحيى العطّار و سعد بن عبد اللّه و عبد اللّه بن جعفر الحميري، مع أحمد بن إدريس ـ عن الحسين بن عبيد اللّه في كامل الزيارات، الباب ١/٤٩.

وعليه: فمن المحتمل كون الصغير في السندين المبحوث عنهما ـ الذين يرويهما أحمد بن إدريس ـ هو المحرّر.

لكن قد احتمل في قاموس الرجال ٣: ٤٨٢ كون المحرّر في رجال الكشّي محرّف «القمّي».

و هناك احتمال آخر، و هو: كون المحرّر محرّف السعدي، و من الجائز كون الصغير في السندين المبحوث عنهما أيضاً محرّف السعدي[1].

و كيف كان، فاحتمال التصحيف في وصف الصغير غير بعيد، و هو يؤيّد الاحتمال المذكور في ترتيب أسانيد الكافي من عدم توسّط شخص بين الحسين بن عبيد اللّه و محمّد بن إبراهيم الجعفري، و كون السند الثاني المبحوث عنه ممّا زيد في سنده.

حصيلة الكلام: أنّ الظاهر صحّة نسخة «الحسين عن محمّد بن عبد اللّه» والسند معلّق

إذا عرفت هذا فلنرجع إلى السند الذي عقدنا هذا التوضيح للبحث عنه، فنقول: الظاهر كون النسخة الصحيحة فيه: الحسين عن محمّد بن عبد اللّه، و السند معلّق، و المراد من الحسين هو الحسين بن عبيد اللّه السعدي ـ الذي ورد عنوانه مصحّفاً في السند المتقدّم ـ و راويه هو أحمد بن إدريس، و لا إشكال في التعليق.

٤٤٦ = ٢١/١١١ (حيلولة)

٤٤٧ = ٢٤/١١١ (حيلولة)

---

١ ـ ورد وصف السعدي للرجل في سند في تفسير القمّي ٢: ٣١٦ أيضاً، و قد صحّف فيه عبيد اللّه بعبد اللّه

٤٥١ = ١١١/٤٠ ـ ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

في السند تعليق من غير بناء على سابقه

توضيح: ابن محبوب ليس من مشايخ المصنّف كما هو ظاهر، ففي السند تعليق، لكن ليس في السند المتقدّم و لا ما يقرب منه ما يمكن أن يكون الخبر مبنيّاً عليه، ففي السند غرابة.

٤٥٦ = ١١٣/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٤٥٦ = ١١٣/٦ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٤٥٧ = ١١٣/٨ (حيلولة)

٤٥٨ = ١١٤/٣ (حيلولة)

٤٦٤ = ١١٦/٣ (حيلولة)

٤٧٠ = ١١٨/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن مثّنى الحنّاط، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام....

٤٧٠ = ١١٨/ذيل ٣ ـ قال: فحدّثت ابن أبي عمير بهذا... .

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى عليّ بن الحكم، كما صرّح به في بصائر الدرجات: ٢٦٩، فذكر: قال عليّ: فحدّثت به ابن أبي عمير... .

٤٧٧ = ١٢٠/٣ (حيلولة)

٤٩١ = ١٢١/٩ (حيلولة)

٤٩٩ = ١٢٣/٤ ـ عليّ بن محمّد، عن إبراهيم بن محمّد الطاهري... .

٤٩٩ = ١٢٣/ذيل ٤ ـ قال إبراهيم بن محمّد: فقال لي سعيد الحاجب... . (معلّق)

٥٠٠ = ١٢٣/٥ ـ الحسين بن محمّد، عن المعلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّه، عن عليّ بن محمّد النوفلي، قال: قال لي محمّد بن الفرج... .

٥٠٠ = ١٢٣/ذيل ٥ ـ قال: و كتب إليه محمّد بن الفرج... .

٥٠٠ = ١٢٣/ذيل ٥ ـ قال: و كتب أحمد بن الخضيب إلى محمّد بن الفرج يسأله الخروج إلى العسكر... .

رجوع الضمير في «قال» في الموضعين إلى عليّ بن محمّد النوفلي

توضيح: الضمير في «قال» في الموضعين راجع إلى عليّ بن محمّد النوفلي كما هو ظاهره، و قد صرّح به في الإرشاد ٢: ٣٠٥ مع تصحيف أحمد ـ في الذيل ـ بعليّ، فراجع.

٥٠٠ = ١٢٣/٦ ـ الحسين بن محمّد، عن رجل، عن أحمد بن محمّد، قال: أخبرني أبو يعقوب قال: ... .

٥٠١ = ١٢٤/ذيل ٦ ـ قال أحمد: قال أبو يعقوب: رأيت أبا الحسن عليه السلام مع ابن الخضيب... .

٥٠١ = ١٢٤/ذيل ٦ ـ قال: روى عنه: حين ألحّ عليه ابن الخضيب في الدار التي يطلبها منه بعث إليه... .

رجوع الضمير في «قال» إلى أحمد بن محمّد

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى أحمد بن محمّد، و المراد: قال أحمد بن محمّد: روى أبو يعقوب عن أبي الحسن عليه السلام حين ألحّ على أبي الحسن عليه السلام ابن الخضيب في الدار التي يطلبها من الإمام عليه السلام بعث الإمام عليه السلام إلى

ابن الخضيب... .

يدلّ على ذلك ما في المناقب لابن شهر آشوب ٤: ٤٠٧: «قال ـ أي: أبو يعقوب ـ: و قد ألحّ عليه ابن الخصيب... فبعث إليه أبو الحسن ».

و ما في الخرائج و الجرائح ٢: ٦٨١: «و قد ألحّ قبل هذا ابن الخصيب على أبي الحسن عليه السلام ... فقال له أبو الحسن عليه السلام ...» .

٥٠٦ = ١٢٤/٢ ـ عليّ بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، قال: كتب أبو محمّد عليه السلام إلي... .

٥٠٦ = ١٢٤/ذيل ٢ ـ وعنه قال: كتب إلى رجل آخر... .

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، كما هو الظاهر من السند.

٥٠٨ = ١٢٤/٩ ـ عليّ بن محمّد و محمّد بن أبي عبد اللّه، عن إسحاق بن محمّد النخعي، قال: حدّثني سفيان بن محمّد الضبعي... .

٥٠٨ = ١٢٤/١٠ ـ إسحاق، قال: حدّثني أبو هاشم الجعفري.... (معلّق)

٥٠٩ = ١٢٤/١١ ـ إسحاق، عن أحمد بن محمّد بن الأقرع.... (معلّق)

٥٠٩ = ١٢٤/١٢ ـ إسحاق، عن الأقرع... .(معلّق)

٥٠٩ = ١٢٤/١٣ ـ إسحاق، قال: حدّثني الحسن بن ظريف... . (معلّق)

٥٠٩ = ١٢٤/١٤ ـ إسحاق، قال حدّثني إسماعيل بن محمّد بن عليّ بن إسماعيل بن عليّ بن عبد اللّه بن عبّاس بن عبد المطّلب... . (معلّق)

٥١٠ = ١٢٤/١٥ ـ إسحاق، قال: حدّثني عليّ بن زيد بن عليّ بن

الحسين بن عليّ.... (معلّق)

٥١٠ = ١٦/١٢٤ ـ إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمّون... (معلّق)

٥١٠ = ١٧/١٢٤ ـ إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن شمّون... (معلّق)

٥١١ = ١٨/١٢٤ ـ إسحاق، قال: حدّثني عمر بن أبي مسلم.... (معلّق)

٥١١ = ١٩/١٢٤ ـ إسحاق، قال: حدّثني يحيى بن القشيري.... (معلّق)

٥١١ = ٢٠/١٢٤ ـ إسحاق، قال: أخبرني محمّد بن الربيع الشائى.... (معلّق)

٥١٢ = ٢١/١٢٤ ـ إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري.... (معلّق)

٥١٢ = ٢٢/١٢٤ ـ إسحاق، قال: حدّثني محمّد بن القاسم أبو العيناء الهاشمي.... (معلّق)

٥١٩ = ١٠/١٢٥ ـ عليّ بن محمّد، عن أبي عبد اللّه بن صالح....

٥١٩ = ١١/١٢٥ ـ عليّ، عن النضر بن صباح البجلي....

٥١٩ = ١٢/١٢٥ ـ عليّ، عن عليّ بن الحسين اليماني....

٥٢٠ = ١٣/١٢٥ ـ الحسن بن الفضل بن يزيد[1] اليماني قال: كتب أبي

١ ـ في مطبوعة الكافي: زيد، والظاهر «يزيد» ـ كما نقله في إعلام الورى عن المصنف ـ وهو الموجود في ما نقله في مطبوعة الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٨٢/٢٤٠ نقلاً عن الكليني، وإن نقله في هامشها عن البحار وأربع مخطوطات منها بلفظ «زيد».

وكيف كان، فالظاهر صحّة يزيد، كما يظهر من نقل كمال الدين ٢: ٤٤٢/١٦ وتقريب

بخطّه كتاباً فورد جوابه... . (معلّق)

بحث حول وقوع التعليق في السند

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ كون الحديث ١٣ غير معلّق؛ إذ المعهود في الأسناد المعلّقة من الكافي تقدّم ذكر من بدأ باسمه السند في ما سبقه، ولم يسبق هنا ذكر عن الحسن بن الفضل، وهذا هو الظاهر من إعلام الورى ٢: ٢٦٣؛ إذ نقل الخبر عن المصنّف ـ معبّراً عنه بالضمير[١] ـ عن الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني[٢].

☜ المعارف: ١٩٣، وتفصيل الكلام في ذلك موكول إلى تعاليقنا على الأسناد؛ إذ أوردنا فيها ما يرتبط بالحديث من سائر المصادر، فراجع.

١ ـ والظاهر من ملاحظة رجوع الضمير في ما تقدّمه وتأخّره رجوعه هنا أيضاً إلى المصنّف.

٢ ـ أورد الشيخ الطوسي هذا الحديث في الغيبة: ٢٨٢/ ٢٤٠، قائلاً: وبهذا الإسناد عن الحسن بن الفضل بن يزيد اليماني...، وقد سبقه في: ٢٨٠/ ٢٣٩ ما لفظه: أخبرنا جماعة، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب رفعه إلى محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، وهذا الحديث ورد في الكافي ١: ٥١٨/ ٥ عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن حموية السويداوي، عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، وعبارة الشيخ في الحديث المبحوث عنه مبهمة؛ إذ المراد بقوله: «وبهذا الإسناد» يمكن أن يكون السند المتقدّم إلى قوله: محمّد بن يعقوب مع قوله: «رفعه إلى»، كما يمكن أن يكون ذاك السند بدون قوله: «رفعه إلى»، فعلى الاحتمال الأوّل فهم السند معلّقاً بخلاف الاحتمال الثاني.

وقد نقل الشيخ في الغيبة بعد هذا الحديث ثلاث أحاديث هكذا:

٢٨٢/ ٢٤١ ـ وبهذا الإسناد، عن بدر ـ غلام أحمد بن الحسن ـ... .

٢٨٣/ ٢٤٢ ـ وبهذا الإسناد، عن عليّ، عمّن حدّثه. .

/ ٢٤٣ ـ وبهذا الإسناد، عن عليّ بن محمّد، عن أبي عقيل عيسى بن نصر...

لكن لم نجد روايةً للمصنّف عن الحسن بن الفضل، وقد أورد الصدوق قطعات من هذا الخبر ـ مع زيادات ـ في كمال الدين ٢: ١٣/٤٩٠ بسنده عن سعد بن عبد اللّه، عن علّان الكليني، عن الحسن بن الفضل اليماني، قال: قصدت سرّ من رأى.... فالظاهر كون الحديث ١٣ معلّقاً على سابقه، وقد حذف عليّ ـ وهو عليّ بن محمّد المعروف بعلان الكليني [1] ـ من صدر السند تعليقاً.

استظهار وقوع التعليق في السند

ثمّ إنّ في الحديثين ١٢ و ١٣ اختلافاً في المصادر لا حاجة إلى نقله هنا وقد أوردناه في تعاليقنا على الأسناد وبحثنا عن الصواب، حسب الامكان، واللّه العالم.

والسندان الأخيران يناسبان الاحتمال الثاني؛ إذ عليّ أو عليّ بن محمّد هو علّان، شيخ الكليني، والسند الأوّل يناسب الاحتمال الأوّل؛ إذ أورده في الكافي ١: ١٦/٥٢٢ عن عليّ، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن الحسن والعلاء بن رزق اللّه، عن بدر غلام أحمد بن الحسن....

ويمكن القول: بأنّ مراد المصنّف من قوله: «بهذا الإسناد» هو السند المتقدّم إلى الكليني ساكتاً عن كون الكليني راوياً عمّن وقع بعده مباشرةً أو بواسطة.

وعليه: لا يفهم من نقل الشيخ الطوسي كيفيه فهمه للسند المبحوث عنه.

١ ـ قد ذكر سيّدنا ـ دام ظلّه ـ: أنّ المراد من عليّ بن محمّد في صدر أسناد الكافي هو خال المصنّف علّان، إلّا فيما يرويه عليّ بن محمّد، عن أحمد بن محمّد البرقي أو إبراهيم بن إسحاق الأحمر، فالمراد هو عليّ بن محمّد بن عبد اللّه الملقّب بـ«بندار»، وهو ابن بنت أحمد البرقي وأحد عدّته.

وفي خصوص السند المبحوث عنه إرادة علّان واضحة، خصوصاً بقرينة نقل كمال الدين، ولعلّان الكليني كتاب أخبار القائم عليه السلام ـ رجال النجاشي: ٦٨٣/٣٦١ ـ والظاهر أنّ هذا الكتاب هو من مآخذ الأصحاب في الغيبة، لاحظ كمال الدين ٢: ٤/٤٠٨، ٤٣٧/ ذيل ٦، ١٥/٤٩١، الغيبة للطوسي: ٢١١/٢٤٤ ـ ٢١٥/٢٤٦، وغيرهما من كتب الحديث.

٥٢٧ = ١٢٦/٣ (حيلولة)

٥٢٩ = ١٢٦/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة و عليّ بن محمّد، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس، قال: سمعت عبد اللّه بن جعفر الطيّار.... (حيلولة)

٥٢٩ = ١٢٦/ذيل ٤، قال سليم: وقد سمعت ذلك.... (معلق، حيلولة)

٥٣١ = ١٢٦/٨ (حيلولة)

٥٣٢ = ١٢٦/١١ (حيلولة)

٥٣٣ = ١٢٦/١٢ (حيلولة)

٥٣٣ = ١٢٦/١٣ (حيلولة)

٥٣٥ = ١٢٧/١ (حيلولة)

٥٣٧ = ١٢٩/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء....

٥٣٧ = ١٢٩/٣ ـ وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان....

٥٣٧ = ١٢٩/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق).

٥٤٣ = ١٣٠/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة... .

٥٤٤ = ١٣٠/٧ ـ أحمد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... (معلّق).

٥٤٥ = ١٣٠/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر... .

٥٤٥ = ١٣٠/١٤ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق).

٥٤٥ = ١٣٠/١٥ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان... (معلّق).

٥٤٧ = ١٣٠/٢١ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين... .

٥٤٧ = ١٣٠/٢٢ ـ محمّد بن الحسن وعليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار... .

٥٤٧ = ١٣٠/٢٣ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن عيسى... (معلّق).

٥٤٧ = ١٣٠/٢٤ ـ سهل عن إبراهيم بن محمّد الهمداني... (معلّق).

٥٤٧ = ١٣٠/٢٥ ـ سهل، عن أحمد بن المثنّى... (معلّق).

تصحيف «محمّد بن الحسن» في الحديث ٢٢، «محمّد بن الحسين» في المطبوعة وأخذ صاحب الوسائل من النسخة المصحّفة

توضيح: صحّف محمّد بن الحسن في الحديث ٢٢ في المطبوعة بمحمّد بن الحسين، و قد أخذ صاحب الوسائل هذه النسخة فأورد الخبر هكذا: محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين و عن عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن سهل بن زياد جميعاً، عن عليّ بن مهزيار... .[1]

١ ـ وسائل الشيعة ٩: ٥٠٧/١٢٥٩٥

و الظاهر أنّ صاحب الوسائل تخيّل اتّحاد محمّد بن الحسين في الحديثين ٢١ و ٢٢، فعدّ الحديث معلّقاً قد حذف من أوّله محمّد بن يحيى و بالتالي حسب السند محوّلاً، فأضاف «جميعاً» و «عن» بعد الواو تصريحاً بتحويل السند.[١]

الجزم بتصحيف «محمّد بن الحسين» في السند

مع أنّه لا ينبغي التأمّل في كون نسخة محمّد بن الحسين مصحّفاً؛ فإنّه ـ مع الغضّ عن غرابة هذا النحو من التحويل المشتمل على التعليق أيضاً من دون قرينة ظاهرة عليه ـ لم نجد رواية محمّد بن الحسين عن عليّ بن مهزيار في موضع، اللّهمّ إلّا في بصائر الدرجات: ١/٣٣٣.

لكن ورد في نسخة معتبرة ـ جدّاً ـ منه: عليّ بن مهران بدل عليّ بن مهزيار، فلو صحّت نسخة عليّ بن مهزيار ـ أيضاً ـ لكانت نادرةً لا يقاس عليها.

و أمّا محمّد بن الحسن، فروايته عن سهل بن زياد في غاية الكثرة، و قد تكرّرت رواية محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد متعاطفين عن سهل بن زياد، خصوصاً في هذا المجلّد[٢]، و قد صحّف محمّد بن الحسن ـ الراوي عن سهل بن زياد ـ بمحمّد بن الحسين في جملة من الأسناد، و قد أشار في ترتيب أسانيد الكافي إلى موارد أربعة:

تصحيف محمّد بن الحسن بـ «محمّد بن الحسين» في جملة من الأسناد

منها: هذا السند.

منها: ما في الكافي ١: ٣/٢٩٣، ٣٥/٤٥٠.

---

١ ـ و قد أضاف «بن عبد اللّه» بعد عليّ بن محمّد، و هو سهو نشأ من تخيّل كون المراد من عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، المتّحد مع عليّ بن محمّد بن بندار، مع أنّه لا إشكال في كون عليّ بن محمّد في السند هو عليّ بن محمّد الكليني المعروف بـ«علّان»، و قد وقع التصريح به في ذكر طريق الكليني إلى سهل بن زياد بتوسّط عدّة من أصحابنا.

٢ ـ الكافي ١: ١/٣٢، ١/٣٤، ٢/٣٠٠، ١/٣٤٣، ٦/٣٧٠، ٧٥/٤٢٧، ١/٤٣٦.

منها: ما في الكافي ٣: ٦/٢٦، لكن في هذا المورد ورد في الطبعة الحديثة: محمّد بن الحسن بدل محمّد بن الحسين.

و قد أشار في معجم رجال الحديث ١٥: ٢٩٢ إلى مورد آخر بدل هذا المورد، و هو الكافي ١: ٩/٢٣٦، و قد نقل هذا المورد في ترتيب أسانيد الكافي بلفظ محمّد بن الحسن.[١]

وكيف كان، فلا ريب في كون محمّد بن الحسين في هذه الموارد خطأ، والصواب: محمّد بن الحسن، كما نبّه عليه في ترتيب الأسانيد ومعجم رجال الحديث.

و من الطريف: أنّ الحديث المبحوث عنه ورد في نسخة معتبرة من الكافي بتصحيح الشيخ الحرّ: محمّد بن الحسن، كما هو الصواب.[٢]

و من هنا يظهر: أنّ تصحيح هذا السند موقوف على الحكم بصحّة سهل بن زياد، وأمّا الاعتماد على نسخة وسائل الشيعة و تصحيح الرواية لصحّة طريق

---

١ ـ وقد ورد في التهذيب ٣: ٤٢٦/١٨٨ ـ نقلاً عن محمّد بن يعقوب ـ رواية محمّد بن الحسين عن سهل بن زياد، وقد وقع الخبر ـ على الصواب ـ في الكافي ٣: ٧/٤٦٧ عن محمّد بن الحسن عن سهل بن زياد.

٢ ـ ورد في وسائل الشيعه بعد السند المبحوث عنه: و عنه، عن سهل بن زياد... و هو الحديث ٢٣ المذكور في الكافي، و الظاهر منه رجوع الضمير إلى عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، و هذا مبنيّ على التوهّم المتقدّم، فتخيّل كون الراوي عن سهل بن زياد واحد مع أنّه اثنان، و كذا سرى هذا الوهم إلى وسائل الشيعة ٩: ٥٠١/ذيل ١٢٥٨٢، فأورد الحديث ٢٤ عن الكليني، عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد.

لكن ورد الحديث ٢٥ في وسائل الشيعة ٩: ١٢٦٦٥/٥٣٨ على الصواب، فذكر: و عن محمّد بن الحسن و عليّ بن محمّد جميعاً، عن سهل، عن أحمد بن المثنّى... و كأنّه راجع هنا إلى نسخته المعتبرة من الكافي.

«محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن عليّ بن مهزيار» ـ كما وقع عن بعض الاعلام[1] ـ فبعيد عن الصواب.

الحاصل: عدم وقوع تعليق وتحويل في السند

وعليه: فلا تعليق في السند و لا تحويل، وهذا حاصل ما أفاده سيّدنا «دام ظلّه» في مجلس بحثه حول الخمس.

---

١ ـ مسند العروه الوثق، قسم الخمس: ٢١٨، مع انّه ﷺ قد تنبّه في معجم رجال الحديث إلى كون محمّد بن الحسين مصحف محمّد بن الحسن، كما قدّمنا نقله.

المجلّد الثاني

من

أسناد الكافي

كتاب الإيمان والكفر

٤ = ١/٥ (حيلولة)

٨ = ٣/٢ (حيلولة)

١٠ = ٤/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن سهل... .

١١ = ٤/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا... (معلّق)

١٤ = ٩/١ (حيلولة)

١٦ = ١١/٤ (حيلولة)

١٧ = ١٢/١ (حيلولة)

٢١ = ١٣/٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن السري، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

٢١ = ١٣/١٠ ـ عنه، عن أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام... .

توضيح: في هامش الكافي: «الضمير كأنّه راجع إلى عيسى بن السري»، الخلاف في مرجع الضمير في «عنه»

و عيسى بن السرى قليل الرواية.[١]

ولكن لم نجد روايته عن أبي الجارود في الأسناد، و قد يأتي في الكافي ٦: ١/٤٠٥ رواية يونس، عن حمّاد، عن أبي الجارود، عن أبي عبد اللّه ﷺ...، و نقله في التهذيب ٩: ٤٧٦/١٠٩، و فيه الجارود، و مثله ما في الطبعة القديمة من الكافي و بعض مخطوطاته المعتبرة.

فلو اعتمدنا على هذا المورد في إرجاع الضمير إلى حمّاد بن عثمان، فهو، و إلّا فظاهر السند رجوع الضمير إلى عيسى بن السري، و إليه أرجع في معجم رجال الحديث ١٣: ١٨٨.

٢٣ = ١٤/١٣ (حيلولة)

٢٤ = ٤/١٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٢٥ = ٥/١٤ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد و عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن الوشّاء... .

٢٥ = ٦/١٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

الخلاف في كيفيّة التعليق في الحديث ٦

توضيح: لا ريب في كون الحديث ٦ معلّقاً؛ لعدم كون أحمد بن محمّد ـ الراوي عن الحسين بن سعيد ـ من مشايخ الكليني. لكنّ الكلام في كيفيّة التعليق:

فيحتمل كون السند معلّقاً على ثاني طريقي الحديث ٥، فيكون المحذوف عدّة من أصحابنا.

١ ـ لاحظ المحاسن ١: ٤٦/٩٢، ٧٩/١٥٤، عقاب الأعمال: ١/٢٤٤، رجال الكشّي: ٧٩٩/٤٢٤، تفسير العيّاشي ١: ٢٥٢.

و يحتمل ـ ولعلّه الأظهر ـ كونه معلّقاً على الحديث ٤؛ فإنّه لم نجد رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد ـ بهذا العنوان ـ، عن الحسين سعيد في كتاب الإيمان و الكفر من الكافي، بخلاف رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، فقد ورد في جملة من الأسناد.[1]

٢٦ = ٥/١٥ (حيلولة)

٣٧ - ٢/١٨ (حيلولة)

٣٨ = ٤/١٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

٣٨ = ٥/١٨ ـ عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق).

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٢ = ١/٢٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن محبوب... .

٤٢ = ٢/٢٠ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار و محمّد بن

١ ـ لاحظ الكافي ٢: ٢/٣٠٦، ٥/٤٠٥، ٢/٤١٨، ٥/٤٦٤

يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن فضّال... (حيلولة)

٤٤ = ١/٢١ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى، عن أحمد بن عمر، عن يحيى بن أبان، عن شهاب، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام...

اشتمال السند الأخير على جهات غريبة.

الجهة الأولى احتمالان في المراد من أحمد بن محمّد والإشكال في السند على كلا الاحتمالين

توضيح: السند الأخير مشتمل على جهات غريبة:

منها: أنّ المراد من أحمد بن محمّد من هو؟ هل المراد أحمد بن محمّد بن عيسى أو أحمد بن أبي عبد اللّه؟ فيكون السند معلّقاً على ما قبله، أم المراد أحمد بن محمّد العاصمي؟ في كلا الاحتمالين إشكال.

أمّا احتمال التعليق فيشكل: بأنّ التعليق بالاعتماد على السند المتقدّم في باب آخر غريب، و المقام من هذا القبيل.

أضف إليه: أنّ التعليق بالاعتماد على ثاني طريقي السند المتقدّم الواقع فيه التحويل ـ أعني: طريق محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى في الحديث ٢ ـ و كذا الفصل بين السند المعلّق و المعلّق عليه ـ أعني: سند أحمد بن أبي عبد اللّه في الحديث ١ ـ غريبان.

هذا كلّه مضافاً إلى أنّ رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن الحسن بن موسى غير معهودة[1]، و رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن الحسن بن موسى

١ ـ إلّا في ثواب الأعمال: ٥/٢٠٨: أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن موسى، عن الحسن بن يحيى، عن الحسين بن مزيد - زيد، بزيد خ.ل - عن أبي عبد اللّه جعفر بن

(الخشّاب) و إن وردت في نادر من الأسناد لكنّها محل تأمّل و إشكال[١].

---

[١] محمّد عليه السلام ...، و السند مع اشتماله على جهات عريبة لم يعلم كونه من روايات الحسن بن موسى؛ إذ ذكر في الهامش: في بعض النسخ الحسين بن موسى.

بحث حول رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن الخشّاب

١ ـ وردت رواية أحمد بن محمّد (بن عيسى) عن الحسن بن موسى الخشّاب في جملة من الأسناد:

منها: ما في الكافي ٦: ٧/٢٥٢: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الخشّاب... و الأظهر محمّد بن أحمد، بدل أحمد بن محمّد، كما أورده في عوالي اللآلىء ٣: ١٩/٤٦٦ نقلاً عن ابن فهد الحلّي عن الكافي، و قد نقله عنه كذلك في التهذيب ٩: ١٩٥/٤٧ ـ كما في مطبوعة الغفّاري منه، و النسخ مختلفة هنا ـ و قد رواه في الاستبصار ٤: ٢٨٨/٧٨ عن محمّد بن يعقوب، و في نسخه معتبرة منه: محمّد بن أحمد بن يحيى، بدل أحمد بن محمّد، و قد أكثر محمّد بن أحمد بن يحيى من الرواية عن (الحسن بن موسى) الخشّاب، لاحظ معجم رجال الحديث ١٥: ٣١٩، ٣٣٣ و قد وردت رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد (بن يحيى)، عن الحسن بن موسى الخشّاب في الكافي ٣: ٥/٥٤٢، ٤: ١٣/٥٤٣، ٧: ٢/١٧٣ ـ و فيه بحث يأتي في ذيله ـ، ٢/٤١٩، التهذيب ١: ٣٨٥/١٣٨، أمالي الصدوق، المجلس ٨٠/٥، الخصال ١: ٩٩/١١٧، ٢: ٣٣/٣٥٢، ثواب الأعمال: ١/٢٣٢، و سيأتي ما يؤكّد ذلك.

جهات الغرابة في سند البصائر

منها: ما في بصائر الدرجات: ٣/٣٢٦: عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن عليّ بن إسماعيل، عن صفوان، عن الحارث بن المغيرة...، و السند غريب من جهات:

الأولى: أنّ عليّ بن إسماعيل ليس من مشايخ الخشّاب في موضع.

الثانية: أنّ عليّ بن إسماعيل ـ الراوي عن صفوان، و هو عليّ بن إسماعيل بن عيسى ـ هو من مشايخ الصفّار، و قد روى عنه مباشرةً في أسناد كثيرة ـ كما في بصائر الدرجات: ١٠/٣٢٣، ٦/٣٦٦، ٣/٣٨٩ ـ و قد روى عنه بتوسّط أحمد بن موسى ـ أيضاً ـ في بصائر الدرجات: ١٢/١٥٥، ٤/٣٨٤، ١٠/٤٢٥ ـ و في مطبوعته سقط هنا ـ و أمّا توسّط راويين بينهما، فهو غريب لم نجد مثله في غير السند.

الثالثة: لم نجد وقوع الخشّاب و صفوان في سند واحد في موضع، فلا ريب في وقوع خلل في

السند، و المظنون بملاحظة سائر أسناد بصائر الدرجات: إمّا حذف «أحمد بن محمّد عن الحسن بن موسى الخشّاب» بالمرّة، أو تبديله بـ«أحمد بن موسى»، و على كلّ تقدير يخرج عن روايات أحمد بن محمّد بن عيسى.

منها: ما في بصائر الدرجات: ٦/٧١ ـ عنه بحار الأنوار ٥: ٤١/٢٥٠ ـ: أحمد بن محمّد، عن الحسن بن موسى...، و المظنون كون الصواب: أحمد بن موسى، بدل أحمد بن محمّد، كما ورد في بصائر الدرجات: ١٢/١٧، ١١/٤٠، ٧/٤٥، ٣/٦١، ٧/٧٨، ٨/١٠٥، ١٠/٢٠٦، ٢/٢١٢، ٦/٤٢٠.

منها: ما في الكافي ٤: ١/٢٢: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن موسى، عن غياث، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و هي قطعة من خبر ورد منه في الكافي ٤: ١١/٨٩ بنفس الإسناد، و فيه: أحمد بن محمّد، بدون بن عيسى، و قد ورد الخبر بتمامه في أمالي الصدوق، المجلس ١٥/٣ بسنده عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن موسى، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام...، و مثله في فضائل الأشهر الثلاثة: ٦٠/٧٦، و كأنّ أحدهما مأخوذ من الآخر، و لا ريب في كون الحسين فيهما مصحّفاً من الحسن و هو الحسن بن موسى الخشّاب، الذي يروي عن عيات بن كلّوب ـ و هو المراد من غياث في الكافي ـ عن إسحاق بن عمّار متكرّراً.

و الظاهر وقوع تحريف في كتابي الصدوق، و الصواب «غياث» مراداً به ابن كلّوب أو «غياث بن كلّوب»، مع وقوع سقط بعده، و يحتمل كون الصواب: «غياث عن إسحاق»، فبدلّ إسحاق بإبراهيم: من جهة كون إسحاق النبيّ ابناً لإبراهيم عليهما السلام، فربما بوجب ذلك تبديل أحدهما بالآخر سهواً، ثمّ بدل بـ«غياث بن إبراهيم» في النسخ.

و كيف كان، فلا يبعد القول بكون الصواب في السند المبحوث عنه هو «محمّد بن أحمد بن يحيى»، بدل أحمد بن محمّد بن عيسى، أو كان في الأصل: «محمّد بن أحمد»، فوقع التقديم و التأخير في اسمه، ثمّ فسّر أحمد بن محمّد بـ«أحمد بن محمّد بن عيسى».

و على أيّ تقدير، فالواسطة بين محمّد بن يحيى و الخشّاب هو: محمّد بن أحمد بن يحيى، و

و أمّا احتمال كون المراد من أحمد بن محمّد هو العاصمي، فهو و إن يساعد عليه طبقتهما، لكن لم نجد ذلك في موضع آخر.

الجهة الثانية عدم معهوديّة رواية الحسن بن موسى عن أحمد بن عمر

منها: أنّ رواية الحسن بن موسى عن أحمد بن عمر غير معهودة في غير هذا السند.

الجهة الثالثة: عدم ذكر يحيى بن أبان في كتب الرجال

منها: أن الراوي المسمّى بيحيى بن أبان لم نجده في كتب الرجال.

نعم، ورد ذكره في سندين مشابهين[1]: إسماعيل بن مهران، عن يحيى بن أبان، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام...، و لم نجده في غير السند، فضلاً عن أن يكون شيخاً لأحمد بن عمر أو راوياً عن شهاب.

☜ يؤكّد عدم رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن الخشّاب أمران:

الأوّل: أنّ عمدة رواة الخشّاب تكون في هذه الطبقة ـ كسعد بن عبد اللّه و محمّد بن الحسن الصفّار و محمّد بن عليّ بن محبوب و عبد اللّه بن جعفر الحميري ـ، و هؤلاء من رواة أحمد بن محمّد بن عيسى، بل قد روى عن الخشّاب حميد بن زياد، م ٣١٠

والثاني: أنّ رواية معاصري أحمد بن محمّد بن عيسى عنه نادرة ـ كما في رواية محمّد بن الحسين (بن أبي الخطّاب) عنه ـ، و قد تعاطف الخشّاب و ابن أبي الخطّاب في التهذيب ١: ١٣٨/ ٣٨٦، ٢٣٨/ ٦٩٠، غيبة الطوسي: ٤٠/ ٢٠، فروايه ابن أبي الخطّاب عن الخشّاب من رواية المعاصر عن المعاصر، و أيضاً قد تكرّرت رواية محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن غياث بن كلّوب، عن إسحاق بن عمّار، كما في التهذيب ١: ١٣٨/ ٣٨٥، ٢٣٧/ ٦٨٣، ٣٣٧/ ٩٨٦، ٤٤٤/ ١٤٣٧ و... أمالي الصدوق، المجلس ٨٠/ ٥، ثواب الأعمال: ٢٣٢/ ١.

وعليه: يمكن القول بعدم كون الخشّاب من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى.

١ ـ تفسير فرات الكوفي: ٣٢٩/ ٤٤٩ ـ عنه شواهد التنزيل ١: ٥٨٣/ ٦٢٥ ـ ٣٩٩/ ٥٣٢.

الجهة الرابعة: في المراد من شهاب في السند

منها: أنّ المراد من شهاب في السند غير معلوم.

حصيلة الكلام: هذه جهات غريبة في السند لم نجد حلًّا لها، و اللّه أعلم.

حصيلة الكلام: عدم وجدان طريق لحلّ الجهات الغريبة في السند

٤٥ = ٣/٢١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان... .

٤٥ = ٤/٢١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق).

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٤٥ = ١/٢٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا رفعه.

٤٦ = ٢/٢٢ ـ عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن القاسم... . (معلّق).

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٧ = ٣/٢٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عمّن ذكره... .

٤٨ = ٤/٢٣ ـ عنه، عن أبيه، عن سليمان الجعفري... .

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهره، و قد روى عن أبيه عن سليمان بن جعفر الجعفري في بعض الأسناد.[1]

---

١ ـ المحاسن ١: ١/١٣١، ٢: ٥٣٩/٨٢٠، لاحظ أيضاً ٢: ٤٢٨/٢٤٢ و الكافي ٣: ٥/٤٣٧، ولاحظ أيضاً الكافي ١: ١/٣٧

٤٩ = ١/٢٤ (حيلولة)

٥٠ = ١/٢٥ (حيلولة)

٥١ = ٢/٢٦ (حيلولة)

٥٣ = ٢/٢٧ (حيلولة)

٥٦ = ٢/٢٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى، عن عبد اللّه بن مسكان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ اللّه عزّ وجلّ خصّ رسله بمكارم الأخلاق...، قال: فذكر [ها] عشرة: اليقين و القناعة...

٥٦ = ٢٩/ذيل ٢ ـ قال: و روى بعضهم بعد هذه الخصال العشرة، و زاد فيها الصدق و أداء الأمانة.

٥٦ = ٣/٢٩ ـ عنه، عن بكر بن صالح، عن جعفر بن محمّد الهاشمي...

بحث حول مرجع ضمير «عنه» في الحديث ٣ ومرجع ضمير «قال» قبل «فذكرها» في الحديث ٢

توضيح: الضمير في الحديث ٣ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، فقد روى عن بكر بن صالح كثيراً،[١] و لم نجد رواية غيره ممّن وقع في الحديث ٢ عن بكر بن صالح.

و أمّا «قال» قبل «فذكرها» فالظاهر رجوع الضمير المستتر فيه إلى ابن مسكان، و قد روى الخبر بدون كلمة «قال» في عدّة مصادر.[٢]

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢: ٦٣٤.

٢ ـ أمالي الصدوق، المجلس ٣٩/٨ و الخصال ٢: ٤٣١/١٢ و معاني الأخبار: ١٩١/٣ و صفات الشيعة: ٤٧/٦٨ و مكارم الأخلاق ١: ٥٠٠/١٧٣١، ولاحظ أيضاً إعلام الدين: ١١٨ و منتكاء الأنوار: ٢٣٨

و أمّا «قال» قبل «و روى بعضهم» فقد ذكر العلاّمة المجلسي في بحار الأنوار ٧٠: ١٨/٣٧٣: «الظاهر أنّ فاعل «قال» هو البرقي [أحمد بن محمّد بن خالد]؛ حيث روى من كتابه، و يحتمل ابن مسكان أيضاً» انتهى.

قوله: «حيث روى من كتابه» إشارة إلى أنّ الغالب رجوع الضمير إلى مؤلّف الكتاب الذي أخذ الحديث عنه،

الأظهر رجوع ضمير «قال» في الحديث ٢ إلى أحمد بن محمّد بن خالد

ثمّ إنّه يحتمل رجوع الضمير إلى الكليني مصنّف الكافي أيضاً. و الأظهر رجوعه إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد تكرّر عبارة «روى بعضهم» في المحاسن[١] و في روايات البرقي الواردة في الكتب.[٢]

٥٧ = ٧/٢٩ (حيلولة)

٥٧ = ٢/٣٠ ـ عنه (= الحسين بن محمّد)، عن معلّى، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط.... (حيلولة)

٥٧ = ٣/٣٠ ـ ابن محبوب، عن هشام بن سالم.... (معلّق).

توضيح: السند في الحديث ٣ معلّق على ثاني طريق الخبر المتقدّم.

---

١ ـ المحاسن ١: ١٤٩/٢٢٥، ٢: ٥٦/٣٥٦، ٢٨٠/٤٣٦، ٤٣٦/٤٦٦، ٨٢٨/٥٤٠، ١١٠/٥٩٣، ١٣٤/٦٣٦، ولاحظ أيضاً ١: ٢١٣/٢٣٨، ٢: ٨٥/٣٦٠، ١١٣/٤٠٦، ٦٦٧/٥٠٩، ٧٢٢/٥١٩، ٨١٥/٥٣٨، ٨٤٤/٥٤٣، ٨٤٩/٥٤٤، ٨٩٢/٥٥١، ٩٤٨/٥٦١، ٤٨/٥٧٩، ٣/٦٠٨، ٩/٦٠٩.

٢ ـ الكافي ٦: ١٠/٣٥٦ ـ عن المحاسن ٢: ٨٩٢/٥٥١ ـ ٨: ٤٦٥/٣٠٣ ـ عن المحاسن ٢: ٥٦/٣٥٦ ـ علل الشرائع ١: ٨٧/ذيل ٣.

٥٨ = ٦/٣٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٥٨ = ٧/٣٠ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم، عن صفوان الجمّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٦٠ = ٢/٣١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى... .

٦٠ = ٣/٣١ ـ عنه، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد... .

رجوع الضمير في «عنه» إلى أحمد بن أبي عبد اللّه

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فقد أكثر أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي من الرواية عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد.

نعم، في فهرست الشيخ؛ : ٥٠٢/٧٩٣ عنون يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد و قال: «له كتاب أخبرنا به جماعة عن أبي المفضّل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عنه»، ولو صحّ هذا ـ و لم يكن من أخطاء ابن بطّة، الذي في فهرست ما رواه غلط كثير، على حدّ تعبير النجاشي[1] ـ لم يضرّنا؛ إذ لم نجد روايةً لأحمد بن أبي عبد اللّه عن يحيى بن إبراهيم في الكافي إلّا مباشرةً.[2]

٦٢ = ١١/٣١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن أسباط... .

٦٢ = ١٢/٣١ ـ عنه، عن أبيه، عن ابن سنان... . (معلّق).

١ ـ رجال النجاشي: ١٠١٩/٣٧٢.

٢ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢٠/١٨ ـ ٢٠.

٦٣ = ١٣/٣١ ـ عنه [عن أبيه]، عن ابن سنان... . (معلّق).

توضيح: الضميران يرجعان إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٦٥ = ٦/٣٢ (حيلولة)

٦٨ = ٤/٣٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن حمزة بن عبد اللّه الجعفري... .

٦٨ = ٥/٣٣ ـ عنه، عن ابن أبي نجران... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٧١ = ١/٣٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن داود بن كثير... .

٧١ = ٢/٣٤ ـ ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق)

٧٢ = ٢/٣٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن بعض العراقيين... .

٧٣ = ٣/٣٥ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٧٤ = ٣/٣٦ (حيلولة)

٧٥ = ٤/٣٦ (حيلولة)

٧٧ = ٤/٣٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن

فضّال... .

٧٧ = ٣٧/ ٥ ـ عنه، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٧٧ = ٣٧/ ٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن حنّان بن سدير... .

٧٧ = ٣٧/ ٧ ـ حنّان بن سدير، عن أبي سارة الغزال... . (معلّق)

٧٩ = ٣٨/ ٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله... .

٧٩ = ٣٨/ ٦ ـ و بإسناده، قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله... .

قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم و ليس السند مرسلاً

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، فلا يكون هذا السند مرسلاً، و قد فهمه في بحار الأنوار ٧١: ٢٦٩/ ٥ كذلك؛ حيث بدّله بقوله: و بإسناده المتقدّم.

٨٠ = ٣٩/ ٤ ـ عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... .

٨١ = ٣٩/ ٥ ـ ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

٨١ = ٤٠/ ١ (حيلولة)

٨٢ = ٤١/ ٣ ـ أبو عليّ الأشعري، عن عيسى بن أيّوب، عن عليّ بن

مهزيار، عن فضالة بن أيّوب... .

٨٢ = ٤١/٤ ـ عنه، عن فضالة بن أيّوب... .(معلّق)

٨٣ = ٤١/٥ ـ عنه، عن فضالة بن أيّوب، عن العلاء... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى عليّ بن مهزيار، كما هو الظاهر من السند.

٨٦ = ٤٥/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن أبي الجارود... .

٨٦ = ٤٥/ذيل ١ ـ محمّد بن سنان، عن مقرن... . (معلّق)

٨٦ = ٤٥/٢ (حيلولة)

٩١ = ٤٧/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن إسماعيل بن مهران... .

٩١ = ٤٧/١٤ ـ عنه، عن أبيه، [عن يونس بن عبد الرحمان] رفعه... .

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فقد يروي محمّد بن خالد عن يونس بن عبد الرحمان، كما في طريق الصدوق في المشيخة ٤: ٥١١ إلى صالح بن عقبة، و في بعض الموارد يروي أحمد بن أبي عبد اللّه عن أبيه عن يونس.

٩١ = ٤٧/١٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: أخبرني يحيى بن سليم الطائفي... .

٩٢ = ١٦/٤٧ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٩٢ = ١٩/٤٧ (حيلولة)

٩٤ = ٤/٤٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ...

٩٤ = ٥/٤٨ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه...

٩٦ = ١٦/٤٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس...

٩٧ = ١٧/٤٨ ـ ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطيّة... (معلّق)

٩٨/٤٨/٢٢: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى...

٩٨ = ٢٣/٤٨ ـ عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم... (معلّق)

٩٨ = ٢٤/٤٨ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

٩٨ = ٢٥/٤٨ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

توضيح: هارون بن الجهم من مشايخ محمّد بن خالد، والد أحمد بن أبي عبد اللّه[1]، و عثمان بن عيسى من مشايخ أحمد بن أبي عبد اللّه، كما في الحديث

١ ـ معجم رجال الحديث ١٦: ٣٦٤

٢٢ هنا، فمرجع الضمير في الأحاديث الثلاثة: أحمد بن أبي عبد اللّه.

٩٨ = ٢٧/٤٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد اللّه صاحب السابري... .

٩٩ = ٢٨/٤٨ ـ ابن أبي عمير، عن ابن رئاب... . (معلّق)

٩٩ = ٢٩/٤٨ ـ ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... . (معلّق)

١٠١ = ١٠/٤٩ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ الوشّاء... .

١٠١ = ١١/٤٩ ـ عنه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

١٠١ = ١٢/٤٩ ـ عنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

١٠١ = ١٣/٤٩ ـ عنه، عن عبد اللّه الحجّال... . (معلّق)

توضيح: بكر بن صالح وعبد اللّه الحجّال ومحمّد بن سنان ـ كلّهم ـ من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى، فهو المرجع لضمير «عنه».

١٠٣ = ١/٥٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد [بن عيسى]، عن عليّ بن الحكم، عن الحسن بن الحسين... .

١٠٣ = ٥٠/ذيل ١ ـ ورواه عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد... . (معلّق)

١٠٣ = ٢/٥٠ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «رواه» والضمير في «عنه» يرجعان إلى أحمد بن محمّد بن عيسى؛ فإنّ القاسم بن يحيى وعثمان بن عيسى ـ كليهما ـ من مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٠٣ = ٥٠/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم... .

١٠٣ = ٥٠/٤ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

١٠٣ = ٥٠/٥ ـ عنه، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي... .

اختلاف مرجع الضمير في السندين

توضيح: مرجع الضمير في السندين ـ لو لم يقع فيهما تحريف ـ مختلف، ففي الحديث ٤ يرجع إلى والد عليّ بن إبراهيم، و في الحديث ٥ إلى عليّ بن إبراهيم؛ فإنّ حمّاد ـ الراوي عن ربعي ـ هو حمّاد بن عيسى، و قد أكثر عليّ بن إبراهيم من الرواية عن أبيه عن حمّاد بن عيسى، و قد أورد الحديث ٥ في وسائل الشيعة ١٢: ١٥٩٤٧/١٦٠ قائلاً: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد...، فأورد الحديث ٣، ثمّ أورد الحديث ٤ قائلاً: و عنه، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

١٠٤ = ٥١/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... .

١٠٤ = ٥١/٢ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٠٤ = ٥١/٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي إسماعيل البصري... .

١٠٥ = ٥١/٧ ـ ابن أبي عمير، عن منصور بن حازم... . (معلّق)

١٠٥ = ٥١/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الوشّاء... .

١٠٥ = ١٠/٥١ ـ عنه، عن ابن محبوب... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

١٠٥ = ١١/٥١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم...

١٠٥ = ١٢/٥١ ـ عنه، عن أبي طالب رفعه، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام...

توضيح: الظاهر أنّ الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى ـ كما فهم في وسائل الشيعة ١٩: ٢٤١٦٨/٦٨ ـ و أبو طالب هو عبد اللّه بن الصلت القمّي ظاهراً.

المراد من أبي طالب عبد الله بن الصلت القمّي على الظاهر

١٠٧ = ٤/٥٣ (حيلولة)

١٠٨ = ٧/٥٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن سعدان، عن معتب...

١٠٨ = ٨/٥٣ ـ عنه، عن ابن فضّال، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام...

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّ المراد من ابن فضّال هو الحسن بن عليّ بن فضّال؛ بقرينة روايته عن أبي الحسن عليه السلام.

١٠٩ = ٢/٥٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان وعليّ بن النعمان، عن عمّار بن مروان...

١٠٩ = ٣/٥٤ ـ عنه، عن عليّ بن النعمان ومحمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان... (معلّق)

١٠٩ = ٤/٥٤ ـ عنه، عن محمّد بن سنان... (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١١٢ = ٤/٥٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم....

١١٢ = ٥/٥٥ ـ عنه، عن عليّ بن حفص العوسي الكوفي....

١١٢ = ٦/٥٥ ـ عنه، عن بعض أصحابه رفعه....

توضيح: يأتي في: ٤٢٨ سند لفظه هكذا: ٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى...، و بعده في: ٣/٤٢٩ ـ عنه، عن عليّ بن حفص العوسي....

موارد رواية أحمد بن أبي عبد اللّه عن عليّ بن حفص العوسي

و الظاهر رجوع الضمير في هذا الموضع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه، المتّحد مع أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد اللّه في الكافي ٦: ٢/٤٦٦ عن العوسي، عن أبي جعفر المسلي...، و روى في المحاسن ١: ١٨/١٩٥ عن العوسي، عن أبي حفص الجوهري، عن إبراهيم بن محمّد الكوفي رفعه، قال: سئل الحسن (الحسين خ.ل) بن عليّ و رواه الصدوق في معاني الأخبار: ٧/٣٨٠ بإسناده عن أحمد بن أبي عبد اللّه، قال: حدّثني العوني (العموي، المعوفي خ.ل) الجوهري، عن إبراهيم الكوفي، عن رجل من أصحابنا رفعه، قال: سئل الحسن (الحسين خ.ل) بن عليّ، و رواه في أماليه، المجلس ٢/٩٦ بسند آخر، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن جعفر الجوهري، عن إبراهيم بن عبد اللّه الكوفي، عن أبي سعيد عقيصا، قال: سئل الحسن بن عليّ بن أبي طالب ﷺ....

و **الظاهر:** أنّ ما في المحاسن تصحيف، و صوابه: العوسي عليّ بن حفص الجوهري.

ثمّ إنّه لا ريب أنّ «جعفر» في الأمالي مصحّف من «حفص» الوارد في سائر المواضع، و تصحيف أحد اللفظين بالآخر شائع؛ لشباهتهما.

رجوع الضمير في السندين ٥ و ٦ إلى أحمد بن محمّد بن خالد

و كيف كان، فالضمير في الحديث ٥ راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد[١]، و إليه يرجع الضمير في الحديث ٦، كما هو ظاهره و يقتضيه السياق، و قد كثرت رواية البرقي عن بعض أصحابه.[٢]

١١٣ = ٥٦/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

١١٣ = ٥٦/٢ ـ عنه، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

١١٣ = ٥٦/٣ ـ عنه، عن [الحسن] بن محبوب... . (معلّق)

١١٣ = ٥٦/٤ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

١١٣ = ٥٦/٥ ـ عنه، عن الهيثم بن أبي مسروق... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد ـ كلّها ـ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى؛ لأنّ ابن محبوب وعثمان بن عيسى و ابن أبي مسروق ـ كلّهم ـ من مشايخه.

١١٤ = ٥٦/٨ (حيلولة)

١١٤ = ٥٦/٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن

---

١ ـ و في سائر مواضع الأسناد ـ التي نقلناها عن الكتب ـ تصحيفات لا نطيل الكلام بذكرها.

٢ ـ معجم رجال الحديث ٢: ٤٠٩ ـ ٤١١، ٥٩٣، ٦٤٦ ـ ٦٤٨، المحاسن ١: ٣٢/١٤٠، ١٣٢/١٦٨، ١٩٩/١٨٦، ٢: ٧/٣٤٥، ٧٥/٣٥٨، ١٥٧/٦٤١.

الحلبي... .

١١٤ = ٥٦/١٠ ـ يونس، عن مثنّى... . (معلّق)

١١٥ = ٥٦/١٤ (حيلولة)

١١٦ = ٥٦/١٨ (حيلولة)

١١٨ = ٥٨/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عمّن ذكره، عن محمّد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام... .

١١٨ = ٥٨/٢ ـ و بإسناده، قال: قال أبو جعفر عليه السلام من قسّم له الرفق قسّم له الإيمان.

توضيح: الظاهر أنّ قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، كما فهمه في بحار الأنوار ٧٥: ٥٦/٢١، فبدّله بـ«بالإسناد المتقدّم».

و قد ورد في نفس هذا المجلّد من الكافي: ١/٣٢١: بنفس الإسناد عن محمّد بن عبدالرحمان بن أبي ليلى، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: من قسّم له الخرق حجب عنه الإيمان.

الظاهر سقوط «عن أبيه» في السند المشابه للسند المبحوث عنه

و **الظاهر**: سقوط «عن أبيه» من السند، كما يعلم من ملاحظة تكرّر هذا السند مع وجود «أبيه» فيه.[1]

١١٩ = ٥٨/٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٩: ٢٩٩، الكافي ١: ٤٥/٧، ١٨١/٦، ٢: ٤٧/٣، ٣٣٩/٤

محبوب... .

١١٩ = ٥٨/٥ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١١٩ = ٥٨/٧ ـ عليّ، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة... .

١١٩ = ٥٨/٨ ـ عنه، عن عبد اللّه بن المغيرة... . (معلّق)

توضيح: يرجع الضمير إلى والد عليّ، وهو إبراهيم بن هاشم.

١٢٢ = ٥٩/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... .

١٢٢ = ٥٩/٣ ـ ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... . (معلّق)

١٢٣ = ٥٩/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى... .

١٢٣ = ٥٩/١٠ ـ عنه، عن ابن فضّال ومحسّن بن أحمد، عن يونس بن يعقوب... . (معلّق)

١٢٣ = ٥٩/١١ ـ عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن القاسم... . (معلّق)

١٢٤ = ٥٩/١٢ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٢٤ = ٥٩/١٣ ـ عنه، عن عدّة من أصحابه، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه؛ فإنّ محسّن بن أحمد و ابن فضّال ـ وهو الحسن بقرينة روايته عن يونس بن

يعقوب ـ وعليّ بن الحكم من مشايخ أحمد بن أبي عبدالله، وعبد اللّه بن القاسم هو من مشايخ محمّد بن خالد، والد أحمد.

١٢٤ = ١/٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه وسهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... (حيلولة)

١٢٥ = ٢/٦٠ ـ ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... (معلّق، حيلولة)

١٢٥ = ٣/٦٠ ـ ابن محبوب، عن أبي جعفر، محمّد بن النعمان.... (معلّق، حيلولة)

١٢٥ = ٦/٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسى...

١٢٦ = ٧/٦٠ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... (معلّق)

١٢٦ = ٨/٦٠ ـ عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... (معلّق)

١٢٦ = ٩/٦٠ ـ عنه، عن عليّ بن حسّان... (معلّق)

رجوع الضمير في جميع الأسناد إلى أحمد بن أبي عبد اللّه

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه ـ كما في المحاسن ١: ٢٦٣ و ٢٦٤ ـ؛ فإنّ النضر بن سويد من مشايخ محمّد بن خالد ـ والد أحمد بن أبي عبد اللّه ـ و عليّ بن حسّان و محمّد بن عليّ كلاهما من مشايخ أحمد البرقي.

١٢٦ = ١١/٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن العرزمي...

١٢٧ = ١٢/٦٠ ـ عنه، عن أبي عليّ الواسطي... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد روى بعنوان أحمد بن محمّد البرقي عن أبي عليّ الواسطي في الكافي ٥: ٦/٥١٥، مع أنّ أحمد بن محمّد بن خالد قد روى هذا الخبر في المحاسن ١: ٣٤٢/٢٦٥ عن أبي عليّ الواسطي.

١٢٧ = ١٤/٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد [بن خالد]، عن عثمان بن عيسى...

١٢٧ = ١٥/٦٠ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر و ابن فضّال، عن صفوان الجمّال... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.[1]

١٣١ = ١٣/٦١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم...

١٣١ ـ ١٤/٦١ ـ عنه، عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣١ = ١٥/٦١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣٢ = ١٦/٦١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣٤ = ١٧/٦١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣٤ = ١٨/٦١ ـ [و] عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد ـ كلّها ـ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

---

١ ـ راجع المحاسن ١: ٣٣٣/٢٦٣.

١٣٨ = ٢/٦٣ (حيلولة)

١٣٩ = ٨/٦٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم...

١٣٩ = ٩/٦٣ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن عاصم بن حميد... (معلّق)

١٣٩ = ١٠/٦٣ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... (معلّق)

١٤٠ = ١١/٦٣ ـ عنه، عن عدّة من أصحابنا... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد ـ كلّها ـ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فإنّه الراوي عن ابن فضّال كثيراً، وهو الحسن بقرينة روايته عن عاصم بن حميد وابن بكير.

١٤٠ = ٢/٦٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني...

١٤٠ = ٣/٦٤ ـ النوفلي، عن السكوني... (معلّق)

١٤٠ = ٤/٦٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن يعقوب بن يزيد...

١٤١ = ٥/٦٤ ـ عنه، عن أبيه، عن أبي البختري... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد يروي والده عن أبي البختري وهب بن وهب كثيراً.

١٤٢ = ١/٦٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان...

١٤٢ = ٢/٦٥ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٤٢ = ٣/٦٥ ـ عنه، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

رجوع الضمير في السندين إلى أحمد بن محمّد بن عيسى

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى ـ كما في ترتيب أسانيد الكافي و معجم رجال الحديث ١١: ٥٨٣ ـ فإنّ عليّ بن الحكم و ابن أبي عمير كلاهما من مشايخ ابن عيسى، دون محمّد بن يحيى.

١٤٢ = ٥/٦٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم... .

١٤٢ = ٦/٦٥ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، الراوي عن ابن فضّال، وهو الحسن بقرينة روايته عن ابن بكير.

١٤٤ = ١/٦٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم...

١٤٤ = ٢/٦٦ ـ عنه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

١٤٤ = ٣/٦٦ ـ عنه، عن الحسن بن عليّ بن فضّال... .(معلّق)

رجوع الضمير في السندين إلى أحمد بن محمّد بن عيسى

توضيح: الضمير في الحديثين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى؛ فإنّه و إن روى عليّ بن الحكم عن محمّد بن سنان في أسناد قليلة، لكن لم نجد رواية عليّ بن الحكم عن ابن فضّال، فبملاحظة السياق و كثرة رواية أحمد بن محمّد عن محمّد بن سنان يحكم برجوع الضمير في السندين إلى أحمد بن محمّد بن عيسى،كما في وسائل الشيعة ١٥: ٢٠٥٢٩/٢٨٤ و معجم رجال الحديث ١٦: ٤٠٧، ٥: ٣١١.

١٤٤ = ٤/٦٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إبراهيم بن محمّد الثقفي... .

١٤٥ = ٥/٦٦ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

١٤٥ = ٦/٦٦ ـ عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٤٥ = ٨/٦٦ ـ عليّ، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم... .

١٤٥ = ٩/٦٦ ـ ابن محبوب، عن أبي أسامة... . (معلّق)

١٤٦ = ١٢/٦٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب... .

١٤٦ = ١٣/٦٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان... .

١٤٧ = ١٤/٦٦ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن ابن فضّال... .

١٤٧ = ١٥/٦٦ ـ عنه، عن ابن محبوب... .

الإشكال في مرجع ضمير «عنه»، واحتمالات في حلّه

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ رجوع الضمير إلى أبي عليّ الأشعري، لكن ليس هو في طبقة الرواة عن ابن محبوب، فلا تصحّ روايته عنه إلّا مرسلةً، ففي السند خلل، و في حلّه احتمالات:

الاحتمال الأوّل: رجوعه إلى محمّد بن عبد الجبّار

الأوّل: ما يظهر من وسائل الشيعة ١٥: ٢٠٥٥١/٢٩٤ من رجوع الضمير إلى محمّد بن عبد الجبّار، و احتمله في مرآة العقول ٨: ٣٥٠.

و يبعّده: ندرة رواية محمّد بن عبد الجبّار عن ابن محبوب، فلم نجدها إلّا في

سندين.[١]

أضف إليه: أنّا لم نجد رجوع الضمير إلى محمّد بن عبد الجبّار من غير قرينة ظاهرة في سند[٢] وما يرجع فيه الضمير إلى ابن عبد الجبّار، يقترن مع قرينة من نفس السند.[٣]

الاحتمال الثاني والثالث: رجوعه إلى ابن عيسى أو إبراهيم بن هاشم

الثاني: رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى في الحديث ١٣، مع الغفلة عن توسّط خبر آخر بينهما.

الثالث: رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم في الحديث ١٢ كذلك.

و قد ذكر هذين الاحتمالين في مرآة العقول ٨: ٣٥٠، و استظهر رجوعه إلى ابن عيسى و قال: «كما لا يخفى على المتتبّع»، و كأنّه إشارة إلى كثرة روايات أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن محبوب و رجوع الضمير كثيراً إلى ابن عيسى، مع كون الظاهر ـ بدواً ـ رجوعه إلى غيره في أسناد الكافي، خصوصاً في هذا المجلّد منه[٤]، ومنها ما مرّ قريباً في أوّل هذا الباب.[٥]

الاحتمال الرابع: رجوعه إلى أبي عليّ الأشعري

الرابع: رجوعه إلى أبي علي الأشعري، مع الألتزام بوقوع سقط أو إرسال فيه.

---

١ ـ الكافي ٢: ٢/٦٣ و أمالي المفيد، المجلس ٩/٣٥ و عنه أمالي الشيخ: ١٠٦/٧٣ = المجلس ١٥/٣.

٢ ـ إلّا في الكافي ٦: ٣/٥٣٠، على احتمال قد تعرّضنا لبحثه في ذيله.

٣ ـ الكافي ٢: ١٧/٢٧٢، ٣: ١٤/١٣٥، ٤: ١٤/٢٧٧، ٥: ٥/٤١١، ٦: ٥/٨٧، ٧: ٣/٢٣٢، ١١/٤٥٦، ٨: ٤١٤/٢٧٤، ٤١٥/٢٧٥

٤ ـ الكافي ٢: ٤/٤٥، ١٦/٩٢، ١١/١٠١ ـ ١٣، ٢/١٠٤، ١٢/١٠٥، ٣/١١٣ ـ ٥، ٢/١٤٢ و ٣، ٤/١٥٠، ٥/١٥١ و ٦، ٢/١٧٥، ٤/١٨٩، ٢/١٩٣ و ٣، ٢/٣١٣، ٩/٤٨٣، ٧/٥٧٩ و ٨ و أيضاً ٦: ٨/٣٢٦، ١٢/٤٩١، ٨: ٤٠٨/٢٧٣.

٥ ـ الكافي ٢: ٢/١٤٤ و ٣.

الأظهر الاحتمال الثاني

و الأظهر الاحتمال الثاني كما في مرآة العقول.

١٤٧ = ١٦/٦٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران... .

١٤٧ = ١٧/٦٦ ـ عنه، عن عبد الرحمان بن حمّاد الكوفي... . (معلّق)

توضيح: الضمير راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد ـ كما في وسائل الشيعة ١٥: ٢٠٥٢٧/٢٨٤ ـ؛ فقد وردت روايته عن عبد الرحمان بن حمّاد في جملة من الأسناد،[1] و توسّط «أبيه» بينهما ـ في فهرست الشيخ: ٤٧٧/٣١٢ ـ خطأ نشأ من فهرست ابن بطّة على الظاهر.

١٤٩ = ٥/٦٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

١٤٩ = ٦/٦٧ ـ عنه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

---

١ ـ أنظر الكافي ٢: ٢٣/٥٢٩، ٣٠/٥٣٢ ـ و قد عبّر عن البرقي بالضمير ـ ٤: ٦/٦، ٥: ١/٧٩، ٥/١٦٣، الخصال ١: ٤٥/٤٦، ٤٨/٤٧، ١٧/٨٦، المحاسن ١: ١٧/٦، ١١/٣٣، ١٣٨/٢٤، ١٧٩/١٦٩، ٢٤٩/٢٦٠، ٢٥٤/٢٨١، ٢٩١/٤٤٣، ٢: ٣٠٧/٢٠، ٣٦١/٨٩، ٤٢٢/٢٠٣، ٤٥٢/٣٦٩، كامل الزيارات، الباب ١٣/١٤.

و ورد عبد الرحمان بن حمّاد بعنوان «أبي القاسم (الكوفي) في المحاسن ٢: ٤٠٢/٩٦، ٤٤٢/٣١١، ٤٦٧/ذيل ٤٤٠، ٤٧٦/٤٨٢، ٤٨١/٥٠٧، ٤٩٩/٦١٤، ٥٢٠/٧٣٠، ٥٢٤/٧٥٠، ٥٣١/٧٨٤، ٥٣٣/٧٩١، ٥٣٥/٨٠٢، ٥٦٣/٩٥٦، ٥٨٣/٦٩، ٥٩٣/١٠٧، الكافي، ٥: ٥/٣٨٥، ٦: ٤/٥١٦، كما يظهر اتحاد أبي القاسم الكوفي و عبد الرحمان بن حمّاد من مقارنة أسنادهما.

١٥٠ = ٢/٦٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن النعمان... .

١٥٠ = ٣/٦٨ ـ و عنه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

١٥٠ = ٤/٦٨ ـ [و] عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٥١ = ٥/٦٨ ـ [و] عنه، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

١٥١/٦/٦٨ ـ و عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٥١ = ٧/٦٨ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء... .

١٥١ = ٨/٦٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

١٥١ = ٩/٦٨ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٣ يرجع إلى محمّد بن يحيى، كما هو ظاهر السند.

احتلاف مرجع الضمائر في هذه الأسناد

و أمّا في الأحاديث ٤ ـ ٦، فالضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى ـ خلافاً لظاهر السند، كما فهمه في وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٤/٢٧٧٨٧ و ما بعده ـ؛ و ذلك بقرينة الرواية عن الحسن بن محبوب و عليّ بن الحكم.

و أمّا الحديث ٩، فلو لم يكن فيه تحريف ـ بأن يكون الصواب فيه: أحمد بن محمّد عن ابن أبي نصر مثلاً ـ فالضمير فيه ـ أيضاً ـ راجع إلى أحمد بن محمّد، على خلاف الظاهر بدواً من السند، كما فهمه في وسائل الشيعة ٢١: ٥٣٩/٢٧٨٠٢.

١٥٢ = ١٢/٦٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن

أبيه... .

١٥٢ = ١٣/٦٨ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٥٢ = ١٤/٦٨ (حيلولة)

١٥٤ = ٢٠/٦٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى... .

١٥٥ = ٢١/٦٨ ـ عنه، عن غير واحد، عن زياد القندي... . (معلّق)

١٥٥ = ٢٢/٦٨ ـ و عنه، عن القاسم بن يحيى... . (معلّق)

رجوع الضمير في السندين إلى أحمد بن أبي عبد الله

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه ـ كما هو ظاهره ـ؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن غير واحد، عن زياد القندي في الكافي ٥: ٢/٣٢٦،[1] و رواية أحمد البرقي عن القاسم بن يحيى كثيرة.

١٥٥ = ٢٣/٦٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... .

١٥٥ = ٢٤/٦٨ ـ وعنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٥٦ = ٢٥/٤٨ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١ ـ يروي البرقي عن زياد القندى بتوسّط أبي القاسم (=عبد الرحمن بن حمّاد) و يعقوب بن يزبد (=أبي يوسف) و النهيكي (=عبد اللّه بن محمّد)، لاحظ المحاسن ٢: ٤٢١/ذيل ٢٠٠، ٤٦٥/٤٣٢، ٥٣٣/٧٩١، ٥٥٢/٨٩٦، ٥٩٣/١٠٧، ٥٩٤/١١٤ و الكافي ٢: ٢٨٨/١، ٣١٦/٦، ٤: ١٧/١، ٥: ٧٩/١، ٦: ٣٥٥/٧، ٣٥٦/٩.

١٥٦ = ٦٨/٢٦ ـ عنه، عن الوشّاء... (معلّق)

توضيح: الضمير في الجميع يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٥٧ = ٦٩/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط... (حيلولة)

١٥٨ = ٦٩/٢ ـ ابن محبوب، عن خالد بن نافع البجلي... (معلّق، حيلولة)

١٥٩ = ٦٩/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه...

١٥٩ = ٦٩/٧ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٦١ ـ ٦٩/١٢ (حيلولة)

١٦٢ = ٦٩/١٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم...

١٦٢ = ٦٩/١٤ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٦٢ = ٦٩/١٥ (حيلولة)

١٦٢ = ١٧/٦٩ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد وعليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد جميعاً، عن الوشاء... (حيلولة)

١٦٢ = ١٨/٦٩ ـ الوشّاء، عن أحمد بن عائذ... (معلّق، حيلولة)

١٦٤ = ٤/٧٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى...

١٦٤ = ٥/٧٠ ـ عنه، عن سلمة بن الخطّاب...

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن يحيى، الذي يروي عن سلمة بن الخطّاب[1]، فليس في السند تعليق.

١٦٤ = ٧/٧٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم...

١٦٤ = ٨/٧٠ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٦٤ = ٩/٧٠ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون... (معلّق)

١٦٥ = ١٠/٧٠ ـ عنه، عن ابن أبي نجران... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٦٥ = ١/٧٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى...

١٦٦ = ٢/٧٢ ـ عنه، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمد بن خالد.

---

١ ـ رجال النجاشي في ترجمة سلمة: ١٨٧/٤٩٨.

١٦٦ = ٤/٧٢ (حيلولة)

١٦٦ = ٧/٧٢ ـ أبو عليّ الأشعري، عن الحسين بن الحسن، عن محمّد بن أورمة، عن بعض أصحابه، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن فضيل، عن أبي حمزة....

محمّد بن الحسين في لسند هو ابن أبي الخطّاب على الظاهر

توضيح: محمّد بن الحسين ـ الراوي عن محمّد بن الفضيل ـ هو ابن أبي الخطّاب ظاهراً؛ فقد روى كتابه[١]، و وقع روايته عنه في جملة من الموارد[٢].

رواية راوٍ عن شخص مع الواسطة لا تضرّ بروايته عنه بلا واسطة

و لا يضرّ بما ذكرنا كثرة روايه محمّد بن الحسين عن محمّد بن الفضيل بتوسّط النضر بن شعيب و الحسن بن محبوب و محمّد بن عبد الحميد[٣]. بل في الكافي ١: ٢٤/٤١٦ رواية محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب، عن خالد بن مادّ، عن محمّد بن الفضيل....

وجه ذلك أنّ مجرّد رواية شخص عن شخص بالواسطة لا تنفي روايته عنه مباشرةً، كما أشار إليه صاحب المنتقى ١ في مقدّمة كتابه ١: ١١.

الإسكال في إرادة ابن أبي الخطّاب من محمّد بن الحسين في السند بملاحظة سندين آخرين

إن قلت: ورد في الكافي ٣: ٤/١١١ رواية: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن فضّال، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن الفضيل، عن عبد الرحمان بن زيد (يزيد خ.ل) و ورد في التهذيب ٣: ٦٢٥/٢٣٦ رواية: محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن الفضيل، عن

---

١ ـ رجال النجاشي: ٩٩٥/٣٦٧.

٢ ـ علل الشرائع ١: ١٦/١٩٨، التوحيد: ١٧/١١٦، كمال الدين ١: ١/٢٠١، معاني الأخبار: ١/١٦٢، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٤/٢٧، ٢: ١٦/٧.

٣ ـ لاحظ الكافي ١: ٤/١٩٣، ٦/١٩٥، ٤/٢٠٨، ٢/٢٩٢ و التهذيب ٤: ٦٧/٢٧ و الاستبصار ٢: ٨٥/٢٩.

عبد الرحمان بن زيد.

و محمّد بن الحسين في السندين لا يصحّ كونه ابن أبي الخطّاب؛ لعدم رواية ابن فضّال عنه، بل ابن فضّال ـ و هو الحسن بن عليّ بن فضّال ـ من مشايخ محمّد بن الحسين، فمن الجائز كون المراد هو محمّد بن الحسين بن كثير الخزّاز، الذي يروي عنه ابن فضّال في موارد.[١]

الجواب عن الإشكال بوقوع التحريف في السندين

قلنا: لم تثبت صحّة السندين و خلوّهما عن التحريف.

أمّا السند الأوّل: فالوارد في بعض النسخ محمّد بن الحصين بالصاد، و لعلّه الصواب؛ حيث روى الحسين بن سعيد الخبر في كتاب الزهد: ٢١٥/٨٠ عن محمّد بن الحضرمي (الحسين خ.ل والحصين خ.ل)، و الظاهر كون الصواب: محمّد بن الحصين، و قد كثرت رواية الحسين بن سعيد عنه[٢]، و وردت رواية الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الحصين، عن محمّد بن الفضيل في مواضع.[٣]

وقد روى محمّد بن حصين عن محمّد بن الفضيل في التهذيب ٣: ٦٢٥/٢٣٦ بناءً على بعض نسخه المعتبرة، و قد روى ـ أيضاً ـ عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن الحصين، عن محمّد بن الفضيل في معاني الأخبار: ١٦/٣٨٤، و كأنّ المراد من محمّد بن الحصين هو محمّد بن الحصين الأهوازي

١ ـ الكافي ٢: ١٧/٢٦٤، ٦: ٤/٤٥٠، كامل الزيارات، الباب ٥٤ ٢/، ثواب الأعمال: ٥/١١١.

٢ ـ معجم رجال الحديث ١٦: ٢٧.

٣ ـ التهذيب ٢: ١٥٩١/٣٨١ و٣: ١٣٣/٣٨ و كذا في بصائر الدرجات: ٢/٤٩٦ و مختصر بصائر الدرجات: ٥٢ و قد حكاه عنهما كذلك في بحار الأنوار ٢٤: ٥/٢٥٠، لكن في مطبوعة مختصر بصائر الدرجات: محمّد بن الحسين، و هو سهو.

ـ المعدود في أصحاب الهادي عليه السلام[١]، فهو و راوياه الحسين بن سعيد و عليّ بن مهزيار كلّهم أهوازيون.

و أمّا السند الثاني: فالظاهر كون الصواب: محمّد بن عيسى و محمّد بن الحسين، و قد تعاطفا في جملة من الأسناد[٢]، و هما من مشايخ محمّد بن عليّ بن محبوب، و من رواة محمّد بن الفضيل.

هذا بناءً على ما في مطبوعة التهذيب، و لكن قد ورد في نسخ معتبرة منه: محمّد بن الحصين، و كأنّه محمّد بن الحصين الأهوازي المتقدّم.

في السند المحون عنه إشكال نبّه عليه سيّدنا دام ظلّه

فتلخّص من جميع ما ذكرنا: أنّ الظاهر كون المراد من محمّد بن الحسين في السند هو ابن أبي الخطّاب، فحينئذٍ يحدث في السند إشكال أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه»؛ حيث قال: «محمّد بن الحسين هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب، و ابن أورمة له تقدّم ما عليه، و روايته عنه بواسطة لا تخلو عن غرابة، و أبو عليّ الأشعري هو أحمد بن إدريس يروي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب بلا واسطة، كما في مشيخة الفقيه ٤: ٥٣٥.[٣]

---

١ ـ رجال الشيخ الطوسي: ٥٧٧٣/٣٩١ = ٢٥، ثمّ إنّه ترجم النجاشي في رجاله: ٥٩٧/٢٢٧ عبد اللّه بن محمّد بن حصين الحصيني الأهوازي، و قال: «روى عن الرضا عليه السلام» فلو كان والد عبد اللّه هذا رجلاً آخر، فإرادته من محمّد بن الحصن ـ المذكور في الأسناد، الراوي عن عبد صالح عليه السلام، كما في التهذيب ٢: ١٦٠/٤٩ ـ أظهر من جهة الطبقة، فتأمّل

٢ ـ علل الشرائع ١: ١٦/١٩٨، كمال الدين ١: ١/٢٠١، لاحظ بحار الأنوار ١٨: ٦٦/٣٥٤، ٨٠: ٥١/٢٩٥.

٣ ـ و مثله في أسناد كثيرة في كتب الصدوق؛ مثل ما في الأمالي، المجلس ١٤/٤، ٢١/٦، ٢٧/١، ٢٨/٧، ٣٦/١٠، ٣٧/٩، ٥٤/١١، ٦١/١٣، ٧٣/٦ و ٧، ٧٤/٩، علل الشرائع ١: ١٠٣/١، ٢٢٧/٣، كمال الدين ١: ٢٨٨/١، ٢: ٣٤٤/٢٩ ....

وعلى هذا فيحتمل كون الصواب: و عن محمّد بن الحسين، و المراد: أنّ الأشعري يروي الخبر تارةً عن الحسين بن الحسن بن أبان بطريقه، و أخرى عن محمّد بن الحسين، لكن رواية بعض أصحاب ابن أورمة غير معلوم عن أيّ شخص من الأشخاص المذكورين في السند» انتهى.

لا يقال: لم نجد رواية أبي عليّ الأشعري عن الحسين بن الحسن بن أبان في موضع، بل الوارد في كتب الحديث رواية محمّد بن يحيى العطّار أو محمّد بن الحسن بن الوليد عنه، و في الكافي ٢: ١٤/١٧٤ رواية عليّ بن إبراهيم عن الحسين بن الحسن.

فإنّه يقال: قد ورد في الكافي ٢: ٥/٤ رواية: غير واحد، عن الحسين بن الحسن، عن محمّد بن أورمة...، و الظاهر دخول أبي علي الأشعري في «غير واحد»، فافهم.

و مع هذا كلّه فالجزم بعدم وقوع خلل آخر في السند مشكل؛ لعدم رواية أبي عليّ الأشعري عن محمّد بن الحسين في الكافي، و عدم وجدان رواية صريحة لأبي على الأشعري عن الحسين بن الحسن، مضافاً إلى عدم معلومية من يروي عنه بعض أصحاب ابن أورمة، و العلم عند اللّه.

حصيلة الكلام. محمّد بن الحسين في السند هو ابن أبي الخطّاب مع وجود غموض فيه

فالمتحصّل: أنّ محمّد بن الحسين في السند هو: محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، و مع ذلك فالسند لا يخلو من غموض.

١٦٧ = ٨/٧٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحجّال... .

١٦٧ = ٩/٧٢ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن عبد اللّه... .(معلّق)

١٦٧ = ٧٢/١٠ (حيلولة)

١٦٧ = ٧٢/١١ (حيلولة)

١٦٩ = ٧٥/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... .

١٦٩ = ٧٥/٢ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٧٠ = ٧٥/٣ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى... .

١٧٠ = ٧٥/٤ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... .

توضيح: الضمير في الحديث ٢ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، فالسند معلّق، وأمّا في الحديثين ٣ و ٤، فيرجع إلى محمّد بن يحيى، فليس فيهما تعليق.

١٧٠ = ٧٥/٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: حقّ المسلم على المسلم...، و قال: بلغني أنّه قال... .

توضيح: ورد في مرآة العقول ٩: ٣٧: «و قال» أي: اليماني أو عليّ بن إبراهيم و غيره من أصحاب الكتب، إنتهى.

كلام حول تعيين مصدر الخبر ومرجع الضمير في «وقال بلغني»

و ما أفاده إشارة إلى أنّ الضمير: إمّا أن يرجع إلى الراوي الأخير ـ أي: إبراهيم بن عمر اليماني ـ أو يرجع إلى مؤلّف الكتاب ـ الذي أخذ هذا الخبر من كتابه ـ و هذا متين جدّاً، لكنّ الكلام في تشخيص مصدر الخبر، فهو

يحتاج إلى بحث مبسوط، فنقول:

الرواية مذكورة في الاختصاص

روى الخبر في الاختصاص ـ المنسوب إلى الشيخ المفيد ـ: ٢٧ بعد رواية مرسلة عن الصادق عليه السلام هكذا: و قال: المسلم أخو المسلم، و حقّ المسلم على أخيه المسلم...، فأورد الخبر بعين ما هنا، و في ذيله أيضاً وردت هذه الكلمة، و هذه الرواية المذكورة في الاختصاص وردت في سياق روايات ذكرنا في مقال حول «الاختصاص» أنّها: مأخوذة من كتاب حمّاد بن عيسى[1]، فيناسب نقلها هنا مع زيادات.

وجود قرائن دالّة على أنّ هذا الخبر والأخبار الأُخر المذكورة في الاختصاص مأخوذ من كتاب حمّاد بن عيسى

فنقول: هناك قرائن تدلّ على أنّ الروايات المذكورة في الاختصاص من: ٢٤ ـ ٣٢ مأخوذة من كتاب حمّاد بن عيسى، و هي:

١ ـ يوجد في: ٢٤ ثلاثة ضمائر ليس لها مرجع في ظاهر السند، و الضمير يرجع إلى حمّاد بن عيسى بقرينة المرويّ عنه، و كذا الأمر بالنسبة إلى الضمير الواقع في: ٢٩.

٢ ـ كثير ممّن وقعوا في أوّل هذه الأسانيد من الاختصاص، هم مشايخ حمّاد بن عيسى: كحريز ـ: ٢٥ ـ و إبراهيم بن عمر اليماني ـ: ٢٩ ـ و ربعي ـ: ٣٠ ـ ثلاث مرّات.

تطبيق روايات الاختصاص على رواية حمّاد بن عيسى

٣ ـ و هي العمدة: إنّ كثيراً من هذه الروايات مذكورة في كتاب آخر عن حمّاد بن عيسى، و هذا تفصيلها:

---

١ ـ راجع سلسلة مقالات مؤتمر الشيخ المفيد، رقم ٩: ١٦٦ و ١٦٧ و رقم ٥٥: ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

ـ الاختصاص: ٢٤ ـ و عنه، عن ربعي، عن رجل ـ و هو ورد في المحاسن ١: ٦/١٣٢ و بصائر الدرجات: ٥/١٥ و علل الشرائع ١: ١٣/١١٦ ـ معبّراً عن ربعي بأبي نعيم الهذلي ـ مسنداً عن حمّاد بن عيسى، و ورد في الكافي ٢: ١/٢ صدره: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبد اللّه.

ـ: ٢٥ ـ عن حريز، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ـ: ورد في المحاسن ١: ٢٩٧/٢٥٧: بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عمّن أخبره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ـ: ٢٦ ـ قال الصادق: قضاء حاجة المؤمن... ـ: ورد في المؤمن: ١١١/٤٧ و بعده: و ما من مؤمن يفرّج عن أخيه... و ما من مؤمن يعين مظلوماً... المسجد الحرام، و هذه القطعات وردت في: ٢٧ من الاختصاص في سياق روايات حمّاد بن عيسى، كما يأتي.

ـ: ٢٦ ـ و قال: ما من مؤمن يغسّل مؤمناً ـ ورد في الكافي ٣: ٣/١٦٤: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ـ: ٢٦ ـ جابر، عن أبي جعفر عليه السلام ـ ورد في الكافي ٢: ٣/١٧٦: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام.

ـ: ٢٦ ـ عن أبي الحسن موسى عليه السلام ـ ورد في الكافي ٢: ٢/٤٥٣: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام.

ـ: ٢٧ ـ ما من مؤمن يدخل بيته... عتق نسمة ـ ورد في الكافي ٢: ٢٠١/ ٤: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، لاحظ المؤمن: ٦٣/ ١٦٠.

ـ: ٢٧ ـ ما من مؤمن يمشي... و شفّع في عشر حاجات ـ ورد في الكافي ٢: ١٩٧/ ٥ مثل السند المتقدّم.

ـ: ٢٧ ـ ما من مؤمن يعين... خذله اللّه في الدنيا و الآخرة ـ ورد في ثواب الأعمال: ١/ ١٧٧ بسنده: عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، لاحظ كتاب المؤمن: ٦٧/ ١٧٨.

ـ: ٢٧ ـ قال: و ما من مؤمن يخذل أخاه... خذله اللّه في الدنيا و الآخرة ـ رواه في المحاسن ١: ٩٩/ ٦٦ و عقاب الأعمال: ١/ ٢٨٤ و أمالي الصدوق، المجلس ٧٣/ ١٦: بسنديهما عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

ـ: ٢٧ ـ و حقّ المسلم... ـ و هي ما نبحث عنه.

ـ: ٢٨ ـ عن أبي حمزة الثمالي... من الثياب الخضر ـ ورد في ثواب الأعمال: ٢/ ١٦٤: بسنده عن حمّاد، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي حمزة الثمالي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال....

ـ: ٢٨ ـ عن أبي حمزة الثمالي... الرحيق المختوم ـ ورد في الكافي ٢: ٢٠١/ ٥: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن إبراهيم، عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين عليه السلام.

ـ: ٢٨ ـ و من كسا مؤمناً... ما دام عليه سلك ـ ورد في الكافي ٢: ٢٠٥/ ٤: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر، عن أبي حمزة الثمالي، عن عليّ بن الحسين عليه السلام...، و كذا ورد في كتاب

المؤمن: ١٦١/٦٣ مرسلاً عن عليّ بن الحسين عليه السلام، و قبله رواية مرّت عن الكافي ٢: ٤/٢٠١: بإسناده عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي عبد الله عليه السلام، لاحظ المؤمن: ١٦٦/٦٥.

ـ: ٢٨ ـ و قال: إنّ المؤمنين ليلتقيان... حتّى يفترقا ـ ورد في المؤمن للحسين بن سعيد ٥٤/٣٠ و قبله رواية: أنّ المؤمن ليزهر نوره...، و قال: إنّ المؤمن وليّ الله...، و هما من كتاب حمّاد بن عيسى، و بعده: عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ الله عزّ و جلّ لا يوصف...، و هذا الخبر مذكور في الكافي ٢: ١٦/١٨٢: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام.

ـ: ٢٨ ـ و بلغنا أنّه قال: و الله ما عبد الله بشيء أفضل من أداء حقّ المؤمن، و قال: و الله إنّ المؤمن أعظم حقّاً من الكعبة، و قال: دعاء المؤمن للمؤمن يدفع عنه البلاء و يدرّ عليه الرزق ـ ورد صدره إلى «من الكعبة» في كتاب المؤمن: ٩٥/٤٢، و بعده في هذا الكتاب رواية وردت في: ٢٧ من الاختصاص من جملة رواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني.

و أمّا ذيله: ـ دعاء المؤمن... ـ فمذكور في كتاب المؤمن: ١٤٠/٥٥ في ذيل رواية مذكورة في الاختصاص: ٢٧ من جملة رواية حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني.

ـ: ٣٠ ـ و قال أبو جعفر عليه السلام: من أيقن... و قال: المعونة تنزل من السماء...

ـ: ورد في الكافي ٤: ٨/٤٤: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أذينة، رفعه إلى أبي عبد الله أو أبي جعفر٨ قال: ينزل الله المعونة... فمن أيقن...

ـ: ٣٠ ـ عن ربعي، عن الفضل [الفضيل، ظ، كما في بحار الأنوار٦٧:

٥٧/٢٣٩] قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام ـ ورد في كتاب المؤمن للحسين بن سعيد: ٦/١٦: عن الفضيل بن يسار، و لا ريب في سقوط الواسطة بين الحسين بن سعيد و الفضيل بن يسار، و الظاهر: أنّه حمّاد بن عيسى عن ربعي بن عبد اللّه؛ فإنّ الواسطة بين الحسين بن سعيد و ربعي هو حمّاد بن عيسى، إلّا نادراً[1]، فالظاهر رواية الحسين بن سعيد للخبر، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن الفضيل بن يسار.

ـ: ٣٠ ـ عن ربعي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ـ ورد في الكافي ٢: ١١/٢٠٢: عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و في ثواب الأعمال: ١/١٦٤: بسنده عن حمّاد، عن ربعي.

ـ: ٣١ ـ و قال أبو جعفر الباقر عليه السلام ـ ورد في بصائر الدرجات: ٢١/٥١١: بسنده عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي (بن عبد اللّه)، عن فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلّما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل، و رواه في وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣٣٩٩/١٣٠ عن كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد اللّه.

هذا ما وصلنا إليه من تطبيق روايات الاختصاص على رواية حمّاد بن عيسى، و مع ما فصّلنا لا يبقى شكّ في أخذ هذه الروايات من كتاب حمّاد بن عيسى.

وجه رجحان رجوع الضمير في «وقال بلغني» إلى إبراهيم بن عمر اليماني

إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلى سند الكافي، فنقول: الضمير في «و قال: بلغني»: إمّا راجع إلى حمّاد بن عيسى ـ أي: مؤلّف المصدر المأخوذة منه الرواية ـ، و إمّا راجع إلى إبراهيم بن عمر اليماني، و لعلّ هذا أوفق؛ فإنّ هذه

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٦: ٣٨٥ و ٤٣٧.

الرواية في الاختصاص قد سبقتها روايات حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، و لحقتها كذلك، فقد صرّح باسم إبراهيم بن عمر اليماني في: ٢٩ مرّتين و في: ٢٨ وقع عبد الأعلى ـ الذي هو من مشايخ إبراهيم بن عمر اليماني ـ في أوّل السند.

فالظاهر أنّ هذه الرواية كانت في كتاب حمّاد بن عيسى في ضمن روايات رواها عن إبراهيم بن عمر اليماني، و كأنّ كتاب حمّاد بن عيسى كان مرتّبا على ترتيب المشائخ، و اللّه أعلم.

حصيلة لكلام: أنّ الضمير في «وقال بلغني» ـ على أقرب الاحتمالات ـ يرجع إلى إبراهيم بن عمر اليماني

فتحصّل من جميع ما مرّ: أنّ أقرب الاحتمالات رجوع الضمير في «قال: بلغني» إلى إبراهيم بن عمر اليماني، و لو لم نقبل ذلك، فالظاهر رجوعه إلى حمّاد بن عيسى، و اللّه أعلم.

١٧٢ = ٩/٧٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

١٧٣ = ١٠/٧٥ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١٧٥ = ٢/٧٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان... .

١٧٥ = ٣/٧٦ ـ عنه، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

١٧٥ = ٤/٧٦ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٧٥ = ١/٧٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضّال... .

١٧٥ = ٢/٧٧ ـ عنه، عن عليّ بن النعمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

١٧٦ = ٥/٧٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

١٧٦ = ٦/٧٧ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٧٧ = ٧/٧٧ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير في السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد.

١٧٨ = ١١/٧٧ (حيلولة)

١٧٨ = ١٢/٧٧ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن عبد اللّه بن محمّد الجعفي... .

١٧٨ = ١٣/٧٧ ـ صالح بن عقبة، عن عقبة... . (معلّق)

١٧٨ = ١٤/٧٧ ـ صالح بن عقبة، عن صفوان الجمّال... . (معلّق)

١٧٩ = ١/٧٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

١٧٩ = ٢/٧٨ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

١٧٩ = ٣/٧٨ ـ ابن فضّال، عن عليّ بن عقبة... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٢ يرجع إلى أحمد بن محمّد، والحديث ٣ معلّق

على الحديث ٢.

١٨١ = ١٠/٧٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابه... .

١٨١ = ١١/٧٨ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن ابن بقّاح... . (معلّق)

١٨١ = ١٢/٧٨ ـ عنه، عن موسى بن القاسم... . (معلّق)

١٨١ = ١٣/٧٨ ـ عنه، عن أبيه... . (معلّق)

١٨١ = ١٤/٧٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك... .

١٨١ = ١٥/٧٨ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

ارجاع لضمير في الوسائل إلى غير مرجعه

توضيح: الضمير في الحديث ١٥ يرجع إلى سهل بن زياد، و فيما قبله من الأسناد إلى أحمد بن محمّد بن خالد، و ما في وسائل الشيعة ١٢: ١٤٤/١٥٨٩٠ ـ من إرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد في الحديث ١٥ أيضاً و التعبير عنه بأحمد ـ خطأ نشأ من الغفلة عن توسّط طريق سهل.

١٨٧ = ٦/٨١ ـ الحسين بن محمّد و محمّد بن يحيى، عن عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن زكريّا... .

١٨٨ = ٧/٨١ ـ و بهذا الإسناد، عن محمّد بن سليمان، عن محمّد بن محفوظ... .

الصواب في الحديث ٦ «محمّد بن سالم» بدل «محمّد بن مسلم»

توضيح: في مطبوعة المصدر: محمّد بن مسلم بدل محمّد بن سالم، و الصواب: ما أثبتناه عن بعض مخطوطاته، و هو محمّد بن سالم بن أبي سلمة

الكندي السجستاني.

و قد ترجم في رجال النجاشي لأبيه سالم بن أبي سلمة: ٥٠٩/١٩٠، و في طريقه: محمّد بن يحيى، عن عليّ بن محمّد بن عليّ بن سعد الأشعري، قال: حدّثنا محمّد بن سالم بن أبي سلمة، عن أبيه بكتابه، و ترجم لمحمّد بن سالم بن أبي سلمة في: ٨٧٧/٣٢٢، و جعل راويه علّويه بن متّويه بن عليّ بن سعد أخي أبي الآثار القزداني، و هو عليّ بن محمّد بن عليّ بن سعد الأشعري القمّي القزداني، الذي ترجم له النجاشي في رجاله: ٦٧٣/٢٥٧، و قال: يعرف بابن متّويه، و الظاهر: أنّ علّويه لهجة محلّية من عليّ، كما أنّ متّويه لهجة كذلك من محمّد، و قد روى كتاب عليّ بن محمّد هذا في رجال النجاشي، محمّد بن يحيى.

علّويه لهجة محلية من «عليّ» ومتّويه من «محمّد»

ثمّ إنّ الأغلب في عنوان الرجل الاختصار في النسب[1]، و المرويّ لعليّ بن محمّد بن سعد في جملة من أسناده محمّد بن مسلم أو محمّد بن أسلم[2]، و كلاهما مصحّف، و الصواب: محمّد بن سالم، كما ذكرناه.

الاختصار في عنوان عليّ بن محمّد بن علي بن سعد في الأسناد

ثمّ إنّ المراد من قوله: «و بهذا الإسناد» في الحديث ٧ غير معلوم؛ لعدم

الإبهام في المراد من قوله «وبهذا الإسناد» في الحديث شاهد على وقوع تصحيف في المطبوعة

١ ـ كما هنا و في ١: ٥/٣٥، ٢: ٦/١٨٧، ٩/٢٠٧، ١٦/٢٢٦، ١٢/٣٧٨، ١٦/٣٧٩، ومع تصحيف سعد بسعيد في مطبوعة الكتاب في ٢: ١٥/٧٩، ٧/٣٤٦، ٨: ٢٨٩/٢٢٧، ٣١٤/٢٣٥.

هذا وقد ورد في الكافي ٨: ٣٤٦/٢٤٧ رواية الحسن بن محمّد و محمّد بن يحيى [جميعاً]، عن محمّد بن سالم بن أبي سلمة. و لا ريب في سقوط «عن عليّ بن محمّد بن سعد» من السند، كما يعلم بملاحظة الأسناد المشابهة المشار إليها في المتن

٢ ـ الكافي ٢: ١٥/٧٩، ٦/١٨٧، ٩/٢٠٧، ١٦/٢٢٦، ١/٢٦٨، ٧/٣٤٦، ١٢/٣٧٨، ١٦/٣٧٩.

تقدّم ذكر محمّد بن سليمان في الحديث ٦ و ما سبقه من الأسناد، و هذا بنفسه يشير إلى وقوع تصحيف في العنوان، و صوابه محمّد بن سالم، و سالم و سليمان متشابهان في الكتابة بعد إسقاط الألف فيهما كما كان مرسوماً.

و في الكافي ٢: ٧/٣٤٦ رواية الحسين بن محمّد، عن عليّ بن محمّد بن سعد ـ و قد صحّف سعد فيه بسعيد ـ عن محمّد بن مسلم، عن محمّد بن محفوظ....

و هذا السند قريب من سند الحديث ٧، وفيه أيضاً تصحيف والصواب: سالم، بدل مسلم، فهو أيضاً يؤكّد رواية محمّد بن سالم عن محمّد بن محفوظ، فيؤيّد صحّة ما ذكرنا من كون محمّد بن سليمان في السند المبحوث عنه مصحّفاً من محمّد بن سالم.

وعليه: فلم يبق إبهام في المراد من «بهذا الإسناد» في الحديث ٧.

١٨٨ = ١/٨٢ (حيلولة)

١٨٨ = ٢/٨٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

١٨٨ = ٣/٨٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان... .

١٨٩ = ٤/٨٢ ـ عنه، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

رجوع الضمير في الحديث ٤ إلى أحمد بن محمّد بن عيسى

توضيح: الضمير في الحديث ٤ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، و قد وردت رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى[1] أو أحمد بن

---

١ ـ الكافي ٦: ١/٣٣٨، ١/٣٨٠، ٨: ٢٢١/١٩١، لاحظ أيضاً التهذيب ١: ٢٤٥/٩٢، ٩: ٤٣٧/١٠٠ مضمراً.

محمّد[١]، عن بكر بن صالح في جملة من الأسناد، و قد ورد نظير السند ـ في إرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى في وسط السند ـ فيما مرّ في هذا المجلّد: ١٠١/١٠، فلا وجه لإرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد في الحديث ٢.

و **الحاصل**: أنّ الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، كما فهم في بحار الأنوار ٧٤: ١٧/٢٨٩ و معجم رجال الحديث ٢: ٦٦٣.

١٨٩ = ٧/٨٢ (حيلولة)

١٩٢ = ١٤/٨٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن أورمة، عن عليّ بن يحيى... .

١٩٢ = ١٥/٨٢ ـ عنه، عن إسماعيل بن منصور... . (معلّق)

لا وجه للعدول عن ظاهر السند من رجوع الضمير إلى سهل بن زياد

توضيح: ظاهر السند رجوع الضمير إلى سهل بن زياد، و يؤيّده ما في التهذيب ٧: ١٨٤٤/٤٦١ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن إسماعيل بن منصور...؛ فإنّ ابن عيسى و سهل في طبقة واحدة.

لكنّ هذا الخبر رواه في نفس ذلك المجلّد: ١٦٢٨/٤٠٧: عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط، عن إسماعيل بن منصور... و هكذا في الروضة ٨: ٤١٦/٢٧٥ جعل الراوي للخبر عليّ بن أسباط، و الراوي عن إسماعيل بن منصور في أسناده هو عليّ بن أسباط.[٢]

و لكن هذا لا ينافي رواية سهل بن زياد عنه أيضاً، فلنأخذ بظاهر السند و

---

١ ـ الكافي ٢: ٧/١٠٧، ١٩/١١٦، ٢/٢٠٤، ٥/٢٠٦، ٦: ٥/٣٢٦، ٢/٣٥٥، ٢/٣٥٩.

٢ ـ معجم رجال الحديث ٣: ١٨٦

نرجع الضمير إلى سهل بن زياد؛ وفاقاً لمعجم رجال الحديث و بحار الأنوار ٧٤: ٢٨/٢٩٧ و وسائل الشيعة ١٦: ٢١٧٣٧/٣٥٠.

١٩٢ = ١/٨٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ....

١٩٣ = ٢/٨٣ ـ عنه، عن محمّد بن زياد، قال: حدّثني خالد بن يزيد.... (معلّق)

١٩٣ = /٣/٨٣ ـ عنه، عن محمّد بن زياد، عن الحكم بن أيمن.... (معلّق)

١٩٣ = ٨٣/ذيل ٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن زياد مثل الحديثين.

رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى بقرينة الرواية عن محمّد بن زياد و هو ابن أبي عمير

توضيح: محمّد بن زياد هو ابن أبي عمير الذي أكثر أحمد بن محمّد بن عيسى من الرواية عنه، فمرجع الضمير هو أحمد بن محمّد بن عيسى، و يؤكّد ذلك ما في ذيل الحديث ٣ من رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن زياد، و رواية ابن أبي عمير عن الحكم بن أيمن كتابه، لاحظ فهرست الشيخ: ٢٤٦/١٦٠، رجال النجاشي: ٣٥٤/١٣٧.

١٩٤ = ٦/٨٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن، عن أبان بن تغلب، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام: من طاف بالبيت أسبوعاً كتب اللّه عزّ و جل له ستّة آلاف حسنةً و... قال: و زاد فيه إسحاق بن عمّار: و قضى له ستّة آلاف حاجةً، قال: ثمّ قال: و قضاء حاجة المؤمن أفضل من طواف و طواف حتّى عدّ عشراً.

توضيح: مرجع الضمير في «قال: و زاد فيه إسحاق بن عمّار» غير معلوم، فيحتمل رجوعه إلى المصنّف و كون العبارة من زيادات رواة الكتاب، كما يحتمل رجوعه إلى عليّ بن إبراهيم أو أبيه أو ابن أبي عمير، و لعلّ الأخير أظهر؛ لمعهودية إضافة ابن أبي عمير حديثاً في ذيل حديث آخر، ففي معاني الأخبار: ١٥٠ بإسناده عن الصفّار أنّه قال: كلّ ما كان في كتب الحلبي: «و في حديث آخر» فذلك قول محمّد بن أبي عمير؛ ، انتهى.

في مرجع الضمير في «قال» قبل «ثمّ قال» احتمالان: الأوّل أنّ مرجعه إسحاق بن عمّار

ثمّ إنّ في مرجع الضمير في «قال» في آخر الخبر ـ قبل «ثمّ قال» الراجع ضميره إلى أبي عبد اللّه عليه السلام ـ احتمالين:

الأوّل: أن يكون هو إسحاق بن عمّار، و يشهد له ما رواه في الكتاب ـ بعد هذه الرواية بروايتين ـ بسنده عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: من طاف بهذا البيت طوافاً واحداً... فأورد الخبر، و في ذيله: قلت له: جعلت فداك هذا الفضل كلّه في الطواف؟ قال: نعم، و أخبرك بأفضل من ذلك: قضاء حاجة المسلم أفضل من طواف و طواف حتّى بلغ عشراً.

الثاني أنّ مرجعه أبان بن تغلب

الثاني: أن يكون هو أبان بن تغلب، فقد ورد في التهذيب ٥: ١٢٠/٣٩٢ بسنده عن أبان بن تغلب، قال: كنت مع أبي عبد اللّه عليه السلام في الطواف، فجاءني رجل من إخواني، فسألني أن أمشي معه في حاجة، فقطن بي أبو عبد اللّه عليه السلام... فقال: يا أبان، اقطع طوافك و انطلق معه في حاجته فاقضها له... قال: يا أبان، و هل تدري ما ثواب من طاف بهذا البيت أسبوعاً؟ فقلت: لا و اللّه، ما أدري، قال: تكتب له ستّة آلاف حسنةً... قال: و روى إسحاق بن عمّار: و تقضي له ستّة آلاف حاجةً، و لقضاء حاجة عبد مؤمن خير من طواف و طواف حتّى عدّ عشرة أسابيع. فقلت له: جعلت فداك، أ

فريضةً أو نافلةً؟ فقال: يا أبان، إنّما يسأل اللّه العباد عن الفرائض لا عن النوافل... .

و هذا الخبر كالصريح في كون قوله: «و لقضاء حاجة» إلى آخر الخبر من تتمّة رواية أبان بن تغلب، و إلّا لكان الخبر ناقصاً و لكان السؤال و الجواب المذكوران في ذيله بلا وجه.

و عليه: يكون قوله: «قال و روى إسحاق بن عمّار: و تقضى له ستّة آلاف حاجةً» جملةً معترضةً اعترضت بين أجزاء رواية أبان بن تغلب.

و الظاهر بملاحظة هذا الخبر و خبري الكافي: أنّ أبان بن تغلب و إسحاق بن عمّار رويا مضمون الخبر عن أبي عبد اللّه عليه السلام[1]، فأُشير في ضمن خبر أبان إلى زيادة وردت في رواية إسحاق، و لعلّ الأنسب إرجاع الضمير في «قال» ـ قبل «ثمّ قال» ـ في الكتاب هنا إلى أبان بن تغلب؛ فإنّ الوارد في نقل إسحاق بن عمّار هو «قضاء حاجة المسلم»، و الذي ورد في رواية أبان: «قضاء حاجة المؤمن» فحسب.

لعلّ الأنسب رجوع الضمير إلى أبان بن تغلب

وكيف كان، فالظاهر أنّ ابن أبي عمير يروي زيادة إسحاق بن عمّار مباشرةً؛ نظراً إلى تكرّر روايته عنه من دون واسطة.

١٩٤ = ٧/٨٣ ـ الحسين بن محمّد، عن أحمد بن إسحاق، عن بكر بن محمّد... .

١٩٤ = ٨/٨٣ ـ عنه، عن سعدان بن مسلم... . (معلّق)

---

١ ـ و قد ورد مضمون الخبر في رواية المشمعل الأسدي، المرويّ في أمالي الصدوق، ٨/٥٨١، المجلس ١١/٧٤.

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن إسحاق؛ فقد يروي أحمد بن إسحاق عن سعدان بن مسلم، كما في فهرست الشيخ: ٢٢٦/٣٣٦ في ترجمة سعدان، و في طريق الصدوق إليه بعنوان أحمد بن إسحاق بن سعد في مشيخة الفقيه ٤: ٤٣٢.

١٩٧ = ٨٤/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

١٩٨ = ٨٤/٧ ـ عنه، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد أكثر محمّد بن خالد من الرواية عن خلف بن حمّاد.[1]

٢٠٣ = ٨٦/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٢٠٣ = ٨٦/١٤ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٢٠٣ = ٨٦/١٥ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٢٠٣ = ٨٦/١٦ ـ عنه، عن الوشّاء... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد ـ كلّها ـ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

١ ـ وأمّا ما في طبعة النجف من فهرست الشيخ الطوسي: ٦٧/٢٦٢ ـ ممّا يظهر منه رواية أحمد بن أبي عبد اللّه محمّد بن خالد البرقي عن خلف بن حماد ـ ففيه سقط، والصواب: أحمد بن أبي عبد اللّه عن أبي عبد اللّه محمّد بن خالد البرقي، كما في بعض النسخ المعتبرة منه وكذلك ورد في طبعة الطباطبايي منه: ١٧٦/٢٧٢.
فهذا الطريق أيضاً يؤكّد صحّة ما ذكرنا في المتن.

٢٠٣ = ١٨/٨٦ ـ محمّد [ابن يحيى]، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة....

٢٠٣ = ١٩/٨٦ ـ صالح بن عقبة، عن عبد اللّه بن محمّد.... (معلّق)

٢٠٤ = ٢٠/٨٦ ـ صالح بن عقبة، عن نصر بن قابوس.... (معلّق)

٢٠٨ = ١/٩٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٢٠٨ = ٢/٩٠ ـ عنه، عن ابن محبوب، عن معاوية بن وهب.... (معلّق)

٢٠٨ = ٣/٩٠ ـ ابن محبوب، عن ابن رئاب.... (معلّق)

٢٠٨ = ٤/٩٠ ـ ابن محبوب، عن عمرو بن شمر.... (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث ٢ هو أحمد بن محمّد، فهو معلّق على الحديث ١، لكن الحديثان ٣ و ٤ معلّقان على الحديث ٢.

٢٠٩ = ١/٩١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان....

٢٠٩ = ٩١/ذيل ١ ـ عنه، عن محمّد بن سنان.... (معلّق)

٢٠٩ = ٢/٩١ ـ عنه، عن ابن محبوب.... (معلّق)

٢٠٩ = ٣/٩١ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن ابن سنان، عن مفضّل....

٢٠٩ = ٤/٩١ ـ ابن سنان، عن أبي حنيفة سابق الحاجّ.... (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في ذيل الحديث ١ و الحديث ٢ هو أحمد بن محمّد، وأمّا في الحديث ٣، فالضمير يرجع إلى محمّد بن يحيى؛ إذ يروي عن أحمد بن محمّد (بن عيسى) وهو يروي عن ابن سنان، والمراد به محمّد بن سنان، الذي

ورد ذكره في الحديث ١.

٢١٠ = ١/٩٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

٢١٠ = ٢/٩٢ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٢١٥ = ٣/٩٦ ـ عنه (=الحسين بن محمّد)، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة وعن حمزة بن حمران، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام... .

تعليق سيّدنا دام ظلّه على الحديث

توضيح: كتب سيّدنا «دام ظلّه» في هامش كتابه: «رواه في المحاسن ١: ١٠٩/٢١٧: عن الوشّاء، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، عن عمر بن حنظلة، عن حمزة بن حمّاد، عن حمران بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام...، و حمزة بن حمّاد لم أجده في موضع مع الفحص، و الظاهر أنّ الصواب: حمران كما هنا.

ثمّ إنّه لم تعهد رواية عمر بن حنظلة عن حمزة في مورد، و الظاهر أنّ له تقدّماً ما على حمزة، فما هو الموجود في أكثر النسخ من ثبوت الواو بعد حنظلة هو الظاهر [و ما في المحاسن و بعض نسخ الكافي من ترك الواو سهو]. و المراد: أنّ الخثعمي روى الخبر تارةً بواسطة عمر بن حنظلة عن أبي جعفر عليه السلام، و أخرى بواسطة حمزة بن حمران عن حمران عنه عليه السلام.

و يحتمل ـ على بعد ـ كون «عن حمزة» عطفاً على عبد الكريم، و المراد: أنّ الوشّاء روى الخبر عن أبي جعفر عليه السلام تارةً بواسطة الخثعمي عن عمر بن

حنظلة، و أخرى بواسطة حمزة بن حمران عن حمران» انتهى.

توضيح موضع من تعليق سيّدنا ـ دام ظلّه ـ على الحديث، الأوّل: تقدّم طبقة عمر بن حنظلة على حمزة بن حمران

و كلامه «دام ظلّه» يحتاج إلى توضيح في عدّة موارد:

الأوّل: أنّ لعمر بن حنظله تقدّماً ما على حمزة بن حمران؛ و ذلك لانّ عمر بن حنظلة ثبتت روايته عن أبي جعفر عليه السلام دون حمزة بن حمران، توضيح ذلك:

أنّ حمزة بن حمران بن أعين و إن عدّه الشيخ في رجاله: ١٣٢/١٣٦٧=٤٦ من أصحاب الباقر عليه السلام، لكن لم يعدّه البرقي في رجاله: ٣٩ إلّا في أصحاب الصادق عليه السلام، و ظاهره عدم كونه من أصحاب الباقر عليه السلام؛ حيث لم يعدّه في قسم من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام.

و كذا لم تثبت رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام في شيء من الأسناد.

نعم، ورد في بعض الأسناد ما بوهمه، لكن هذه الموارد: إمّا محرّفة أو غير مصرّحة[1].

البحث عمّا يوهم رواية حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام

١ ـ منها: ما في الكافي ٢: ٨٩/ ٧: حمزه بن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، و الصواب: عن أبي عبد الله عليه السلام، كما في نسخ معتبرة.

منها: ما في الاستبصار ٣: ٢٥٨/ ٩٢٣: أبي ولاّد، عن حمزة بن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام، و الصواب: أبي ولاّد، عن حمران، كما في الكافي ٦: ١٥٢/ ١، التهذيب ٨: ٣٣/ ١٠، الفقيه ٣: ٥٣٤/ ٤٨٤٥.

منها: ما في الكافي ٦: ٥٢٩/ ٥: محمّد بن سنان، عن حمزة بن حمران، قال: شكا رجل إلى أبي جعفر عليه السلام و قال: اخرجتنا الجنّ من منازلنا .. و لفظ الخبر غير مفيد لتحمّل حمزه للخبر عن أبي جعفر مباشرةً، و من الجائز سماعه له عن الرجل الشاكي أو غيره، هذا مع أنّ الظاهر سقوط «عن رجل» بعد حمزة بن حمران، كما ورد في المحاسن ٢: ٦٠٩/ ١٤. و الخبر

عدم إدراك حمزة بن حمران لأبي جعفر عليه السلام

و يظهر من أبي غالب الزراري في رسالته: ١١٤ عدم إدراك حمزة لأبي جعفر عليه السلام؛ حيث قال: «لقي حمران و جدّانا ـ زرارة و بكير ـ أبا جعفر محمّد بن عليّ و أبا عبد اللّه جعفر بن محمّد ٨، و لقي بعض إخوتهم و جماعة من أولادهم ـ مثل حمزة بن حمران و عبيد بن زرارة و محمّد بن حمران و غيرهم ـ أبا عبد اللّه جعفر بن محمّد عليه السلام و رووا عنه» انتهى.

و أبو غالب من أهل بيت حمزة بن حمران، «و أهل البيت أدرى بما فيه»، فلا يمكن تصديق الشيخ في عدّه من أصحاب أبي جعفر عليه السلام، فلعلّ وجه ما صنعه رؤية بعض الموارد الموهمة لذلك في الأسناد.

و أمّا عمر بن حنظلة، فهو معدود في رجال الشيخ و البرقي في أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام[1]، و قد وردت روايته عن الباقر عليه السلام صريحاً في موارد.[2]

☜ مأخوذ منه، فلاحظ.

منها: ما في الكافي ٧: ١٨/٢٠٨، التهذيب ٨: ٨٢٦/٢٢٨، ١٠: ٢٦٧/٧١، الاستبصار ٤: ٢٠/٦: هشام بن سالم، عن حمزة بن حمران، عن أحدهما، قال: سألته... و التعبير «بأحدهما» دليل على إدراكه لزمن أبي جعفر عليه السلام

لكن فيه: أنّه لو صحّ ذلك و لم يكن «حمزة بن حمران» فيه محرّف «حمران»، فإنّما يتمّ لو كان التعبير بأحدهما عن حمزة بن حمران نفسه، و أمّا لو كان عن روايه، فلا دلالة فيه على إدراكه لزمن أبي جعفر عليه السلام، فتأمّل.

١ ـ لاحظ رجال الشيخ: ١٥٢٩/١٤٢=٦٤، ٣٥٤٢/٢٥٢=٤٥١، رجال البرقي: ١٧ و ١١.

٢ ـ الكافي ٧: ٨/٤٤٠، تفسير العيّاشي ١: ١٤٧/٧٣ ـ عنه بحار الأنوار ١٠٤: ٣٠/٢٢٣ ـ بصائر الدرجات: ١/٢١٠ ـ عنه بحار الأنوار ٢٧: ٦/٢٧ ـ مكارم الأخلاق ☜

الثاني: في استظهار وقوع التحويل في السند

الثاني: استظهر «دام ظلّه» وقوع التحويل في السند، و وجهه إعادة «عن» قبل حمزة بن حمران، و ذلك دليل التحويل.

الثالث: في كيفيّة التحويل

الثالث: في كيفيّة التحويل في السند، وفيه احتمالان:

أحدهما: عطف «حمزة بن حمران عن حمران» على «عمر بن حنظلة»، فيكون من عطف طبقتين على طبقة.

ثانيهما: عطف تلك العبارة على «عبد الكريم بن عمر الخثعمي عن عمر بن حنظلة»، فيكون من عطف طبقتين على طبقتين.

و هذا الاحتمال و إن كان في بادئ النظر أظهر إلّا أنّه مستبعد؛ لبعد طبقة الوشّاء عن الرواية عن حمزة بن حمران مباشرةً؛ حيث إنّ غالب رواة حمزة بن حمران يكونون من مشايخ الوشّاء ـ كجميل و ابن مسكان و عبد اللّه بن سنان ـ أو في طبقة مشايخه ـ كابن بكير ـ و لم تعهد رواية الوشّاء عن حمزة بن حمران في موضع[1].

٢: ٢٠٢/ ٢٥٢٠ ـ عنه بحار الأنوار ٩٥: ٢٧/٥٨ ـ، كتاب محمّد بن المثنّى ـ المطبوع في ضمن الأصول السنة عشر ـ: ٨٧، عنه بحار الأنوار ٨١: ٣٨/٣٣٨.

١ ـ لا يقال: قد روى الوشاء عن محمّد بن حمران أخي حمزة بن حمران في موارد، منها: الكافي ٢: ١/٤٢٤، ٥: ٣/٣٨٩، ٦: ٢/٤٤٧، ٧: ١/١٤٩

الجواب عمّا يوهم رواية الوشّاء عن حمزة بن حمران

فإنّه يقال: لو سلّمنا كون المراد من محمّد بن حمران هو ابن أعين الشيباني ـ دون النهدي ـ فلا دلالة في رواية الوشّاء عن محمّد بن حمران على جواز روايته عن أخيه حمزة؛ لإمكان اختلاف طبقة الأخوين، بل محمّد بن حمران في طبقة جميل بن درّاج، الذي هو من رواة حمزة، و قد اشترك محمّد بن حمران و جميل في تأليف كتاب، و قد تعاطفا في كثير من الأسناد، لاحظ رجال النجاشي: ٣٢٨/١٢٦، الكافي ٣: ٣/٦٦، ٤: ١/١٣٨، ٥: ٩/٣٠،

هذا توضيح ما أفاده سيّدنا «دام ظلّه».

ما يلاحظ على حكمه دام ظلّه بوقوع التحويل في السند

لكنّ الحكم بوقوع التحويل بمجرّد إعادة «عن» مشكل، خصوصاً مع ورود رواية في الكافي ٢: ١/٢١٤ ـ قبل هذا الخبر برقمين بمضمونه بزيادة في ذيلها ـ عن حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام: يا أبا الصخر... .

و مثله في المحاسن ١: ١١٠/٢١٧ و قد أورد بعده بطريق آخر عن حمزة بن حمران، عن عمر بن حنظلة، قال: بينا أنا أمشي مع أبي عبد اللّه عليه السلام في بعض طرق المدينة إذا التفت إليّ، فقال عليه السلام: ... فأورد الخبر مع تفاوت يسير في ألفاظه.

فمع رواية عمر بن حنظلة للخبر عن أبي عبد اللّه عليه السلام يبعد روايته عن أبي جعفر عليه السلام أيضاً، فلعلّه روى الخبر عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً و عن أبي جعفر عليه السلام بتوسّط حمران.

وعليه: فحمزة بن حمران عطف على عمر بن حنظلة، و هما يرويان عن حمران، و ليس في السند تحويل.

و أمّا كلمة «و عن» فيحتمل كونه من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المصحّفة، و قد تقدّم خلوّ بعض النسخ عن الواو قبل «عن».

و في السند احتمال آخر، و هو وقوع السقط، و الصواب: عن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام و عن حمزة بن حمران، عن حمران، عن أبي جعفر عليه السلام.

☜ ٣/٣٨٩، ٦: ٢/٤٤٧، ٧: ١/١٤٩، ١٨٩/٥، ١/٣٩٠، التهذيب ١: ١٢١٨/٣٩٤، ١٢٥٢/٤٠١، ١٢٦٤/٤٠٤، ٣: ٣٦٥/١٦٧، ٤: ٨٦١/٢٨٤، ٦: ٢٣٣/١٣٩، ٧١١/٢٦٦، ٩: ٢٨٩/٦٨، الفقيه ١: ١٠٩/٢٢٤، ٤: ١١٩/٥٢٤٠

فهذا الاحتمال ـ أيضاً ـ يبرّر إعادة «عن» قبل حمزة بن حمران أيضاً.

حصيلة الكلام: التحويل في السند محتمل وإن كان الحكم به مشكل

فتحصّل: أنّ في السند احتمال التحويل، لكنّ الحكم به و العدول عن ظاهر السند مشكل، و اللّه أعلم.

٢١٧ = ١/٩٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... .

٢١٧ = ٢/٩٧ ـ ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

٢٢٥ = ١٣/٩٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... .

٢٢٥ = ١٤/٩٨ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٢٢٦ = ١٦/٩٨ ـ الحسين بن محمّد و محمّد بن يحيى جميعاً، عن عليّ بن محمّد بن سعد، عن محمّد بن مسلم، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عليّ بن الحكم، عن عمر بن أبان، عن عيسى بن أبي منصور، قال: سمعت أبا عبداللّه عليه السلام يقول: نفس المهموم لنا المغتمّ لظلمنا تسبيح... قال لي محمّد بن سعيد: اُكتب هذا بالذهب، فما كتبت شيئاً أحسن منه.

تصحيف محمّد بن سالم ب «محمّد بن مسلم» في السند

توضيح: محمّد بن مسلم في السند مصحّف، صوابه محمّد بن سالم، و هو محمّد بن سالم بن أبي سلمة الكندي[1]، و هو القائل في ذيل الحديث «قال لي

---

١ ـ لاحظ ما مرّ في ذيل: ٦/١٨٨ و ٧.

محمّد بن سعيد».

ورود هذا الحديث في أمالي المفيد والطوسي بطريق آخر

لكن قد ورد الخبر في أمالي المفيد، المجلس ٤٠/٣ بسنده عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، قال: حدّثنا سليمان بن سلمة الكندي، عن محمّد بن سعيد بن غزوان و عيسى بن أبي منصور، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد اللّه جعفر بن محمّد8، قال: نفس المهموم لظلمنا تسبيح... ثمّ قال أبو عبد اللّه7: يجب أن يكتب هذا الحديث بالذهب، عنه بحار الأنوار ٢: ٦٤/١، ١٤٧/١٦.

و قد نقله في أمالي الطوسي: ١١٥/١٧٨ = المجلس ٤/٣٢ بإسناده عن المفيد بنفس الإسناد، و فيه: سليمان بن مسلم الكندي، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور... عنه بحار الأنوار ٤٤: ٤/٢٧٨، و قد نقله عن أمالي الشيخ في بشارة المصطفى: ١٠٥ مع تصحيف غزوان بـ«عدوان»، و فيه: سليمان بن سلمة الكندي، و كذا في: ٢٥٧: قال: حدّثنا سليمان بن سلمة الكندي، عن محمّد بن سعبد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور إلى آخر السند و المتن.

بين مصادر هذه الرواية جهات من الاختلاف. الجهة الأولى: في الراوي عن محمّد بن سعيد بن غزوان

و في المقام اختلاف بين المصادر في سند هذه الرواية من جهات:

منها: في الراوي عن محمّد بن سعيد بن غزوان: ففي نقل أمالي المفيد و أمالي الشيخ: سليمان بن سلمة (مسلم) الكندي، و العنوان لم نجده في موضع، و من الجائز كونه مصحّف محمّد بن سالم بن أبي سلمة، فيتّحد مع الراوي عن محمّد بن سعيد في نقل الكتاب، و محمّد بن سالم بن أبي سلمة و إن لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي عنه صريحاً، لكن وردت رواية أحمد بن أبي عبداللّه البرقي، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن النضر في حديث[1]، كما

١ ـ أمالي الصدوق، المجلس ٥/١٤، معاني الأخبار: ١/٢٢٨؛ و قد تكرّرت رواية

وردت رواية البرقي في المحاسن ١: ٣٢٣/٢٦٢ عن محمّد بن سلمة، رفعه، قال: قال أمير المؤمنين صلوات اللّه عليه: إنّما يجمع الناس الرضا و السخط....

و السند غريب؛ إذ لم نجد محمّد بن سلمة في مشايخ البرقي، و من الجائز كون محمّد بن سلمة مصحّفاً، صوابه محمّد بن سالم.(١)

الجهة الثانية: في كيفية رواية محمّد بن سعيد بن غزوان، عن عيسى بن أبي منصور

منها: في رواية محمّد بن سعيد بن غزوان عن عيسى بن أبي منصور: ففي نقل الكتاب توسّط بينهما عليّ بن الحكم عن عمر بن أبان، و في نقل أمالي الطوسي روى عنه بدون واسطة، و في نقل مطبوعة أمالي المفيد وقع عطف عيسى بن أبي منصور على محمّد بن سعيد بن غزوان، و النقل الأخير مصحّف بلا ريب؛ إذ ليس عيس بن أبي منصور و محمّد بن سعيد بن غزوان في طبقة واحدة، و ليس محمّد بن سعيد بن غزوان في طبقة الرواة عن أبان بن تغلب

أبي علم الأشعري، عن محمّد بن سالم، عن أحمد بن النضر، لكن لا دليل قاطع على كون المراد من محمّد بن سالم فيها هو محمّد بن سالم بن أبي سلمة. فافهم.

١ ـ قد ورد في الكافي ٢: ١٤/٣٤١ بسنده عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن سالم، رفعه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ينبغي للرجل المسلم... و هي قطعه خبر ورد في: ٦/٣٧٦ بسنده عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عمرو بن عثمان، عن محمّد بن سالم الكندي، عمّن حدّثه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا صعد المنبر قال: ينبغي للمسلم أن يجتنب مؤاخاة ثلاثة... و مثله في ١/٦٣٩، و قد وردت قطعه من هذا الخبر في المحاسن ١: ١٢٥/١١٧ عن عمر (عمرو ظ) بن عثمان الخزّاز، عن محمّد بن سالم الكندي، عمّن حدّثه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: كان عليّ عليه السلام عندكم إذا صعد المنبر يقول: ينبغي للمسلم أن يجتنب مؤاخاة الكذّاب...

وعليه: فيحتمل كون الصواب في ما نقلناه في المتن عن المحاسن ـ أيضاً ـ نظير هذا السند، فوقع فيه سقط عمرو بن عثمان، و صحّف سالم بسلمة، فلاحظ.

مباشرةً، و قد ورد في التهذيب ٥: ١٢٠/٣٩٢ رواية موسى بن القاسم، عن محمّد بن سعيد بن غزوان، عن أبيه، عن أبان بن تغلب، قال: كنت مع أبي عبد اللّه عليه السلام....

فالظاهر كون الصواب في نقل أمالي المفيد «عن عيسى بن أبي منصور»، فصحّف «عن» في نسخ أمالي المفيد بالواو، و إنّما نقل الحديث عن المفيد على الصواب الشيخ الطوسي في كتابه.

اختلاف آخر بين سند الكتاب مع سند أمالي الطوسي

يبقى الكلام في اختلاف نقل الكتاب مع نقل أمالي الطوسي، فيمكن القول بكون «عن» قبل عليّ بن الحكم مصحّفاً من الواو، فيكون في السند تحويل، و الراوي عن عيسى بن أبي منصور اثنان: محمّد بن سعيد بن غزوان و عمر بن أبان.

لكن يشكل هذا الاحتمال ـ مضافاً إلى بعد احتمال التحويل في نفسه من دون قرينة ظاهرة عليه ـ: أنّه يبقى في السند معضل؛ إذ لم نعرف الراوي عن عليّ بن الحكم، هل هو عليّ بن محمّد بن سعد أو محمّد بن سالم، الذي صحّف بـ«مسلم»؟.

الجهة الثالثة. في كيفيّة رواية عيسى بن أبي منصور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام

منها: في رواية عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد اللّه عليه السلام، هل تكون بالمباشرة كما في سند الكتاب، أم بتوسّط أبان بن تغلب، كما في سائر المصادر؟

فالذي يقضي به ملاحظة أسناد عيسى بن أبي منصور هو الاحتمال الأوّل؛ إذ جميع رواياته عن أبي عبد اللّه عليه السلام تكون بالمباشرة.[1]

---

١ ـ الكافي ٢: ٩/١٧٢، ١/٢٠٨، ٤: ١/٢٨١، ٥: ٢/٤٦٣، ٦: ٣/٢٧٨، التهذيب ١: ٨٠١/٢٧٢، ٢: ٦٠/٢١، ٥: ١٥٣٧/٤٤٢، ٧: ٢٤٦/٥٧، الفقيه ٢: ١٩٢٦/١٢٧، ٣:

لكنّ الكلام في وجه إضافة «أبان بن تغلب» إلى السند، فمن الجائز كون الأصل في العنوان «أبان» فقطّ، و إنّما جاء هذا الاسم من راوي عيسى بن أبي منصور ـ أعني: عمر بن أبان ـ فوقع هنا سهواً، ثمّ فسّر أبان بـ«أبان بن تغلب» بملاحظة كون عيسى بن أبي منصور من كبار أصحاب أبي عبداللّه عليه السلام، فشيخه المسمّى بأبان هو أبان بن تغلب، لا أبان بن عثمان، الذي هو من صغار أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، و هذا الاحتمال ـ لو صحّ ـ يضعّف احتمال التحويل في سند الكافي، فافهم.

الجهة الرابعة: في من يأمر بكتابة الحديث بالذهب

منها: أنّ لزوم كتابة الحديث بالذهب هو من كلام أبي عبد اللّه عليه السلام في نقل المفيد و الطوسي، لكنّه من كلام محمّد بن سعيد في نقل الكتاب.

و لعلّ المنشأ لجميع هذه الاختلافات اعتماد رواة أحد هذين النقلين على الحفظ دون الكتابة، فوقع السهو في خصوصيات الخبر، و المظنون كون أصحّ النقلين هو نقل الكتاب.

وعليه: فلا دليل معتدّ به على وقوع التحويل في سند الكتاب واللّه أعلم.

٢٣١ = ٤/٩٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض من رواه، رفعه إلى أبي عبد اللّه عليه السلام...

٢٣٢ = ٥/٩٩ ـ عنه، عن بعض أصحابنا، رفعه عن أحدهما عليهما السلام... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو الظاهر من سوق الروايتين.

☜ ٢١٥/٣٧٩٨، المؤمن: ٤١/٩٤، التمحيص: ٥٥/١١٠، رجال الكشّي: ١٥٨/٢٦٢، ٢٠٩/٣٦٨، ٢٩٠/٥٠٩ و أيضاً: ٣٢٩/٥٩٩، ٣٣٠/٦٠٠، قرب الاسناد: ١٥/٤٧.

٢٣٥ = ٢١/٩٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسن بن محبوب... .

٢٣٦ = ٢٢/٩٩ ـ عنه، عن السندي بن محمّد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد عنون الشيخ سندي بن محمّد في الفهرست: ٣٤١/٢٢٨، و جعل الراوي عنه أحمد بن أبي عبد اللّه.

٢٣٦ = ٢٤/٩٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... .

٢٣٧ = ٢٥/٩٩ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

٢٣٧ = ٢٦/٩٩ ـ عنه، عن بعض أصحابه من العراقيين، رفعه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديثين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد ـ كما هو ظاهره ـ؛ فقد أكثر أحمد بن محمّد بن خالد من الرواية عن محمّد بن عليّ، و قد روى عن بعض العراقيين[١] أو بعض أصحابنا العراقيين[٢] في بعض الأسناد.

٢٣٨ = ٢٧/٩٩ (حيلولة)

١ ـ الكافي ٢: ٧٢/٢، ٦: ٢٨٢/٦، المحاسن ٢: ٤١٨/١٨٦ و ٤٧٩/٥٠٠، و قد ورد نظير السند في رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد اللّه مع روايته عن بعض العراقيين في الكافي ٥: ٥٥٩/١٤.

٢ ـ المحاسن ٢: ٤١١/١٤٦، و فيه: عن بعض أصحابنا العراقيين، رفعه

٢٣٩ = ٢٨/٩٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى...

٢٣٩ = ٢٩/٩٩ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن عاصم بن حميد... (معلّق)

٢٣٩ = ٣٠/٩٩ ـ عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن القاسم... (معلّق)

٢٤٠ = ٣١/٩٩ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن سليمان بن عمرو النخعي، قال: و حدّثني الحسين بن سيف، عن أخيه عليّ، عن سليمان... (حيلولة)

٢٤٠ = ٣٢/٩٩ ـ و بإسناده، عن أبي جعفر عليه السلام... (معلّق، حيلولة)

٢٤٠ = /٣٣/٩٩ ـ عنه، عن الهيثم النهدي... (معلّق)

مرجع الضمير في جميع الأسناد هو أحمد بن محمّد بن خالد

توضيح: الضمير المذكور في بدأ هذه الأسناد يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهر السند و يعلم من ملاحظة من وقع بعده أيضاً، و الضمير المرفوع في «قال و حدّثني» في الحديث ٣١ ـ أيضاً ـ راجع إليه؛ فقد روى أحمد البرقي عن الحسين بن سيف في جملة من الأسناد[1].

عدم صحّة ما في فهرست ابن بطّة وتبعه ما في فهرست الطوسي

و أمّا ما ورد في فهرست الطوسي: ٢٠٧/١٤١ في طريقه إلى الحسين بن سيف ـ بسنده عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن الحسين بن سيف البغدادي ـ فالظاهر كونه من أغلاط ابن بطّة، و قد أشار في ترجمة ابن بطّة في رجال النجاشي: ١٠١٩/٣٧٢: «و في فهرست ما رواه

١ ـ التهذيب ١٠: ٨٠٣/٢٠٣ ـ و هو مأخوذ من الكافي ٧: ١/٣٦٩ من دون تصريح، و قد صحّف سيف في متن مطبوعة الكافي بـ«يوسف»، و قد ورد على الصواب في المحاسن ٢: ١٠/٣٠١ ـ التوحيد: ١٣/٢١، ثواب الأعمال: ١٢/١٨، الخصال ١: ٨٢/٢٣٨، المحاسن ١: ٧/٢٧، ٢: ٥٩/٣٥٦، ٥٣٣/٤٨٥، ٥٤٢/٤٨٦ و ٥٤٣، لاحظ المحاسن ١: ٣٨/٣٧.

غلط كثير»، و يشهد على ذلك: أنّه لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد اللّه بتوسّط أبيه عن الحسين بن سيف في موضع.[١]

ثمّ إنّه سنذكر في الفصل الخامس من الباب الثاني: أنّ الظاهر أنّ قوله: ـ في الحديث ٣٢ ـ «بإسناده» معناه: بالإسناد المتقدّم، و قد فهمه في بحار الأنوار ٦٩: ٢٧/٣٠٥ و وسائل الشيعة ١٥: ٢٠٢٤٨/١٩١ كذلك.

٢٤٥ = ٣/١٠١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٢٤٥ = ٤/١٠١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى... .

٢٤٦ = ٥/١٠١ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد... .

رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم لا إلى محمّد بن يحيى على الظاهر

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في الحديث ٥ إلى عليّ بن إبراهيم و لا إشكال في الأخذ به بعد ما وردت رواية عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد في بعض الأسناد[٢]، و لا مجال لإرجاع الضمير إلى محمّد بن يحيى بمجرّد كثرة روايته عن أحمد بن محمّد و روايته عن أحمد بن محمّد بن عيسى في الحديث ٣ هنا.

٢٤٩ = ٢/١٠٥ (حيلولة)

٢٥٠ = ٦/١٠٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن

١ ـ و مجرّد رواية محمّد بن خالد البرقي عن الحسين بن سيف في تأويل الآيات: ٢٨٦ (سورة الكهف) ـ لو صحّت ـ لم تكن منافيةً لما ذكرنا، كما لعلّه واضح.

٢ ـ الكافي ١: ٤٢٢/٤٧، ٣: ٥٠١/١٦، ٨: ٢٨٩/٤٣٧.

عثمان بن عيسى... .

٢٥٠ = ١٠٥/٧ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٢٥١ = ١٠٥/١٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

٢٥١ = ١٠٥/١١ ـ سهل بن زياد، عن يحيى بن المبارك... . (معلّق)

٢٥٢ = ١٠٦/٤ (حيلولة)

٢٥٦ = ١٠٦/٢٠ ـ عدّة من أصحابنا، أحمد بن أبي عبد اللّه، عن نوح بن شعيب... .

٢٥٦ = ١٠٦/٢١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٢٥٧ = ١٠٦/٢٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضّال... .

٢٥٧ = ١٠٦/٢٤ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٢٦٠ = ١٠٧/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

٢٦٠ = ٣/١٠٧ ـ و عنه رفعه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

٢٦١ = ٤/١٠٧ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن داود الحذّاء، عن محمّد بن صغير، عن جدّه شعيب، عن مفضّل، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

٢٦١ = ٥/١٠٧ ـ و بإسناده قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

٢٦١ = ٦/١٠٧ ـ عنه، عن بعض أصحابه رفعه... . (معلّق)

٢٦١ = ٧/١٠٧ ـ عنه، عن نوح بن شعيب و أبي إسحاق الخفّاف... . (معلّق)

في المقام جهتان من البحث

توضيح: في المقام بحثان: في مرجع الضمير في الأحاديث، و في قوله: «بإسناده» في الحديث ٥.

الجهة الأولى: في مرجع الضمائر

أمّا البحث الأوّل: فلا ينبغي التأمّل في رجوع الضمير ـ في الأسناد كلّها ـ إلى أحمد بن محمّد بن خالد ـ كما هو ظاهره ـ؛ و قد روى عن محمّد بن عليّ و نوح بن شعيب كثيراً، كما وردت روايته عن أبي إسحاق الخفّاف في المحاسن ١: ١٣٥/١٥ و ٢٣٥/١٩٩، و قد كثرت المرفوعات و الرواية عن الرواة المبهمة ـ كبعض أصحابنا ـ في روايات أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.

الجهة الثانية: في المراد بقوله: «بإسناده»

أمّا البحث الثاني: فالمراد من قوله: «بإسناده» هو السند المتقدّم ـ كما فهمه في وسائل الشيعة ٧: ٥٩/٨٧١٨ و بحار الأنوار ٧٢: ٨/٧ ـ؛ فقد ورد الخبر ـ باختلاف في السند والمتن ـ في: ٢٦٤/١٦ عن محمّد بن صغير، كما رواه في التمحيص: ٤٩/٨٤ مرسلاً عن المفضّل، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام.

٢٦٣ = ١٠٧/١٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله... .

٢٦٣ = ١٠٧/١٤ ـ و بإسناده قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم ـ كما فهمه في بحار الأنوار ٧٢: ١٦/١٧، فأورد هذا الخبر مع ذكر السند المتقدّم له ـ فقد ورد الخبر في ثواب الأعمال: ٢/٢١٨ بسنده عن عليّ بن إبراهيم إلى آخر السند المتقدّم.

٢٦٦ = ١/١٠٨ (حيلولة)

٢٦٨ = ٢/١١١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

٢٦٨ = ٣/١١١ ـ عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٢٧١ = ١٤/١١١ ـ عنه (محمّد بن يحيى)، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

٢٧٢ = ١٥/١١١ ـ ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة... . (معلّق)

٢٧٢ = ١٦/١١١ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن ابن فضّال، عن ابن بكير... .

٢٧٢ = ١٧/١١١ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن عبد الجبّار.

٢٧٤ = ٢٥/١١١ (حيلولة)

٢٧٦ = ١/١١٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال....

٢٧٦ = ٢/١١٢ ـ عنه، عن ابن محبوب.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٢٧٧ = ٣/١١٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن عبد اللّه بن مسكان....

٢٧٨ = ٤/١١٢ ـ يونس، عن عبد اللّه بن سنان.... (معلّق)

٢٧٨ = ٥/١١٢ ـ يونس، عن حمّاد، عن نعمان الرازي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق)

٢٧٨ = ٦/١١٢ ـ عنه، عن محمّد بن عبده [عبيدة خ.ل]، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق)

٢٧٨ = ٧/١١٢ ـ يونس، عن إسحاق بن عمّار.... (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير في الحديث ٦ ـ على الظاهر ـ هو يونس، و إن لم نجد روايته عن محمّد بن عبده أو عبيدة في غير هذا الموضع.

الميل إلى اتّحاد محمّد بن عرفة ومحمّد بن عبدة

نعم، قد مرّ في: ٣٥/٢٤٠ رواية يونس، عن محمّد بن عرفة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و لعلّهما واحد، و قد وقع التصحيف في أحدهما. ثمّ إنّه يأتي في: ١٣/٢٨١ رواية صبّاح بن سيّابة قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال له محمّد بن عبده....

٢٧٩ = ٩/١١٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن حبيب، عن عبد اللّه بن عبد الرحمان الأصمّ، عن عبد اللّه بن

مسكان... .

٢٨٠ = ١١٢/ذيل ٩ ـ و رواه ابن فضّال، عن ابن مسكان.

ابن فضّال في السند هو الحسن بن عليّ بن فضّال مع عدم تعليق فيه

توضيح: المراد من ابن فضّال هو الحسن، و هو من مشايخ أحمد بن محمّد بن خالد، فلذلك قد يتوهّم كون الخبر معلّقاً على صدر السند و حذف منه «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن خالد» اختصاراً، لكن سنذكر في الفصل الثالث من الباب الثاني كثرة القطع في أوّل الأسناد الضمنية.

فما يقال من انحصار أسناد الكافي بالأسناد المتّصلة أو المعلّقة على الأسناد السابقة، فإنّما هو في الأسناد المستقلّة، لا الضمنية، فلا دليل على وقوع التعليق في هذا السند بالبناء على السند السابق.

٢٨١ = ١١٢/١٤ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن أبان، عن أبي بصير... .

٢٨١ = ١١٢/١٥ ـ أبان، عن زياد الكناسي... . (معلّق)

٢٨٤ = ١١٢/١٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن داود... .

٢٨٤ = ١١٢/١٨ ـ يونس، عن ابن بكير... . (معلّق)

٢٨٤ = ١١٢/١٩ ـ يونس، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

٢٨٤ = ١١٢/٢٠ ـ يونس، عن ابن مسكان... . (معلّق)

٢٨٤ = ١١٢/٢١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن حكيم... .

٢٨٥ = ٢٢/١١٢ ـ ابن أبي عمير، عن عليّ [بن] الزيّات... . (معلّق)

٢٨٧ = ١/١١٣ (حيلولة)

٢٩٢ = ١٣/١١٥ (حيلولة)

٢٩٤ = ٧/١١٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله... .

٢٩٥ = ٨/١١٧ ـ وبإسناده قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام... .

توضيح: الظاهر كون قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، كما فهمه في وسائل الشيعة ١: ٧٣/١٦٥.

٢٩٧ = ٣/١١٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة... .

٢٩٨ = ٤/١١٧ = عنه، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٠٠ = ١/١٢٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام... .

٣٠٠ = ٢/١٢٠ ـ و بإسناده قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله... .

٣٠١ = ٣/١٢٠ ـ و بإسناده قال: من نصب اللّه... .

توضيح: «بإسناده» في السندين إشارة إلى الإسناد المتقدّم، كما هو ظاهر السياق.

٣٠١ = ١٢٠/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٣٠١ = ١٢٠/٧ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٣٠٢ = ١٢٠/١١ (حيلولة)

٣٠٣ = ١٢١/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن النضر بن سويد... .

٣٠٣ = ١٢١/٥ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن إبراهيم بن محمّد الأشعري....(معلّق)

٣٠٣ = ١٢١/٦ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٣٠٣ = ١٢١/٧ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الثلاثة يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٠٤ = ١٢١/١١ (حيلولة)

٣٠٤ = ١٢١/١٢ (حيلولة)

٣٠٧ = ١٢٢/٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن معاوية بن وهب... .

٣٠٧ = ١٢٢/٦ ـ يونس، عن داود الرقّي... . (معلّق)

٣٠٨ = ١٢٣/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٣٠٨ = ١٢٣/٦ ـ عنه، عن أبيه، عن فضالة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٠٩ = ١٢٤/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

٣١٠ = ١٢٤/٦ ـ عنه، عن أبيه، عن القاسم بن عروة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣١١ = ١٢٤/١٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن غير واحد... .

٣١١ = ١٢٤/١٣ ـ عنه، عن يعقوب بن يزيد... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣١٣ = ١٢٥/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أسباط... .

٣١٣ = ١٢٥/٢ ـ عنه، عن سعيد بن جناح... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمد بن عيسى.

٣١٥ = ١٢٦/١ (حيلولة)

٣٢٠ = ١/١٢٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن حسّان... .

٣٢٠ = ٢/١٢٧ ـ عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... .(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٢١ = ٣/١٢٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران... .

٣٢١ = ٤/١٢٩ ـ عنه، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... .(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٣٠ = ١/١٣٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

٣٣١ = ٢/١٣٦ ـ عنه، عن الحجّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٣١ = ٥/١٣٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن إسماعيل بن مهران... .

٣٣١ = ٦/١٣٦ ـ عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٣٣٢ = ٩/١٣٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

هشام بن سالم... .

٣٣٢ = ١٣٦/١٠ ـ ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

٣٣٢ = ١٣٦/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن أبي نجران... .

٣٣٣ = ١٣٦/١٤ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٣٤ = ١٣٦/١٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد [بن خالد]، عن أبيه... .

٣٣٤ = ١٣٦/١٩ ـ عنه، عن محمّد بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٣٦ = ١٣٧/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون، عن عبد الله بن عبد الرحمان الأصمّ، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام:... .

٣٣٦ = ١٣٧/ذيل ٤ ـ قال: وكان أبو عبد الله عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الظاهر أنّ الضمير يرجع إلى عبد الرحمان بن الحجّاج.

٣٣٨ = ١٣٩/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران... .

٣٣٨ = ١٣٩/٣ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

٣٣٩ = ١٣٩/٤ ـ عنه، عن أبيه، عمّن ذكره... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٣٩ = ١٣٩/٥ (حيلولة)

٣٣٩ = ١٣٩/٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبان الأحمر... .

٣٣٩ = ١٣٩/٧ ـ عليّ بن الحكم [عن أبان]... . (معلّق)

٣٤١ = ١٣٩/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن ظريف... .

٣٤١ = ١٣٩/١٤ ـ عنه، عن عمرو بن عثمان... . (معلّق)

٣٤١ = ١٣٩/١٥ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن إبراهيم بن محمّد الأشعري... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع فى كلا السندين إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٣٤٤ = ١٤١/١ (حيلولة)

٣٤٤ = ١٤١/٢ (حيلولة)

٣٤٧ = ١٤٢/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

٣٤٨ = ١٤٢/٨ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٣٤٩ = ١٤٣/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران....

٣٤٩ = ١٤٣/٦ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ عن محمّد بن فرات، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله ـ في كلام له ـ: إيّاكم و عقوق الوالدين؛ فإنّ ريح الجنّة توجد من مسيرة ألف عام.... (معلّق)

٣٤٩ = ١٤٣/٧ ـ عنه، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد.... (معلّق)

٣٤٩ = ١٤٣/٨ ـ عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم، عن عبد اللّه بن سليمان[1]، عن أبي جعفر عليه السلام.... (معلّق)

بحث حول مرجع الضمير في هذه الأسناد

توضيح: الضمير في هذه الأسناد يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، ـ كما هو ظاهرها ـ و لا إشكال فيها إلّا في الحديث ٦؛ إذ رواية أحمد بن محمّد بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام بواسطتين بعيدة جدّاً.

و بعبارة أخرى: محمّد بن عليّ في السند هو محمّد بن عليّ الصيرفي أبو سمينة ـ أي: شيخ أحمد بن محمّد بن خالد ـ و روايته عن أبي جعفر ـ و المراد به الباقر عليه السلام على الظاهر ـ بواسطة واحدة مستبعدة، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه».

وقوع السقط أو الإرسال في السند ٦

وعليه: ففي السند إمّا سقط أو إرسال، و لا يبعد كون الساقط: عليّ بن عثمان (بن رزين)؛ فقد ورد سند في مأة منقبة: ٣٨ ـ لابن شاذان، المنقبة ١٤ ـ وقع فيه: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن عثمان، عن محمّد بن

---

١ ـ رواه الحسين بن عثمان في أصله: ١٠٨ عن عبد اللّه بن مسكان، عن سليمان بن خالد، قال: قال أبو جعفر عليه السلام...، فلاحظ.

فرات، عن محمّد بن عليّ عليه السلام.

و كأنّ المراد: أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ الصيرفي القرشي، عن عليّ بن عثمان بن رزين... .

وفي الكافي ٧: ٣/٤٣٥: بسنده عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ، عن عليّ بن عثمان بن رزين، عن محمّد بن فرات خال أبي عمّار الصيرفي، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: إيّاكم و اليمين الفاجرة؛ فإنّها تدع الديار من أهلها بلاقع، و قد رواه في عقاب الأعمال: ٣/٢٦٩: بسنده عن محمّد بن عليّ القرشي، عن عليّ بن عثمان بن رزين، عن محمّد بن فرات خال بني عمّار الصيرفي، عن جابر بن يزيد... .

و كأنّه متّحد مع الخبر المبحوث عنه، كما يشهد عليه اتّحاد أسلوب الخبرين، و قد صرّح في الخبر المبحوث عنه بوقوع تقطيع في الخبر «لقوله: في كلام له»، وعليه: سقط جابر بن يزيد من آخر السند أيضاً.

حصيلة الكلام مرجع الضمائر في الأحاديث هو أحمد بن محمّد بن خالد وفي الحديث ٦ سقط أو إرسال

فتحصّل: أنّ مرجع الضمير في الأحاديث الثلاثة هو أحمد بن محمّد بن خالد، و في الحديث ٦ سقط أو إرسال.

٣٥١ = ٤/١٤٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

الظاهر كون «عن» بعد الحسين بن عثمان مصحّفاً من الواو

توضيح: الظاهر كون «عن» بعد «الحسين بن عثمان» مصحّفاً من الواو؛ إذ لم نجد رواية الحسين بن عثمان عن محمّد بن أبي حمزة إلّا في سند مصحّف ـ كما يأتي ـ و هما من مشايخ ابن أبي عمير؛ فقد تكرّر تعاطف الحسين بن عثمان و

محمّد بن أبي حمزة في الأسناد[١].

و قد ورد الخبر في أصل الحسين بن عثمان: ١٠٩ و لفظه: حسين و محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكراه، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، فعلى هذه النسخة لا إبهام في مفاد السند، و كون محمّد بن أبي حمزة عطفاً على حسين بدون تحويل، لكنّ الظاهر عدم صحّة هذه النسخة، و كون الصواب «عمّن ذكره» بدل «عمّن ذكراه».[٢]

احتمال التحويل في السند ومنشؤه

وعليه: يأتي احتمال وقوع تحويل في السند بعطف طبقتين على طبقة واحدة، فيروي الحسين بن عثمان عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً، و منشأ هذا الاحتمال ما ورد في كامل الزيارات، الباب ١٣/١١: بسنده عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: ما أظنّ أحداً يحنك بماء الفرات إلّا كان لنا شيعة.

لكن هذا الخبر ورد في الكافي ٦: ١/٣٨٨: بسنده عن الحسين بن عثمان و [و قد صحّف الواو في المطبوعة بعن] محمّد بن أبي حمزة، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

---

١ ـ الكافي ٤: ٢/٢٨١، ٢٣/٥٤٤، ٦: ٣/٨٠، ٣/١٧٩، ٧: ٣/٤٣، ٢/١٦٨، التهذيب ٦/١٩٠/٤٠٦، ٨٥٤/٣١٠، الفقيه ٤: ٥٥٤٥/٢٣٠، الخصال ١: ٨٥/٢٤ ـ و قد صحّف الحسين بالحسن فيه، و قد نقله عنه على الصواب في بحار الأنوار ٨١: ٥/٢٥٨ ـ، عقاب الأعمال: ١٢/٣٢٢، المحاسن ١: ١٤٦/٧١.

٢ ـ فانّ الظاهر أنّ الضمير المستتر في «عمّن ذكره» راجع إلى الموصول، و الضمير المنصوب يرجع إلى الحديث، لا أنّ الضمير المستتر يرجع إلى من وقع قبل «عمّن ذكره» و الضمير المنصوب عائد الصلة، لاحظ الكافي ١: ٧/١٤١، ٢: ٧/٥٢٣، ٧: ٢/١٧٨، التهذيب ٣: ١٢٨/٣٦، ٥: ١٦٠٤/٤٦١، ١٦٨٢/٤٧٦، علل الشرائع ١: ٢/٧٧، ٢: ١/٥١٢، معاني الأخبار: ١/١٨٩، المحاسن ٢: ٥/٥٩٨.

وعليه: فيحتمل زيادة «عن أبي عبد اللّه عليه السلام» في سند كامل الزيارات، فلم يبق منشؤ لاحتمال التحويل في السند، و قد بحثنا عن الحديث في ذيله مفصلاً، فراجع.

هذا مضافاً إلى أنّ مجرّد ورود هذا السند في كامل الزيارات غير كافٍ في الحكم بوقوع التحويل في سندنا هذا، مع كثرة رواية الحسين بن عثمان بتوسّط راوٍ مبهم كـ«عمّن ذكره»[1] عن أبي عبد اللّه عليه السلام، بل ورد ذلك في نفس الباب من «كامل الزيارات»[2].

حصيلة الكلام عدم وقوع التحويل في السند وكون «عن» بعد الحسين بن عثمان مصحّف الواو

فتحصّل: أنّ «عن» بعد الحسين بن عثمان في السند مصحّف الواو، لكن لا تحويل في السند.

٣٥٢ = ٧/١٤٥ (حيلولة)

٣٥٤ = ٢/١٤٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان....

٣٥٤ = ١٤٦/ذيل ٢ ـ عنه، عن عليّ بن النعمان.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

---

١ ـ لاحظ أصل الحسين بن عثمان: ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٣، الكافي ٢:١٥٧/٣٣، ٣:٥٤٥/١، ٦/٥٥٠، ٤:٣٠٦/٥، تفسير العيّاشي ٢:٢١٠/٤١، التهذيب ٥:٤٧٦/١٦٨٢.

٢ ـ كامل الزيارات، الباب ١٣/٨: ابن أبي عمير، عن الحسين بن عثمان، عمّن ذكره، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

٣٥٥ = ١٤٦/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن الحكم... .

٣٥٥ = ١٤٦/٤ ـ عنه، عن الحجّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٥٥ = ١٤٦/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن فضّال... .

٣٥٥ = ١٤٦/٧ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٥٩ = ١٥١/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب... .

٣٦٠ = ١٥١/٣ ـ عنه، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

٣٦٠ = ١٥١/٤ ـ ابن محبوب، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٣ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، فهو معلّق على الحديث ٢ وأمّا الحديث ٤، فمعلّق على الحديث ٣.

٣٦١ = ١٥٢/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابه... .

٣٦٢ = ١٥٢/٣ ـ عنه، عن أبيه، عمّن حدّثه... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٦٢ = ١٥٣/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد وأبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان جميعاً، عن إدريس بن

الحسن... (حيلولة)

٣٦٣ = ١٥٣/٤ ـ عنهما جميعاً، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق، حيلولة)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد ومحمّد بن حسّان.

٣٦٤ = ١٥٥/١ (حيلولة)

٣٦٥ = ١٥٦/١ (حيلولة)

٣٦٧ = ١٥٧/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وأبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان جميعاً، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن سنان... . (حيلولة)

٣٦٧ = ١٥٧/٢ ـ ابن سنان، عن يونس بن ظبيان... . (معلّق، حيلولة)

٣٦٧ = ١٥٧/٣ ـ محمّد بن سنان، عن مفضّل بن عمر... . (معلّق، حيلولة)

٣٧٠ = ١٦٠/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن محمّد الخزّاز... .

٣٧٠ = ١٦٠/٣ ـ يونس، عن ابن مسكان... . (معلّق)

٣٧٠ = ١٦٠/٤ ـ يونس، عن يونس بن يعقوب، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام... . (معلّق)

٣٧٠ = ١٦٠/٥ ـ يونس، عن العلاء... . (معلّق)

٣٧١ = ١٦٠/٦ ـ يونس، عن ابن سنان... . (معلّق)

سقوط «يونس عن» من الحديث ٤ في مطبوعة الكافي

توضيح: لم يذكر «يونس عن» في صدر الحديث ٤ في مطبوعة الكتاب، و فيه إشكال واضح؛ إذ تعليق السند في الكافي إنّما يكون بالبناء على ما تقدّم؛ بذكر صدر السند المعلّق في السند المعلّق عليه، و لم يتقدّم هنا ذكر «عن

يونس بن يعقوب» حتّى يصحّ التعليق، فالأظهر ما أثبتناه عن النسخ المعتبرة من الكافي، و قد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة ١٦: ٢١٤٨٩/٢٥٠، فلا إشكال في تعليق السند.

٣٧١ = ٧/١٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّـه، عـن عثمان بن عيسى... .

٣٧١ = ٨/١٦٠ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٣٧٢ = ٢/١٦١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران... .

٣٧٣ = ٣/١٦١ ـ عنه، عن شريف بن سابق... .(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٧٣ = ١/١٦٢ (حيلولة)

٣٧٤ = ٢/١٦٢ (حيلولة)

٣٧٥ = ٥/١٦٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عـن عثمان بن عيسى... .

٣٧٦ = ٦/١٦٣ ـ عنه، عن عمرو بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٣٨٢ = ٣/١٦٤ ـ عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عـن

هشام بن سالم، عن زرارة... .

٣٨٣ = ١٦٤/ذيل ٣ ـ و زاد حمّاد في الحديث... . (معلّق)

٣٨٣ = ١٦٤/ذيل ٣ ـ و زاد فيه جميل... . (معلّق)

توضيح: لعلّ ابن أبي عمير هو الذي ذكر زيادة حمّاد و جميل؛ فإنّ حمّاد و جميل ـ كليهما ـ من مشايخه، كما يشهد له ما يأتي في: ٣٨٥، ذيل الحديث ٧.

٣٨٤ = ١٦٥/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن عبد اللّه بن بكير... .

٣٨٤ = ١٦٥/٤ ـ عنه، عن عبد اللّه بن بكير... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى يونس.

٣٨٥ = ١٦٥/٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن زرارة... .

٣٨٥ = ١٦٥/ذيل ٧ ـ قال: فحدّثني هشام بن الحكم وحمّاد، عن زرارة... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى ابن أبي عمير و عطف حمّاد على هشام بن الحكم عادي.

٣٨٦ = ١٦٥/٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن صدقة... .

٣٨٦ = ١٦٥/٩ ـ هارون، عن مسعدة بن صدقة... . (معلّق)

٣٨٧ = ١٣/١٦٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن حكيم... .

٣٨٧ = ١٤/١٦٥ ـ عنه، عن الخطّاب بن مسلمة و أبان، عن الفضيل.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى ابن أبي عمير؛ فقد ذكر النجاشي: ٤٠٧/١٥٤ أنّ لخطاب بن مسلمة كتاباً يرويه عدّة: منهم محمّد بن أبي عمير، و يروي ابن أبي عمير عن أبان ـ المتّحد مع أبان بن عثمان ـ كثيراً.

٣٨٨ = ١٧/١٦٥ (حيلولة)

٣٨٨ = ٢٠/١٦٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن فضيل بن يسار... .

٣٨٩ = ٢١/١٦٥ ـ يونس، عن موسى بن بكر... . (معلّق)

٣٩٦ = ٣/١٦٨ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن محمّد بن جمهور، عن عبد اللّه بن عبد الرحمان الأصمّ... .

٣٩٦ = ٤/١٦٨ ـ عنه، عن ابن جمهور، عن سليمان بن سماعة.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى معلّى بن محمّد؛ فإنّ ابن جمهور ـ الراوي عن سليمان بن سماعة ـ هو محمّد بن جمهور، وقد مرّ نظير السند في الكافي ١: ٢/١٩٣.

والمراد من ابن جمهور في غير هذا السند هو الحسن بن محمّد بن جمهور، وهو يروي بعنوان ابن جمهور، عن أبيه، عن سليمان بن سماعة في الكافي ١: ٢/٤٧٣.[١]

٣٩٧ = ١/١٦٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن بريد العجلي... .

٣٩٧ = ٢/١٦٩ ـ عنه، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى يونس.

٣٩٧ = ٣/١٦٩ (حيلولة)

٣٩٧ = ٤/١٦٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن ابن بكير... .

٣٩٨ = ٥/١٦٩ ـ يونس، عن داود بن فرقد... . (معلّق)

٣٩٨ = ٨/١٦٩ (حيلولة)

٣٩٩ = ٣/١٧٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن خلف بن حمّاد... .

٣٩٩ = ٤/١٧٠ ـ عنه، عن أبيه، عن النضر بن سويد... . (معلّق)

---

١ ـ جعل في معجم الرجال ٨: ٤٦٠ الراوي عن سليمان بن سماعة في هذا السند جمهوراً، و هو خطأ، كما أثبتناه في رسالة مستقلّة

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٠٠/١٧٠/٦: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى... .

٤٠٠ = ١٧٠/٧ ـ عنه، عن أبيه رفعه... . (معلّق)

٤٠٠ = ١٧٠/٨ ـ و في وصية المفضّل... . (معلّق)

٤٠٠ = ١٧٠/٩ ـ عنه، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه، و الظاهر أنّ عبارة «و في وصية المفضّل» من كلامه، و قد ورد نظيره في المحاسن ١: ٢٢٨/١٦٢.

٤٠٦ = ١٧٢/٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب... .

٤٠٦ = ١٧٢/٩ ـ عنه، عن عليّ بن الحسن التيمي... .

العناوين المختلفة لعلي بن الحسن بن عليّ بن فضّال في الأسناد

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن يحيى، و هو يروي عن عليّ بن الحسن بن عليّ و عليّ بن الحسن بن فضّال و عليّ بن الحسن التيملي و عليّ بن الحسن التيمي، و الكلّ واحد و هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال مولى تيم اللّه[1]، فليس في السند تعليق.

٤٠٨ = ١٧٤/١ (حيلولة)

٤١٠ = ١٧٦/١ (حيلولة)

١ ـ أنظر معجم رجال الحديث ١٨: ٣٧٤.

٤٢٣ = ١/١٨٦ (حيلولة)

٤٢٤ = ٢/١٨٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج... .

٤٢٥ = ٣/١٨٧ ـ ابن أبي عمير، عن محمّد بن مسلم... . (معلّق)

٤٢٥ = ١٨٧/ذيل ٣ ـ قال ابن أبي عمير: فحدّثت بذلك... . (معلّق)

وقوع السقط في السند ٣

توضيح: في رواية ابن أبي عمير عن محمّد بن مسلم ـ بلا واسطة ـ سقط أو إرسال و إن وقع في قليل من الأسناد[1]؛ فإنّ المتكرّر في أسناد عديدة رواية ابن أبي عمير عن محمّد بن مسلم بالواسطة، و هو المناسب لطبقتهما، كما لا يخفى على العارف المتتبّع في الأسناد.

٤٢٥ = ٤/١٨٧ (حيلولة)

٤٢٨ = ٢/١٩٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى... .

٤٢٩ = ٣/١٩٠ ـ عنه، عن عليّ بن حفص العوسي... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه، و قد مرّ نظيره في: ٥/١١٢ مع توضيحه.

٤٣٢ = ٣/١٩١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني... .

---

١ ـ الكافي ٦: ٥/٥٢ و التهذيب ٨: ٦١٢/١٧٥.

٤٣٢ = ١٩١/ذيل ٣ ـ قال محمّد بن الفضيل: سألت عنها أبا الحسن عليه السلام.... (معلّق)

٤٣٥ = ١٩١/١١ (حيلولة)

٤٣٧ = ١٩٢/٢ (حيلولة)

٤٣٧ = ١٩٢/٣ (حيلولة)

٤٣٨ = ١٩٢/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن محبوب....

٤٣٩ = ١٩٢/٨ ـ عنه، عن عدّة من أصحابنا رفعوه.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهر السند.

٤٣٩ = ١٩٢/٩ (حيلولة)

٤٤٢ = ١٩٤/٦ (حيلولة)

٤٤٥ = ١٩٦/٨ (حيلولة)

٤٤٨ = ١٩٧/٣ (حيلولة)

٤٥٠ = ١٩٩/٢ (حيلولة)

٤٥٢ = ٢٠٢/٢ (حيلولة)

٤٥٣ = ٢٠٣/١ (حيلولة)

٤٥٤ = ٢٠٣/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى....

٤٥٤ = ٢٠٣/٥ ـ عنه، عن بعض أصحابه، [أصحابنا خ، ل] رفعه.... (معلّق)

٤٥٤ = ٢٠٣/٦ ـ عنه رفعه... . (معلّق)

٤٥٤ = ٢٠٣/٧ ـ عنه رفعه... . (معلّق)

٤٥٥ = ٢٠٣/٨ ـ [و] عنه رفعه... . (معلّق)

٤٥٥ = ٢٠٣/٩ ـ عنه، عن بعض أصحابه رفعه... . (معلّق)

٤٥٥ = ٢٠٣/١٠ ـ وعنه رفعه... . (معلّق)

٤٥٥ = ٢٠٣/١١ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٤٥٥ = ٢٠٣/١٢ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمائر ـ كلّها ـ ترجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٥٩ = ٢٠٤/١ (حيلولة)

٤٦٢ = ٢٠٧/١ (حيلولة)

٤٦٢ = ٢٠٧/٣ (حيلولة)

٤٦٣ = ٢٠٩/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن يعقوب بن شعيب... .

٤٦٤ = ٢٠٩/٢ ـ عنه، عن يونس... . (معلّق)

٤٦٤ = ٢٠٩/٣ ـ عنه، عن يونس... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن عيسى.

٤٦٤ = ٢٠٩/٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضّال... .

٤٦٤ = ٢٠٩/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

كتاب الدعاء

٤٦٨ = ١/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب، عن السكوني، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله...

٤٦٨ = ٢/٢ ـ و بهذا الإسناد قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام...

٤٦٨ = ٣/٢ ـ و بإسناده قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله...

توضيح: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، نظير الحديث ٢؛ فقد رواه في فلاح السائل: ٢٨ بسند آخر: عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله.

٤٧٢ = ٣/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران...

٤٧٢ = ٤/٧ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

٤٧٢ = ٥/٧ ـ عنه، عن أبيه، عن عبيد اللّه بن يحيى... (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٧٤ = ٢/١٠ (حيلولة)

٤٧٦ = ١/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبيه... .

٤٧٧ = ٢/١٣ ـ عنه، عن أبيه وغيره عن القاسم بن عروة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٧٨ = ٨/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن حديد... .

٤٧٨ = ١٣/ذيل ٨ ـ قال: و رواه محمّد بن إسماعيل، عن أبي إسماعيل السّراج عن سعيد مثله... . (معلّق)

٤٧٨ = ٩/١٣ ـ عنه، عن الجاموراني... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» في ذيل الحديث ٨ و الحديث ٩ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ إذ يروي عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع ـ وهو المراد من محمّد بن إسماعيل في السند بقرينة روايته عن أبي إسماعيل السرّاج ـ وعن الجاموراني.

تردّد «سعيد» في ذيل السند ٨ بين سعيد الأعرج وسعيد بن يسار

ثمّ إنّ المراد من «سعيد» في آخر السند المذكور في ذيل الحديث ٨ إمّا: سعيد الأعرج أو سعيد بن يسار؛ فقد روى عن كليهما محمّد بن أبي حمزة[1]

١ ـ روى محمّد بن أبي حمزة، عن سعيد الأعرج في الكافي ٦: ٩/٥٩ والهذيب ١: ١١٢٦/٣٦٩ و٣: ٦٦٧/٢٤٥، وقد روى محمّد بن أبي حمزة، عن سعيد بن يسار في كتاب

وكلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام وغالب روايتهما عنه عليه السلام، وروايتهما عن غيره نادر، خصوصاً سعيد الأعرج[1]، فلا يبعد القول بكون المراد من ذيل السند رواية سعيد للحديث عن أبي عبد الله عليه السلام.

ويؤيّد ذلك: أنّ جميع روايات محمّد بن أبي حمزة، عن سعيد بن يسار أو سعيد الأعرج تكون عن أبي عبد الله عليه السلام.

٤٨٠ = ١٤/ ٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

٤٨٠ = ١٤/ ٥ ـ عنه، عن أبيه أو غيره... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

☜ الحسن بن سعيد ـ المطبوع باسم نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى ـ: ٩٣/ ٢٢٠ وفي رجال النجاشي: ١٨١/ ٤٧٨ في ترجمة سعيد بن يسار: له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا، منهم محمّد بن أبي حمزة، أخبرنا... قال حدّثنا محمّد بن أبي حمزة عن سعيد بن يسار بكتابه. ثمّ إنّه وصف الشيخ الصدوق سعيد بن يسار بـ«الأعرج» في مشيخة الفقيه ٤: ٥٢٢ والبرقي في رجاله: ٣٨، لكن سائر كتب الرجال خالية عن هذا الوصف ـ لاحظ رجال الشيخ الطوسي: ٢١٣/ ٢٧٨٣ = ٢١، رجال النجاشي: ١٨١/ ٤٧٨، الفهرست: ٢١٩/ ٣٢٢، وكذا في رجال البرقي: ١٥ و ٣٨ ـ كما لم نجد وصفه بذلك في الأسناد، فلو صحّ هذا الوصف، فلا ريب في عدم اشتهاره به والمراد من سعيد الأعرج هو سعيد بن عبد الرحمان الأعرج السّمان، ويقال له ابن عبد الله، المترجم في كتب الرجال ـ كرجال الشيخ: ٢١٣/ ٢٧٨٤ = ٢٢، رجال النجاشي: ١٨١/ ٤٧٧ ـ وممّا يشهد بذلك ما ورد في مشيخة الفقيه ٤: ٤٧٢ من قوله: وما كان فيه عن سعيد الاعرج فقد رويته عن . عن سعيد بن عبد الله الأعرج الكوفي.

ويؤيّده عطف سعيد الأعرج على سعيد بن يسار في الفهرست: ٢١٩/ ٣٢٢.

١ ـ إذ لم نجدها إلّا في التهذيب ٨: ١٤/ ٤٥، وما في أصل درست بن أبي منصور ـ الأصول الستة عشر: ١٦٥ ـ فصحّه محل تأمّل، فلاحظه.

تعيين المراد من سعيد الأعرج وعدم كونه سعيد بن يسار

٤٨٢ = ١٥/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن فضّال....

٤٨٢ = ١٥/٣ ـ عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى سهل بن زياد.

٤٨٢ = ١٥/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس....

٤٨٢ = ١٥/٥ ـ ابن أبي عمير، عن جميل بن درّاج ودرست.... (معلّق)

٤٨٢ = ١٥/٦ ـ ابن أبي عمير، عن رجل من أصحابه.... (معلّق)

٤٨٣ = ١٥/٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب....

٤٨٣ = ١٥/٩ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن يونس بن يعقوب.... (معلّق)

٤٨٣ = ١٥/١٠ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

توضيح: ابن فضّال ـ الراوي عن يونس بن يعقوب ـ هو الحسن بن عليّ، وهو شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى، فابن عيسى مرجع الضمير في الحديث ٩.

وأمّا أحمد بن محمّد ـ الراوي عن عليّ بن الحكم في الحديث ١٠ ـ فهو ابن عيسى، فالضمير فيه يرجع إلى محمّد بن يحيى.

٤٨٤ = ١٦/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه....

٤٨٤ = ١٦/٤ ـ وعنه، عن ابن فضّال، عن ثعلبة.... (معلّق)

توضيح: يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٨٧ = ٢/١٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

٤٨٧ = ٣/١٧ ـ عنه، عن الحجّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٤٨٩ = ٣/١٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إسحاق بن أبي هلال المدائني... .

٤٨٩ = ٤/١٩ ـ ابن أبي عمير، عن سليمان صاحب السابري... . (معلّق)

٤٨٩ = ٥/١٩ ـ ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

٤٨٩ = ٦/١٩ ـ ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد... . (معلّق)

٤٩٣ = ١٢/٢٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن مرازم... .

٤٩٣ = ١٣/٢٠ ـ ابن أبي عمير، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

٤٩٤ = ١٧/٢٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محسّن بن أحمد... .

٤٩٤ = ١٨/٢٠ ـ عليّ بن محمّد، عن أحمد بن الحسين، عن عليّ بن الريّان، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه الدهقان، قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام... .

٤٩٥ = ١٩/٢٠ ـ و عنه، عن محمّد بن عليّ، عن مفضّل بن صالح الأسدي... .

إرجاع صاحب الوسائل والمعجم ضمير «عنه» إلى عليّ بن محمّد وهو غير صائب

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ من السند رجوع الضمير إلى عليّ بن محمّد، و به أخذ في وسائل الشيعة ٦: ٨٢٩٩/٤٠٨ و معجم رجال الحديث ١٦: ٤٥٠.

لكن هذا ليس بمراد؛ إذ محمّد بن عليّ ـ الراوي عن مفضّل بن صالح ـ هو محمّد بن عليّ الكوفي؛ و قد أورد الصدوق الخبر في عقاب الأعمال: ١/٢٤٦ مصرّحاً بذلك، و محمّد بن عليّ الكوفي ـ و هو أبو سمينة ـ ليس من مشايخ عليّ بن محمّد ـ أي: شيخ الكليني ـ بل هو من مشايخ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي و من في طبقته.

و بتقريب آخر: لازم رجوع الضمير إلى عليّ بن محمّد رواية الكليني عن مفضّل بن صالح بواسطتين، و المعهود روايته عنه بثلاث وسائط أو أكثر، و لم نجد روايته عنه بواسطتين.

بيان الاحتمالين في مرجع الضمير

فإذا طرحنا احتمال رجوع الضمير إلى عليّ بن محمّد، فالأمر يدور بين احتمالين:

الأوّل: رجوعه إلى أحمد بن الحسين

الأوّل: رجوع الضمير إلى أحمد بن الحسين، لكن لم نجد رواية أحمد بن الحسين عن محمّد بن عليّ في موضع.

الثاني رجوعه إلى أحمد بن محمّد

الثاني: رجوعه إلى أحمد بن محمّد في الحديث ١٧؛ بناءً على كون المراد من أحمد بن محمّد فيه هو البرقي؛ فقد روى الخبر في ثواب الأعمال: ٢/١٨٦ بسنده عن أحمد بن أبي عبد اللّه، قال: حدّثني محسّن بن أحمد... .

و لا يتوهّم انصراف إطلاق أحمد بن محمّد ـ شيخ العدّة ـ الى أحمد بن

عدم صحّة انصراف الإطلاق أحمد بن محمّد ـ شيخ العدّة ـ إلى أحمد بن محمّد بن عيسى على إطلاقه

محمّد بن عيسى، إلّا مع القرينة؛ إذ لا دليل على هذا الانصراف على وجه الإطلاق ـ كما أثبتناه في محلّه ـ بل ذكرنا أنّ الظاهر أنصراف أحمد بن محمّد إلى «البرقي» في بعض كتب الكافي، منها: كتاب الدعاء.

سلّمنا انصراف أحمد بن محمّد إلى ابن عيسى مع عدم القرينة، لكن ثقل ثواب الأعمال يمكن أن يعدّ قرينةً على خلافه ـ مضافاً إلى رجوع الضمير في الحديث ١٩ ـ؛ إذ محمّد بن عليّ ليس شيخ ابن عيسى، بل هو شيخ البرقي، فافهم.

وجه لتعيّن الاحتمال الثاني

و الاحتمال الثاني متعيّن في بادئ النظر، خصوصاً مع الالتفات إلى ورود الحديث ١٩ في المحاسن ١: ٥٣/٩٥ عن محمّد بن عليّ إلى آخر السند، لكن في الحديث ١٨ إشكال ربما يؤثّر حلّه على مرجع الضمير في الحديث ١٩ أيضاً، توضيحه:

أنّا لم نجد رواية عليّ بن محمّد عن أحمد بن الحسين أصلاً،[1] و لا رواية أحمد بن الحسين عن عليّ بن الريّان، إلّا في مختصر بصائر الدرجات لسعد بن

١ ـ ربما يحتمل كون المراد من عليّ بن محمّد هو عليّ بن محمّد بن الزبير، الراوي عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك في ترجمته في الفهرست: ٧١/٥٨ والتهذيب ١: ٤٨٢/١٦٨. لكن هذا الاحتمال غريب من جهات: فإنّه لم نجد رواية الكليني عن عليّ بن محمّد بن الزبير في موضع، ولم نحصل على وجه معقول لاطلاق «عليّ بن محمّد» وإرادة «ابن الزبير» في كلام المصنّف، كما لم ترد رواية أحمد بن الحسين بن عبد الملك عن عليّ بن الريّان في مورد. هذا، مضافاً إلى أنّ: هذا الاحتمال لا يفيد في إرجاع الضمير في السند الآتي: إذ لم نجد رواية عليّ بن محمّد بن الزبير أو أحمد بن الحسين بن عبد الملك عن محمّد بن عليّ في سند.

عبد اللّه ـ على ما حكاه الحسن بن سليمان في كتابه ـ: ١٢، و السند: أحمد بن الحسين، عن عليّ بن الريّان، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه الدهقان، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...، و قد رواه في بصائر الدرجات للصفّار: ٧/٤٩٢ بتصحيف الريّان بـ«زيّات».

لكن هذا السند شاذّ لا يقاس عليه، و لم نجد رواية أحمد بن الحسين ـ و هو مردّد بين أحمد بن الحسين بن سعيد و أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد[١]، بمختلف عناوينه عن عليّ بن الريّان في غير هذا السند.

احتمال كون أحمد بن الحسين في السند مصحّفاً من «أحمد بن أبي عبد اللّه» ووجه التصحيف من سيّدنا دام ظلّه

و عليه: يقوى احتمال كون أحمد بن الحسين مصحّفاً من أحمد بن أبي عبد اللّه[٢]، و قد أكثر عليّ بن محمّد ـ و هو عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، المتّحد مع عليّ بن محمّد بن بندار ـ عن أحمد بن أبي عبد اللّه ـ و هو جدّه لأمّه ـ، و قد روى أحمد بن أبي عبد اللّه عن عليّ بن الريّان بن الصلت في بعض الأسناد[٣]، و وردت في حديث آخر[٤] رواية أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن الريان بن الصلت، عن عبيد اللّه بن عبد اللّه الواسطي ـ و هو الدهقان المذكور هنا ـ. فقد جمع عليّ بن الريان بين وصفي الدهقان و الواسطي عند روايته عن

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢: ٩٣ و ٩٩.

٢ ـ وقد وجّه سيّدنا ـ دام ظلّه ـ تبديل أحمد بن أبي عبد اللّه بأحمد بن الحسين، بأنّ تكنية الإمام الحسين بأبي عبد اللّه ربما يصير منشأً لتبديل أحدهما بالآخر؛ لتداعي المعاني، وهو كلام متين لا غبار عليه.

٣ ـ الكافي ٦: ٤/٣٨٠ و المحاسن ٢: ٤٦٠/٤٠٣، ٤٧٠/٤٥٩.

٤ ـ المحاسن ٢: ٤٦٩/٤٥٣ وعنه أخذ الكافي ٦: ٥/٣١٩.

عبيد اللّه بن عبد اللّه في بعض الموارد[١].

وعليه: يصحّ رجوع الضمير في الحديث ١٩ إلى أحمد بن أبي عبد اللّه في الحديث ١٨.

حصيلة الكلام الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن أبي عبد اللّه، المصحّف بأحمد بن الحسين

و الحاصل: أنّه لا ريب في كون الراوي عن محمّد بن عليّ هو أحمد البرقي، و الظاهر رجوع الضمير في الحديث ١٩ إلى أحمد بن أبي عبد اللّه ـ الذي صحّف بأحمد بن الحسين ـ و يحتمل ـ على بعد ـ رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد ـ المراد به البرقي ـ في الحديث ١٧، و اللّه العالم.

٤٩٦ = ٢/٢١: حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد بن سماعة، عن وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: ما اجتمع... ثمّ قال: [قال] أبو جعفر عليه السلام: إنّ ذكرنا من ذكر اللّه...

٤٩٦ = ٣/٢١: و بإسناده قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

رجوع ضمير «قال» الأولى في ذيل الحديث ٢ إلى أبي عبد اللّه عليه السلام بناءً على تكرّر قال

توضيح: لم يكرّر «قال» في ذيل الحديث ٢ في أكثر النسخ، و قد كرّره في بعض النسخ، فلو بنينا على تكرار «قال» ـ كما استظهره العلاّمة المجلسي رحمه الله في مرآة العقول ١٢: ٢/١٢٠، و لم نقل بكون «قال» زيد في بعض النسخ تصحيحاً للعبارة ـ، فالظاهر رجوع الضمير في «قال» الأولى إلى أبي عبد اللّه عليه السلام.

---

١ ـ معاني الأخبار: ١/٢٦٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٧٥/٣١٠ وكذا ورد في رجال النجاشي ٦١٤/٢٣١.

و يحتمل ـ على بعد ـ رجوعه إلى أبي بصير، فعبارة «ثمّ قال» من كلام وهيب بن حفص، فهو ينقل أنّ أبا بصير ـ بعد ما روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام روايةً ـ روى أيضاً روايةً أخرى عن أبي جعفر عليه السلام.

و هذان الاحتمالان يأتيان في الحديث ٣ أيضاً، فالظاهر فيه ـ أيضاً ـ رجوع الضمير إلى أبي عبد اللّه عليه السلام، و يحتمل ـ على بعد ـ رجوعه إلى أبي بصير.

توجيه العلّامة المجلسي بناءً على عدم تكرّر «قال» في ذيل الحديث ٢

و أمّا لو بنينا على ما في أكثر النسخ ـ من عدم تكرار «قال» ـ فقد احتمل في مرآة العقول ١٢: ٢/١٢٠ أن يكون السماع من الصادق في حياة الباقر عليه السلام، و ذكر: «و كان الوالد و الولد ٨ حاضرين في المجلس، فذكر الولد عليه السلام أوّلاً الكلام السابق، ثمّ ذكر الوالد عليه السلام ما قال توضيحاً لكلام الولد صلوات اللّه عليهما» انتهى.

الظاهر عدم صحّة توجيه العلّامة المجلسي

لكنّ الالتزام بوقوع سهو في إسناد صدر الحديث إلى أبي عبد اللّه عليه السلام و القول بكونه من كلام أبي جعفر عليه السلام أيضاً ـ كذيله و الحديث ٣ ـ أولى ممّا وجّهه ١، كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام في أحاديث المعصومين.

وعليه: فرجوع الضمير في «قال» في الحديث ٣ إلى أبي بصير متعيّن، و كذا الأمر ظاهر بناءً على توجيه مرآة العقول، و يبعد ـ حينئذٍ ـ إرجاع الضمير إلى أبي عبد اللّه عليه السلام.

ثمّ إن الخبرين وردا في عدّة الداعي: ٢٥٦ ـ عنه في بحار الأنوار ٧٥: ٢٠/٤٦٨ ـ مرسلاً عن أبي بصير مثل ما في الكافي، و الظاهر الأخذ منه و إن لم يصرّح بذلك، و لم يكرّر «قال» في ذيل الخبر الأوّل، و يأتي فيه ما قلنا

بالنسبة إلى سند الكافي أيضاً.

٤٩٧ = ٩/٢١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن ابن فضّال، عن بعض أصحابه... .

٤٩٨ = ١٠/٢١ ـ و بإسناده، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

٤٩٨ = ١١/٢١ ـ و بإسناده قال: ... . (معلّق)

٤٩٨ = ١٢/٢١ ـ عنه، عن ابن فضّال، عن غالب بن عثمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، ثمّ إنّ قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، كما هو ظاهر السياق.

٤٩٩ = ٣/٢٢ (حيلولة)

٥٠٠ = ٤/٢٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... .

٥٠٠ = ٢٢/ذيل ٤ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى.

٥٠٣ = ١/٢٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضّل... .

٥٠٣ = ٢/٢٧ ـ عنه، عن عليّ بن الحسين، عن سيف بن

عميرة.... (معلّق)

الظاهر ـ بدواً ـ رجوع ضمير «عنه» إلى محمّد بن يحيى، كما عليه صاحب الوسائل والمعجم

توضيح: في بعض النسخ المعتبرة «عليّ بن الحسن»، بدل عليّ بن الحسين، والظاهر ـ بدواً ـ رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى، و بذلك أخذ في وسائل الشيعة ٧: ٩٠٣٣/١٧١و معجم رجال الحديث ١١: ٥٧٣ و ١٨: ٣٧٤، و هو ظاهر تجريد أسانيد الكافي ١: ٩٩/٣٧٨.

لكن هذا غير تامّ؛ لأنّ رواية محمّد بن يحيى عن سيف بن عميرة بواسطة واحدة في غاية الغرابة، و المعهود المتكرّر روايته عنه بواسطتين أو أكثر[١].

رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى مستلزم لروايته عن سيف بن عميرة بواسطة واحدة وهي بعيدة

وعليه: فرجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى مستلزم لوقوع السقط في السند.

و ربما يتخيّل جواز الأخذ بظاهر السند؛ بناءً على كلتا النسختين، وذلك لرواية محمّد بن يحيى عن عليّ بن الحسين وعليّ بن الحسن معاً.[٢]

ولكن لا وجه لذلك؛ فإنّ عليّ بن الحسين وعليّ بن الحسن ـ شيخا محمّد بن يحيى العطار ـ لا يكونان من رواة سيف بن عميرة.[٣]

عدم رواية من يسمّى بعليّ بن الحسين عن سيف بن عميرة أمارة على وقوع خلل في السند ٢

هذا، و عمدة الإشكال في السند عدم رواية من يسمّى بعليّ بن الحسين

---

١ ـ كما في الكافي ٣: ٣/١١٧، ٣/١٩٢.

٢ ـ قد روى محمّد بن يحيى عن عليّ بن الحسين ـ كما في الكافي ٦: ٣/٣٨٨ و ٤ ـ، كما قد روى عن عليّ بن الحسن ـ أيضاً ـ في بعض الروايات، كما في الكافي ١: ٧/٣٠٠.

٣ ـ إذ المراد من عليّ بن الحسين في هذه الطبقة هو عليّ بن الحسين الدقّاق ـ الكافي ٢: ٨/٤٢٧ ـ و هو متّحد مع عليّ بن الحسين النيسابوري ـ الكافي ٤: ٤/٥٨٥، ٦: ٦/٤٥٩ ـ و المراد من عليّ بن الحسن في مشايخ محمّد بن يحيى هو: عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، ولا تساعد طبقتهما للرواية عن سيف بن عميرة، كما لعلّه واضح

عن سيف بن عميرة، فالظاهر وقوع خلل فيه.

تنبيه سيّدنا «دام ظلّه» على احتمال تصحيف عليّ بن الحكم بـ «عليّ بن الحسين» وما يؤيّده

قال سيّدنا «دام ظلّه» ـ بعد التنبيه على ما ذكرنا ـ: «احتمل عاجلاً كون الصواب عليّ بن الحكم، و هو الراوي لكتاب سيف، فهرست الشيخ ٣٣٣/٢٢٤. و عليه: يكون مرجع الضمير هو أحمد بن محمّد» انتهى.

و يؤكّد ما احتمله: أنّ محمّد بن يحيى يروي أحاديث سيف بن عميرة، عن أحمد بن محمّد (بن عيسى)، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة في غالب الموارد.(١)

و قد كثر تعبير «عنه، عن عليّ بن الحكم» في الكافي خصوصاً في هذا المجلّد(٢).

و قد وقعت عبارة «عنه عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة» في

---

١ ـ لاحظ الكافي ١: ٤٢/١، ٢: ٧٨/١٢ ـ فيه ضمير ـ، ٨٠/٨، ١٦١/١٢، ١٦٢/١٣، ١٦٩/١، ٢٦٧/٣، ٣١٠/٩، ٣٧٨/١١، ٤٩٣/١١ ـ فيه ضمير ـ، ٥٠٠/٤، ٦١١/٣ ـ و فيه أو غيره ـ، ٣: ٢٤/٣، ١٧٣/٤، ٢٠٩/٢، ٣١٧/٢٦، ٤: ١٧١/٦، ٥: ٢٠٣/٣، ٢٠٤/٤ ـ معلّقاً ـ، ٢٢٠/٥ ـ معلّقاً ـ، ٤٦٤/٤، ٤٨٧/١، ٥٢١/٥، ٥٦٧/٤٩، ٦: ٨/٢، ٢٠٤/٩، ٢٢٧/٣، ٣٠٩/٨ ـ معلّقاً ـ، ٤٠١/٦، ٤١٥/٢، ٤٨٢/١، ٥٠٠/١٧، ٥٤٩/٣، ٧: ٤٤٢/١٥.

٢ ـ لاحظ الكافي ٢: ٤٥/٤، ٥٨/٧، ٩٢/١٦، ١٣١/١٤، ١٣٤/١٧ و ١٨، ١٤٢/٢، ١٥٠/٤، ١٥١/٦، ١٥٥/٢٤، ١٥٦/٢٥، ١٦٤/٨، ١٦٩/٢، ١٧٥/٤، ١٧٦/٦، ١٧٧/٧، ٢٠٣/١٥، ٢١٠/٢، ٢٥٦/٢١، ٤٥٥/١١و١٢، ٥٤١/٤، ٦٧٢/٣، ٦٧٣/٦. و أيضاً ٥: ٤٨/٢، ٦: ٣٠٦/٩، ٤٩٦/٢، ٥٢٩/٧، ٥٥٤/٢، ٧: ١٧٥/٥، ٨: ٢٦٣/٣٨٠.

مواضع من الكافي[١]، و الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد (بن عيسى) مع حذف محمّد بن يحيى من السند تعليقاً.

هذا كلّه مضافاً إلى كثرة رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن عيسى في أسناد الكافي من دون قرينة ظاهرة عليه من نفس السند، كما أشرنا إليه عند التكلّم عن سند الكافي ٢: ١٤٧/١٥، مع أنّ الظاهر هنا وجود قرينة في نفس السند على إرجاع الضمير، و هذا يحتاج إلى التكلّم في الحديث ١، فنقول:

رواية أحمد بن محمّد عن أبي سعيد القمّاط بالمباشرة أمارة على وقوع السقط في السند ١

ظاهر الحديث ١ رواية أحمد بن محمّد عن أبي سعيد القمّاط مباشرةً، و هذا غير معهود، و المعهود المتكرّر رواية مشايخ أحمد بن محمّد بن عيسى ـ كمحمّد بن سنان و إسماعيل بن مهران و ابن أبي نصر ـ عن أبي سعيد القمّاط[٢]؛ و قد روى أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سنان، عن أبي سعيد كتابه[٣].

لظاهر سقوط عليّ بن الحكم بعد أحمد بن محمّد

فالظاهر وقوع السقط في السند، و أمّا الساقط، فمن القريب كونه عليّ بن الحكم؛ حيث لم نجد رواية أحمد بن محمّد، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضّل مباشرةً إلّا هنا، و في موارد أخر رواها أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبي سعيد القمّاط، عن المفضّل بن عمر الجعفي، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمّد٨ يقول... ـ أمالي المفيد، المجلس ٨/٤٢، أمالي الشيخ: ١٩٦/١٢٥=المجلس ٥/٩، ٤٠٨/٢٣٠=المجلس ٨/٥٨.

---

١ ـ الكافي ٢: ١٤/١٦٢، ٥٠٠/ذيل ٤، ٦: ١٠/٢٠٤.

٢ ـ معجم رجال الحديث ٢١: ١٧١.

٣ ـ رجال النجاشي: ٣٨٧/١٤٩، ترجمة خالد بن سعيد أبي سعيد القمّاط.

وعليه: تنحلّ مشكلة رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بالمرّة، و اللّه أعلم.

حصيلة الكلام: لا إشكال في رجوع ضمير «عنه» إلى أحمد بن محمّد

فتحصّل: أنّ الاختلال في السندين أوجب الإبهام في مرجع الضمير، و إلّا فلا ريب في رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد.

٥١٨ = ١/٣٩ (حيلولة)

٥١٩ = ١/٤١ (حيلولة)

٥٢٠ = ١/٤٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن عيسى... .

٥٢٠ = ٢/٤٤ ـ أحمد بن محمّد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير... . (معلّق، حيلولة)

٥٢٠ = ١/٤٥ (حيلولة)

٥٢٢ = ٣/٤٨ (حيلولة)

٥٢٣ = ٦/٤٨ (حيلولة)

٥٢٣ = ٧/٤٨ (حيلولة)

٥٢٤ = ١٠/٤٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن شريف بن سابق... .

٥٢٤ = ١١/٤٨ ـ و [روي] عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

٥٢٥ = ١٢/٤٨ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٥٢٥ = ٤٨/١٣ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديثين ١٢ و ١٣ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٥٢٦ = ٤٨/١٤ (حيلولة)

٥٢٩ = ٤٨/٢٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عبد الرحمان بن حمّاد الكوفي... .

٥٣٠ = ٤٨/٢٤ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٥٣١ = ٤٨/٢٥ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٥٣١ = ٤٨/٢٦ ـ وفي رواية سعدان، عن أبي بصير... .

٥٣١ = ٤٨/٢٧ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٥٣١ = ٤٨/٢٨ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

٥٣١ = ٤٨/٢٩ ـ عنه، عن محمّد بن عبد الحميد... . (معلّق)

٥٣٢ = ٤٨/٣٠ ـ عنه، عن عبد الرحمان بن حمّاد... . (معلّق)

٥٣٢ = ٤٨/٣١ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٥٣٣ = ٤٨/٣٢ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٥٣٣ = ٤٨/٣٣ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٥٣٣ = ٤٨/٣٤ ـ عنه، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: الضمائر في جميع الأسناد ترجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٥٣٥ = ٤٩/١ (حيلولة)

٥٣٨ = ٤٩/١٣ (حيلولة)

٥٣٩ = ١٥/٤٩ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد وعن الحسين بن سعيد جميعاً، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أبي أسامة... .

٥٣٩ = ٤٩/ذيل ١٥ ـ قال يحيى: فسألت سماعة... . (معلّق)

٥٤١ = ٣/٥٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... .

٥٤١ = ٤/٥٠ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٥٤٤ = ٢/٥١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابنا... .

٥٤٤ = ٣/٥١ ـ عنه، عن أبيه، عن عبد اللّه بن القاسم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٥٤٥ = ٢/٥٢ (حيلولة)

٥٤٥ = ٣/٥٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، رفعه قال:... .

٥٤٦ = ٤/٥٢ ـ عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... . (معلّق)

٥٤٧ = ٥/٥٢ ـ عنه، عن بعض أصحابه، رفعه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٥٥٢ = ٩/٥٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قال: قلت للرضا عليه السلام....

٥٥٣ = ١٠/٥٣ ـ عنه، عن بعض أصحابه، عن مفضّل بن مزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام.... (معلّق)

٥٥٣ = ١١/٥٣ ـ عنه، عن أبي إبراهيم عليه السلام.... (معلّق)

في مرجع الضمير في السندين احتمالان

الأوّل. رجوعه إلى أحمد بن محمّد بن خالد

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ رجوع الضمير في الحديث ١٠ إلى أحمد بن محمّد بن خالد ـ كما أرجعه إليه في معجم رجال الحديث ١٨: ٣٠٧ ـ و قد كثر جدّاً رجوع الضمير إليه في الكتاب، كما كثرت رواياته عن بعض أصحابه، و مفضّل بن مزيد من مشايخ ابن أبي عمير[1]، و روايات أحمد بن محمّد بن خالد عن ابن أبي عمير كثيرة.

الإشكال على الاحتمال الأوّل

لكن هذا يواجه إشكالاً؛ إذ ظاهر السياق وحدة مرجع الضمير في الحديثين ١٠ و ١١، و إرجاع الضمير في الحديث ١١ إلى أحمد بن محمّد بن خالد مشكل؛ إذ ليس من أصحاب الكاظم عليه السلام، فلذلك يمكن استظهار رجوع الضمير فيه إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و هو من أصحابه عليه السلام، فبقرينة السياق يرجع الضمير في الحديث ١٠ ـ أيضاً ـ إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ و قد روى أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن بعض أصحابه في بعض الأسناد[2].

الثاني. رجوعه إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر

الإشكال على الاحتمال الثاني

لكنّ الإنصاف: أنّ استظهار ذلك مشكل؛ لجواز إرجاع الضمير في

---

١ ـ الكافي ٥: ٣/٦٠، ٨: ٢٥٧/٢١٢، رجال الكشّي: ٧٠١/٣٧٤ و ٧٠٢.

٢ ـ الكافي ٥: ١/١٧٤، ١١/١٩٤، التهذيب ٥: ٤١٦/١٢٦، ٥٩٠/١٧٦.

السندين إلى أحمد بن محمّد بن خالد، مع الالتزام بوقوع سقط أو إرسال في الحديث ١١.

و يؤكّده: أنّه لم نجد رواية ابن أبي نصر عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام معبّراً عنه عليه السلام بأبي إبراهيم في مورد صراحةً[١]، مع أنّ ابن أبي نصر في طبقة ابن أبي عمير، فيناسب روايته عن مفضّل بن مزيد مباشرةً، لا بتوسّط بعض أصحابنا، فتأمّل.

إن قلت: يمكن إرجاع الضمير في الحديث ١٠ إلى أحمد بن محمّد بن خالد، و في الحديث ١١ إلى مفضّل بن مزيد الوارد في الحديث ١٠.

قلت: يرد على هذا الاحتمال ـ مضافاً إلى لزوم التفكيك بين الضميرين ـ: أنّه لم نجد رواية مفضّل بن مزيد عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام، بل هو من أصحاب الصادق عليه السلام[٢]، بل ربما عدّ في أصحاب الباقر عليه السلام أيضاً.[٣]

---

١ ـ نعم، ورد في التهذيب ٥: ٧٦٩/٢٢٧ رواية يرويها الحسين بن سعيد، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ، عن أبي إبراهيم عليه السلام، قال سمعته يقول: . . ذيله: قال أحمد و قال: لا بأس أن...، و قد ذكرنا في ذيله: أنّ الأظهر إرجاع الضمير في «و قال» إلى أبي إبراهيم عليه السلام، لكن هذا السند ـ مع احتمال آخر فيه ـ لا ينافي ما ذكرنا، من عدم كون تعبير البزنطي عن الكاظم عليه السلام بلفظ أبي إبراهيم، فافهم.

تحريف مزيد في المفضّل بن مزيد ؛ «يزيد»

٢ ـ رجال البرقي: ٣٤، و قد عدّ الشيخ الطوسي ـ في رجاله: ٤٥٣٨/٣٠٧=٥٦٣ ـ المفضّل بن يزيد الكوفي من أصحاب الصادق عليه السلام، و لا يبعد كون يزيد محرّفاً، و الصواب مزيد، و قد وردت رواية المفضّل بن مزيد في جملة من الأسناد و حرّف مزيد في بعضها بـ«يزيد»، كما في الكافي ١: ١/٤٢ ـ و منه ورد الحديث في المحاسن ١: ٥٤/٢٠٤ ـ، لكن في بعض نسخ الكافي ـ و ما نقله عنه في وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣١٠١/٢٠ و الخصال ١: ٦٥/٥٢ ـ إيراد الحديث بتبديل يزيد في سنده بمزيد

٣ ـ رجال الشيخ الطوسي: ١٦٠٦/١٤٦=٣٧، لكن لم نجد روايته عنه عليه السلام في موضع، و

حصيلة البحث: عدم ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر

و **الحاصل**: أنّ في مرجع الضمير في السندين احتمالين:

أحدهما: إرجاعه إلى أحمد بن محمّد بن خالد، مع الالتزام بوقوع سقط أو إرسال في الحديث ١١، و هو المستفاد من مرآة العقول ١٢: ٤٠٧؛ فإنّه بعد ما حكم بإرسال السند قال: و ضمير «عنه» راجع إلى البرقي.

ثانيهما: إرجاعه إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر.

و ترجيح أحد الاحتمالين مشكل، و اللّه أعلم.

٥٥٣ = ١٢/٥٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام... .

٥٥٣ = ١٣/٥٣ ـ أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام... . (معلّق)

٥٥٧ = ٧/٥٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... .

٥٥٨ = ٨/٥٥ ـ عنه، عن عدّة [من أصحابنا] رفعوه... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٥٥٩ = ١٠/٥٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٥٥٩ = ٥٥/ذيل ١٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن

☜ لم يعدّه البرقي في رجاله في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و روى عنه» من باب أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام، فظاهره عدم روايته عن الباقر عليه السلام، فافهم

ابن أبي عمير مثله.

٥٥٩ = ١١/٥٥ ـ عنه، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

توضيح: مرجع الضمير غير معلوم، فيحتمل رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم ـ والد عليّ بن إبراهيم ـ أو إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، ولكلٍّ من الاحتمالين وجه، واللّه أعلم.

٥٦٠ = ١٤/٥٥ (حيلولة)

٥٦٤ = ١/٥٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... .

٥٦٤ = ٢/٥٦ ـ أحمد بن محمّد، عن عبد العزيز بن المهتدي... . (معلّق)

٥٦٥ = ٥/٥٦ (حيلولة)

٥٦٥ = ٦/٥٦ ـ محمّد بن يحيى، عن بعض أصحابه، عن محمّد بن عيسى، عن داود بن رزين (زربي خ.ل)، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

٥٦٥ = ٧/٥٦ ـ عنه، عن محمّد بن عيسى، عن داود... . (معلّق)

رجوع الضمير إلى «بعض أصحابه» خلافاً لظاهره الدوي

توضيح: قد يتوهّم من السند رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى، لكنّ الظاهر منه رجوعه إلى بعض أصحابه، و قد اكتفى في أداء المعنى؛ بوقوع محمّد بن عيسى في السند السابق صريحاً، و قد حذف اسم والد داود ـ أيضاً ـ من هذا السند اكتفاءً بالتصريح به في ما سبق، و ملاحظة أسناد محمّد بن يحيى و محمّد بن عيسى ـ أيضاً ـ تؤكّد ذلك؛ فإنّ الروايات الكثيرة التي وقعت فيها

محمّد بن يحيى و محمّد بن عيسى مجتمعين معاً، يروي محمّد بن يحيى في أكثرها عن محمّد بن عيسى بواسطة، و الواسطة في الأغلب هو محمّد بن أحمد بن يحيى[١] أو أحمد بن محمّد بن عيسى.[٢]

وقوع التحريف في أكثر روايات محمّد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى مع بيان ذلك بالتفصيل

نعم، هنا روايات لمحمّد بن يحيى يرويها عن محمّد بن عيسى (بن عبيد) مباشرةً، لكن ثبت تحريف السند في أكثرها:

منها: ما ورد في الكافي ٢: ٤/٤٦٩، لكن في النسخ المعتبرة: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، و هو الصواب[٣].

منها: ما ورد في التهذيب ٤: ٤١٩/١٥١ ـ نقلاً عن الكافي ـ لكن في الكافي ٤: ٣/٦٢ و نسخ معتبرة من التهذيب: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، و هو الصواب.

منها: ما ورد في أمالي الصدوق، المجلس ٤٨/١٠ و عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٠/١٩٥ ـ و عنهما أخذ وسائل الشيعة ٣: ٥١٢/٤٣٢٤ و بحار

---

١ ـ لاحظ الكافي ٢: ٢/٣٦٩، ٣: ٦/١٧، ١٢/١٤٩، ٤: ٦/١٥١، ٨/١٥٨، ١/١٦٩، ٤/٢٣٩، ١٤/٢٥٥، ١/٤١٣، ٩/٤٧٨، ١٣/٥٠٤، ٩/٥٣٨، ٥: ٣/١٠٠، ٣/١٤٧، ٧/١٥٨، ٢٧/٢٥٠، ٣٠/٢٥١، ٣/٢٦٣، ١٠/٣٠٦، ٢/٤٤٧، ٦: ١/٢٥٣، ٦/٢٥٥، ٧: ١١/٥٩، ١/٢٣١، ١٥/٢٣٦، ٤/٢٦٠، ١١/٢٦٢، ١/٤٠٠، ١/٤١٥

٢ ـ الكافي ٢: ١١/٣٣٢، ١/٥٢٠، ٥: ٥/٤٥، ٧/٢٥٩، ٦: ٢/٣٧، ١/٢١٥.

و كذا توسّط أحمد بن محمّد بينهما في جملة من الأسناد، كما في الكافي ٢: ٣/٥٢٠، ٨/٦٠٥، ٥: ٣/١٤٤، ٦/١٩٨، ٧: ١/٤٦، ١١/٤٢٨.

و كذا في موارد أخرى، لكن فيها في بعض النسخ المعتبرة: محمّد بن أحمد بدل أحمد بن محمّد، و لعلّه الأظهر، لاحظ الكافي ٤: ١٨/٢٥٦، ٥: ١٠/٢٢٧، ٢/٤٦٥، ٦: ٨/٣٠٣، ١/٣٦٦، ٧: ٩/٥٩

٣ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ١٧: ١٠٥.

الأنوار ٦٦: ٣٦/٥٣٧ ـ لكنّ الخبر رواه في الكافي ١: ٥/٢٣٤ عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن عيسى... .

منها: ما ورد في وسائل الشيعة ٤: ٤٤٨٣/٤٩ ـ نقلاً عن الكافي ـ لكنّ السند ورد في الكافي ٣: ١٦/٤٤٦ في ذيل رواية هكذا: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن محمّد بن عيسى مثله. و السند ليس شبيه أسناد الكافي، و لم يرد في بعض نسخ الكافي، و إنّما هو شبيه لأسناد التهذيب، و الظاهر أنّه زائد، و قد كان حاشيةً لبعض من راجع الكافي مأخوذةً من التهذيب ٢: ١/٣١، ثمّ أدرجت في المتن بتوهّم سقوطها منه، و قد غيّر محمّد بن أحمد بن يحيى بمحمّد بن يحيى كي يكون السند شبيهاً بأسناد الكافي، و من هذه النسخة المغيّرة أخذ السند في وسائل الشيعة، لاحظ الاستبصار ١: ٧٧١/٢١٨.

منها: ما ورد في وسائل الشيعة ٩: ١٢٥٦٦/٤٩٤ ـ نقلاً عن الخصال ـ، لكنّ في الخصال ١: ٥١/٢٩٠: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، و هو الصواب.

منها: ما ورد في وسائل الشيعة ١٢: ١٦٦٤٩/٤١٣ ـ نقلاً عن التهذيب ـ، لكنّ الصواب: محمّد بن أحمد بن يحيى بدل محمّد بن يحيى، كما في التهذيب ٥: ١٠٠٢/٢٩٦.

منها: ما ورد في وسائل الشيعة ٢٤: ٣٠٢٣٢/١٥٧ ـ نقلاً عن الكافي ـ، و الخبر ورد في الكافي ٦: ٦/٣١٣ مبدوءاً بالضمير، و قد ذكرنا في ذيله أنّ السند من روايات محمّد بن يحيى عن محمّد بن موسى، فراجع. و قد ورد الخبر مثل ما في وسائل الشيعة في بحار الأنوار ٦٤: ٥١/٢٨٥ أيضاً.

منها: ما ورد في بحار الأنوار ٢٢: ٢٢/٢٠٥ ـ نقلاً عن الكافي ـ، لكنّ

الصواب: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، كما في الكافي ٥: ٢/٣٧٦.

منها: ما ورد في بحار الأنوار ٤٦: ٥٣/٣٠٤ ـ نقلاً عن الكافي ٦: ١/٣٣٩ ـ، و الأمر فيه كما في سابقه حرفاً بحرف.

منها: ما ورد في بحار الأنوار ٦٥: ٢/٤٣ ـ نقلاً عن الكافي ـ، و الخبر ورد في الكافي ٦: ٥/٣١٢ مبدوءاً بالضمير، و ظاهره بدواً رجوعه إلى محمّد بن يحيى، لكن قد ذكرنا في ذيله: أنّ الظاهر رجوعه إلى محمّد بن موسى.

منها: ما ورد في بحار الأنوار ٦٦: ٢٨/٢٨٢ ـ نقلاً عن الكافي ـ، و الخبر ورد في الكافي ٦: ٢/٣٠٧ مصدّراً بالضمير، و قد ذكرنا في ذيله: أنّ الضمير راجع إلى محمّد بن موسى، لا إلى محمّد بن يحيى.

منها: ما ورد في بحار الأنوار ٦٧: ٢٣/٢١٥ ـ نقلاً عن الكافي ـ و في الكافي ٢: ٢٣/٢٥٧: أحمد بن محمّد بن عيسى، بدل محمّد بن عيسى، و هو الصواب.

بقي موارد قليلة لم نعثر على شاهد واضح على تحريف السند فيها[1]، لكن

---

١ ـ الأوّل: الكافي ٦: ٢/٣٩٠، عنه بحار الأنوار ٦٣: ١٦/٧١ و وسائل الشيعة ٢٥: ٣١٨٦٤/٢٦١.

الثاني: كمال الدين ٢: ٥٢/٥٢٢ بسنده عن محمّد بن يعقوب الكليني، و كذا في الفقيه ٤: ٥٥٥٤/٢٣٢ ـ نقلاً عن محمّد بن يعقوب الكليني ـ و الخبر ليس في الكافي، و ما يوهم خلافه ـ من وسائل الشيعة ١٩: ٢٤٤٨٨/٢٣٤، ٢٤٦٥٦/٣٠٥ ـ فليس في محلّه، ولعلّه مأخوذ من رسائل الأئمّة للكليني

الثالث: كمال الدين ٢: ١/٤٧٩

الرابع: كامل الزيارات، الباب ٥٢ /١، عنه وسائل الشيعة ١٤: ١٩٥١٤/٤٢٥

الخامس: عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣٨/٢٢١، عنه بحار الأنوار ٤٩: ٣٠/٤٢.

احتمال التحريف فيها ـ أيضاً ـ موجود.

و يؤيّد ذلك: أنّ أحمد بن محمّد بن يحيى ـ مع كثرة روايته عن أبيه ـ لا يروي عن محمّد بن عيسى بتوسّط أبيه محمّد بن يحيى العطّار، بل روى كتب محمّد بن عيسى بن عبيد بتوسّط الحميري[١]، وكذا ورد عبد اللّه بن جعفر[٢] أو سعد[٣] بين أحمد بن محمّد بن يحيى و محمّد بن عيسى في طرق أخرى.

حصيلة الكلام: أنّ الضمير في الحديث ٧ راجع إلى بعض أصحابه

و **الحاصل**: أنّه لا محيص عن القول برجوع الضمير في الحديث ٧ إلى بعض أصحاب محمّد بن يحيى.

٥٦٨ = ٥٦/١٨: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عمّار بن المبارك...

٥٦٨ = ٥٦/١٩: أحمد بن محمّد، عن العوفي، عن عليّ بن الحسين، عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة، قال: عرض بي وجع في ركبتي فشكوت ذلك إلى أبي جعفر عليه السلام...

في السند ١٩ إبهام و بيان منشأ الإبهام

توضيح: في السند إبهام؛ إذ لا يعلم المراد من أحمد بن محمّد فيه، هل هو أحمد بن محمّد بن عيسى ـ المتقدّم ـ أو أحمد بن محمّد العاصمي، أي: شيخ الكليني؟

و منشأ الإبهام أنّه لم نجد روايةً منهما عن العوفي، و لا رواية شخص آخر

---

١ ـ رجال النجاشي: ٨٩٦/٣٣٣

٢ ـ رجال النجاشي: ٢٤٨/٩٩، ٥٩٧/٢٢٧، ١٢٠٨/٤٤٨.

٣ ـ رجال النجاشي: ٤٥٣/١٧٢، ٥٦٦/٢١٧، ١٢٢٧/٤٥٣، كمال الدين ١: ٣٣/٢٣١، الخصال ٢: ٤٤/٦٤٩، ولاحظ أيضاً أمالي الصدوق، المجلس ٤٢ ٩/٤٢، الخصال ١: ٧٣/٥٤، و قسمها مع السند الخامس المتقدّم عن عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٣٨/٢٢١.

باسم أحمد بن محمّد، ففي السند خلل.

في السند المذكور إشكال آخر

ثمّ إن في السند إشكالاً آخر، و هو: أنّه ليس من رواة محمّد بن عبد اللّه بن زرارة من يسمّى بعليّ بن الحسين[1]، بل الذي يروي عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة بكثرة هو عليّ بن الحسن، و هو عليّ بن الحسن بن فضّال، و في رسالة أبي غالب الزراري: ١٣٥: «و من ولد زرارة، محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، و كان كثير الحديث، و روى عنه عليّ بن الحسن بن فضّال حديثاً كثيراً».

و قد أكثر عليّ بن الحسن بن فضّال من الرواية عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة في هذه الرسالة و غيرها:

منها: ما ورد في الكافي ٨: ٣٨٥/٥٨٥: أحمد بن محمّد بن أحمد، عن عليّ بن الحسن، عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام...، و هو عين السند المبحوث عنه بحذف «العوفي» منه.

منها: ما ورد في الكافي ٢: ١/٢٤٧: محمّد بن يحيى، عن عليّ بن الحسن التيمي، عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة. إلى آخر السند بعينه.

فالظاهر: كون المراد من أحمد بن محمّد في السند المبحوث عنه هو العاصمي ـ أي: شيخ الكليني ـ و هو يروي عن عليّ بن الحسن بن فضّال ـ كما في أكثر أسناده ـ و عليّ بن الحسن يروي عن محمّد بن عبد اللّه بن زرارة، و قد صحّف عليّ بن الحسن بـ«عليّ بن الحسين».

و أمّا «عن العوفي» الوارد في السند، فيمكن كونه في الأصل «التيمي»، و

---

١ ـ و ما في مطبوعة التهذيب ١: ١٧٩/٥١٤، ففيه تصحيف، و الصواب: عليّ بن الحسن بدل عليّ بن الحسين، كما ورد في المخطوطات المعتبره منه.

كان تفسيراً لعليّ بن الحسن، فأدرج في المتن سهواً، كما يمكن أن يكون في الأصل «العاصمي»، فصحّف بالعوفي، ثمّ زيد «عن» بين أحمد بن محمّد و العاصمي.

والأظهر كون «العوفي» في الأصل «الكوفي»، فبدّل بالعوفي، ثمّ زيد «عن» قبله.

حصيلة الكلام: أنّ الحديث ١٩ ليس بمعلّق، مع وقوع التصحيف فيه

فتحصّل: أنّ الحديث ١٩ ليس معلّقاً، و «عن العوفي» فيه زائد أو محرّف، و عليّ بن الحسين فيه مصحفّ عليّ بن الحسن (بن فضّال)، و اللّه أعلم.

٥٧٢ = ١١/٥٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

٥٧٣ = ١٢/٥٧ ـ عنه، عن جعفر بن محمّد بن يونس، عن بعض أصحابنا... . (معلّق)

٥٧٣ = ١٣/٥٧ ـ عنه، رفعه قال... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد؛ إذ روى كتاب جعفر بن محمّد بن يونس الأحول ـ كما في رجال النجاشي[1] ـ وقد روى أحمد البرقي عن جعفر بن محمّد بن يونس في بعض الأسناد.[2]

---

١ ـ رجال النجاشي: ١٢٠/٣٠٧، وما ورد في مطبوعه الفهرست. ١١٢/١٤٩ ـ من توسّط «أبيه» في البين ـ فالظاهر سهو، وقد حكى في هامشه عن نسختين منه خلوهما عن ذلك.

٢ ـ وردت رواية أحمد بن محمّد البرقي عن جعفر بن محمّد بن بونس في رجال الكشي: ٨٧٧/٤٦١، وعن جعفر بن محمّد الأحول في المحاسن ٢: ٥١٤/٧٠٠، لاحظ أيضاً ٢: ٥١٨/٧١٨.

٥٧٣ = ١/٥٨ ـ قال: كان أبو عبد اللّه عليه السلام يدعو عند قراءة كتاب اللّه عزّ وجلّ... .

توضيح: الظاهر رجوع الضمير في «قال» إلى المصنّف وكون الرواية مرسلةً.

٥٧٦ = ١/٥٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عمّن ذكره....

٥٧٦ = ٥٩/ذيل ١ ـ قال: و في حديث آخر زيادة... .(معلّق)

٥٧٧ = ٥٩/ذيل ١ ـ: و قال: في حديث آخر قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله....(معلّق)

٥٧٧ = ٢/٥٩ ـ عنه، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى.... (معلّق)

٥٧٧ = ٥٩/ذيل ٢ ـ قال: و رواه بعض أصحابنا، عن وليد بن صبيح....(معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» في المواضع الثلاثة و الضمير في «عنه» يرجعان إلى أحمد بن محمّد بن خالد، اُنظر ما سيأتي في: ٤/٦٧١.

٥٧٨ = ٤/٦٠ (حيلولة)

٥٧٨ = ٥/٦٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي عبد اللّه البرقي... .

٥٧٩ = ٦/٦٠ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٥٧٩ = ٧/٦٠ ـ عنه، عن ابن محبوب، عن الفضل بن يونس... . (معلّق)

٥٧٩ = ٨/٦٠ ـ عنه، عن ابن محبوب، عن أبان... . (معلّق)

٥٧٩ ـ ٩/٦٠ ـ عنه، عن يحيى بن المبارك، عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن عمّه، عن الرضا عليه السلام... .

اختلاف مرجع الضمير في الأسناد الأربعة

توضيح: الضمير في الحديث ٦ يرجع إلى محمّد بن يحيى، و في الحديثين ٧ و ٨ إلى أحمد بن محمّد بلا إشكال.

و أمّا الحديث ٩، فالظاهر من السياق رجوع الضمير فيه ـ أيضاً ـ إلى أحمد بن محمّد، و بهذا الظهور أخذ في معجم رجال الحديث ٢٠: ٢٥٣، لكن لم نجد رواية أحمد بن محمّد عن يحيى بن المبارك في موضع، كما لم نجد رواية محمّد بن يحيى أو ابن محبوب عنه في موضع.

نعم، ورد في التهذيب ٤: ٦٩٩/٢٣٩ رواية هارون، عن الحسن بن محبوب، عن يحيى بن المبارك.

لكن لعلّ الصواب: هارون بن الحسن بن محبوب، كما حكي في حاشية التهذيب عن الاستبصار.

هذا، و أكثر روايات يحيى بن المبارك وردت من طريق إبراهيم بن هاشم أو سهل بن زياد أو يعقوب بن يزيد.

وقوع أمرين غريبين في السند ٩

و في السند أمران غريبان أيضاً:

أحدهما: رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن عمّه؛ إذ لم نعثر على من ذكر عمّاً لابراهيم بن أبي البلاد، و قد ترجم النجاشي لإبراهيم هذا، و أشار إلى أبيه

أبي البلاد و ابنيه محمّد و يحيى، و لم يشر إلى عمّه أصلاً[١]، و المعهود في جملة من الروايات رواية إبراهيم بن أبي البلاد عن الرضاعليه السلام مباشرةً[٢]. و هو كان معمّراً عند روايته عنه‌عليه السلام؛ فقد كان من أصحاب أبي عبد اللّه‌عليه السلام أيضاً.

و لهذا كلّه الظاهر زيادة «عن عمّه» في السند، و لعلّ عمّه مصحّف «عن» أو «عنه» المذكور في السند، فالجمع بينه و بين أصله من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المصحّفة، و قد شاع ذلك في باب التحريفات.

ثانيهما: رواية يحيى بن المبارك عن إبراهيم بن أبي البلاد، فلم نجده إلّا هنا.

الحاصل تعيين مرجع الضمير في الحديث ٩ مشكل

و **الحاصل**: أنّ تعيين مرجع الضمير في الحديث ٩ ـ مع ما فيه من الخلل ـ مشكل.

٥٨٠ = ١٤/٦٠ (حيلولة)

٥٨٤ = ١٩/٦٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

٥٨٤ = ٢٠/٦٠ ـ عنه، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

٥٨٥ = ٢١/٦٠ ـ وعنه رفعه... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهر السند.

---

١ ـ رجال النجاشي: ٣٢/٢٢.

٢ ـ بصائر الدرجات: ٣/٢٧٤، غيبة الطوسي: ٧٢/٦٨، رجال الكشّي: ٨٧٨/٤٦١، الثاقب في المناقب: ٩/٤٩٣، و أيضاً الكافي ٣: ٢٦/٤٤٨

٥٨٩ = ٢٨/٦٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد عن محمّد بن سنان، عن يعقوب بن شعيب....

٥٨٩ = ٢٩/٦٠ ـ وبهذا الإسناد عن يعقوب بن شعيب....

٥٩٠ = ٣٠/٦٠ ـ عنه، عن محمّد بن سنان.... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٥٩٠ = ٣١/٦٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين....

٥٩٢ = ٦٠/ذيل ٣١ ـ ابن محبوب، عن جميل بن صالح.... (معلّق)

٥٩٢ = ٣٢/٦٠ ـ ابن محبوب، قال: حدّثنا نوح أبو اليقظان.... (معلّق)

٥٩٣ = ٣٣/٦٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

٥٩٥ = ٣٤/٦٠ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن الوليد....

٥٩٥ = ٣٥/٦٠ ـ عليّ بن أبي حمزة، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام....

الظاهر وقوع تحريف في السند الأخير

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ من السند وقوع الإرسال فيه، و يحتمل وقوع التعليق فيه بقرينة الحديث ٣٣؛ فإنّ ابن أبي عمير قد أكثر الرواية عن عليّ بن أبي حمزة، لكنّه لم يعهد هذا النحو من التعليق من الكليني؛ فإنّ عليّ بن أبي حمزة لم يذكر اسمه في الحديث ٣٣، فلا يبعد القول بوقوع سقط في السند، بأن

كان الأصل في السند: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عـمير، عـن علي بن أبي حمزة... فجاز عين الناسخ من علي في أوّل السند إلى على ـ قبل «بن أبي حمزة» ـ فوقع السقط، وهذا النحو من السقط شائع، خصوصاً إذا كان بين الكلمتين المتشابهتين فصل نحو سطر، فوقعت إحديهما تحت الأخرى في سطر آخر.

كتاب فضل القرآن

٦٠٢ = ١/١٢ (حيلولة)

٦٠٣ = ٢/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد و سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن الفضيل بن يسار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

٦٠٣ = ٣/٢ ـ و بإسناده عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

٦٠٣ = ٤/٢ ـ ابن محبوب، عن مالك بن عطيّة.... (معلّق)

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلى الإسناد المتقدّم، كما هو ظاهر السياق.

٦٠٤ = ٥/٢ (حيلولة)

٦٠٧ = ١/٤ (حيلولة)

٦٠٧ = ٢/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير....

٦٠٨ = ٣/٤ ـ ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد.... (معلّق)

٦٠٨ = ٤/٤ (حيلولة)

٦١٠ = ٣/٦ (حيلولة)

٦١١ = ١/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب... . (حيلولة)

٦١١ = ٧/ذيل ١ ـ قال ابن محبوب... . (معلّق، حيلولة)

٦١١ = ٢/٧ ـ ابن محبوب، عن جميل بن صالح... . (معلّق، حيلولة)

٦١٢ = ٦/٧ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبار و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن عليّ بن حديد، عن منصور، عن محمّد بن بشير، عن عليّ بن الحسين٨، قال: و قد روى هذا الحديث عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: من استمع حرفاً... و من ختمه كان له دعوةً مستجابةً مؤخرةً أو معجّلةً، قال: قلت: جعلت فداك ختمه كلّه؟ قال: ختمه كلّه. (حيلولة)

٦١٣ = ٧/٧ ـ منصور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: سمعت أبي عليه السلام يقول: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: ختم القرآن إلى حيث تعلم. (معلّق، حيلولة)

في مرجع الضمير في «قال. وقد روى» احتمالان

توضيح: في الضمير في «قال: و قد روى هذا الحديث» احتمالان:

الأوّل: رجوعه إلى المصنّف.

و **الثاني:** رجوعه إلى عليّ بن حديد.

و على الاحتمال الأوّل الظاهر أنّ «روى» بصيغة المجهول، و على الاحتمال الثاني يحتمل ذلك، كما يحتمل كونه بصيغة المعلوم و رجوع الضمير في «روى» إلى منصور، فيكون إشارةً إلى وجود طريقين للمنصور: أحدهما: ما يرويه عن محمّد بن بشير عن عليّ بن الحسين عليه السلام، و ثانيهما: ما يرويه عن أبي

عبد اللّه عليه السلام مباشرةً.

ثمّ إنّه يحتمل كون مرجع الضمير في «قال: قلت» في ذيل الخبر هو منصور، فقد سأل أبا عبد اللّه عليه السلام فأجابه بقوله: «ختمه كلّه»، و اللّه أعلم.

٦١٣ = ١/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن يعقوب بن يزيد رفعه إلى أبي عبد اللّه عليه السلام... .

٦١٣ = ٢/٨ ـ عنه، عن عليّ بن الحسين بن الحسن الضرير، عن حمّاد بن عيسى... . (معلّق)

الظاهر رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد و بُعد رجوعه إلى يعقوب بن يزيد

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد ـ كما هو ظاهر السند ـ؛ فقد رواه في ثواب الأعمال: ١/١٢٩ بإسناده عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن عليّ بن الحسين الضرير... فهذه تكشف عن رجوع الضمير هنا إلى أحمد بن محمّد، خصوصاً لو كان المراد منه البرقي[1]، و قد روى الحديث ١ في ثواب الأعمال: ١/١٢٨: بإسناده عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من العوام رفعه.

و أمّا احتمال رجوع الضمير إلى يعقوب بن يزيد؛ نظراً إلى رواية من في طبقته ـ كموسى بن عمر و الحسن بن عليّ بن النعمان عن الضرير ـ، فيبعدّه ـ مضافاً إلى سند ثواب الأعمال ـ: أنّ يعقوب بن يزيد يروي عن حمّاد بن عيسى في جلّ أسناده مباشرةً[2]، و روايته عنه بواسطة نادرة جدّاً، بعضها

---

١ ـ المراد من أحمد بن محمّد ـ شيخ العدّة ـ في أسناد الكافي مختلف، و الظاهر كون المراد منه هنا هو البرقي؛ لعدم ثبوت رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن يعقوب بن يزيد ثبوتاً قاطعاً، كما لم نجد روايته عن عليّ بن الحسين الضرير في موضع.

٢ ـ الكافي ٨: ١٦٥/١٧٩، التهذيب ٣: ١٣٦/٣٠١، التوحيد: ١٢٧/٦، ٣٢٧/٣، ☜

محرّفة ظاهراً[١] و الباقي احتمالاً.[٢]

فتحصّل: أنّه لا وجه للعدول عن ظاهر السند، من رجوع الضمير فيه إلى أحمد بن محمّد.

٦١٥ = ٦/٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عليّ بن معبد... .

٦١٥ = ٧/٩ ـ عنه، عن عليّ بن معبد... . (معلّق)

٦١٥ = ٨/٩ ـ عنه، عن أبيه، عن عليّ بن معبد... .

٦١٥ = ٩/٩ ـ عنه، عن عليّ بن معبد... . (معلّق)

توضيح: الراوي عن عليّ بن معبد هو إبراهيم بن هاشم ـ والد عليّ بن إبراهيم ـ فيرجع الضمير في الحديثين ٧ و ٩ إلى والد عليّ بن إبراهيم،

☜ ٢٤/٣٥٣، ١/٣٥٩، علل الشرائع ١:١٣/١١٦، ١٤/١٥٣، ١/٢٧٩، ٢/٢٨٤، ١/٢٨٨، ١/٣٠٢، ٤/٣٢٩:٢، ١/٣٥٥، ١/٣٥٧، ١٠/٣٩٤، ١/٤٤٧، ١٤/٤٥٥، ١/٥٥٨، فضائل الأشهر الثلاثة: ١١٧/١١٩، كمال الدين ١:٩/٢٦٢ و ١٠، ٢٥/٢٧٤، ٢:١٥/٤١٣، ٩/٦٦٧، الخصال ١:٩٥/٢٧، ٢:١٩/٣٤٧، ٦٥/٣٨٥، ٩/٤١٧، ٣٩/٤٤٤، ٣٨/٤٧٥، ٤١/٤٧٧، معاني الأخبار: ١/١٨٣، ٢٨/٣٨٩، ٣٢/٣٩٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:١٧/٥٢، عقاب الأعمال: ١/٢٧٤، ٤/٢٧٧، ٢/٣٠٧، ٨/٣٢٢، الأمالي للمفيد، المجلس ٦/١٢، بصائر الدرجات: ١/٤٧٥، ٧/٥٢١، المحاسن ١:٦٧/٢٠٧، قصص الأنبياء للراوندي: ٢٦٠/٢٠٢، ٢٦٣/٢٠٣، الغيبة للطوسي: ٢٨٨/٣٣٩.

١ ـ كما في بصائر الدرجات: ٦/٣٦٩، ٧/٤٣٠: يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن الحسين، عن حمّاد بن عيسى... و الصواب عطف محمّد بن الحسين على يعقوب بن يزيد، كما في النسخ المعتبره.

٢ ـ كمال الدين ٢:٢/٤١٤، علل الشرائع ٢: ٤/٣٣٠ ـ ويحتمل زيادة محمّد بن أبي عمير في السند ـ، بصائر الدرجات: ٧/٢٩٤. و في بعض النسخ حمّاد بن عثمان، بدل حمّاد بن عيسى، و على فرض صحّة عيسى يحتمل زيادة ابن أبي عمير في السند.

والسندان معلّقان.

و أمّا الضمير في الحديث ٨ فيرجع إلى عليّ بن إبراهيم نفسه وليس في السند تعليق، والتفكيك في مرجع الضمير في هذه الأسناد الثلاثة ربما يوحي إلى وقوع خلل في السند.

٦١٦ = ١٠/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن موسى بن عمر الصيقل، عن محمّد بن عيسى، عن السكوني، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي، عن رجل، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

السكوني في أسنادنا يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباسرةً

توضيح: المعروف بالسكوني في أسنادنا هو «إسماعيل بن أبي زياد» من أصحاب الصادق عليه السلام، و قد أكثر جدّاً من الرواية عنه، و لم نجد روايته عنه عليه السلام بواسطة، فضلاً عن الواسطتين، ففي السند خلل لا محالة.

أضف إلى ذلك ما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» في تعليقه على السند، إذ قال: «رواية السكوني ـ الراوي عن أبي عبد اللّه عليه السلام ـ عن الميثمي ـ الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام غريبة، و لم أجد رواية السكوني عن الميثمي في موضع...».

احتمال كون السكوني في السند غير «إسماعيل بن أبي زياد»

و لحلّ هذين الإشكالين يمكن أن يقال: إنّ المراد من السكوني غير من هو المشهور، ففي الكافي ٨: ٢٤١/٣٣١ رواية سهل بن زياد، عن داود بن مهران، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي، عن رجل، عن جويرية بن مسهّر، قال: اشتددت خلف أمير المؤمنين عليه السلام، فقال لي: يا جويرية... .

و لتقريب الاستدلال به يمكن أن نقول: إنّ المراد من داود بن مهران هو داود بن مهران بن محمّد بن أبي نصر السكوني، و قد ترجم النجاشي في رجاله: ٤٢٣/١١٣٥ لمهران هذا، و في: ٢٦/٤٩ لابنه إسماعيل بن مهران، و

في: ١٢٧/٥٦ لابنه الآخر الحسين بن مهران، و كذا ترجم الشيخ في الفهرست لإسماعيل بن مهران: ١٢٧/٥٦، و قد صرّحوا في جميع هذه التراجم بلقب السكوني.(١)

في السند ـ غير الإشكال المتقدّم ـ إشكالات أخر

لكن في السند إشكالات أخرى:

منها: أنّ سهل بن زياد يروي عن محمّد بن عيسى مباشرةً.

منها: أنّ سهل بن زياد يروي عن السكوني ـ لو أريد به داود بن مهران ـ مباشرةً كما عرفت.

منها: أنّ موسى بن عمر الصيقل يروي عن عليّ بن إسماعيل الميثمي مباشرةً ـ كما ورد في الاختصاص: ٢٩١ ـ و بحذف «الصيقل» و «عليّ بن إسماعيل» في بصائر الدرجات: ١/٣٤٠، و هو مأخوذ من بصائر سعد بن عبد اللّه، كما أنّ ما في الاختصاص ـ أيضاً ـ كذلك، و التفصيل لا يسعه المقام.

منها: أنّ محمّد بن عيسى ليس من رواة السكوني.

الإجابة عن هذه الإشكالات

و لحلّ هذه الإشكالات يمكن أن يقال: بوقوع تحريف في السند، و الصواب: سهل بن زياد، عن موسى بن عمر الصيقل، و محمّد بن عيسى و السكوني، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي، و المراد من السكوني هو داود بن مهران، و قد وقع عطف موسى بن عمر بن يزيد الصيقل على محمّد بن عيسى في التهذيب ١:١٩٦/٥٦٦، و قد روى محمّد بن عيسى بن عبيد عن عليّ بن

---

١ ـ توجد عناوين أخرى من آل أبي نصر السكوني، و لعلّهم مع من ذكرنا في المتن من بيت واحد، و هو الظاهر بالنسبة إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر زيد، مولى السكوني ـ المترجم في الفهرست: ٥٠/٦٣ ـ المعروف بالبزنطي، فقد صرّح في ترجمة إسماعيل بن مهران بأنّ اسم أبي نصر «زيد»، لاحظ رجال النجاشي: ٢٦/٤٩.

إسماعيل الميثمي في بعض الأسناد.[١]

في السند جهتان من البحث غير الاشكالات المتقدّمة

لكن يبقى في السند جهتان:

الأولى: أنّ إطلاق السكوني و إرادة داود بن مهران غريب جدّاً.

الثانية: أنّ كون المراد من داود بن مهران في سندالكافي ٨:٢٤١/٣٣١ هو داود بن مهران بن محمّد بن أبي نصر السكوني غير معلوم؛ إذ لم نجد داود بن مهران مصرّحاً بالسكوني في موضع، بل لم نجد داود بن مهران في غير هذا السند، و احتمال وقوع تصحيف فيه قريب، و لا يبعد كون مهران مصحّفاً من مهزيار؛ فقد ورد داود بن مهزيار في بعض الأسناد[٢]، و قد عدّه الشيخ في رجاله: ٣٧٥/٥٥٥٤=٢ في أصحاب الجواد عليه السلام قائلاً: أخو عليّ بن مهزيار، و في التهذيب ١:٣٦٩/١١٢٥ رواية داود بن مهزيار، عن عليّ بن إسماعيل، عن حريز...[٣]

و في سند الكافي خلل من جهة أخرى ـ أيضاً ـ على الظاهر[٤].

وعليه: فالظاهر عدم صحّة ما ذكرنا لحلّ إشكالات السند.

تعرّض سيّدنا ـ دام ظلّه ـ للجواب بوجه تامّ خالٍ عن أكثر الإشكالات السابقة

و من هنا يأتي دور وجه آخر أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه» و افٍ بحلّ أكثر

---

١ ـ علل الشرائع ١:٢٠١/٣٢، كمال الدين ١:٢٠٤/١٦، بصائر الدرجات: ٨/٣٣٢.

٢ ـ التهذيب ٤:١٠٣٥/٣٣١، ٥:١٧٢٠/٤٨٣، رسالة أبي غالب الزراري: ٩٤/١٧٨.

٣ ـ و في رجال الكشّي: ١٣٧/٨١ رواية داود بن مهزيار، عن عليّ بن إسماعيل، عن فضيل، عن عمران بن ميثم... و الظاهر أنّ المراد من عليّ بن إسماعيل فيه و في السند المذكور في المتن هو الميثمي، كما يؤيّده كون شيخه فضيل بن الزبير أسدياً، و هو يروي عن عمران بن ميثم، لاحظ أمالي المفيد، المجلس ١٨/٤، و الفضل فيه مصحّف الفضيل، كما صرّح به في تهذيب الكمال ٣:٥/٤١١ و غيره.

٤ ـ إذ يبعد جدّاً رواية عليّ بن إسماعيل الميثمي عن أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام بواسطة واحدة فقط

الاشكالات المتقدّمة، فقد أورد ـ بعد كلامه المتقدّم عنه في أوّل البحث ـ: «و لعلّ الصواب: «و عليّ بن إسماعيل» أو «و عن عليّ»: بأن يكون الميثمي عطفاً على محمّد بن عيسى، فالصيقل يروي الخبر عن أبي عبد اللّه عليه السلام تارةً عن محمّد بن عيسى عن السكوني، و أخرى عن الميثمي عن رجل، و روى موسى بن عمر الصيقل عن عليّ بن إسماعيل الميثمي في الاختصاص: ٢٩١» انتهى.

الإجابة عن إشكاليين آخرين بملاحظة كلام سيّدنا دام ظلّه

ثمّ إنّه يبقى في السند اشكالان، و هما: عدم رواية محمّد بن عيسى عن السكوني، و كون سهل بن زياد راوياً عن محمّد بن عيسى مباشرةً لا بواسطة.

لكن الإشكالين نتجا عن القول بكون محمّد بن عيسى في السند هو محمّد بن عيسى العبيدي، المعروف، و قد نفاه سيّدنا «دام ظلّه» فقال: «روى محمّد بن عيسى عن إسماعيل بن أبي زياد في التهذيب ١:٤٦٢/١٥١٠، و إسماعيل هو السكوني، و الظاهر أنّ محمّد بن عيسى في السند غير محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني؛ فإنّه متأخّر طبقةً عمّن في الموضعين؛ فإنّه ليس في طبقة الرواة عن السكوني، و لا في طبقة مشايخ الصيقل، و سند رواية التهذيب هو هكذا: محمّد بن الحسين، عن موسى بن عيسى، عن محمّد بن عيسى، و اليقطيني في طبقة محمّد بن الحسين» انتهى.

لكنّ الأظهر ـ بملاحظة الأسناد المشابهة[1] ـ: كون محمّد بن عيسى

١ ـ فقد ورد في التهذيب ١:١٣٠٧/٤١٤ بسنده عن محمّد بن الحسين، عن موسى بن عيسى، عن محمّد بن سعيد، عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام ... و في التهذيب ٢:٩٤٠/٢٣٧ بنفس الإسناد، إلّا أنّه ورد في بعض نسخه: محمّد بن عيسى، بدل موسى بن عيسى، و في التهذيب ١:١٤٠٦/٤٣٧ رواية محمّد بن الحسين عن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن آبائه عليهم السلام ....

مصحّفاً من محمّد بن سعيد، و هو محمّد بن سعيد بن غزوان الراوي عن السكوني كثيراً، فيمكن القول بنظير هذا التصحيف في سندنا هذا، فيرتفع الإشكالان.

٦٢٢ = ١٣/١٠ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة... .

٦٢٢ = ١٣/١١ ـ و بهذا الإسناد، عن الحسن، عن سيف بن عميرة... .

٦٢٢ = ١٣/١٢ ـ عنه، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة... . (معلّق)

توضيح: الحسن ـ الراوي عن سيف بن عميرة ـ هو الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، كما في التهذيب ١:٣٤٧/١٠٢٠، فالمراد بهذا الإسناد: أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن حسّان، عن إسماعيل بن مهران، (عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة)، و الضمير في الحديث ١٢ ـ أيضاً ـ يرجع إلى إسماعيل بن مهران.

٦٢٣ = ١٣/١٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى... .

٦٢٣ = ١٣/١٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٦٢٣ = ١٣/١٧ ـ عنه، عن أحمد، عن بكر بن صالح... .

الاختصار في اسم الراوي اعتماداً على السند السابق

توضيح: المراد من أحمد في السند هو أحمد بن محمّد بن عيسى أو أحمد بن محمّد بن خالد؛ بقرينة روايته عن بكر بن صالح، لكنّ التعبير بأحمد ـ بلا ذكر اسم أبيه و جدّه ـ يجب أن يكون بالاعتماد على السند السابق، و الظاهر: أنّه

☜ و الظاهر كون محمّد بن عيسى ـ في هذا السند و في بعض نسخ السند المتقدّم ـ مصحّفاً من موسى بن عيسى.

اعتمد على حديث ١٥؛ ففيه أحمد بن محمّد بن عيسى.

وعليه: يرجع الضمير في «عنه» إلى محمّد بن يحيى، و لولا وقوع اختصار في اسم «أحمد» لأمكن إرجاع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم؛ فقد يروي عليّ بن إبراهيم عن أحمد بن محمّد بن خالد و أحمد بن محمّد بن عيسى كليهما.

٦٢٣ = ١٣/١٩ (حيلولة)

٦٢٧ = ١٤/٢ (حيلولة)

٦٣٢ = ١٤/١٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن [ال] حسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان....

٦٣٢ = ١٤/١٨ ـ عنه، عن الحسين بن النضر، عن القاسم بن سليمان....(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد، و الظاهر وقوع التصحيف في السند، و الصحيح: عن الحسين عن النضر، و قد نقل في الوافي ٩: ١٧٨٤/ ٩٠٩٤ عن الكتاب على الصواب.

٦٣٣ = ١٤/٢٦ (حيلولة)

٦٣٤ = ١٤/٢٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد اللّه بن فرقد... .

٦٣٤ = ١٤/٢٨ ـ عليّ بن الحكم، عن هشام بن سالم... . (معلّق)

كتاب العشرة

٦٣٥ = ١/٢ (حيلولة)

٦٣٦ = ١/٥ (حيلولة)

٦٣٨ = ٣/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن حسين بن الحسن، عن محمّد بن سنان... .

٦٣٨ = ٣/٢ ـ عنه، عن عبد الرحمان بن أبي نجران... . (معلّق)

٦٣٨ = ٣/٣ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٦٤٠ = ٤/٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان، عن عمّار بن موسى، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... .

٦٤٠ = ٤/٦ ـ قال: وسمعت أبا عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى عمّار بن موسى، والسند معلّق.

٦٤١ = ٧/٤ (حيلولة)

٦٤٢ = ١/٥ (حيلولة)

٦٤٤ = ١/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه....

٦٤٤ = ٢/٦ ـ أحمد بن محمّد بن خالد ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن عليّ بن الحكم... (معلّق، حيلولة)

٦٤٥ = ٥/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال....

٦٤٥ = ٦/٧ ـ عنه، عن ابن فضّال....

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٦٤٦ = ١٢/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى....

٦٤٦ = ١٣/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... (معلّق)

٦٤٧ = ٣/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط....

٦٤٧ = ٤/٨ ـ سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري... (معلّق)

٦٥٨ = ١/١٦ (حيلولة)

٦٥٨ = ١٦/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

٦٥٨ = ١٦/٥ ـ عنه، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن عبد اللّه بن سنان... (معلّق)

توضيح: قد مرّ في: ١٨/٣٣٤ رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عن أبي نهشل، عن عبد اللّه بن سنان...، فالظاهر رجوع الضمير في الحديث ٥ ـ أيضاً ـ إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٦٦٢ = ٢٢/٣ (حيلولة)

٦٦٣ = ٢٢/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

٦٦٣ = ٢٢/٥ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

٦٦٣ = ٢٣/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن شريف بن سابق... .

٦٦٣ = ٢٣/٣ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن يحيى بن سلام، عن يوسف بن يعقوب، عن صالح بن عقبة، عن بونس الشيباني... . (معلّق)

٦٦٣ = ٢٣/٤ ـ صالح بن عقبة، عن عبد اللّه بن محمّد الجعفي... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٣ يرجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، فالسند

معلّق على الحديث ٢ وأمّا الحديث ٤ فمعلّق على الحديث ٣.

٦٦٥ = ١٩/٢٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

٦٦٥ = ٢٠/٢٣ ـ عنه، عن ابن فضّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد، كما هو ظاهره.

٦٦٦ = ١/٢٤ (حيلولة)

٦٦٧ = ٧/٢٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

٦٦٧ = ٨/٢٤ ـ عنه، عن النهيكي، عن إبراهيم بن عبد الحميد.... (معلّق)

٦٦٧ = ٩/٢٤ ـ عنه، عن بعض أصحابه، عن صالح بن حمزة... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع في السندين إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهره، و النهيكي ـ الراوي عن إبراهيم بن عبد الحميد ـ هو عبد اللّه بن محمّد النهيكي، و قد وردت رواية أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عبد اللّه بن محمّد النهيكي، عن إبراهيم بن عبد الحميد في مواضع[1].

١ ـ الكافي ٦:٣/٤٧٣، و كذا في: ٥/٥٠٥، ـ و قد عبّر عن أحمد بن أبي عبد اللّه بالضمير ـ، و في المحاسن ٢:٤٢٨/ذيل ٢٤٣: رواه النهيكي عبد اللّه بن محمّد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، و في ١:٥٨/٩٢: عن عبد اللّه بن محمّد، عن إبراهيم بن عبد الحميد. ، و المراد من عبد اللّه بن محمّد هو النهيكي.

فرجوع الضمير في الحديث ٨ إلى أحمد بن محمّد بن خالد واضح.

و أمّا الحديث ٩، فمقتضى ظاهر السند و وحدة السياق رجوع الضمير فيه ـ أيضاً ـ إليه، و يؤكّده ما ورد في الكافي ٢:٦٩/٧ من رواية أحمد بن محمّد بن خالد، عن بعض أصحابه، عن صالح بن حمزة... و في الكافي ٥:٨٨/٦ رواية أحمد [و المراد به أحمد بن أبي عبد اللّه؛ بقرينة ما تقدّمه من السند]، عن بعض أصحابنا (أصحابه خ.ل)، عن صالح بن حمزة... .

٦٦٨ = ٢٤/١١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد أبي عبد اللّه، عن إسماعيل بن مهران... .

٦٦٨ = ٢٤/١٢ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد أبي عبد اللّه، كما هو ظاهره.

٦٦٨ = ٢٤/١٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال....

٦٦٩ = ٢٤/١٦ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن محمّد بن الفضيل....(معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد ـ والمراد منه هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، المعبّر عنه غالباً بأحمد بن أبي عبد اللّه ـ بقرينة روايته عن محمّد بن عليّ (الكوفي) وهو أبو سمينة. أنظر ما مرّ آنفاً بالرقمين ١١ و ١٢.

٦٧٠ = ٢٧/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد و سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب... .

٦٧٠ = ٢٧/٢ ـ ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

٦٧١ = ٤/٢٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن يعقوب بن يزيد، عن عليّ بن جعفر، عن عبد الملك بن قدامة، عن أبيه، عن عليّ بن الحسين عليه السلام....

٦٧١ = ٢٨/ذيل ٤ ـ قال: و في حديث آخر قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: إنّ من أعجز العجز.... (معلّق)

٦٧٢ = ٥/٢٨ ـ و عنه، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة.... (معلّق)

توضيح: الضمير في «عنه» في الحديث ٥ راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد، كما هو ظاهره، و كذا الضمير المستتر في «قال» في ذيل الحديث ٤؛ إذ لم ترد عبارة «قال و في حديث آخر» في الكافي إلّا في ذيل روايات أحمد بن محمّد بن خالد[1].

٦٧٢ = ٧/٢٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن معلّى بن خنيس و عثمان بن سليمان النخّاس، عن مفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان، قالا: قال أبو عبد اللّه عليه السلام....

في السند مواضع من الحب. الموضع الأوّل في جهات من الإشكال في رواية معلّى بن خنيس

توضيح: في السند مواضع من الإشكال:

الأوّل: أنّ ظاهر السند رواية معلّى بن خنيس عن أبي عبد اللّه عليه السلام

١ ـ الكافي ٢:٥٧٦/١، ٦:٢٩٠/١، ٥١٣/١، و في ٦:٥٣٨/٦ في ذيل رواية عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، و قد ذكرنا في ذيله: أنّ المراد من أحمد بن محمّد هو البرقي، لاحظ المحاسن ٢:٦٣٣/١١٧، و قد وردت العبارة في المحاسن ٢:٤٠٣/١٠٢، ٤٢٦/٢٣٤، ٤٤٧/٣٤٥، ٥٧١/٩، ٦٤٠/١٥٣، ٦٤٣/١٦٧، و بحذف «قال» في مواضع كثيرة أخرى.

بواسطة مفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان، و في ذلك جهات من الإشكال:

الجهة الأولى: عدم رواية معلّى بن خنيس، عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة

الأولى: أنّ معلّى بن خنيس يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً في عامّة الموارد، ولم نجد روايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطة إلّا في سند واحد مريب[1].

إن قلت: يمكن دفع هذه الجهة من الإشكال بدعوى وقوع تحويل في السند، أي: بأن يكون عطف عبارة «عثمان بن سليمان النخّاس عن مفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان» على «معلّى بن خنيس» من قبيل عطف طبقتين على طبقة واحدة، فيصير معلّى راوياً عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً.

قلت: لازم وقوع التحويل كون الراوي عن الإمام عليه السلام ثلاثة، فلا يناسب مع كلمة «قالا».

أضف إليه: أنّ عطف طبقتين على طبقة من غير قرينة ظاهرة عليه غريب.

الجهة الثانية: تقدّم طبقة معلّى بن خنيس على مفضّل بن عمر

الثانية: أنّ معلّى بن خنيس متقدّم طبقةً على مفضّل بن عمر؛ فإنّ معلّى كان من أصحاب الصادق عليه السلام، و كان من قوّامه و مواليه، و قد قتله داود بن عليّ ـ المتوفّى سنة ١٣٣ ـ في حياة الإمام الصادق عليه السلام، فلم يدرك أبا الحسن الكاظم عليه السلام[2].

وأمّا مفضّل بن عمر، فهو من أصحاب أبي الحسن الكاظم عليه السلام و لم تعهد رواية المعلّى بن خنيس عنه، ففي السند غرابة، و حلّها بدعوى وقوع

---

١ ـ التهذيب ٤: ١٥٠/٤١٧، ففيه: معلّى بن خنيس، عن أبي الصامت، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

لكن صحّته محلّ تأمّل جدّاً، و قد روى أبو الصامت عن المعلّى بن خنيس في محاسن البرقي ١: ٩٠/٤٠ و عقاب الأعمال: ٢٤٣/١.

٢ ـ و ما ورد في التهذيب ٢: ١٥٤/٦٠٦ و الاستبصار ١: ٣٥٩/١٣٦٣ ـ عن معلّى بن خنيس، قال: سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام ـ فليس بصحيح.

التحويل، قد عرفت ما فيه.

و قد أشار إلى هذا الإشكال سيّدنا «دام ظلّه» بقوله: معلّى بن خنيس غير مناسب لوقوعه هنا طبقةً.

الموضع الثاني: ما أشار إليه سيّدنا دام ظلّه، من عدم إدراك عمر بن عبد العزيز لـ«معلّى بن خنيس»

الثاني: ما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه»، قال: «الظاهر عدم إدراك عمر بن عبد العزيز ـ الذي كان من رجال القرن الثالث؛ بقرينة رواية أحمد بن محمّد بن عيسى و من في طبقته عنه ـ معلّى بن خنيس، و روى هذا الخبر في الخصال ١: ٤٧/ ٥٠: بسنده عن عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان و المفضّل بن عمر، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

فالظاهر أنّ الراوي عن مفضّل و يونس ـ منضمّاً إلى ابن سليمان ـ هو الخيبري، الذي كان يصحب يونس بن ظبيان و يكثر الرواية عنه، و روى عنه في كامل الزيارات، الباب ٤٥/ ٤، أمالي الطوسي: ٤٣/ ٤٦=المجلس ٢/ ١٥، و روى عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان في بصائر الدرجات: ٦٨/ ٨، ٤٣٨/ ٣.

و ليراجع ترجمة الخيبري في رجال ابن الغضائري ـ مجمع رجال القهبائي ٢: ٢٧٥ ـ و بصائر الدرجات: ٣٧٤/ ١ و الاختصاص: ٢٦٩» انتهى.

و خبر بصائر الدرجات و الاختصاص واحد قد رواه في الكافي ١: ٤٧٤/ ٤ عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن يونس بن ظبيان و مفضّل بن عمر و أبي سلمة السرّاج و الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، قالوا: كنّا عند أبي عبد اللّه عليه السلام...

و في بصائر الدرجات: الحميري، بدل الخيبري، و هو تصحيف، و في الاختصاص: ٢٦٩ أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عمر بن عبد العزيز، عن

رجل، عن الحسين بن أحمد الخيبري...، و الظاهر كون «رجل» مصحف «زحل»، و «عن» قبله زائد، و زحل لقب لعمر بن عبد العزيز، و قد روى عمر بن عبد العزيز، عن الخيبري، عن المفضّل، عن أبي عبداللّه عليه السلام في التهذيب ٧: ١٨٨٢/٤٧٠، و لم نجد توسّط غير الخيبري بين عمر بن عبدالعزيز و بين المفضّل أو يونس بن ظبيان.

ثمّ إنّ سيّدنا «دام ظلّه» وجّه وقوع التحريف في السند بقوله: «و لعلّ الأصل: «خيبري بن عليّ»، فحرّف بـ«عليّ بن خيبري»، و صحّف هو ثانياً بـ«معلّى بن خنيس».

الموضع الثالث. ما أشار إليه سيّدنا دام ظلّه ـ أيضاً ـ من وقوع التصحيف في عنوان «عثمان بن سليمان النخّاس»

الثالث: ما ذكره سيّدنا «دام ظلّه» في هامش «عثمان بن سليمان النخّاس» بقوله: «لم أجد العنوان مع الفحص في مورد، و الظاهر أنّ الصواب: عيسى بن سليمان؛ فقد مرّ رواية عيسى بن سليمان النخّاس، عن المفضّل بن عمر، عن الخيبري و يونس بن ظبيان في الكافي ١: ٢/٥٣٧، و لعلّ الصواب: الخيبري، عن المفضّل بن عمر و يونس بن ظبيان.

و روى عمر بن عبد العزيز، عن عيسى بن سليمان في التهذيب ٧: ١١٥٠/٢٦٧ و بصائر الدرجات: ١٦/٣٥٨، و في الاختصاص: ٣٠٣: عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن عيسى بن سليمان، و الظاهر: «زحل» بدل «عن رجل».

و روى عيسى بن سليمان عن المفضّل بن عمر في الغيبة للنعماني: ٣/٢٨٤، و روى يونس [و هو يونس بن عبد الرحمان]، عن عيسى بن سليمان، عن مفضّل بن عمر في رجال الكشّي: ١٦٩/٢٨٤، و روى يونس عن عيسى بن سليمان في كامل الزيارات، الباب ٩٢/٤ و في رجال الكشّي: ٥٩٧/٣٢٩:

عن عيسى بن سليمان، عن أبي إبراهيم، قال: قلت: جعلني اللّه فداك، خلّفت مولاك المفضّل عليلاً» انتهى.

و في طب الأئمّة: ٨٤: عمر بن عبد العزيز، عن عيسى بن سليمان، و عنه في بحار الأنوار ٩٥:٨٧/٤.

حصيلة الكلام. الصواب عدم وقوع تحويل في السند

و **المتحصّل من مجموع ما مرّ**: عدم وجود تحويل في السند، و الخلل الواقعة فيه تنحلّ بطرق أخرى غير الالتزام بالتحويل.

٦٧٢ = ٢/٢٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عليّ... .

٦٧٢ = ٣/٢٩ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٦٧٣ = ٤/٢٩ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٦٧٣ = ٥/٢٩ ـ عنه، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

٦٧٣ = ٦/٢٩ ـ عنه، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٦٧٣ = ٧/٢٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٦٧٣ = ٨/٢٩ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... . (معلّق)

٦٧٣ = ٩/٢٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

الخلاف في مرجع الضمير في الحديث ٨ وبيان محتملاته

توضيح: الضمير في الأحاديث ٣ ـ ٦ راجع إلى أحمد بن محمّد بن خالد. و أمّا في الحديث ٨، فالموهم ـ بدواً ـ رجوعه إلى عليّ بن إبراهيم، و بذلك أخذ في الوسائل ١٢:١٣٩/١٥٨٧٥.

لكنّه غير تامّ ـ لو لم يقع في السند تحريف ـ بل الضمير: إمّا راجع إلى إبراهيم بن هاشم ـ والد عليّ بن إبراهيم ـ أو إلى أحمد بن محمّد بن خالد.

و أمّا رجوعه إلى إبراهيم بن هاشم، فقد أخذ به في معجم الرجال ٢:٥٩٦، و يؤيّده: أنّ عليّ بن إبراهيم يروي عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر في عامّة الموارد بتوسّط أبيه إبراهيم بن هاشم[١]، و قد أرجع الضمير إلى إبراهيم بن هاشم في أسناد من الكتاب[٢]، لكنّ القرينة الداخلية على إرجاع الضمير إليه في هذه الموارد لائحة، فلا تقاس بما نحن فيه.

و أمّا رجوعه إلى أحمد بن محمّد بن خالد، فهو الظاهر من بحار الأنوار ٤٩:١٠٤/٢٩، و يؤيّده ـ مضافاً إلى سبق الضمائر المتكرّرة الراجعة إليه ـ: أنّ في الأسناد المبدوءة بالضمير ـ الراوي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ـ يرجع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد في الأغلب[٣].

و لعلّ هذا الاحتمال أقرب.

و من المحتمل كون عليّ بن إبراهيم في الحديث ٧ محرّفاً، و أصله «عنه»، ثمّ صحّف «عنه» بـ«عليّ»، ثمّ فسّر عليّ بعليّ بن إبراهيم، فيرتفع الإشكال من البين؛ إذ يصير الحديث ٧ ـ أيضاً ـ من روايات أحمد بن محمّد بن خالد، و روايته عن ابن أبي عمير بتوسّط أبيه شائعة.

احتمال وقوع التحريف في الحديث ٨

هذا كلّه بناءً على عدم وقوع التحريف في الحديث ٨، و أمّا لو فتحنا باب

---

١ ـ إلّا في الكافي ٤:٥١/٨، ففيه: عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن أحمد بن محمّد و ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون... .

٢ ـ الكافي ٢:١٠٣/٤، ١١٩/٨، ٦١٥/٧ و ٩.

٣ ـ الكافي ٢:٩٤/٥، ١٢٧/١٥، ٣٠٦/١٠، ٣٤٣/٤، ٤٥٥/١١، ٤٧٣/٤، ١٥٩/٢، ١٨٣/٨:٢٠٧.

يبقى مورد واحد ـ فقطّ ـ و هو ما في ٢:١٥١/٩، و الضمير راجع فيه إلى أحمد بن محمّد ـ شيخ محمّد بن يحيى ـ و هو أحمد بن محمّد بن عيسى.

التحريف فيه، فيمكن توجيه إرجاع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم بوجهين:

الأوّل: القول بسقوط «عن أبيه» بعد «عنه»، لكن هذا الاحتمال بعيد؛ لعدم وجه معتدّ به لسقوطه، خصوصاً بعد إطباق النسخ على خلّوها عنه.

الثاني: القول بسقوط «عن أحمد بن محمّد» بعد الضمير، أو كون الصواب: أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر، بدل أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و هذا الاحتمال ـ أيضاً ـ بعيد، بل هو أبعد من السابق؛ إذ لم نجد توسّط أحمد بن محمّد بين عليّ بن إبراهيم و أحمد بن محمّد بن أبي نصر في موضع.

وعليه: فلا وجه للقول بوقوع التحريف في الحديث ٨ بعد عدم وفائه بدفع الغرابة عن السند.

أظهر الاحتمالات: رجوع الضمير في الحديث ٨ إلى أحمد بن محمّد بن خالد

فأظهر الاحتمالات في السند رجوع الضمير الى أحمد بن محمّد بن خالد، و اللّه أعلم.

٦٧٣/٣٠/١: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٦٧٤/٣٠/٢: عنه، عن الوشّاء... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد، و المراد به أحمد بن محمّد بن عيسى.

المجلّد الثالث

من

أسناد الكافي

كتاب الطهارة

٢ = ١/٢ (حيلولة)

٢ = ٣/٢ (حيلولة)

٤ = ٣/٣ (حيلولة)

١٠ = ١/٧ (حيلولة)

١٢ = ٢/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الهيثم بن أبي مسروق... .

١٣ = ٣/٩ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

١٧ = ٨/١٢ (حيلولة)

١٨ = ١٣/١٢ (حيلولة)

١٩ = ٢/١٣ (حيلولة)

١٩ = ٣/١٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... .

١٩ = ١٣/ذيل ٣ ـ أحمد [بن محمّد بن عيسى]، عن ابن أبي نصر... . (معلّق)

٢١ = ٢/١٤ (حيلولة)

٢١ = ٣/١٤ (حيلولة)

٢٢ = ١/١٥ (حيلولة)

٢٣ = ٢/١٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

٢٣ = ٣/١٥ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

٢٣ = ٤/١٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن بكير، عمّن ذكره، عن أبي جعفر عليه السلام في السواك... .

٢٣ = ٥/١٥ ـ عليّ بإسناده، قال: أدنى السواك... .

توضيح: المظنون أنّ قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم.

وعليه: فالظاهر أنّ ضمير «قال» راجع إلى أبي جعفر عليه السلام.

٢٥ = ٤/١٧ (حيلولة)

٢٦ = ٧/١٧ (حيلولة)

٢٧ = ٩/١٧ (حيلولة)

٢٧ = ١/١٨ (حيلولة)

٢٩ = ٨/١٨ (حيلولة)

٣٠ = ٤/١٩ (حيلولة)

٣٢ = ١/٢١ (حيلولة)

٣٣ = ٢/٢٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)

٣٤ = ٢٢/ذيل ٢ ـ قال حمّاد: وقال حريز... (معلّق، حيلولة)

٣٤ = ٥/٢٢ (حيلولة)

٣٥ = ٦/٢٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وأبو داود جميعاً، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن الحسين بن عثمان، عن سماعة عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... (حيلولة)

٣٥ = ٧/٢٢ ـ وبهذا الإسناد، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... (حيلولة)

٣٥ = ١/٢٣ (حيلولة)

٣٧ = ١٠/٢٣ (حيلولة)

٣٧ = ١٥/٢٣ (حيلولة)

٤٢ = ٢/٢٨ (حيلولة)

٤٣ = ١/٢٩ (حيلولة)

٤٤ = ٧/٢٩ (حيلولة)

٤٤ = ٨/٢٩ (حيلولة)

٥٠ = ١/٣٣ (حيلولة)

٥٥ = ١/٣٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

٥٥ = ٢/٣٦ ـ أحمد [بن محمّد]، عن إبراهيم بن أبي محمود... (معلّق)

٥٥ = ٣/٣٦ ـ أحمد، عن موسى بن القاسم... (معلّق)

٥٧ = ١/٣٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز...
٥٧ = ٢/٣٧ ـ حمّاد، عن حريز... (معلّق)

٥٨ = ١/٣٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن معاوية بن حكيم...
٥٨ = ٢/٣٨ ـ أحمد، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

٦٠ = ١/٣٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز...
٦٠ = ٢/٣٩ ـ حمّاد بن عيسى، عن حريز... (معلّق)

٦١ = ١/٤٠ (حيلولة)

٦٢ = ٥/٤٠ ـ محمّد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن النوفلي...
٦٢ = ٦/٤٠ ـ الحسن بن عليّ العلوي، عن سهل بن جمهور...

عدم وقوع التعليق في السند

توضيح: الحسن بن عليّ العلوي هو شيخ الكليني، و قد روى عنه، عن سهل بن جمهور في الكافي ١: ٦/٣٧٢، لكن بتصحيف الحسن بالحسين، و كذلك فهم الشيخ في التهذيب ١: ٥٣٨/١٨٧، ٣: ٧٢٦/٢٥٩، و ليس هو متّحداً مع الحسن بن عليّ الكوفي حتّى يكون السند معلّقاً.

٦٣ = ٤/٤١ (حيلولة)

٦٤ = ٤١/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... .

٦٤ = ٤١/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٦٧ = ٤٣/١ (حيلولة)

٦٨ = ٤٥/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد... .

٦٨ = ٤٥/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن بكر بن صالح... . (معلّق)

كتاب الحيض

٧٥ = ٢/٢ (حيلولة)

٧٥ = ٣/٢ ـ محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن صفوان بن يحيى...

توضيح: كذا ورد في المطبوعة وفيه تحويل ظاهر، لكن لم ترد عبارة «وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً» في النسخ المعتبرة، فلا تحويل في السند.

٧٨ = ١/٤ (حيلولة)

٨١ = ١/٧ (حيلولة)

٩٢ = ١/١١ (حيلولة)

٩٧ = ٤/١٢ (حيلولة)

٩٧ = ٥/١٢ (حيلولة)

٩٩ = ٤/١٣ (حيلولة)

٩٩ = ٥/١٣ (حيلولة)

١٠٠ = ٢/١٤ (حيلولة)

١٠١ = ١٥/٤ (حيلولة)

١٠٣ = ١٦/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... .

١٠٣ = ١٦/٤ ـ ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق)

١٠٣ = ١٦/٥ ـ ابن محبوب، عن عليّ بن رئاب... . (معلّق)

١٠٨ = ٢٢/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب، عن رفاعة بن موسى النخاس... .

١٠٨ = ٢٢/٢ ـ ابن محبوب، عن رفاعة... . (معلّق)

١٠٩ = ٢٣/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل بن اليسع... .

١٠٩ = ٢٣/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

كتاب الجنائز

١١٤ = ٢/٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد... .

١١٤ = ٢/٧ ـ عنه، [عن أحمد]، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

توضيح: إن ثبت ما بين المعقوفتين، فالضمير راجع إلى محمّد بن يحيى، و إن لم يثبت، فهو راجع إلى أحمد بن محمّد بن عيسى، و السند معلّق، و مآل الوجهين واحد.

١١٩ = ٧/١ ـ محمّد بن يحيى، عن موسى بن الحسن، عن أبي الحسن النهدي... .

١١٩ = ٧/٢ ـ عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك... .

توضيح: و قبل توضيح هذا السند ينبغي أن نشير إلى روايه مرتبطة به، وهي ما ورد في الكافي ٧:٤٥٧/١٤: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي....

و بعده ١٥: عنه، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك... .

الإشارة إلى سند مشابه للحديث ٢

و قد أرجع الشيخ﵀ في التهذيب ٨:٣٠٦/١١٣٨ الضمير إلى محمّد بن يحيى، و تبعه في معجم رجال الحديث ١٨:٣٨١، ـ ولاحظ أيضاً ١٤:٤٤٧ ـ، لكن أرجع الضمير في تجريد أسانيد الكافي ١:١٣٨٩ ـ إلى محمّد بن أحمد.

إرجاع الضمير في تحريد الأسانيد إلى موسى بن الحسن

إذا عرفت هذا، فلنبحث عن السند المذكور هنا، فنقول: أرجع الضمير في تجريد أسانيد الكافي ١:٤١٥ إلى موسى بن الحسن، و مثله في معجم رجال الحديث ٢٠:٢٨٣، ولكن أرجعه في ١٨:٣٨١ إلى محمّد بن يحيى، و هو المفهوم من ١٩:٣٥٢؛ إذ لم يذكر رواية موسى بن الحسن عن يعقوب بن يزيد.

وجه عدوله عن ظاهر السند

و وجه العدول عن ظاهر السند هنا و في الكافي ٧:٤٥٧ و الالتزام برجوع الضمير إلى وسط السند: أنّ محمّد بن يحيى لم يرو عن يعقوب بن يزيد في الكافي في شيء من الموارد مباشرةً، و إنّما يروي عنه بالواسطة في جميع الموارد، و من المتوسّطين بينهما محمّد بن أحمد (بن يحيى)، و قد ورد في الكافي ٤:٥٤٤/٢٠ رواية محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن يحيى بن المبارك....

ما يلاحظ على تجريد الأسانيد

لكن هذا الكلام إنّما يصحّح إرجاع الضمير إلى محمّد بن أحمد في ما يأتي في الكافي، و أمّا هنا فلا يصحّ ذلك؛ إذ يواجه ذلك إشكالاً أهمّ، و هو عدم رواية موسى بن الحسن عن يعقوب بن يزيد في موضع، و هذا بخلاف رواية محمّد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد مباشرةً؛ فإنّها و إن لم ترد مصرّحةً في الكافي في موضع، لكن وردت في كتب الصدوق في قليل من الموارد[1]، و في طريق الصدوق إلى يعقوب بن يزيد في مشيخة الفقيه: ٥٣٢ رواية جماعة منهم: محمّد بن يحيى العطّار، عن يعقوب بن يزيد.

---

١ ـ أمالي الصدوق، المجلس ٦٥/٩، معاني الأخبار ١/٣٤١، علل الشرائع ١:١/٩٢، ٢:٤/٣٢٩، كمال الدين ١:١٦١/٢٠، ٢٩٧/٥.

وعليه: فلا محيص عن إرجاع الضمير هنا إلى محمّد بن يحيى كما هو ظاهر السند، و سيأتي في سند الكافي ٦:٣٢٦/٨ ـ عنه، عن يعقوب بن يزيد... ـ أنّ الضمير راجع إلى محمّد بن يحيى في ظاهر السند، و سنتكلّم عنه.

و من هنا يشكل الجزم برجوع الضمير في الكافي ٧:٤٥٧/١٥ ـ أيضاً ـ إلى محمّد بن أحمد و إن كان المظنون ذلك؛ نظراً إلى كثرة روايات محمّد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد بتوسّط محمّد بن أحمد (بن يحيى) في الكافي[1] و أسناد كثيرة في كتب الصدوق و غيرها.

الظاهر رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى

فتحصّل: أنّ الظاهر رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى.

١٢٢ = ٩/٢ (حيلولة)

١٢٤ = ٩/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد الأشعري... .

١٢٤ = ٩/٨ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسن بن شمّون... . (معلّق)

١٣٣ = ١٣/٧ ـ حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد الكندي، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان... .

١٣٣ = ١٣/٨ ـ أبان بن عثمان، عن عقبة... . (معلّق)

١٣٣ = ١٣/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ١٤:٤٤٦ و ٤٤٧.

١٣٤ = ١٣/١٠ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر.... (معلّق)

١٣٤ = ١٣/١٣ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى... .

١٣٥ = ١٣/١٤ ـ وعنه، عن صفوان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن عبد الجبّار.

١٣٥ = ١٣/١٦: سهل بن زياد، عن غير واحد من أصحابنا... . (معلّق)

توضيح: السند معلّق، و ليس بقربه ذكر لسهل بن زياد إلّا في الحديث ١١، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وسنتكلّم عن أمثال السند في الفصل الثالث من الباب الثاني.

١٣٥ = ١٤/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن عيسى، عن يونس... .

١٣٦ = ١٤/٢ ـ عنه، عن يونس، عن الهيثم... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن عيسى، و الظاهر زيادة «أبيه» في الحديث ١، و ما ورد نظير ذلك في جملة من الموارد من غلط النسخة، كما نبّه عليه في معجم رجال الحديث ١٧:٩٧.

١٣٨ = ١٦/١ (حيلولة)

١٣٨ = ١٧/١ (حيلولة)

١٤٠ = ٣/١٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن عليّ بن رئاب... .

١٤٠ = ٤/١٨ ـ عنه، عن محمّد بن سنان، عن عبد اللّه الكاهلي.... (معلّق)

إرجاع الشيخ الضمير في الحديث ٤ إلى الحسن بن محبوب، وما يؤيّده

توضيح: أورد الشيخ ﷺ الحديث ٤ في التهذيب ١:٢٩٨/٧٨٣ بسنده عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان... فيظهر منه أنّه فهم رجوع الضمير إلى الحسن بن محبوب، و قد أشار إلى الحديث في: ٣٢٤/ذيل ٩٤٣ بقوله: تقدّم عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، و قد تبعه في وسائل الشيعة ٢:٤٨١/٢٦٩٨.

ويؤيّده رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في جملة من الأسناد: منها: ما في التهذيب ١:٤٥٧/١٤٩٢ معلّقاً عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار...، و الحديث كالخبر المبحوث عنه في أحكام الأموات.

التحقيق رجوع الضمير إلى سهل بن زياد

و **التحقيق:** أنّ الضمير راجع إلى سهل بن زياد ـ كما هو الظاهر بدواً ـ؛ و ذلك لأنّ سهل بن زياد يروي عن محمّد بن سنان مباشرةً في غالب أسنادهما[1]، و لم نجد توسّط الحسن بن محبوب بينهما[2]، و الحسن بن محبوب و

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٨:٥٢٧، الأمالي للصدوق، المجلس ٦٣/٦، الخصال ١:٢٨٧/٤٢، ٣٢٨/٢٠، كامل الزيارات، الباب ١٠٥/٨

٢ ـ نعم، قد توسّط بينهما بكر بن صالح ـ الكافي ١:٢٢٧/٢، ٢:٣٦٥/٣، ٤:٦٥/١٧، ٧:١٩٩/٤، ٨:١٦٧/١٨٦ بلفظ ابن سنان ـ ١٧٧/١٩٨، ثواب الأعمال: ٧٦/١، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٢٠/١١٩، و الخبر فيهما واحد و قد رواه في الأمالي، المجلس ٨٦/٨

من توسّط بين سهل بن زياد و محمّد بن سنان

محمّد بن سنان في طبقة واحدة متقاربي الوفاة؛ فابن محبوب مات سنة ٢٢٤ و ابن سنان مات سنة ٢٢٠، وقد اشتركا في جملة من المشايخ منهم: عبد اللّه بن يحيى الكاهلي، المذكور في هذا السند فهو ـ أيضاً ـ ممّا يؤيّد عدم رجوع الضمير إلى الحسن بن محبوب.

قلّة روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان

و أمّا ما ذكرناه تأييداً لرجوع الضمير إلى الحسن بن محبوب ـ من رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في جملة من الأسناد ـ فلو صحّت، لم تكن معارضةً لما ذكرنا، خصوصاً بعد قلّة روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان، مع أنّ الظاهر في جلّها الاختلال في السند.

تفصيل روايات الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان مع بيان جهات الإشكال فيها

و **تفصيل ذلك:** أنّه وردت رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان في مواضع:

منها: ما أشرنا إليه من سند التهذيب ١:٤٥٧/١٤٩٢، لكن وقوع الواسطة بين أحمد بن محمّد و شيخه محمّد بن سنان ـ الذي أكثر رواياته وردت عن طريق أحمد بن محمّد بن عيسى ـ و وقوع الواسطة بين الحسن بن محبوب و شيخه إسحاق بن عمّار في هذا السند يشيران إلى وقوع خلل فيه، فلا يبعد كون الصواب «و محمّد بن سنان»، كما أشار إليه سيّدنا «دام ظلّه».

منها: ما في التهذيب ١٠:١٦٣/٦٥١ معلّقاً عن الحسن بن محبوب، عن

☜ بزيادة الواسطي بعد سهل بن زياد، و هو سهو ـ و إدريس الحارثي ـ الكافي ٢:٦٢٤/٢٠ ـ و الحسن بن الحسين (اللؤلؤي) ـ الكافي ٤:٢٦٦/٩، الخصال، ١:١٨/٦٤ ـ و محمّد بن عليّ ـ الكافي ٦:٢٣/٧ ـ و محمّد بن الحسن (بن زيد) ـ الكافي ٦:١٢٦/٧، الخصال، ١:١٥١/١٨٥ ـ و يعقوب بن يزيد ـ الكافي ٦:٢٤٠/١١، التوحيد: ١٥٠/٦ ـ و عليّ بن أسباط، كامل الزيارات، الباب ٨٨/١٢، و لاحظ ـ أيضاً ـ الكافي ١:٤١٩/٣٧، ٤:٣٠٨/٥

محمّد بن سنان و بكير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و الظاهر ابن سنان، بدل محمّد بن سنان، و هو نسخة في هامش الطبعة الحجريّة ٢: ٤٣٥، و المراد من ابن سنان هو عبد اللّه، و الصواب «و ابن بكير»، يعلم ذلك كلّه من مراجعة الأسناد المشابهة[١]، نبّه على ما ذكرنا سيّدنا «دام ظلّه».

منها: ما في المحاسن ٢: ٤٥٩/ ٤٠٠ ـ عنه بحار الأنوار ٦٦: ٣٨٨/ ٢٠ ـ بسنده: عن ابن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، و الظاهر «ابن سنان»، المراد به عبد اللّه بن سنان؛ فقد أكثر ابن محبوب من الرواية عن عبد اللّه بن سنان ـ بهذا العنوان أو بعنوان ابن سنان ـ عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

منها: ما في دلائل الإمامة: ٤٦١/ ٤٤٢ بسنده: عن أبي طالب عبد اللّه بن الصلت، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن داود الرقّي...، و لا يبعد كون الصواب «و محمّد بن سنان»؛ فقد تكرّرت رواية الحسن بن محبوب عن داود الرقّي مباشرةً، و قد روى عبد اللّه بن الصلت عن محمّد بن سنان في التهذيب ٣: ٦٧/ ٢١٩.

منها: ما في دلائل الإمامة: ٤٦٧/ ٤٥٢: بسنده: عن أبي طالب، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر عليه السلام...

عدم مساعدة طبقة محمّد بن سنان للرواية عن أبان بن تغلب

لكن طبقة محمّد بن سنان آبية عن الرواية عن أبان بن تغلب[٢] ـ المتوفّى

---

١ ـ الكافي ٧: ٢/ ٢٧٦، و مثله في التهذيب ١٠: ٦٥٩/ ١٦٥، و كأنّه مأخوذ من الكافي و الفقيه ٤: ٥١٦٤/ ٩٥، ولاحظ أيضاً تفسير العيّاشي ١: ٢٣٩/ ٢٦٧

٢ ـ و ما ورد في الكافي ١: ٢/ ٤٦٩ بسنده عن محمّد بن سنان، عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام .. ، فقد أشار إلى الإشكال فيه ما في معجم رجال الحديث ١: ١٥٢ بقوله:

سنة ١٤١ في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام[1] ـ، فالظاهر كون الصواب: «ابن سنان»؛ فقد وردت رواية ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبان بن تغلب في الكافي ٣:٢١٢/٥، و المراد من ابن سنان هو عبد اللّه، الذي قد أكثر الحسن بن محبوب من الرواية عنه، و قد وردت رواية عبد اللّه بن سنان، عن أبان بن تغلب في الكافي ٢:٥٧٦/١.

منها: ما في تيسير المطالب: ٢٥١ بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ: قال: لمّا بعث اللّه محمّداً... و لا يبعد كون الصواب فيه: ابن سنان، المراد به عبد اللّه؛ لما تقدّم.

منها: ما في تيسير المطالب: ٣٧٥ بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن محمّد بن أبي يعقوب، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ عليه السلام قال: قال رسول اللّه: من أمسى و أصبح و الآخرة أكبر همّه...، و السند غريب من جهات.

☜ «محمّد بن سنان المعروف ـ و هو الظاهري ـ مات سنة ٢٢٠، فلا يمكن روايته عن أبان بن تغلب بلا واسطة، فلو صحّت النسخة فمحمّد بن سنان هذا غيره» انتهى.

أقول: الراوي عن محمّد بن سنان في السند هو أحمد بن محمّد، المرّدد بين ابن عيسى و البرقي، و كلاهما بروي عن محمّد بن سنان الزاهري، المعروف، فليس المراد من محمّد بن سنان في السند غيره، بل في السند سقط، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه»، و هو حريز؛ فقد روى الحديث في رجال الكشّي: ٤١/٨٨ بسنده عن محمّد بن سنان، عن حريز، عن أبان بن تغلب...، و كذا رواه في الاختصاص: ٦٢ بسنده عن حريز، عن أبان بن تغلب. .، و قد توسّط حريز بين محمّد بن سنان و أبان بن تغلب في حديث آخر في الغيبة للنعماني: ٩/٣٢٠.

١ ـ رجال النجاشي: ١٣/٧، الفهرست للطوسي: ٤٤/٦١، رجال الطوسي: ١٠٩/١٠٦٦=٩ ولاحظ ـ أيضاً ـ رجال الكشّي: ٣٣٠/٦٠١، مشيخة الفقيه ٤: ٤٣٥.

و الحديث رواه في الكافي ٢:٣١٩/١٥ بسنده: عن ابن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان و عبد العزيز العبدي، عن عبد اللّه بن أبي يعفور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: من أصبح و أمسى و الدنيا أكبر همّه... فأورد الحديث بتقديم و تأخير في ألفاظ المتن.

و قد رواه في ثواب الأعمال: ١/٢٠١ بسنده: عن الحسن بن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان و عبد العزيز، عن ابن أبي يعفور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: من أصبح و أمسى و الآخرة أكبر همّه...

فمن سند الكتابين يعلم الصواب في سند تيسير المطالب.

منها: ما في أمالي المفيد، المجلس ٢٣/١٠ ـ و هذا المجلس من أجزاء كتاب الزهد لعليّ بن مهزيار كما حقّقناه في محلّه[1] ـ ففيه رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن الحسين بن مصعب...، و قد سبق الحديث ـ بالرقم ٩ ـ رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن محبوب، و في وقوع الحسن بن محبوب في الحديث ١٠ إشكال؛ إذ توسّطه بين عليّ بن مهزيار و محمّد بن سنان غير معهود، و المعهود: إمّا رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن سنان مباشرةً[2]، أو بتوسّط الحسن[3] أو الحسن بن سعيد[4] أو الحسين بن سعيد[5] أو الحسن بن عليّ، و في صحّة هذا العنوان

كيفية رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن سنان

---

١ ـ لاحظ المقالات و الرسالات للمؤتمر العالمي لتشيخ المفيد، الرقم ٥٥: ١٥١ـ١٥٢.

٢ ـ الأمالي للمفيد، المجلس ٢٣/٢٧ و ٣٠، بصائر الدرجات: ٢٠/٢، فلاح السائل: ٢٦٦، كامل الزيارات، الباب ١٩، ٤/٣٣، ٧/٦٣، و كذا الأمالي للمفيد، المجلس ٢٣/٣٤، على احتمال.

٣ ـ الأمالي للمفيد، المجلس ٢٣/٢٤ و كذا في المجلس ٢٣/٣٤، على احتمال.

٤ ـ كامل الزيارات، الباب ٨/١٤ و كذا في الكافي ١:٢/٤٦١، ١٢/٤٩٧، ـ و هما

أو الحسين بن سعيد[١] أو الحسن بن عليّ، و في صحّة هذا العنوان كلام[٢].

☜ ـ على ما نقله عنه في بحار الأنوار ٢٥:٢٥٨/١٩، و كذا ورد في بعض مخطوطاته المعتبرة ـ و في مطبوعته: الحسين بن سعيد، بدل الحسن بن سعيد.

١ ـ ورد في الكافي في أبواب تاريخ الأئمّة أحاديث بسند واحد ـ تقريباً ـ في تاريخ الأئمّة: و وفياتهم و مدّة أعمارهم، و الظاهر أنّ الجميع قطعات من حديث واحد، و المذكور في أوّل هذه الموارد و آخرها ـ ١:٤٦١/٢، ٤٩٧/١٢ ـ في المطبوعة و أكثر مخطوطات الكتاب: عليّ بن مهزيار، عن الحسن بن سعيد، عن محمّد بن سنان، و في سائر المواضع: الحسين بن سعيد، بدل الحسن بن سعيد ١:٤٦٣/١، ٤٦٨/٦، ٤٧٢/٦، ٤٧٥/٧، ٤٨٦/٩، ٤٩١/١١.

ثمّ إنّه وردت رواية عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن سنان في علل الشرائع ١:٢٠٧/٦ ـ و فيه اختلاف النسخ كما تقدّم ـ و الحديث ورد في تأويل الآيات ـ ذيل سوره الزخرف ـ: ٥٤٠ ـ، و قد نقل في طبعة مدرسة الإمام المهدى «عجّل اللّه تعالى فرجه» ٢:٥٥٦/١١ عن نسختين بلفظ الحسن بن سعيد ـ و في تأويل الآيات: ٨٠٦ ـ سورة الزلزلة ـ رواية يرويها عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن سنان بتوسّط الحسين بن سعيد، بينما ورد الحديث في علل الشرائع ٢:٥٥٥/٥ بدون الحسين بن سعيد في البين.

و كيف كان، فقي صحّة الحسين بن سعيد أو الحسن بن سعيد في موارد اختلاف النسخ بحث مبسوط أوردناه في ذيل أسناد كامل الزيارات، و استظهرنا صحّة الحسن بن سعيد.

٢ ـ لم أجد توسّط الحسن بن عليّ بن عليّ بن مهزيار و محمّد بن سنان إلّا في التهذيب ١:١٥٢٠/٤٦٤، و من الجائز زيادة «بن عليّ» أو كون الصواب: الحسن بن سعيد بدل الحسن بن عليّ؛ فقد وردت رواية عليّ بن مهزيار عن الحسن بن عليّ عن فضالة في التهذيب ٣:٣٦٨/١٦٨، و الصواب: «الحسن بن سعيد» كما في بعض مخطوطاته المعتبرة.

تعيين المراد من الحسين بن علي في رواية عليّ بن مهزيار

ثمّ إنّه لو صحّت نسخة الحسن بن عليّ في السند المبحوث عنه، فالمراد منه مردّد بين الحسن بن عليّ بن فضّال و الحسن بن عليّ الوشّاء؛ فإنّ عليّ بن مهزيار روى عن ☜

فلا يبعد القول بوقوع خلل في هذا السند، و الصواب: إمّا حذف الحسن بن محبوب بتمامه، أو حذف «بن محبوب»، فيكون الأصل في السند: الحسن ـ المراد به ابن سعيد ظاهراً[1] ـ.

و يمكن أن يكون منشؤ الخلل الواقع في السند ـ بكلا وجهيه ـ تقدّم رواية عليّ بن مهزيار عن الحسن بن محبوب؛ فذلك ربما يوجب خطوره إلى ذهن الناسخ، فيزاد في هذا السند الحسن بن محبوب ـ أيضاً ـ بعد كتابة عليّ بن مهزيار، و ربما يوجب ذلك تفسير الحسن ـ المذكور في السند ـ بابن محبوب،

☜ الحسن بن عليّ بن فضّال في مواضع:

منها: التهذيب ٢:٣٤٨/١٤٤٢، ٣:٣٢٣/١٠٠٧، الأمالي للمفيد، المجلس ٢٣/٢٣ و ٤٥، كامل الزيارت، الباب ٩/٩، و كذا في الكافي ٣:٣٢٩/٢ بلفظ ابن فضّال، و قد روى عن الحسن بن عليّ ـ المراد به ابن فضّال بقرينة المرويّ عنه و غيره ـ في موضعين، هما: التهذيب ٣:٢٢٨/٥٨٤، والأمالي للمفيد، المجلس ٢٣/١٧، لاحظ الرقم ١٨ منه.

و قد روى عليّ بن مهزيار عن الحسن بن عليّ الوشّاء ـ أيضاً ـ في بعض المواضع، منها: معاني الأخبار: ١٠٦/٣، و كذا في كمال الدين ١:٢٠٣/٨ بلفظ الحسن بن عليّ الخزّاز.

لكن لم تثبت رواية الحسن بن عليّ بن فضّال عن محمّد بن سنان، و ما في التهذيب ٤:١٦٤/٤٦٢ ـ من رواية عليّ بن الحسن بن فضّال عن أبيه عن محمّد بن سنان ـ فالظاهر وقوع خلل في السند، و التفصيل في محلّه، وعلى فرض صحّة نسخة الحسن بن عليّ فالظاهر كونه الوشّاء، الراوي عن محمّد بن سنان في الكافي ١:٣١٠/١١ و المحاسن ٢:٤٢٧/ذيل ٢٣٧، و كذا في علل الشرائع ٢:٥١٩/٢ و المحاسن ٢:٤٢٩/٢٤٩، لكن محمّد بن سنان فيهما يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً، فلا يبعد كون الصواب فيهما «ابن سنان» المراد به عبد اللّه.

١ ـ أمّا احتمال كون الصواب الحسن بن عليّ أو إرادته من الحسن بقرينة ما في التهذيب ١:٤٦٤/١٥٢٠، ففيه ما مرّ آنفاً من عدم ثبوت صحّة الحسن بن عليّ فيه، و على فرض صحّته فهو سند غريب لا يقاس عليه

فيزاد «بن محبوب» في السند نفسه أو في الهامش، ثمّ يدرج في المتن بتوهّم سقوطه منه.

و التحريف ـ بكلا الوجهين ـ في السند شائع، خصوصاً الوجه الثاني.

تتميم: هناك سندان آخران ربما يتوهّم منهما رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان

و هناك سندان آخران ربما يتوهّم منهما رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان:

أحدهما: ما في الكافي ١:٤٤٧/٢٤ بسنده: عن ابن جمهور، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن عبد الرحمان بن الحجّاج و عن محمّد بن سنان، عن المفضّل بن عمر جميعاً، عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

و فيه تحويل ـ كما هو ظاهر من لفظة جميعاً ـ لكن قد يتوهّم كون التحويل من عطف طبقتين على طبقتين، فيكون ابن محبوب راوياً عن محمّد بن سنان، لكن قد ذكرنا في ذيله: أنّه من عطف طبقتين على ثلاث طبقات، فيكون والد ابن جمهور راوياً عن محمّد بن سنان.

ثانيهما: ما في المحاسن ١:١٠٤/٨٤، و لفظه: محمّد بن عليّ و عليّ بن عبداللّه جميعاً، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء و محمّد بن سنان جميعاً، عن محمّد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام....

لكنّ السند غريب من جهتين:

الأولى: أنّ محمّد بن عليّ ـ شيخ البرقي ـ يروي عن محمّد بن سنان مباشرةً في غير واحد من الأسناد[1].

---

١ ـ معجم رجال الحديث ١٦:٤٣٩، ٤٤٨، المحاسن ١:٩٨/٦٣، ١٠٠/٧١، ١٠١/٧٣ـ٧٥، ١٠٣/٨٠، ١١٦/١٢١، ٢:٣٥٢/٣٩، ٤٢٥/٢٢٣، ٤٤٦/ذيل ٣٣٣، ٤٤٧/٣٤١.

و هذه الجهة تندفع بالقول بوقوع تحويل في السند: بأن يكون عطف «محمّد بن سنان» على «الحسن بن محبوب عن العلاء» من قبيل عطف طبقتين على طبقة واحدة؛ فلم يكن الحسن بن محبوب راوياً عن محمّد بن سنان.

الثانية: أنّ محمّد بن سنان لا يروي عن محمّد بن مسلم مباشرةً، و لا يساعد طبقته للرواية عنه كذلك، بل يروي عنه بتوسّط ابن مسكان[١] و بتوسّط العلاء بن رزين[٢] و بتوسّط غيرهما.

و هذه الجهة تندفع بالقول بسقوط الواسطة بين محمّد بن سنان و محمّد بن مسلم.[٣]

و هناك وجه آخر تندفع به كلتا الجهتين، و هو القول بوقوع تقديم و تأخير في السند؛ بأن يكون الصواب: الحسن بن محبوب و محمّد بن سنان معاً عن العلاء، و هذا هو الأظهر[٤].

---

١ ـ التهذيب ٢:١١٩/٤٤٨، ١٣٤/٥٢٠، علل الشرائع ١:١٧٩/٦.

٢ ـ التهذيب ٣:٣٢٠/٩٩٣، ٣٢٥/١٠١٤.

٣ ـ ولو قلنا بسقوط الواسطة، فأظهر الاحتمالات في الواسطة المحذوفة كونه ابن مسكان؛ فإنّ شباهة مسكان و سنان في الكتابة يسهّل سقوط ابن مسكان من السند.

٤ ـ و هناك احتمال آخر، و هو كون الصواب «ابن سنان» بدل محمّد بن سنان، و المراد منه هو عبد اللّه بن سنان، لكن يردّه: أنّه لم نجد توسّط ابن سنان بين الحسن بن محبوب و محمّد بن مسلم، بل لم نجد رواية عبد اللّه بن سنان عن محمّد بن مسلم إلّا في الكافي ٢:٢١/١٦٣، لكنّ الظاهر سقوط الواسطة بينهما، فقد روى الخبر في الزهد: ٨٧/٣٣ بسند آخر عن عبد اللّه بن سنان، عن حفص، عن محمّد بن مسلم...، و قد ورد توسّط حفص بينهما في الكافي ٢:٢٣/٥٨٥، التهذيب ١:٤٦٧/١٦٣، و في المراد من حفص في هذ بن السندين بحث أوردناه في مقال حول حفص الأعور، لاحظ الكافي ٢:١٦/٣٢٠، ٣:٢/٤١٣، طب

و على أيّة حال فليس الحسن بن محبوب راوياً عن محمّد بن سنان في هذه السند.

تبقى ـ ممّا ورد في الأسناد من رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان ـ روايتان في دلائل الإمامة يرويها الحسن بن محبوب، عن محمّد بن سنان، عن المفضّل بن عمر... بينهما شباهة من بعض الجهات، لم نجد دليلاً على وقوع التحريف فيهما.

حصيلة الكلام رجوع الضمير في الحديث ٤ إلى سهل بن زياد

فتحصّل: أنّ رواية الحسن بن محبوب عن محمّد بن سنان نادرة جدّاً، فلا ينبغي التأمّل في رجوع الضمير في الحديث ٤ إلى سهل بن زياد، كما في معجم رجال الحديث ٨:٥٢٧.

١٤٧ = ٣/٢١ (حيلولة)

☜ الأئمّة: ١٢١.

ثمّ إنّه نقل في بحار الأنوار ٥٣:٥٢/٢٩ ـ عن تفسير القمّي ـ ما لفظه: فإنّه حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن ابن سنان، عن أبي بصير و محمّد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه و أبي جعفر عليهما السلام... ، و في هذه الطبعة من تفسير القمّي ٢:٧٥: أبي بصير، عن محمّد بن مسلم...، و الظاهر صحّة ما نقله في بحار الأنوار، كما يشهد له ملاحظة طبقة أبي بصير و محمّد بن مسلم، لكن لا يبعد كون سنان مصحّفاً من مسكان، و قد تكرّر نظير التصحيف في الأسناد؛ إذ رواية ابن مسكان عن أبي بصير متكرّرة، كتكرّر روايه ابن مسكان عن محمّد بن مسلم، و قد وردت رواية عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن مسكان، عن أبي بصير في مواضع، منها: الكافي ٥:١/٣٠٢، ٧:٥/١٢٥، تفسير القمّي ١:٢٤٧. لاحظ أيضاً الفقيه ٤:٥٦٤٣/٢٨٤، التهذيب ٣:٨٠١/٢٧٥، ٥:٩٦/٣٢، ٨٠/٢٦٨، ٧:٩٢٢/٢١٠، ٩:١٠٥٦/٢٩٥. كما روى عليّ بن إبراهيم بالإسناد عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم في الكافي ٣:١/٥٠٢، عقاب الأعمال: ١/٢٧٨.

وعليه: فلم تثبت رواية عبد اللّه بن سنان عن محمّد بن مسلم في موضع.

١٤٩ = ٨/٢٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عمرو بن سعيد... .

١٤٩ = ٩/٢٢ ـ سهل بن زياد، عن أيّوب بن نوح... . (معلّق)

١٥١ = ١/٢٤ (حيلولة)

١٥٢ = ٣/٢٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة، عن رجل، عن يحيى بن عبادة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

١٥٢ = ٢٤/ذيل ٣ ـ قال: وقال الرجل لقيت أبا عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى عبد اللّه بن المغيرة.

١٥٤ = ٣/٢٥ ـ سهل بن زياد، عن ابن محبوب.... (معلّق)

١٥٥ = ٢/٢٦ ـ سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

توضيح: السندان معلّقان، و ليس بقربهما ذكر لسهل بن زياد إلّا في الحديث ١٠ من الباب ٢٤، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...، وتفصيل الكلام عن أمثال السندين موكول إلى الفصل الثالث من الباب الثاني.

١٥٦ = ١/٢٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

١٥٦ = ٢/٢٨ ـ عنه، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى سهل بن زياد، و رجوعه إلى أحمد بن محمّد بن أبي نصر و إن كان محتملاً لكنّه خلاف الظاهر.

١٥٨ = ٨/٢٩ (حيلولة)

١٥٨ = ٩/٢٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم... .

١٥٨ = ١٠/٢٩ ـ سهل [بن زياد]، عن ابن محبوب... . (معلّق)

١٦١ = ٧/٣١ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... .

١٦١ = ٨/٣١ ـ سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران... . (معلّق)

١٦٥ = ١/٣٦ ـ سهل بن زياد، قال ... .

١٦٦ = ٢/٣٦ ـ سهل، عن بعض أصحابه... .

توضيح: السندان معلّقان على الظاهر، لكن ليس في الأسناد القريبة ما يمكن أن يكون هذا السند معلّقاً عليه، اللّهمّ إلّا في الحديث ١ من باب ٣٣، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...، وسنفصّل الكلام عن أمثال هذين السندين في الفصل الثالث من الباب الثاني.

١٦٦ = ١/٣٧ (حيلولة)

١٧٣ = ٢/٤٣ ـ عليّ، عن أبيه وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن محبوب... (حيلولة)

١٧٣ = ٣/٤٣ ـ سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ... (معلّق)

توضيح: السند معلّق على ثاني السندين من الحديث ٢.

١٧٨ = ٣/٤٩ (حيلولة)

١٧٩ = ٤/٥٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز...

١٧٩ = ٥/٥٠ ـ حمّاد، عن حريز... (معلّق)

١٨٤ = ٣/٥٤ (حيلولة)

١٨٨ = ٢/٥٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن محبوب... (حيلولة)

١٨٩ = ٣/٥٨ ـ سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران... (معلّق)

توضيح: السند معلّق على أوّل السندين من الحديث ٢.

١٩٠ = ٧/٥٨ (حيلولة)

١٩٣ = ٥/٦٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن النوفلي... (حيلولة)

١٩٤ = ٦/٦٣ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن أورمة... (معلّق)

توضيح: السند معلّق على أوّل السندين من الحديث ٥.

١٩٥ = ٣/٦٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... .

١٩٥ = ٤/٦٤ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

١٩٦ = ٨/٦٤ (حيلولة)

٢٠٠ = ٩/٦٧ ـ حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد، عن غير واحد، عن أبان، عن عبد اللّه بن عجلان... .

٢٠١ = ١٠/٦٧ ـ أبان، عن محمّد بن مسلم... . (معلّق)

٢٠٥ = ٩/٧٠ (حيلولة)

٢٠٦ = ٢/٧٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي و زرارة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة على الصبي: متى يصلّى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة. قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ستّ سنين... .

كلام في قائل: «قلت متى تجب الصلاة؟»

توضيح: لا يظهر من نفس السند أنّ قائل «متى تجب الصلاة عليه» من هو؟ و الخبر رواه عن الكتاب في التهذيب ٣:١٩٨/٤٥٦: عن حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن زرارة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... ، وعليه: لا إبهام في السند. لكنّ الوارد في الاستبصار ١:٤٧٩/١٨٥٥ الحلبي و زرارة...، و العطف

أظهر؛ فقد روى الخبر في الفقيه ١:١٦٧/٤٨٦، و لفظه: و روى زرارة و عبيد اللّه بن عليّ الحلبي عن أبي عبد اللّه عليه السلام... و هذا لا يصحّ فيه إلّا العطف؛ لعدم رواية زرارة عن عبيد اللّه الحلبي دون العكس، فقد روى عنه في قليل من الروايات.

القائل هو زرارة

و كيف كان، فلا يبعد كون القائل هو: زرارة؛ فإنّه ـ مضافاً إلى ما يأتي تفصيله في ذيل: ٥٣١ الحديث ١ ـ سيأتي رواية المصنّف ٤/٢٠٧ بسنده عن زرارة، قال: مات ابن لأبي جعفر عليه السلام...، فقال: أما إنّه لم يكن يصلّي على هذا... قال: قلت: فمتى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا عقل الصلاة و كان ابن ستّ سنين...، لكن يشكل بأنّ المرويّ عنه هنا: أبو جعفر عليه السلام، و في ما نحن فيه: أبو عبد اللّه عليه السلام، و لا يبعد وقوع خلط فيما نحن فيه في متن الخبر، كما يشعر به الدقّة فيه، فتأمّل.

٢١٢ = ٤/٧٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أيّوب بن نوح...

٢١٣ = ٥/٧٦ ـ سهل، عن عبد اللّه بن الحسين... (معلّق)

٢١٣ = ١/٧٧ (حيلولة)

٢١٧ = ٦/٧٩ (حيلولة)

٢١٨ = ٣/٨٠ (حيلولة)

٢١٩ = ٥/٨٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن إسماعيل بن مهران...

٢١٩ = ٦/٨٠ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... (معلّق)

٢١٩ = ٧/٨٠ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... (معلّق)

٢١٩ = ٨/٨٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير... (حيلولة)

٢٢٠ = ٩/٨٠ ـ ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج.... (معلّق، حيلولة)

٢٢١ = ٥/٨١ ـ محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن سليمان بن سماعة...

٢٢١ = ٦/٨١ ـ عنه، عن سلمة، عن عليّ بن سيف...

٢٢٢ = ٧/٨١ ـ عنه، عن عليّ بن سيف... (معلّق)

٢٢٢ = ٨/٨١ ـ عنه، عن سلمة...

توضيح: الضمير في الحديث ٧ يرجع إلى سلمة بن الخطّاب، فالسند معلّق على الحديث ٦.

أمّا الضمير في الحديثين ٦ و ٨ فيرجع إلى محمّد بن يحيى، فليس فيهما تعليق.

و من المحتمل سقوط «عن سلمة» من الحديث ٧؛ لشباهته بـ«عنه» خطأً، فلاحظ.

وعليه: فالضمير في كلّ الأحاديث الثلاث راجع إلى محمّد بن يحيى من غير تفكيك بينها.

٢٢٤ = ٧/٨٢ (حيلولة)

٢٢٥ = ٨/٨٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن

عليّ... .

٢٢٥ = ٩/٨٢ ـ سهل، عن عليّ بن حسّان... . (معلّق)

٢٢٥ = ١٠/٨٢ ـ سهل، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٢٢٦ = ٢/٨٣ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن محمّد بن حسّان، عن الحسن بن الحسين، عن عليّ بن عبد اللّه... .

٢٢٧ = ٣/٨٣ ـ عنه، عن محمّد بن عليّ، عن عيسى بن عبد اللّه العمري، عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام.... (معلّق)

٢٢٧ = ٤/٨٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه... .

عيسى بن عبد اللّه العمري في السند هو عيسى بن عبد اللّه بن عمر بن عليّ بن أبي

توضيح: عيسى بن عبد اللّه العمري هو عيسى بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، يروي عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً، و قد ترجمه في الفهرست: ٥١٩/٣٣١ و جعل راويه محمّد بن عليّ الكوفي ـ و هو أبو سمينة ـ الراوي عن عيسى بن عبد اللّه في النجاشي: ٧٩٩/٢٩٥.

ظاهر السند رجوع الضمير في الحديث ٣ إلى محمّد بن حسّان

إذا عرفت هذا، نقول: لو بنينا على ظاهر السند فلا إشكال في رجوع الضمير في الحديث ٣ إلى محمّد بن حسّان؛ لعدم رواية غيره ـ ممّن ورد في السند السابق ـ عن محمّد بن عليّ، و كثرة رواية محمّد بن حسّان عنه، بل قد يظهر من أسناد غيبة النعماني كونه واقعاً في طريق النعماني إلى محمّد بن عليّ الكوفي[1] و كون اسمه مكتوباً في نسخة كتاب محمّد بن عليّ في صدر الأسناد[2].

١ ـ قد بحثنا عن ذلك في مقالنا حول منابع غيبة النعماني، أنظر النعماني: ١٦/٨٥، ١٧/٨٦، ٢٠/٩٠، ١١/١١٥، ١٨/١٥٦ و ١٩، ٣٤/١٨٣، ٤٠/١٨٧، ٤٣/١٨٨،

و في غيبة النعماني: ١٨/١٥٦: محمّد بن حسّان الرازي، عن محمّد بن عليّ الكوفي، عن عيسى بن عبد اللّه بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه،[٣] عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام...

و في الأمالي للصدوق، المجلس ٣٤/٤: محمّد بن حسّان الرازي، عن محمّد بن عليّ، عن عيسى بن عبد اللّه العلوي العمري، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام...[٤]

إشكال رجوع الضمير إلى محمّد بن حسّان

هذا، لكنّ يشكل في إرجاع الضمير إلى محمّد بن حسّان: بأنّ أبا عليّ

☜ ٤٥/١٩١ و ١، ٧/٢٠٤، ٢٠/٢١١، ١٤/٢٣١ و ١٥، ١٨/٢٣٣، ٢٥/٢٣٦، ٢٦/٢٣٧، ٣٨/٢٤١، ٦٠/٢٧٧، ٦١/٢٧٧، ٥/٢٨٥، ٦/٢٨٩، ٢/٣١٢، ٧/٣١٤، ٩/٣١٥، ١٣/٣١٦، ٤/٣١٨، ٣٢٢/ذيل ١.

٢ ـ لاحظ غيبة النعماني: ١٦/٨٥.

٣ ـ كذا ورد، و لعلّ في السند سقطاً، فلاحظ.

٤ ـ قد وردت روايه محمّد بن حسّان عن عيسى بن عبد اللّه مباشرةً في سند من التهذيب ٢:٢٨٣/١١٣٠: محمّد بن عليّ بن محبوب، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن حسّان، عن عيسى بن عبد اللّه، عن أبيه، عن جدّه...

لكنّ المعهود في أسناد مشابهة للسند توسّط محمّد بن عبد اللّه بن زرارة بين محمّد بن الحسين و عيسى بن عبد اللّه ـ أنظر التهذيب ١:٤٥/١٢٦، ٣:٢٨٦/٨٥٥ ـ و قد تصحّف فيه «بن» قبل زرارة بـ«عن» ـ، ٣٠٩/٩٥٨، و الاستبصار ١:٥٢/١٤٨ و مثلها في الكافي ١:٣٠٥/٢، بصائر الدرجات: ٣/٥، ١٦٣/٤، ١٦٥/١٣، ١٨٦/٤٨.

و أمّا ما ورد في أمالي الصدوق، المجلس ٢٩/١٧ ـ من رواية محمّد بن الحسين عن عيسى بن عبد اللّه مباشرةً ـ فلا يبعد وقوع سقط فيه، و هو «محمّد بن عبد اللّه»، و هو لشباهته لعيسى بن عبد اللّه في معرض السقوط.

و كيف كان، فلا يبعد كون محمّد بن حسّان في سند التهذيب ٢:٢٨٣/١١٣٠ محرّفاً، و صوابه: محمّد بن عبد اللّه أو «محمّد»، و المراد به محمّد بن عبد اللّه بن زرارة.

الأشعري يروي عن محمّد بن عليّ بتوسّط محمّد بن حسّان في عامّة الموارد، من غير أن يتوسّط محمّد بن عبد الجبّار.

ذكر جهات غرابة السند الأوّل

و حلّ الإشكال موقوف على ذكر جهات غرابة في السند الأوّل:

منها: أنّ المعهود رواية أبي عليّ الأشعري عن محمّد بن حسّان مباشرةً من غير توسّط محمّد بن عبد الجبّار بينهما.

منها: أنّ رواية محمّد بن عبد الجبّار عن محمّد بن حسّان لم ترد في غير هذا السند.

منها: توسّط محمّد بن حسّان بين محمّد بن عبد الجبّار و الحسن بن الحسين، و قد روى محمّد بن عبد الجبّار عن الحسن بن الحسين (اللؤلؤي) مباشرةً في عدّة أسناد[1].

لحلّ غرابة السند الأوّل احتمالان: الأوّل: كون «عن» قبل «محمّد بن حسّان» مصحّفاً من الواو الثاني: زيادة «عن محمّد بن عبد الجبّار» في الحديث ٢

وعليه: فلا شكّ في وقوع خلل في هذا السند، و لحلّه احتمالان:

الأوّل: كون «عن» قبل محمّد بن حسان مصحّفاً من الواو، و يبعّده غرابة رجوع الضمير في الحديث ٣ إلى أحد الاسمين المتعاطفين من دون قرينة ظاهرة عليه.

الثاني: زيادة «عن محمّد بن عبد الجبّار» في الحديث ٢، و منشؤه كثرة وقوعه بعد أبي علي الأشعري، فقد يسبق إلى الذهن عند رؤية أبي علي الأشعري عبارة «عن محمّد بن عبد الجبّار» فيزاد سهواً، و نظير هذا التحريف شائع في النسخ، كما في زيادة «عن أبيه» بعد «عليّ بن إبراهيم» في كثير من الأسناد.

و أمّا احتمال زيادة محمّد بن حسّان في حديث ٢ ـ مع عدم وجه منطقي

---

١ ـ الكافي ١: ٩/٣٠٩، ٥/٣١٢، بصائر الدرجات: ٢٨/٩، ١٢٣/٢، ١٣٧/١٠، ١٨٨/٥٢، ٢٤٣/٣، ٣٣٦/١١، ٣٤٣/٩، ٣٨٥/٦، دلائل الإمامة: ٢٥٤/١٨٠

له ـ لا يساعد مع رجوع الضمير في الحديث ٣ إلى محمّد بن حسّان.

و أمّا ما يوهم من سند الكتاب و ما نقله عنه في وسائل الشيعة ٣:٢١٤/٣٤٣٩ ـ من رجوع الضمير إلى أبي علي الأشعري ـ فغير تامّ، بل الضمير راجع إلى محمّد بن حسّان، كما في معجم رجال الحديث ١٦:٤٤٧.

هذا كلّه بناءً على ظاهر السند.

و هناك احتمال آخر، و هو: وقوع تقديم و تأخير في موضع الحديثين ٣ و ٤، وعليه: يرجع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد من دون إشكال، لكن نفس التقديم و التأخير في موضع الأحاديث ليس من الكثرة بمثابة يصحّ الاعتماد عليه في توجيه التحريف الواقع في الأحاديث مع وجود التوجيهات الأخرى.

الصواب هو الاحتمال الثاني، فلم يبق إشكال في رجوع الضمير إلى محمّد بن حسّان

فتحصّل: أنّ أظهر الاحتمالات في السند زيادة «عن محمّد بن عبد الجبّار» في الحديث ٢، و عليه: يرجع الضمير في الحديث ٣ إلى محمّد بن حسّان، واللّه أعلم.

٢٢٩ = ٦/٨٥ (حيلولة)

٢٢٩ = ٧/٨٥ (حيلولة)

٢٢٩ = ١٠/٨٥ (حيلولة)

٢٣٠ = ٣/٨٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب... .

٢٣٠ = ٤/٨٦ ـ عنه، عن إسماعيل بن مهران... . (معلّق)

٢٣١ = ٥/٨٦ ـ عنه، عن محمّد بن سنان، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

توضيح: الضمير في كلا السندين يرجع إلى سهل بن زياد.

٢٣١ = ١/٨٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر والحسن بن عليّ جميعاً، عن أبي جميلة مفضّل بن صالح، عن جابر، عن عبد الأعلى وعليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم، عن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة... (حيلولة)

٢٣٣ = ٨٧/ذيل ١ ـ وقال جابر: قال أبو جعفر عليه السلام.... (معلّق، حيلولة)

٢٣٣ = ٢/٨٧ ـ سهل بن زياد، عن الحسن بن عليّ.... (معلّق، حيلولة)

توضيح: ذيل الحديث ١ معلّق على كلا السندين المذكورين في صدر إسناد الحديث ١، فيكون السند هكذا: «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر والحسن بن عليّ جميعاً، عن أبي جميلة مفضّل بن صالح، عن جابر».

وأمّا الحديث ٢، فهو معلّق على ثاني الإسناد المذكورة في الحديث ١، فسنده: «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد...».

٢٤٠ = ١٣/٨٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب...

٢٤٠ = ١٤/٨٨ ـ عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد الخراساني، عن أبيه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...

٢٤١ = ١٥/٨٨ ـ عنه، عن أبيه رفعه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.... (معلّق)

رجوع الضمير في الحديث ١٥ إلى محمّد بن أحمد الخراساني

توضيح: أرجع الضمير في معجم رجال الحديث: ٥٢/١٥ إلى محمّد بن أحمد الخراساني، و هو الظاهر من السند؛ فإنّ رواية عليّ بن محمّد عن أبيه غير معهود، و رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم و إن كان ممكناً لكنّه خلاف

الظاهر.

ثمّ إنّه قد مرّ في: ١٩٢ رواية عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد الخراساني، عن أبيه، عن يونس، قال: حديث سمعته عن أبي الحسن موسى عليه السلام...، و في ٧:٢٦٢/١٥: عليّ بن محمّد، عن محمّد بن أحمد المحمودي، عن أبيه، عن يونس، عن الحسين بن خالد...، و رواه عنه في التهذيب ١٠:٤٤/١٥٧ و الاستبصار ٤:٢١٦/٨٠٩، و الظاهر: أنّه أبو عليّ محمّد بن أحمد بن حمّاد المروزي المحمودي[1].

الإرسال في الحديث ١٤ لعدم كون أحمد بن حمّاد المروزي من أصحاب الصادق عليه السلام

هذا، و من ملاحظة أسناد أحمد بن حمّاد المروزي يعلم بعدم كونه من أصحاب الصادق عليه السلام، ففي الحديث ١٤ إرسال، و قوله: «قال: قال أبو عبد الله عليه السلام» غير ظاهر في الرواية المستقيمة.

٢٤٤ = ٢/٩١ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

٢٤٤ = ٣/٩١ ـ سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران... (معلّق)

٢٤٦ = ٤/٩٢ (حيلولة)

٢٤٦ = ١/٩٣ (حيلولة)

٢٥١ = ٨/٩٥ (حيلولة)

٢٥٤ = ١٢/٩٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن النوفلي...

٢٥٤ = ١٣/٩٥ ـ سهل بن زياد وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن

---

١ ـ لاحظ رجال الكشّي: ٣/٢، ٢٤/٤٨، ٣٠/٥٧، ٢٧٤/٤٩٢، ٥١١/٩٨٦ و ٩٨٨، ٥٥٩/١٠٥٧، ٥٦٠/١٠٥٨، ٥٦١/١٠٦٠، ٥٨٦/١٠٩٧، ٦١٤/١١٤٤

ابن محبوب... (معلّق، حيلولة)

٢٥٤ = ١٤/٩٥ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن عليّ... (معلّق)

٢٥٤ = ١٥/٩٥ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... (معلّق)

٢٥٥ = ١٧/٩٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير...

٢٥٥ = ١٨/٩٥ ـ ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب... (معلّق)

٢٥٥ = ١٩/٩٥ ـ ابن أبي عمير، عن الحكم بن أيمن... (معلّق)

٢٥٥ = ٢٠/٩٥ ـ ابن أبي عمير، عن عليّ بن أبي حمزة... (معلّق)

٢٥٨ = ٢٩/٩٥ ـ محمّد بن يحيى، عن الحسين بن إسحاق عن عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيّوب...

٢٥٩ = ٣٠/٩٥ ـ عنه، عن فضالة... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى عليّ بن مهزيار.

٢٥٩ = ٣٣/٩٥ ـ محمّد بن يحيى، عن الحسين بن إسحاق، عن عليّ بن مهزيار، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي.

٢٥٩ = ٣٤/٩٥ ـ عنه، عن فضالة... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى عليّ بن مهزيار.

كتاب الصلاة

٢٦٩ = ١١/٢ (حيلولة)

٢٦٩ = ١٢/٢ (حيلولة)

٢٧١ = ١/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... .

٢٧٢ = ٢/٣ ـ و بإسناده، عن حمّاد، عن حريز... .

٢٧٢ = ٣/٣ ـ و بإسناده، عن حمّاد، عن حريز... .

٢٧٢ = ٤/٣ ـ حمّاد، عن حريز... . (معلّق)

٢٧٢/٣/٥: حمّاد، عن حربز... . (معلّق)

احتمالات مرجع الضمير في «بإسناده» في الحديثين

توضيح: الرواية عن حمّاد بن عيسى في الحديث ١ تكون بثلاث طرق، و قد رواه الكليني عن عليّ بن إبراهيم و محمّد بن يحيى و محمّد بن إسماعيل، فرجوع الضمير في الحديثين ٢ و ٣ إلى أحد هؤلاء بخصوصه بعيد، فيحتمل رجوعه إلى كلّ واحد، و الأظهر رجوعه إلى المصنّف، و قد عهدنا ذلك في

الكتاب ١: ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، فينسحب الطرق الثلاثة على الحديثين ٢ و ٣ أيضاً، و بهذا يظهر حال الحديثين ٤ و ٥ أيضاً.

لمنتقى الجمان كلام حول مرجع الضمير في «بإسناده»

هذا، و في منتقى الجمان ١: ٣٧٤ كلام حول الخبر صورته: «و الظاهر من إفراد الضمير عوده إلى واحد ممّن روى خبر الصدر، و كونه الأوّل أو الأخيرة أظهر، و يحتمل إرادة مجموع الأسناد و وقوع الإفراد للضمير؛ توهّماً لوحدة الطريق، أو بقصد عوده إلى الخبر السابق، و إن نافره بحسب الظاهر ذكر من عدا زرارة من رجال الاسناد» انتهى.

لعلّ الأظهر رجوعه إلى المصنّف خلافاً لصاحب المنتقى

و لعلّ ما استظهرنا من رجوعه إلى المصنّف أقوى و أبعد من التكلّف من الاحتمالات المذكورة في كلامه ١، فلاحظ.

٢٧٦ = ٥/ذيل ٤: [و روى سعد عن موسى بن الحسن، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن الحارث بن المغيرة النضري، و عمر بن حنظلة، عن منصور مثله و فيه: إليك، فإن كنت خففت سبحتك...]

وقوع التحريفين في السند الذيلي في مطبوعة الكافي

توضيح: كذا ورد في مطبوعة الكافي، و في السند تحريفان:

أحدهما: «النضري» و الصواب: النصري ـ بالمهملة ـ نسبة إلى نصر بن معاوية[1]، و قد نقله على الصواب في وسائل الشيعة ٤: ١٣٢/ ٤٧١٦ عن الكتاب.

ثانيهما: «عمر بن حنظلة عن منصور»، و الصواب عطف منصور على عمر بن حنظلة، كما عطف منصور بن حازم على عمر بن حنظلة في أصل السند.

وعليه: فلا وجه لاحتمال التحويل في السند.

---

١ ـ رجال النجاشي: ١٣٩/ ٣٦١.

الظاهر: أنّ الذيل ليس من الكافي، بل حاشية أدرجت في المتن

ثمّ إنّ هذا الذيل يختلف في الأسلوب مع أسلوب أحاديث الكافي سنداً و متناً، كما لا يخفى، و الظاهر كونه حاشيةً أدرجت في المتن سهواً، و هذه الحاشية قد كتبت لبيان طريق آخر للخبر ورد في التهذيب ٢:٢٢/٦٣ و قد حكى سيّدنا «دام ظلّه» عن بعض نسخ التهذيب عطف منصور بن حازم على عمر بن حنظلة، كما هو الصواب، لكن قد وقع في مطبوعته: عمر بن حنظلة، عن منصور بن حازم، و قد أخذت الحاشية ـ المكتوبة في هامش الكافي ـ السند من نسخة كهذه النسخة.

و كيف كان، فقد تكرّرت نظير هذه الأسناد الذيلية المندرجة في المتن في مواضع من الكافي في كتاب الصلاة[1]، وهي مأخوذة من التهذيب.

٢٧٦ = ٥/ذيل ٥ (حيلولة)

٢٨٠ = ٦/٨ ـ الحسين بن محمّد الأشعري، عن عبد اللّه بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زيد الشحام... .

٢٨٠ = ٦/٩ ـ ورواه، عن زرارة والفضيل... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «رواه» يرجع إلى حريز.

٢٨٧ = ١٠/٢ (حيلولة)

٢٩١ = ١٢/١ (حيلولة)

٢٩٥ = ١٣/١ (حيلولة)

١ ـ الكافي ٣:٢٧٦/ذيل ٥ (⇐ التهذيب ٢:٢٤/٦٨، ٢٦/٧٣)، ٤٣٤/ذيل ١ (⇐ التهذيب ٢:١٢/٢٧)، ٤٤٣/٤ (⇐ التهذيب ٢:٥/٦)، ٤٤٦/١٦ (⇐ التهذيب ٢:٢/١).

٢٩٧ = ١٤/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن ابن مسكان، عن ابن أبي يعفور... .

٢٩٧ = ١٤/ذيل ٣ ـ و في رواية ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

في السند الذيلي الاحتمالان التعليق والإرسال

توضيح: في الرواية احتمالان:

أحدهما كونه معلّقاً على صدر السند.

و الآخر كونه روايةً مرسلةً ذكرها الكليني في ذيل الخبر المتقدّم، و قد عهدنا نظير هذا النحو من الخبر المرسل في مواضع عديدة من الكافي.

و قد فهم الشيخ الحرّ الاحتمال الأوّل، فذكر بعد إتيانه بالخبر الأوّل: و بإسناده، عن ابن مسكان عن أبي بصير، فأورد هذا الخبر في وسائل الشيعة ٥: ٦١٣٦/١٣٤.

٢٩٩ = ١٦/١ (حيلولة)

٣٠٠ = ١٦/٤ (حيلولة)

٣٠٨ = ١٨/٣٢ ـ الحسين بن محمّد، عن عبد اللّه بن عامر، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن أسد... .

٣٠٨ = ١٨/٣٣ ـ عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن راشد... . (معلّق)

٣١٠ = ٢٠/٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: التكبير في صلاة الفرض ـ الخمس

الصلوات ـ خمس و تسعون تكبيرة: منها تكبيرات القنوت خمسة.

٣١٠ = ٦/٢٠ ـ و رواه أيضاً عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة، و فسرّهن في الظهر... .

احتمالات ثلاثة في مرجع الضمير المستتر في «فسرهنّ»

توضيح: ظاهر السند كون التفسير من كلام عبد اللّه بن المغيرة. ثمّ إنّه ليس في ظاهر السند ما يدلّ على من يروي عنه ابن المغيرة هذا الخبر، لكن حيث علمنا من الخارج كونه من رواة معاوية بن عمّار، فلا يبعد روايته للخبر عنه عن أبي عبد اللّه عليه السلام، فابن المغيرة بعد ما روى الخبر بهذا الطريق عنه عليه السلام فسرّ التكبيرات في صلاة الفرض.

و من المحتمل كون التفسير من كلامه عليه السلام، فيصير حاصل المعنى: أنّ ابن المغيرة روى الخبر مع تفسيره عن معاوية عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

و هناك احتمال ثالث، و هو كون التفسير من كلام عليّ بن إبراهيم، فالضمير في «فسرّهن» ـ كالضمير في «رواه» ـ راجع إلى عليّ بن إبراهيم، و الغرض من ذكر «ورواه أيضاً» إيراد طريق آخر للخبر، فحسب.

أظهر الاحتمالات الاحتمال الأوّل

و أظهر الاحتمالات هو الاحتمال الأوّل، كما يظهر من سياق العبارة، و في الوجهين الأخيرين ـ خصوصاً الوجه الثالث ـ تكلّف، و اللّه أعلم.

٣١٥ = ١٦/٢١ ـ أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أحمد... .

٣١٥ = ١٧/٢١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه... .

٣١٥ = ١٨/٢١ ـ و عنه، عن محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ... .

توضيح: ظاهر السند ـ بدواً ـ رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم، لكن لا يروي عليّ بن إبراهيم عن محمّد بن أحمد، فالضمير راجع إلى أحمد بن إدريس، الراوي عن محمّد بن أحمد كثيراً.

٣١٩ = ١/٢٤ (حيلولة)

٣٢٢ = ٥/٢٥ ـ جماعة، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .
٣٢٣ = ٦/٢٥ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٣٢٣ = ٩/٢٥ ـ أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد عن ابن محبوب....
٣٢٣ = ١٠/٢٥ ـ أحمد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

٣٣٠ = ٢/٢٧ (حيلولة)

٣٣٢ = ١١/٢٧ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة....

كلام في بيان كيفيّة التعليق في السند

توضيح: أحمد بن محمّد هو ابن عيسى؛ بقرينة روايته عن الحسين بن سعيد، و ليس شيخاً للكليني، لكن ليس في الأسناد السابقة ما يمكن أن يكون هذا معلّقاً عليه إلّا في الحديث ٦؛ حيث أورد رواية أحمد بن إدريس و غيره، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن إسماعيل، و الظاهر في بادىء النظر التعليق عليه.[1]

---

١ ـ هذا الاحتمال يتوقّف على ثبوت أحمد بن محمّد في الحديث ٦، و قد نفينا البعد في أن

لكنّ الأقوى في النظر وقوع خلل في سند الكتاب: بأن يكون موضع هذه الرواية متأخّرةً عن الحديث ١٢: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة...، فيكون الساقط بالتعليق هو محمّد بن يحيى.

و يحتمل كون محمّد بن يحيى ـ المذكور في الحديث ١٢ ـ في الأصل موجوداً في السند ١١، و سقطت هذه الكلمة من النسخة، و كتبت في الهامش، و قد اشتبه على النسّاخ المتأخّرين موضع هذه الكلمة، فكتبوها في السند المتأخّر سهواً، و يؤيّد هذا الاحتمال وقوع التعليق بحذف محمّد بن يحيى في كثير من الأسناد.

كلام صاحب المنتقى حول الحديث

هذا، ثمّ إنّ صاحب المنتقى ٢: ٥٠ ذكر حول الخبر ما لفظه: «و كأنّه اعتمد في عدم ذكر طريقه إليه على تقرّره و ظهوره» انتهى.

و لكن ما احتملناه أظهر؛ لعدم معهودية الاعتماد على التقرّر و الظهور في أسناد أحمد بن محمّد.

٣٣٤ = ١/٢٩ (حيلولة)

٣٣٥ = ٢/٢٩ (حيلولة)

٣٣٦ = ٣/٢٩ ـ جماعة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد....

٣٣٦ = ٤/٢٩ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٣٣٦ = ٥/٢٩ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

☜ يكون الصواب. محمّد بن أحمد، بدل أحمد بن محمّد في بعض تعليقاتنا على الأسناد، و لا حاجة إلى تفصيل الكلام هنا.

٣٣٩ = ١/٣١ ـ محمّد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد... .

٣٣٩ = ٢/٣١ ـ أحمد، عن الحسين... (معلّق)

٣٣٩ = ٤/٣١ ـ عليّ، عن محمّد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمان، عن محمّد بن الفضيل... .

٣٣٩ = ٥/٣١ ـ محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير... .

٣٣٩ = ٦/٣١ ـ و بهذا الإسناد، عن يونس، عن وهب... .

لظاهر كون «بهذا الإسناد» إشارةً إلى السند ٤، خلافاً لصاحب المنتقى

توضيح: الظاهر أنّ الإشارة تكون إلى السند ٤، لا السند ٥، ففي أداء المراد شيء من القصور، و لذلك أشكل الأمر على صاحب المنتق ٥٦:٢؛ حيث لاحظ السند ٥، فلم ير فيه بونس، فاعترض بالقصور في تأدية المراد، ثمّ قال: و الذي يستفاد ههنا من مراعات الطبقات أن تكون الإشارة راجعةً إلى محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان.

و الظاهر ما ذكرناه من كون الإشارة إلى الحديث ٤؛ فإنّ رواية الفضل بن شاذان عن يونس قليلة جدّاً.

٣٤٣ = ١٣/٣٢ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن صالح بن عقبة، عن أبي هارون المكفوف....

٣٤٣ = ١٤/٣٢ ـ و بهذا الإسناد، عن صالح بن عقبة، عن عقبة....

٣٤٣ = ١٥/٣٢ ـ و عنه، عن أبي خالد القمّاط.... (معلّق)

رجوع الضمير في الحديث ١٥ إلى محمّد بن إسماعيل، خلافاً لمعجم الرجال وتجريد الأسانيد

توضيح: وقع الخبر كذلك مضمراً في التهذيب ٢:١٠٥/٣٩٩، و قد أرجع الضمير إلى صالح بن عقبة في معجم رجال الحديث ٩:٣٨٠ و ١٥:٣٥٧ و ٢١:٣٨٥ و تجريد أسانيد الكافي للإمام البروجردي ١:٤٠٥ الرقم ١٧.

لكنّ الظاهر رجوع الضمير إلى محمّد بن إسماعيل بن بزيع؛ فقد ورد الخبر بنفسه في ثواب الأعمال: ٣/١٩٦ بطريق آخر، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل، عن أبي خالد القمّاط... .

إن قلت: إرجاع الضمير هكذا غريب، فهل يوجد هنا وجه معقول لتوجيهه؟

قلت: نعم، هو غريب، و لولا وقوع الخبر في ثواب الأعمال: ٣/١٩٦ ـ كما عرفت ـ لما يصار إليه، لكن يمكن إبراز وجه لتوجيهه، وتوضيحه يحتاج إلى ذكر مقدّمة، و هي: أنّ الناظر يرى تكرّر رواية الكليني عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع في الكافي[1]، و هذا ممّا يشهد على أنّ هذا الطريق طريق إلى كتاب ابن بزيع، فحينئذٍ لا يبعد أن يكون هذه الروايات الثلاث ـ أعني: الارقام ١٣، ١٤، ١٥ ـ في كتاب ابن بزيع، و كانت صورتها هكذا:

وجه إرجاع الضمير إلى محمّد بن إسماعيل

ـ صالح بن عقبة، عن أبي هارون المكفوف... .

ـ صالح بن عقبة، عن عقبة... .

ـ أبو خالد القمّاط، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

فأخذ الكليني هذه الأسناد من كتاب ابن بزيع، و أورد طريقه إليه، فذكر

---

١ ـ أُنظر تجريد أسانيد الكافي ١: ٤٠٤ ـ ٤٠٦.

اسمه، فأورد الخبر الأوّل ثمّ اختصر، فاكتفى بالإشارة إلى هذا الطريق بقوله: «و بهذا الإسناد» و قوله: «عنه»، فكلتا العبارتين للإشارة إلى اسم المؤلّف و الطريق إليه، وعليه: فمرجع الضمير هو محمّد بن إسماعيل بن بزيع، الذي هو مؤلّف الكتاب المأخوذ عنه هذه الروايات.

منشؤ وقوع التعليق والإضمار والإشارة في أسناد الكافي

و الذي يخطر بالبال من كثرة التفحّص في أسناد الكافي هو: أنّ منشأ وقوع التعليق و الإضمار و الإشارة إلى السند السابق بقوله: «بهذا الإسناد» و ما أشبهه هو: الأخذ من الكتب في الأغلب، و السند المتقدّم ممّا يكون شاهداً على هذه الدعوى، و المقام لا يسع لتوضيح الكلام بأكثر من هذا.

٣٤٤ = ٢٢/٣٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٣٤٤ = ٢٣/٣٢ ـ أحمد رفعه... (معلّق)

٣٤٧ = ١/٣٤ (حيلولة)

٣٤٨ = ٢/٣٦ (حيلولة)

٣٤٩ = ٣/٣٧ (حيلولة)

٣٥٠ = ٣/٣٨ (حيلولة)

٣٥٠ = ٤/٣٨ (حيلولة)

٣٥٠ = ١/٣٩ (حيلولة)

٣٥١ = ٣/٤٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن

الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... .

٣٥٢ = ٤٠/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى، عن يونس، عن ابن مسكان... .

٣٥٢ = ٤٠/٥ ـ حمّاد، عن حريز... (معلّق)

الظاهر: أنّ السند الأخير معلّق على الحديث ٣

توضيح: الظاهر كون السند معلّقاً على الحديث ٣، كما يشهد له السياق.

لا يقال: لعلّ السند معلّق على الحديث ٤؛ فقد روى عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى بن عبيد، عن حمّاد، عن حريز، عن محمّد بن مسلم في الكافي ١:١٠٨/١، ففي هذا السند ـ أيضاً ـ يمكن أن يكون المحذوف: «عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن عيسى».

فإنّه يقال: إنّ توسّط محمّد بن عيسى بين عليّ بن إبراهيم و حمّاد لو ثبت لكان نادراً، فلا يمكن التعليق بالاتّكاء عليه، مضافاً إلى عدم ذكر حمّاد في هذا السند، و الغالب في الكافي ذكر صدر السند المعلّق في السند المعلّق عليه، و قد ذكر حمّاد بعنوان حمّاد بن عيسى في الحديث ٣.

٣٥٦ = ٤٢/٤ (حيلولة)

٣٥٨ = ٤٣/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز....(حيلولة)

٣٥٨ = ٤٣/٣ ـ حمّاد، عن ابن أبي يعفور... (معلّق، حيلولة)

٣٥٩ = ٤٣/٧ (حيلولة)

٣٦٣ = ٤٤/٤ (حيلولة)

٣٦٤ = ١/٤٥ ـ جماعة، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد... .

٣٦٤ = ٤٥/ذيل ١ ـ ورواه أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى.... (معلّق)

٣٧٢ = ٥/٤٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... . (حيلولة)

٣٧٢ = ٦/٤٩ ـ حمّاد، عن حريز... . (معلّق، حيلولة)

٣٧٦ = ٢/٥٢ ـ جماعة، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

٣٧٧ = ٣/٥٢ ـ أحمد، عن الحسين... . (معلّق)

٣٧٧ = ١/٥٣ (حيلولة)

٣٧٨ = ١/٥٤ (حيلولة)

٣٧٩ = ١/٥٥ (حيلولة)

٣٨٢ = ٨/٥٦ (حيلولة)

٣٩٠ = ١٥/٥٨ ـ محمّد بن يحيى، عن عمران بن موسى و محمّد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ... .

٣٩١ = ١٦/٥٨ ـ محمّد، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر... .

ما فهمه الشيخ من السندين

توضيح: أورد الخبرين في التهذيب ٢:٢٢٥/٨٨٨ و ٨٨٩ جاعلاً على صدر الحديث ١٥ اسم محمّد بن يعقوب و على الحديث ١٦ ضمير «عنه» ـ

الظاهر في الرجوع إلى محمّد بن يعقوب ـ فيظهر منه: أنّ الشيخ فهم أنّ المراد من محمّد هو محمّد بن يحيى، لا محمّد بن أحمد. و بهذا صرّح في الاستبصار ١:٣٩٦/١٥١١؛ حيث ذكر في أوّل السند محمّد بن يحيى.

إيراد المحقّق التستري على الشيخ

و قد اعترض على ذلك في الأخبار الدخيلة ٤:٢٠٣ فذكر: «أنّ قاعدة الكليني لو تكرّر مقدار من السند في خبرين متّصلين لا يذكر في الأخير جميع السند، بل يبني على ما في الأوّل، فلما قال في أوّل هذا الخبر: «محمّد» كأنّه قال: «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن العمركي» انتهى ما أردنا نقله من كلامه؛.

ما يرد على المحقّق التستري مع بيان قسمين للبناء على السند السابق

أقول: لا ندري ما الوجه في ما أفاده؛ فإنّ مجرّد البناء على السند السابق لا يقضي بكون المراد من محمّد هو محمّد بن أحمد؛ فإنّ البناء على السند السابق على قسمين:

أحدهما: ما هو قسم من التعليق، فيحذف مقداراً من السند، و يذكر شخصاً من غير مشايخه في أوّل السند، و يكتفي بالسند الوارد إليه في السابق.

ثانيهما: ما ليس من التعليق، بل يحذف من مشخّصات الراوي، و يكتفي باسمه فقطّ، فيقال مثلاً: محمّد عن أحمد، عن ابن أبي عمير، اعتماداً على وقوع «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير» في السند السابق.

فمجرّد البناء على السند السابق لا يعيّن المراد من محمّد.

الصواب ما فهمه الشيخ و بيان وجهه

و التحقيق: أنّ المراد من محمّد هو محمّد بن يحيى ـ كما فهمه الشيخ الطوسي؛ ـ؛ و ذلك لأنّ الكليني يروي كثيراً عن محمّد بن يحيى، عن العمركي بن عليّ، و لم نجد روايته عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن العمركي بن عليّ.

و بعبارة أخرى: العمركي بن عليّ و إن كان من مشايخ محمّد بن أحمد بن يحيى و محمّد بن أحمد العلوي الكوكبي ـ كما في أسناد في التهذيب ـ لكن لم نجد رواية محمّد بن يحيى عن العمركي بن عليّ بتوسّط من يسمّى بمحمّد بن أحمد في مورد.

نعم، في الكافي ٤: ٣٦٧/١٠: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العمركي بن عليّ... . وحيث لم تثبت رواية أحمد بن محمّد عن العمركي بن عليّ[1]، فقد يوهم كون الصواب: «محمّد بن أحمد» بدل «أحمد بن محمّد». ـ كما في السند الّذي أشرنا إليه في الهامش ـ لكنّ الظاهر زيادة «أحمد بن محمّد» في السند رأساً، و منشؤ الزيادة تكرّر وقوع «أحمد بن محمّد» بعد محمّد بن يحيى في الأسناد، و قد وقع قبل هذا السند من دون فصل، فقد يسبق إلى الذهن كلمة «أحمد بن محمّد» بعد «محمّد بن يحيى»، فيزاد سهواً.

زيادة أحمد بن محمّد في السند و بيان وجهها

أو يكون منشؤ الزيادة دخول الحاشية في المتن مع السهو في موضعه، فلذلك قد يدخل «أحمد بن محمّد» في الحديث ١٠ مع كون موضعه في الحديث ٩، ثمّ يجمع بين النسختين، فيصير «أحمد بن محمّد» داخلاً في كلا السندين.

---

١ ـ وأمّا ما ورد في التهذيب ٦: ١١٩٨/٣٩٧ ـ من رواية محمّد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن العمركي، عن عليّ بن جعفر ـ فالظاهر كون أحمد بن محمّد محرّفاً من محمّد بن أحمد، والمراد منه محمّد بن أحمد بن اسماعيل العلوي الهاشمي، لاحظ التهذيب ١: ١٩٢/٥٥٤، ٣٦٧/١١١٥، ٤١٢/١٢٩٩، ٤٢٣/١٣٤٣ ـ وأسناد كثيرة أخرى في التهذيب تشبهها ـ، السرائر ٣: ٦٠٣، ٦٠٩.

و كيف كان، فلا ريب في عدم رواية محمّد بن يحيى عن شيخه العمركي بن عليّ بتوسّط محمّد بن أحمد، فلا يبقى إشكال في كون المراد من محمّد هو محمّد بن يحيى.

٣٩٣ = ١/٥٩ (حيلولة)

٣٩٩ = ٨/٦٠ ـ أحمد بن إدريس، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن عليّ بن مهزيار، عن رجل سأل الماضي عليه السلام....

٣٩٩ = ٦٠/ذيل ٨ ـ قال: و ذكر أبو الحسن [عليه السلام] أنّه سأله... (معلّق)

٣٩٩ = ٩/٦٠ ـ عليّ بن مهزيار، قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبة... (معلّق)

توضيح: الظاهر زيادة «٧» في ذيل ٨، و المراد بأبي الحسن هو عليّ بن مهزيار، و مرجع الضمير في «قال» هو محمّد بن عبد الجبّار، و إن أمكن توجيه الرواية بوجوه أخرى أيضاً[١].

٤٠٠ = ١٤/٦٠ ـ عليّ بن محمّد و محمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، عن أبي عليّ بن راشد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام....

٤٠١ = ١٥/٦٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أحمد بن عبديل، عن ابن سنان، عن عبد اللّه بن جندب، عن سفيان بن السمط، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال:

---

١ ـ لاحظ مرآة العقول ١٥: ٣١٢ و الأخبار الدخيلة ٤: ١١٧.

الرجل إذا ائتزر بثوب واحد إلى ثندوته صلّى فيه، قال: و قرأت في كتاب محمّد بن إبراهيم إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الفنك يصلّي فيه، فكتب: لا بأس به، و كتب يسأله عن جلود الأرانب، فكتب عليه السلام: مكروه، و كتب يسأله عن ثوب حشوه قز يصلّي فيه، فكتب: لا بأس به.

الخلاف في قائل: «وقرأت في كتاب...»

توضيح: قال في مرآة العقول: «الظاهر أنّ قائل «قرأت»: عليّ بن إبراهيم...، و قال الوالد العلاّمة: : لا يظهر له مرجع ظاهراً، لكن روى الشيخ في التهذيب [٢: ١٥٠٩/٣٦٤] عن الحسين بن سعيد، قال: قرأت في كتاب محمّد بن إبراهيم إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، و ذكر آخر الحديث» انتهى.

أقول: روى الحسين بن سعيد القطعة الوسطى من الخبر ـ أيضاً ـ في التهذيب ٢: ٨٠٤/٢٠٥، فقد يتوهّم رجوع الضمير إلى الحسين بن سعيد مع عدم ذكره في السند.

الظاهر رجوع الضمير إلى عليّ بن مهزيار

لكنّ الظاهر أنّ الضمير راجع إلى عليّ بن مهزيار؛ فقد روى في الكافي ٣: ٢٨/٣٤٦ عن عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن مهزيار، قال: كتب محمّد بن إبراهيم إلى أبي الحسن عليه السلام...، و في الكافي ٧: ٣٠/٦٥ بإسناده: عن عليّ بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي جعفر عليه السلام أعلمه أنّ إسحاق بن إبراهيم... و أنّ محمّد بن إبراهيم أشهدني على نفسه بمال.

و الظاهر أنّ المراد من محمّد بن إبراهيم هو محمّد بن إبراهيم الحضيني ـ الذي روى عنه عليّ بن مهزيار في التهذيب ٥: ١٤٨٤/٤٢٧ ـ و كان أهوازياً ـ كعليّ بن مهزيار ـ، كما في رجال الكشّي: ٩٥٣/٤٩٦.

وجه رجوع الضمير إلى عليّ بن مهزيار وكثرة مكاتباته

و ممّا يؤيّد ما ذكرنا: أنّ عليّ بن مهزيار كثيراً ما يروي مكاتبات الأصحاب[١]، أو ما كتب نفسه إلى الأئمّة عليهم السلام.[٢]

و الظاهر أنّ عليّ بن مهزيار حيث كان من الوكلاء كان له حاجة إلى المكاتبة إليهم، و لهذه الجهة كان له اتّصال بمكاتبات الأصحاب مع الأئمّة، حيث كانت المكاتبة على يديه أو كان الكاتب من الوكلاء أيضاً، كابراهيم بن محمّد الهمداني، بل الظاهر أنّ محمّد بن إبراهيم الحضيني ـ أيضاً ـ منهم، و ليس هنا موضع شرح ذلك.

و على أيّة حال، فالظاهر رجوع الضمير هنا إلى عليّ بن مهزيار.

و أمّا رجوع الضمير إلى عليّ بن إبراهيم ـ كما ذكره في مرآة العقول ٣١٦:١٥ و اختاره في الأخبار الدخيلة ٢٠٦:٤ ـ فبعيد؛ لعدم معهودية نظيره في أسناد عليّ بن إبراهيم.

---

١ ـ لاحظ الكافي ٤٢٥:٢، ٤/٥٦٠، ١٤، ٢٦٣:٣، ٤٦/٢٨٢، ١، ٣١٣/٢، ٣٤٦/٢٨، ٣٩٨/٧، ٣٩٩/٩، ٤٠٧/١٤، ٤٥٠/٣٥، ٥١٠/٣، ٢٧٥:٤، ٥/٣٢٧، ٥٣٦/٢، ٢٧٠:٥، ٢/٣٤٧، ٣٩٤/٧، ٤٢٦/٦، ٨١:٦، ٩/١٥٧، ١٩/٤٢٧، ١٤:٧، ٣/٣٦، ٣٠، ٥٩/٨، ١٢٦/٤، ١٦٤/٤، ٤٥٦/١٠.

التهذيب ٣٢٩:١، ٩٦١/٤٢٦، ١٣٥٥، ٦٩:٢، ٢٥٢/٢٠٦، ٨٠٥، ١٢٣:٤، ٣٥٢ و ٣٥٤، ١٤٠/٣٩٨، ٢٣٥/٦٨٩، ٤٠٨:٥/١٤١٨، ٤١٢/١٤٣٣، ١٢٦:٦/٢٢١، ٣٤٨/٩٨٤، ٣٩٥/١١٨٨، ٢٠٧:٧/٩١٢، ٣٨٦/١٥٥١، ٣٩٦/١٥٨٦، ١٨٢:٨/٦٣٧، ٢٩٠/١٠٧٢، ٣٠٥/١١٣٥، ٣١١/١١٥٦، ٣١:٩/١٢٥، ١٣٠/٥٥٧، ٢٩٦/١٠٥٩.

٢ ـ كما في الكافي ٥٤٧:١/٢٢ ـ ٢٤، ٥٢١:٣، ١١، ١٣٦:٤، ٦، ٣٠٩/٢، ٥٢٥/٨، ١٩٥:٦، ٨، ٦٥:٧، ٣٠، ٤٥٦/١٢ والتهذيب ٣٦٣:٢/١٥٠٢، ٢٩٤:٣/٨٩١، ٢٨٦:٤/٨٦٦ و ٨٦٧، ٣١٠/٩٣٧، ٤٢٨:٥/١٤٨٧، ٣١٦:٧/١٣٠٨ ٩، ١٣٠:٩/٥٥٧، ١٤٣/٥٩٨، ٢٣٨/٩٢٥.

٤٠٦ = ١٢/٦١ ـ عليّ بن محمّد، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

الإشكال في سند الحديث وكلام سيّدنا دام ظلّه في نفي البعد عن كون الحديث مدرجاً في الكتاب

توضيح: كذا نقله في وسائل الشيعة ٣: ٤٠٥/ ٣٩٨٩ عن الكتاب، لكن في السند اختلال ظاهر؛ ضرورة عدم رواية الكليني عن أبي عبد اللّه عليه السلام بواسطتين، و الظاهر عدم وقوع التعليق في السند؛ فإنّ عليّ بن محمّد من مشايخ الكليني، و ليس من رواة عبد اللّه بن سنان، فبينهما إرسال أو سقط إن لم يكن في السند تحريف آخر، و قد نبّه على ذلك سيّدنا «دام ظلّه» و أضاف: «و الخبر غير مناسب للباب، و لم يرد في التهذيب مع رواية جميع أخبار الباب فيه، فاحتمال كونه حاشيةً محرّفةً دخلت في المتن غير بعيد».

٤٠٧ = ١٤/٦١ (حيلولة)

٤١٣ = ٧/٦٥ (حيلولة)

٤١٣ = ٢/٦٦ ـ عنه، (محمّد بن يحيى)، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤١٣ = ٣/٦٦ ـ أحمد، عن الحسين، عن النضر بن سويد، عن عبد اللّه بن سنان... (معلّق)

٤١٤ = ٤/٦٦ ـ عنه، عن النضر، عن عبد اللّه بن سنان... (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٤ يرجع إلى الحسين بن سعيد، والحديث معلّق إمّا على الحديث ٢ أو على الحديث ٣.

٤١٨ = ٨/٦٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... (حيلولة)

٤١٨ = ٩/٦٧ ـ حمّاد، عن حريز... (معلّق، حيلولة)

٤١٩ = ٦/٦٨ (حيلولة)

٤٢٠ = ١/٦٩ (حيلولة)

٤٣٤ = ٧٨/ذيل ١ ـ و روى الحسين بن سعيد...

احتمال كون السند من أسناد التهذيب ورد في الكافي سهواً

توضيح: أسلوب السند مغاير للمعهود من أسناد الكافي، فيحتمل كونه حاشيةً أخذت من التهذيب ٢:١٢/٢٧ زيدت في المتن سهواً، و ليس في أصل الكافي و إن نقله في وسائل الشيعة ٨:٤٧١/ذيل حديث ١١١٩٤من الكتاب أيضاً، لاحظ ما كتبناه حول سند الكافي ٣:٢٧٦/ذيل الحديثين ٤ و ٥.

٤٣٤ = ٥/٧٨ (حيلولة)

٤٣٥ = ١/٧٩ (حيلولة)

٤٣٦ = ١/٨٠ (حيلولة)

٤٤١ = ٢/٨٣ (حيلولة)

٤٤٣ = ٨٤/ذيل ٤ ـ و روى الحسين بن سعيد...

إحتمال كون السند حاشيةً أخذت من التهذيب وأدرجت في الكافي سهواً

توضيح: أسلوب السند مغاير للمعهود من أسناد الكافي، فيحتمل كونه حاشيةً أخذت من التهذيب ٢:٥/٦ و ليس في أصل الكافي، و إن نقله في

وسائل الشيعة ٤:٤٧/ذيل الحديث ٤٤٧٧ عن الكتاب أيضاً، لاحظ ما كتبناه حول سند الكافي ٣:٢٧٦/ذيل الحديث ٤ و ٥.

٤٤٨ = ٨٤/٢٤ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن ابن أبي عمير... .

٤٤٨ = ٨٤/٢٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٤٤٨ = ٨٤/٢٦ ـ عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن ابن اسباط... .

٤٤٩ = ٨٤/٢٧ ـ عنه، عن محمّد بن الحسين، عن الحجّال... .

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ من السند رجوع الضمير إلى عليّ بن محمّد، و بذلك أخذ الشيخ في التهذيب ٢:١٢٤/٤٧٣ و الشيخ الحرّ في وسائل الشيعة ٤:٢٥٧/٥٠٨٦ و ٦:١٣٠/٧٥٣١.

الخلاف في مرجع الضمير

لكن لم نجد رواية عليّ بن محمّد عن محمّد بن الحسين، و هو محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب؛ بقرينة روايته عن الحجّال.

وعليه: فالضمير يرجع: إمّا إلى سهل بن زياد، و قد روى عن محمّد بن الحسين في جملة من الموارد[1] و إليه أرجع الضمير في معجم رجال الحديث ١٥:٤٢٩، و إمّا إلى محمّد بن يحيى ـ الذي روى عن محمّد بن الحسين في صدر الحديث ٢٤ و في غير واحد من الأسناد ـ و بذلك أخذ الشيخ في الاستبصار ١:١٠١٩/٢٨٠، و هذا استظهار منه، فلا يكفي في ترجيح أحد الاحتمالين.

١ ـ كما في الكافي ١:١٧٥/٤ و ٣:٤٨٩/١٣

٤٥٤ = ٨٥/١٤ ـ عليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان....

٤٥٤ = ٨٥/١٥ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن عليّ بن أسباط، عن عدّة من أصحابنا....

٤٥٤ = ٨٥/١٦ ـ و عنه، عن عليّ بن معبد أو غيره، عن أحدهما عليهما السلام....

إرجاع الضمير في معجم الرجال والوسائل إلى معلّى بن محمّد

توضيح: أرجع الضمير في معجم رجال الحديث ١٨:٤٦٦ و وسائل الشيعة ٤:٦٩/٤٥٣٥ الى معلّى بن محمّد، و هو الظاهر من الطبقة؛ حيث إنّ الراوي عن عليّ بن معبد هو إبراهيم بن هاشم[١] أو موسى بن جعفر البغدادي[٢] و هما في طبقة معلّى بن محمّد تقريباً.

المناقشة في إرجاعهما بعدم رواية معلّى بن محمّد عن عليّ بن معبد

لكن حيث لم نجد رواية معلّى بن محمّد عن عليّ بن معبد في غير هذا الخبر ـ و قد وقع الاختلال فيه؛ لأنّ رواية عليّ بن معبد عن أحدهما عليهما السلام غير معهودة ـ فلا يبعد وقوع خلل في هذه الناحية من السند أيضاً، فيمكن أن يرجع الضمير إلى سهل بن زياد الموجود في الحديث ١٤، و قد روى سهل عن عليّ بن معبد في بعض الروايات[٣].

لكن قلّة روايات سهل بن زياد عن عليّ بن معبد تمنعنا من الجزم بهذا الاحتمال، ففي الحديث ١٦ خلل لا نعلم حلّه بالجزم.

---

١ ـ فهرست الشيخ رحمه الله: ٢٦٥/٣٧٨.

٢ ـ رجال النجاشي: ٢٧٣/٧١٦.

٣ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ١٢:٣٣٨.

٤٥٧ = ٥/٨٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل....

٤٥٧ = ٦/٨٦ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

٤٥٨ = ٤/٨٧ (حيلولة)

٤٦٢ = ١/٨٩ (حيلولة)

٤٦٣ = ٢/٩٠ ـ عليّ، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز.... (حيلولة)

٤٦٤ = ٣/٩٠ ـ حمّاد، عن حريز. (معلّق، حيلولة)

٤٦٥ = ١/٩١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن يحيى الحلبي....

٤٦٦ = ٢/٩١ ـ و روى عن ابن أبي عمير، عن يحيى بن عمران الحلبي....(معلّق)

توضيح: يمكن أن يقرأ «روي» بصيغة المجهول كما قرأه مصحّح الكافي، فجعل تحت «ى» نقطتين، و لعلّه ظاهر وسائل الشيعة ٨:٥٨/١٠٠٨٥، فقال: محمّد بن يعقوب قال: روي عن ابن أبي عمير....

و يمكن أن يقرأ بصيغة المعلوم و مرجع الضمير فيه إبراهيم بن هاشم، أي: والد عليّ بن إبراهيم، و لعلّ هذا الاحتمال أقوى، فالسند معلّق.

٤٧١ = ٥/٩٣ (حيلولة)

٤٧٨ = ٦/٩٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن عبد اللّه بن عثمان، عن أبي إسماعيل السرّاج، عن عبد اللّه بن وضّاح و عليّ بن أبي حمزة، عن إسماعيل بن الأرقط... .

كلام حول عطف عليّ بن أبي حمزة على عبد اللّه بن وضّاح

توضيح: قد عطف عليّ بن أبي حمزة على عبد اللّه بن وضّاح في المطبوعة و بعض النسخ المعتبرة، و رواه كذلك في التهذيب ٣:٣١٣/٩٧٠ ـ و الخبر مأخوذ من الكتاب و إن لم يصرّح باسمه، كما يشهد له ترتيب الأحاديث في الكتابين ـ و قد نقله كذلك عن الكتاب في بحار الأنوار ٤٧: ٣٠٤/٢٦.

و في بعض نسخ الكتاب «عن» بدل الواو، و في بعضها «و عن عليّ بن أبي حمزة»، و الظاهر العطف؛ فإنّ عليّ بن أبي حمزة في طبقة عبد اللّه بن وضّاح يروي كلاهما عن أبي بصير، و قد روى عنهما الحسن بن عليّ بن أبي حمزة[1]، و قد ورد في تفسير القمّي ٢:٤٧ آخر سورة الكهف ـ عنه في بحار الأنوار ٢٤:٣٧٧/١٠٤ ـ: الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبيه و الحسين بن أبي العلاء و عبد اللّه بن وضّاح و شعيب العقرقوفي جميعهم، عن أبي بصير... .

في بعض النسخ «وعن عليّ بن أبي حمزة»

ثمّ إنّ الظاهر من نسخة «و عن عليّ بن أبي حمزة» وقوع التحويل في السند؛ حيث لا يعاد الخافض غالباً إلّا عند إرادة التحويل، فحينئذٍ يكون الراوي عن عليّ بن أبي حمزة هو محمّد بن إسماعيل، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» فقال: «فهو يروي عن ابن الأرقطّ تارةً بواسطتين، و أخرى بواسطة واحدة، و ابن وضّاح و ابن أبي حمزة معاً رويا عن ابن الأرقط» انتهى.

---

١ ـ أنظر الكافي ٧: ١٤/٤٣٠.

لكن لم نجد رواية محمّد بن إسماعيل عن عليّ بن أبي حمزة مباشرةً في موضع[١].

إعادة الخافض ليست دليلاً قطعياً على إرادة التحويل في السند

فهذا يشهد بكون إعادة الخافض هنا ليست بغرض إرادة التحويل و إن كان كذلك غالباً، أو بكون الصواب «و»، و زيادة «عن» من باب الجمع بين النسخة و بدلها، و لعلّ هذا الاحتمال أظهر كما استظهره سيّدنا «دام ظلّه» أيضاً.

و **المتحصّل**: عدم وقوع التحويل في السند على جميع التقادير.

٤٧٨ = ٨/٩٥ (حيلولة)

٤٩٠ = ١/١٠٢ ـ محمّد بن الحسن وعليّ بن محمّد، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان... .

٤٩١ = ١٠٢/ذيل ١ ـ قال سهل: وروى لي غير عمرو... . (معلّق)

٤٩٢ = ٣/١٠٢ ـ محمّد بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير... .

٤٩٢ = ١٠٢ / ذيل ٣ ـ فقلت لأبي بصير... . (معلّق)

---

١ ـ روى محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن أبي حمزة بتوسّط صفوان ـ كما في التهذيب ٥:٥٣/١٦٣ و الاستبصار ٢:١٦٣/٥٣٥ ـ و بواسطة «من حدّثه» في كامل الزيارات، الباب ٣٧/٧.

٤٩٥ = ٢/١٠٣ ـ محمّد بن يحيى، عن عليّ بن الحسن بن عليّ، عن عثمان، عن صالح بن أبي الأسود... .

٤٩٥ = ٣/١٠٣ ـ عنه، عن عمرو بن عثمان، عن حسين بن بكر، عن عبد الرحمان بن سعيد الخزّاز...

الخلاف في مرجع ضمير «عنه»

توضيح: ورد الخبر كذلك مضمراً في التهذيب ٣:٢٥٢/٦٩٣، و هو مأخوذ من الكتاب من غير تصريح، و ظاهره رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى.

لكن لم نجد روايته عن عمرو بن عثمان في موضع، فلا تصحّ روايته عن عمرو بن عثمان هنا إلّا بالالتزام بوقوع سقط أو إرسال فيه، و لذلك قد أرجع الضمير في معجم رجال الحديث ١٣:٤٠٤ إلى عليّ بن الحسن بن عليّ، و كذا في ترتيب الأسانيد[١]، و هو عليّ بن الحسن بن فضّال، كما صرّح به في التهذيب ٣:٢٥٢/٦٩٢، و قد أكثر عليّ بن الحسن (بن فضّال) من الرواية عن عمرو بن عثمان[٢]، و روى كتاب الجامع في الحلال و الحرام لعمرو بن عثمان[٣].

---

١ ـ أورد الحديث ٢ في ترتيب أسانيد الكافي عن محمّد بن يحيى، عن عليّ بن الحسين بن عليّ . ، ثمّ أورد الحديث ٣ مضمراً، فعلّق عليه: «الظاهر عود الضمير إلى عليّ بن الحسين، لا إلى محمّد بن يحيى؛ إذ هو لا يروي عن عمرو بن عثمان إلّا أن يكون مرسلاً، ثمّ الظاهر أنّ الحسين تصحيف، و صوابه: عليّ بن الحسن بن عليّ، و هو ابن فضّال التيمي و التيملي» انتهى. أنظر تجريد الأسانيد ١:٣٧٨/٩٦ و ٩٧، و قد ورد الخبران ـ كما في ترتيب الأسانيد ـ في وسائل الشيعة ٥:٢٦٧/٦٥٠٧ و ٦٥٠٨.

٢ ـ معجم رجال الحديث ١١:٥٤٩ و ٥٦٢.

٣ ـ رجال النجاشي: ٢٨٧/٧٦٦.

ثمّ إنّ المراد من عثمان في السند هو عثمان بن عيسى؛ فقد روى الخبر في الغيبة للطوسي: ٤٨٨/٤٧١ بسنده: عن عثمان بن عيسى، عن صالح بن أبي الأسود...، و قد أورد هذا الخبر في التهذيب ٣:٢٥٢/٦٩٢ عن محمّد بن يحيى، عن عليّ بن الحسن بن فضّال، عن الحسين بن سيف (يوسف خ.ل)، عن عثمان....

الظاهر سقوط الحسين بن سيف من الحديث ٢

و الظاهر سقوط «الحسين بن سيف» (يوسف خ.ل) من نسخنا من الكافي، و دعوى زيادة ذلك في التهذيب يردّه ـ مضافاً إلى التأمّل في صحّة رواية عليّ بن الحسن بن فضّال عن عثمان بن عيسى[1] ـ عدم وجداننا لوجه منطقي لوقوع الزيادة فيه، بخلاف السقط.

البحث عن صحّة رواية عليّ بن الحسن بن فضّال عن عثمان بن عيسى والإشارة إلى طبقتهما

١ ـ وردت رواية عليّ بن الحسن (بن فضّال)، عن عثمان بن عيسى مباشرةً في التهذيب ١:٣٩٥/١٢٢٨، ٨:١٠١/٣٤٢.

لكن قد يشكل ذلك: بأنّ عثمان بن عيسى كان يروى عن أبي حمزة الثمالي ـ المتوفّى في سنة ١٥٠ ـ من دون أن يستشكلوا عليه الأصحاب ـ فهو مولود حوالي ١٣٠، و قد ذكر الكشّي أنّه عمّر سنين سنةً، فهو توفّي حوالي ١٩٠، و عليّ بن الحسن بن فضّال ولد حوالي ٢٠٥، فلا تصحّ روايته عنه مباشرةً

لكن هذا التقريب من الإشكال يمكن دفعه بعدم دلالة عبارة الكشّي على ما ذكر، فلننقل تمامها، فذكر في :٥٩٧/١١١٧: «أنّ عثمان بن عيسى كان واقفياً و كان وكيل أبي الحسن موسى عليه السلام و في يده مال، فسخط عليه الرضا عليه السلام، ثمّ تاب عثمان، و بعث إليه بالمال، و كان شيخاً عمّر ستين سنةً. .»، فمن الجائز كون المراد أنّ عمره حينما بعث المال ستّين سنةً، مع أنّ عدم وقوع التصحيف في عبارة الكشّي غير معلوم؛ إذ يبعد إطلاق «الشيخ المعمّر» على من كان من أبناء السنين، فليتأمّل.

و كيف كان، فأصل روايه عليّ بن الحسن، عن عثمان بن عيسى مباشرةً لا تخلو عن بعد؛ بملاحظة ولادة عليّ بن الحسن و رواة عثمان بن عيسى، فليلاحظ.

هذا، و في التهذيب ٧:٤٠٢/ ١٦٠٤: رواية عليّ بن الحسن بن فضّال ـ و قد عبّر عنه بالضمير ـ عن الحسن بن عليّ بن يوسف، عن عثمان بن عيسى...، و لعلّ الحسن بن عليّ بن يوسف هو المتوسّط في السند المبحوث عنه بين عليّ بن الحسن و عثمان بن عيسى، و قد روى عليّ بن الحسن (بن فضّال) عن الحسن بن عليّ بن يوسف في أسناد أخرى.[1]

فالظاهر كون الصواب في التهذيب الحسن بن يوسف، ففي اسمه اختصار في النسب، و قد سقط اسمه من السند في نسخنا من الكافي، و اللّه أعلم.

المظنون رجوع الضمير في الحديث ٢ إلى عليّ بن الحسن بن عليّ

هذا، و رجوع الضمير إلى عليّ بن الحسن بن عليّ في الحديث ٢ و إن كان هو المظنون لكن لا يمكن الجزم به؛ لما عرفت من احتمال رجوع الضمير إلى محمّد بن يحيى مع وقوع سقط أو إرسال فيه.

---

١ ـ الكافي ٧:٦٢/ ١٩، التهذيب ٤:١٢١/ ٣٤٤، ١٩١/ ٥٤٤، ١٩٨/ ٥٦٦ و ٥٦٩، ٧:٣٩٩/ ١٥٩٥، ٤٠٢/ ١٦٠٥، ٤٠٥/ ١٦١٩، ٨:٢٠١/ ٧٠٨، ٩:١٧٥/ ٧١٢، ٢٨٦/ ١٠٣٤ و ١٠٣٦، ٢٩٤/ ١٠٥٠، ٣٣٠/ ١١٨٩، و هو المراد من ابن بقّاح في الكافي ٥:٢٩٨/ ٢ و الحسن بن بقّاح في التهذيب ٤:٢٦٧/ ٨٠٦.

كتاب الزكوة

٤٩٩ = ١/١٠ ـ عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

٥٠٠ = ١/١١ ـ عنه، عن أحمد بن محمّد، عن [الحسن] بن محبوب... .

٥٠٠ = ١/١٢ ـ و عنه، عن ابن فضّال، عن صفوان الجمّال... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ١١ يرجع إلى عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، كما هو ظاهر السند، و الظاهر ـ بدواً ـ من سوق الأحاديث رجوع الضمير في الحديث ١٢ إليه أيضاً، و كذا صنع في التهذيب ٤:١٠٨/٣١٢.

رجوع الضمير في الحديث ١٢ إلى أحمد بن محمّد، خلافاً لظاهره الدوي

لكنّ الظاهر من الطبقة خلاف ذلك؛ فإنّ ابن فضّال هو الحسن بن عليّ بن فضّال، و هو من مشايخ أحمد بن محمّد، و لا يروي عنه مشايخ الكليني مباشرةً، فالضمير راجع إلى أحمد بن محمّد، كما في معجم رجال الحديث ٢٣:٢٢٣.

٥٠١ = ١/١٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن محبوب... .

٥٠١ = ١/ذيل ١٤ ـ الحسن بن محبوب، عن سعدان بن مسلم.... (معلّق)

٥٠٣ = ٢/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن ابن مسكان...

٥٠٣ = ٣/٢ ـ يونس، عن عليّ بن أبي حمزة... (معلّق)

٥٠٣ = ٤/٢ ـ يونس، عن عبد اللّه بن سنان... (معلّق)

الحديث ٣ معلّق على الحديث ٢ خلافاً للشيخ

توضيح: أورد الشيخ؛ الحديث ٣ في التهذيب ٤:١١١/٣٢٥ بهذا اللفظ: محمّد بن يعقوب مرسلاً، عن يونس بن عبد الرحمان، عن عليّ بن أبي حمزة، و هذا منه ﷺ عجيب؛ لظهور كون الخبر معلّقاً مبنيّاً على سابقه.

٥٠٤ = ١٠/٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن مهران، عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم...

٥٠٤ = ١١/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسين، عن وهيب بن حفص...

ما أفاده الإمام البروجردي والعلّامة الخوئي ﷺ حول السند ١١

توضيح: كذا ورد الحديث ١١ في مطبوعة الكتاب، و قد جعله الإمام البروجردي ﷺ في عداد أسناد أحمد بن محمّد الكوفي معلّقاً على «عليّ بن الحسين» بقوله: «الظاهر: أنّه عليّ بن الحسن، لكنّ الظاهر: أنّ روايته عن وهيب مرسلة».

و في معجم رجال الحديث ٢:٢٢٢ ـ بعد الإشارة إلى عليّ بن الحسين ـ: «كذا في الطبعة القديمة و مرآة العقول [١٦:١٦/١١] و وسائل الشيعة [٩:٢٦/١١٤٣٥] أيضاً، و لكن في الوافي [١٠:٣٧/٩١٠٣]: عليّ بن الحسن، و هو الصحيح».

و الظاهر: أنّه فهم كون أحمد بن محمّد في السند شيخ الكليني، فهو يروي عن عليّ بن الحسن بن فضّال.

ما يلاحظ على كلامهما

و يشكل: بأنّ طبقته لا تساعد للرواية عن وهيب مباشرةً، فليلتزم بوقوع السقط أو الإرسال فيه ـ كما التزم به في ترتيب أسانيد الكافي ـ لكن لم نجد وقوع عليّ بن الحسن و وهيب بن حفص في سند واحد أصلاً، فلا يكفي الالتزام بوقوع السقط أو الإرسال في رفع الغرابة عن السند.

هذا كلّه بناءً على كون المراد من أحمد بن محمّد في السند هو شيخ الكليني.

ما فهمه صاحب الوسائل من السند

لكن يحتمل كون المراد من أحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسى ـ المذكور في الحديث ١٠ ـ فالسند معلّق عليه، و قد فهم السند كذلك في وسائل الشيعة ٩:٢٦/١١٤٣٥، فأضاف محمّد بن يحيى إلى صدر السند.

و يمكن توجيهه: بأنّ طبقة أحمد بن محمّد ـ شيخ الكليني ـ آبية عن الرواية عن وهيب بن حفص بواسطة واحدة، كما يشهد به رواية الكليني في الكافي ٤:٥٤٣/١٦ عن أحمد بن محمّد، عمّن حدّثه، عن محمّد بن الحسين، عن وهيب بن حفص...، فقد ترى أنّ أحمد بن محمّد ـ شيخ الكليني ـ روى عن وهيب بن حفص بواسطتين، و هذا بخلاف أحمد بن محمّد بن عيسى: فقد روى بعض مشايخه عن وهيب بن حفص؛ ففي رجال الكشّي: ٨/١٨ رواية ابن أبي عمير عن وهيب بن حفص، و في الكافي ١:١٤٧/٨: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير و وهيب بن حفص، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام...[1]

١ ـ أورد الحديث في بصائر الدرجات: ٢/١٠٩ قائلاً: حدّثنا أحمد بن محمّد، عن ابن أبي

و الظاهر بملاحظة السند المتقدّم كون ابن أبي عمير هو الراوي عن وهيب؛ إذ لم نجد رواية غيره ممّن وقع في السند عن وهيب في موضع، و أمّا عليّ بن الحسين ـ شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى ـ فيمكن كونه عليّ بن الحسن [الحسين] الطويل، الذي روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى في الفهرست: ١٨٩/ ٢٨٩ في ترجمة ذريح المحاربي.

الخدشة فيما فهمه صاحب الوسائل رحمه الله

هذا غاية ما يخطر بالبال في توجيه هذا الوجه.

لكن يشكل الالتزام بذلك؛ إذ لم نجد رواية عليّ بن الحسن (أو الحسين) الطويل عن وهيب بن حفص في موضع، بل وقوع أحمد بن محمّد بن عيسى و وهيب بن حفص في سند واحد منحصر بالحديث المتقدّم، المرويّ في الكافي ١:١٤٧/ ٨ و بصائر الدرجات: ١٠٩/ ٢.

نعم، ورد في الكافي ٣:٥٥٤/ ٩: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن وهيب بن حفص، قال: كنّا مع أبي بصير فأتاه عمرو بن إلياس... و هذا الحديث كالحديث المبحوث عنه في كتاب الزكاة، فقد يخطر بالبال كون عليّ بن الحسن في السند المبحوث عنه محرّفاً، وصوابه: الحسن بن عليّ، قد وقع فيه القلب.

لكنّ هذا السند ـ الذي ذكرناه ـ هو بنفسه غريب؛ إذ الحسن بن عليّ في أسناد أحمد بن محمّد: إمّا هو ابن فضّال أو الوشّاء[1]، و لم أجد رواية واحد

عمير أو عمّن رواه، عن ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، عن سماعة، عن أبي بصير و وهيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام... و هذا السند ـ أيضاً ـ لا يؤثّر فيما ذكرناه في المتن، فلاحظ.

١ ـ الوشّاء هو ابن بنت إلياس، فعمرو بن إلياس هو خاله، كما صرّح به في سند في رجال

منهما عن وهيب بن حفص.

نعم، يروي الحسن بن عليّ بن أبي حمزة عن وهيب بن حفص في جملة من الأسناد[١]، لكنّه ليس من مشايخ أحمد بن محمّد، سواء أريد ابن البرقي أو ابن عيسى، فهذا السند الذي ذكرناه ـ كشاهد للسند المبحوث عنه ـ بنفسه مبتلى بالغرابة، فلا يصلح أن يكون شاهداً.

دعوى صاحب جامع الرواة والجواب عنها

ثمّ إنّه أشار إلى السند في جامع الرواة ٢:٣٠٣ في ترجمة وهيب بن حفص قائلاً: «أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسين (الحسن خ) في نسخة، و أخرى: محمّد بن الحسين».

وعليه: فقد يبدو إلى الذهن صحّة محمّد بن الحسين؛ إذ أكثر محمّد بن الحسين ـ و هو ابن أبي الخطّاب ـ من الرواية عن وهيب بن حفص، لكن لم نجد رواية أحمد بن محمّد ـ سواء كان المراد منه شيخ الكليني، أو قلنا بوقوع التعليق في السند، وكان المراد منه هو ابن عيسى ـ عن محمّد بن الحسين إلّا في بعض الأسناد المحرّفة.[٢]

و هناك احتمال آخر في السند، و هو كون المراد من عليّ بن الحسن هو الطاطري، الذي روى عن وهيب في التهذيب ٢:٤٣/١٣٨.

لكن يرد على هذا الاحتمال ـ مضافاً إلى انحصار رواية الطاطري عن

☜ الكشّي: ٤١٦/٧٨٩، وعليه: فقد يخطر بالبال إرادة الوشّاء من الحسن بن عليّ في السند، لكن هذا القدر من البيان غير كافٍ في إثبات ذلك، خصوصاً مع رواية ابن فضّال، عن بعض أصحابنا، عن عمرو بن إلياس في الكافي ٤:٣١٥/٢.

١ ـ الغيبة للنعماني: ٥١/٢، ١٩٤/١، ٢٠٠/١٦، ٢٠٤/٦، ٢٣٤/٢١، ٢٤٠/٣٥، ٢٤١/٣٧، ٢٥٣/١٣، ٢٦٢/٢٢، ٢٦٤/٢٧، ٢٦٧/٣٧، ٢٦٩/٤٠، ٣٢٠/١٠، و الراوي عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في جميعها هو إسماعيل بن مهران.

٢ ـ لاحظ ما ذكرناه في توضيح سند الكافي ١:١٧٦/٣.

وهيب في ذاك المورد[1] ـ أنّه لم نجد رواية من يسمّى بأحمد بن محمّد عن الطاطري في موضع.

حصيلة الكلام في السند تحريف لا نعلم تفصيله

فتحصّل: أنّ جميع ما يحتمل في هذا السند لا ترفع غرابة هذا الإسناد ولم ندر هل الحديث ١١ معلّق أم لا؟، فالظاهر وقوع تحريف في هذا السند لا نعلم تفصيله.

و يؤكّد ما ذكرنا: أنّ في الحديث ١٠ ـ أيضاً ـ غرابة؛ إذ وقوع ابن مهران في السند لا يساعد عليه الراوي و لا المرويّ عنه، و لم نجد لحلّ غرابته ـ أيضاً ـ وجهاً تطمئنّ به النفس و يركن إليه القلب.

٥١٠ = ٥/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز [بن عبد اللّه]، عن محمّد بن مسلم... .

٥١٠ = ٥/٢ ـ حريز، عن زرارة... . (معلّق)

٥١٠ = ٥/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن العبّاس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، قال: قرأت في كتاب عبد اللّه بن محمّد إلى أبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، روى عن أبي عبد اللّه عليه السلام... فوقّع عليه السلام كذلك هو... .

٥١٠ = ٥/ذيل ٣ ـ و كتب عبد اللّه: و روى غير هذا الرجل عن أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال أبو عبد اللّه عليه السلام: في الحبوب كلّها زكاة. (معلّق)

٥١١ = ٥/٤ ـ و روى ـ أيضاً ـ عن أبي عبد اللّه عليه السلام انّه قال... فوقّع عليه السلام:

---

١ ـ و قد أكثر الحسن بن محمّد بن سماعة ـ تلميذ الطاطري ـ عن الرواية من وهيب بن حفص، فيحتمل وقوع خلط في المقام بين ابن سماعة و الطاطري.

صدقوا، الزكاة في كلّ شيء كيل. (معلّق)

الأحاديث الثلاثة مكاتبة واحدة

توضيح: الظاهر أنّ الأحاديث ٣ و ذيله و ٤ مكاتبة واحدة؛ فقد كتب عبد اللّه بن محمّد إلى أبي الحسن عليه السلام و سأل عنه سؤالين عن اختلاف الروايات عن أبي عبد اللّه عليه السلام في أمر الزكاة، فوقّع عليه السلام في ذيل كلّ سؤال ما يناسب، و السؤال الثاني هو الذي ورد في الذيل ٣ و الرقم ٤، فليس الرقم ٤ إلّا تتمّة السؤال الثاني، فلا وجه لذكر رقم مستقلّ هنا، فلو جعل رقم على ذيل الحديث ٣، لكان أولى، و الأولى منه جعل الجميع تحت رقم واحد.

٥١٢ = ٢/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن أحمد بن أشيم، عن صفوان بن يحيى و أحمد بن محمّد بن أبي نصر، قالا: ذكرنا له الكوفة... .

العطف في السند عادي

توضيح: ربما يخطر بالبال وقوع تحويل في السند، و كون أحمد بن محمّد بن عيسى راوياً عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر مباشرةً؛ نظراً إلى روايته عنه كذلك في كثير من الأسناد.

لكن لا وجه لذلك؛ فقد روى عنه بواسطة أيضاً، و قد توسّط بينهما عليّ بن أحمد بن أشيم في بعض الأسناد[1]، فلا تحويل في السند، كما هو ظاهره.

٥١٣ = ٣/٧ (حيلولة)

٥١٦ = ٧/٩ (حيلولة)

٥١٨ = ٧/١٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... .

---

١ ـ الكافي ٣: ١/٧٥، التهذيب ١: ١٥٦/٤٤٥، ٨: ٢٤٧/٧٤.

٥١٨ = ١٠/٨ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

٥٢٢ = ١١/١٣ (حيلولة)

٥٢٢ = ١٢/١ (حيلولة)

٥٢٣ = ١٢/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد البرقي، عن سعد بن سعد الأشعري...

٥٢٣ = ١٢/٥ ـ و عنه، عن محمّد بن حمزة... (معلّق)

٥٢٣ = ١٢/٦ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: ظاهر السند رجوع الضمير في الحديث ٥ إلى أحمد بن محمّد، و لا يبعد ذلك؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن حمزة بن اليسع، كما في رجال الكشّي في ترجمة أبي جرير القمّي: ٦١٦/١١٥٠.

٥٢٣ = ١٢/٨ ـ عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، حن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز...

٥٢٤ = ١٢/٩ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

٥٢٥ = ١٤/٤ ـ عنه (عليّ بن إبراهيم)، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز [بن عبد اللّه]، عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام...

٥٢٥ = ١٤/ذيل ٤ ـ قال: وقال زرارة ومحمّد بن مسلم، قال أبو عبد اللّه عليه السلام... (معلّق)

٥٢٥ = ١٤ /ذيل ٤ ـ قال: وقال زرارة عنه [عليه السلام]... (معلّق)

توضيح: الضميران المستتران في «قال» من ذيل السند يرجعان إلى حريز، فالسندان معلّقان.

٥٢٧ = ١/١٥ (حيلولة)

٥٢٨ = ٣/١٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة... .

٥٢٨ = ٤/١٦ ـ سماعة... (معلّق)

٥٣٠ = ١/١٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... .

٥٣٠ = ٢/١٧ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

٥٣١ = ١/١٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير و بريد العجلي و الفضيل، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه صلوات اللّه عليهما قالا: في صدقة الإبل... قال: قلت: ما في البخت السائمة شيء؟ قال: مثل ما في الإبل العربية.

توضيح: كذا ورد في التهذيب ٤:٢٢/٥٥ و الاستبصار ٢:٢٠/٥٩ نقلاً عن الكتاب.

كلام المحقّق التستري في الأخبار الدخيلة حول إفراد «قال قلت»

قال في الأخبار الدخيلة ٤:١٤٦: مقتضى السياق كون «قال: قلت»: إمّا محرّف «قالوا: قلنا»، و إمّا محرّف «قال فلان ـ أي أحد الخمسة ـ: قلنا» و هو الظاهر و لا يبعد أن يكون الأصل: «قال زرارة: قلت» فروى في باب صدقة

البقر أيضاً [الكافي ٣: ٥٣٤/ ١ و ٢] عن الخمسة، عنهما عليهما السلام، و في آخره: «زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت له: في الجواميس شيء؟ قال: مثل ما في البقر» انتهى.

نقد كلامه قدس سره بما ورد في الأسناد

قلت: التحريف في السند و إن كان محتملاً لكنّ الجزم به مشكل، خصوصاً مع ورود نظير ذلك في غير هذا المورد أيضاً:

ففي الكافي ٣: ٢٠٦/ ٢ بسنده عن الحلبي و زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلّي عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة، قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: إذا كان ابن ستّ سنين...، و قد مرّ البحث عنه.

و في: ٢/ ٤٦٣: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، قالا: سألنا أبا جعفر عليه السلام عن صلاة الكسوف: كم هي و كيف نصلّيها؟ فقال: عشر ركعات... قال: قلت: كيف القراءة فيها؟ فقال: إن قرأت...، و عن الكافي نقل في التهذيب ٣: ١٥٦/ ٣٣٥.

و في التهذيب ٤: ١٩٨/ ٥٧٠: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و فضيل، عن أبي جعفر عليه السلام في رمضان تصلي ثمّ تفطر... قلت: لم ذلك؟ قال: لانّه قد حضرك فرضان...

و في ٧: ١٧/ ٧٥: ياسين الضرير، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ليس بين الرجل و ولده و لا بينه و بين عبده و لا بين أهله ربا... قلت: فالمشركون بيني و بينهم رباً؟ قال: نعم، قلت: فإنّهم مماليك، فقال: إنّك لست تملكهم...، و نظيره في الاستبصار ٣: ٧١/ ٢٣٦.

و أشكل من ذلك ما ورد في التهذيب ١: ٢٧/ ٦٧: حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قلت: الحائض و الجنب يقرآن شيئاً؟ قال: نعم...

و في: ٥٩٥/٢٠٥ ـ و نظيره في الاستبصار ١:١٦٧/٥٨٠ ـ: حمّاد، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، قال: قلت: في رجل لم يصبّ الماء و حضرت الصلاة...، قال: لا... قال زرارة: فقلت له: دخلها و هو متيمّم... قال: يخرج ويتوضأ...

و في: ٩٧٠/٣٣١ ـ و نظيره في الاستبصار ١: ٧٥٦/٢١٤ ـ: حمّاد، عن حريز، عن إسماعيل بن جابر و زرارة، عن أبي جعفرعليه السلام، قال: قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: نعم، في ثيابه بدمائه...

و في ٣:٣٣٣/١٥٥: عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن رهط، عن كليهماعليهما السلام، و منهم من رواه عن أحدهماعليهما السلام: أنّ صلاة كسوف الشمس و القمر و... و رووا أنّ الصلاة في هذه الآيات كلّها سواء... قال: قلت: و ان هو قرأ سورةً واحدةً في الخمس ركعات، ففرّقها بينهم؟ قال: أجزأه أمّ الكتاب...، و الرهط الذين رووه: الفضيل و زرارة و بريد و محمّد بن مسلم.

التحقيق في وجه إفراد «قال: قلت» في السند وما يشبهه

و مع ورود هذه الموارد ـ و موارد أخرى سنشير إليها ـ يشكل الالتزام بوقوع التحريف في السند، و لا يبعد كون لفظ الخبر وارداً من طريق أحد الرواة ـ كزرارة ـ و إن كان جميعهم رووا مضمون الخبر، فالضمير راجع إلى من كان له لفظ الخبر.

و من المحتمل عدم حفظ الراوي عن هؤلاء، اسمَ القائل للإمامعليه السلام، و لذلك اكتفى بالضمير.

و ممّا يقرّب ما ذكرنا ـ من احتمال الجمع بين الروايات المتّفقة المضمون المختلفة الألفاظ ـ، ما ورد في التهذيب ٨:٢٨/٨٥ و الاستبصار ٣:٢٧٠/٩٦٠: الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عمر بن أذينة،

عن زرارة و بكير ابني أعين و محمّد بن مسلم و بريد بن معاوية العجلي و الفضيل بن يسار و إسماعيل الأزرق و معمّر بن يحيى بن سام كلّهم سمعه عن أبي جعفر عليه السلام و من ابنه بعد أبيه٨ بصفة ما قالوا و إن لم أحفظ حروفه، غير أنّه لم يسقط جمل معناه....

تحقيق الكلام حول السائل في «قال. قلت» بما يعضده من الأخبار

و كيف كان، فكون السائل في هذه الأخبار هو زرارة غير بعيد، كما أفاده في الأخبار الدخيلة؛ فإنّه يشهد له ـ مضافاً إلى ما ذكره في الأخبار الدخيلة و إلى اشتمال جميع هذه الموارد على زرارة[1] ـ موارد أخرى:

منها: ما في الكافي ٣:٧/٢:... عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير، قالوا قلنا له: بئر يتوضّأ منها يجري البول قريباً منها: أ ينجّسها؟ قال: فقال: إن كانت البئر في أعلى الوادي... قال زرارة فقلت له: فإن كان مجرى البول... فقال: ما لم يكن له قرار، فليس به بأس.

منها: ما في الكافي ٣:٤٩٦/١ ـ و عنه في التهذيب ٤:٤٩/١٢٨ و نظيره في الفقيه ٢:٤/١٥٧٧ ـ: ... حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم، أنّهما قالا لأبي عبد اللّه عليه السلام: أ رأيت قول اللّه عزّ و جلّ... فقال: إنّ الإمام يعطي هؤلاء جميعاً؛ لأنّهم يقرّون له بالطاعة، قال: قلت: فإن كانوا لا يعرفون؟ فقال: يا زرارة، لو كان يعطي من يعرف... قال: قلت: فإن لم

---

١ ـ لكن ورد في التهذيب ٨:٨٧٧/٢٤٣ بسنده: عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير و أبي العبّاس و عبيد كلّهم عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: ... «و قلت: كيف يجري في الرضاع؟ قال: نعم، يجري في الرضاع مثل ذلك» و هو ـ كما ترى ـ غير مشتمل على اسم زراره، لكن من القريب كون «قلت» مصحّف «قلنا» بقرينه رواية أبي بصير للخبر من طريق آخر كذلك، التهذيب ٨:٨٧٩/٢٤٣، كما أنّ لفظة «كيف» مصحّف من لفظة «كذلك» كما يعلم منه و من نفس الجواب.

يوجدوا؟ قال: لا تكون فريضةً فرضها اللّه عزّ و جلّ لا يوجد لها أهل، قال: قلت: فإن لم تسعهم الصدقات؟ قال: إنّ اللّه فرض للفقراء... .

منها: ما في الكافي ٣:٥٢٥/٤:... حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبد اللّه، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل كان عنده... قال: لا... قلت: فإن كانت عنده... قال: نعم... قال و قال زرارة و محمّد بن مسلم: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: أيّما رجل كان له مال و حال عليه الحول فإنّه يزكّيه، قلت له: فإن هو وهبه قبل حلّه بشهر أو بيوم؟ قال: ليس عليه شيء، قال: و قال زرارة عنه عليه السلام: إنّه قال: إنّما هذا بمنزلة رجل... .

أقول: الظاهر أنّ مرجع الضمير في قوله: «قلت له: فإن هو وهبه» و قوله: «قال زرارة عنه عليه السلام: إنّه قال» هو أبو عبد اللّه عليه السلام، و ليس جملة «قال: و قال زرارة و محمّد بن مسلم... فإنّه يزكّيه» جملةً معترضةً حتّى تكون جملة «قلت له إلى آخر السند» من تتمّة ما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، فلاحظ.

منها: ما في التهذيب ١:٣٧٠/١١٣٠: الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام أنّهما قالا: توضّأ رسول اللّه صلى الله عليه و آله بمدّ و اغتسل بصاع، ثمّ قال: اغتسل هو و زوجته بخمسة أمداد من إناء واحد، قال زرارة: فقلت له: كيف صنع هو؟ قال: بدأ هو... .

منها: ما في التهذيب ٤:٥١/١٣١: عنه [أي: عن عليّ بن الحسن بن فضّال]، عن إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و ابن مسلم، قال زرارة: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: فإن كان بالمصر غير واحد؟ قال: فأعطهم إن قدرت جميعاً... .

و الظاهر كونه ذيل خبر قد مرّ عن الكافي ٣:٤٩٦/١ و التهذيب

٤:٤٩/١٢٨ و الفقيه ٢:٤/١٥٧٧، و الظاهر: أنّ منه ما في التهذيب ٤:٥٢/١٣٥: عن عليّ بن الحسن، عن إبراهيم بن هاشم، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة و ابن مسلم، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام أنّهما قالا: الزكاة لأهل الولاية... .

و الظاهر: أنّ الشيخ رحمه الله أورد من هذا الخبر الطويل هنا قطعةً رواها زرارة، و ذكر في أوّلها أصل سند الخبر الذي يشترك فيه زرارة و ابن مسلم.

منها: ما في الكافي ٧:١٠٩/٢ ـ و عنه أخذ في التهذيب ٩:١٠٨١/٣٠٣ و الاستبصار ٤:٥٨٣/١٥٥ ـ: بإسناده عن عمر بن أذينة، عن زرارة و بكير و الفضيل و محمّد و بريد، عن أحدهما عليه السلام قال: إنّ الجدّ مع الإخوة من الأب يصير... قال: قلت: رجل ترك أخاه لأبيه و أمّه و جدّه، أو قلت: ترك جدّه و أخاه لأبيه و أمّه، قال: المال بينهما، و إن كانا أخوين أو مأة ألف فله مثل نصيب واحد من الإخوة... قال زرارة: «هذا ممّا لا يؤخذ عليّ فيه، قد سمعته من أبيه و منه قبل ذلك، و ليس عندنا في ذلك شكّ و لا اختلاف».

و في الكافي ٧:٨/١١٠: بسند آخر عن زرارة، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن رجل ترك أخاه لأبيه و أمّه و جدّه، قال: المال بينهما نصفان، و لو كانوا أخوين أو مأةً كان الجدّ معهم كواحد منهم إلى آخر الخبر نظير ما مرّ، و مثله في التهذيب ٩:١٠٨٧/٣٠٥ و الاستبصار ٤:٥٨٩/١٥٦ و الفقيه ٤:٥٦٤٠/٢٨٤.

حصيلة الكلام أنّ السائل هو زرارة

و هو يؤكّد ما ذكرنا من كون فاعل «قال: قلت» هو زرارة.

ثمّ إنّه يستفاد من عبارة زرارة «هذا ممّا لا يؤخذ عليّ فيه...»: أنّه روى أوّلاً عن أبي عبد اللّه عليه السلام، ثمّ أشار إلى سماعه ذلك عن أبيه أيضاً، و أمّا سائر رواة الخبر فلعلّ بعضهم رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و بعضهم رواه عن أبي

جعفر عليه السلام، و من جمع بين الروايات عبّر بتعبير «أحدهما عليهما السلام»، و ليس المراد: أنّهم عبّروا بتعبير «أحدهما عليهما السلام» لنسيانهم الإمام المسؤول عنه عليه السلام.

و كيف كان، فظاهر جملة من الأخبار المتقدّمة رواية الجماعة عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام معاً.

لكن ورد في الكافي ٧:١٢٨/٣: بإسناده عن ابن أذينة[1]، عن زرارة و بكير و فضيل و بريد و محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام، منهم من رواه عن أبي جعفر عليه السلام، و منهم من رواه عن أبي عبد اللّه عليه السلام، و منهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام: أنّ المرأة لا ترث... .

و في التهذيب ٣:١٥٥/٣٣٣: بإسناده عن عمر بن أذينة، عن رهط، عن كليهما عليهما السلام، و منهم من رواه عن أحدهما عليهما السلام.

و من الجائز كون المراد في سائر الأخبار ـ أيضاً ـ ذلك، حتّى الحديث المذكور في التهذيب ٨:٢٨/٨٥، و كأنّ المراد من قوله: «و منهم من رواه عن أحدهما» في الخبر المرويّ في التهذيب ٣:١٥٥/٣٣٣ أيضاً ذلك، أي: بعضهم

---

١ ـ وردت رواية ابن أذينة عن جماعة متعاطفين عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام في موارد كثيرة: الكافي ٣:١/٥٤٥ ـ عنه التهذيب ٤:١٤٣/٥٤ و مثله علل الشرائع ٢:١/٣٧٣ ـ ٦:١١/٦٠، ٣/١٢٥، ٣/١٩١ ـ مع ترديد في لفظه ـ التهذيب ١:٦٨٢/٢٣٦، ٤:٢١٥/٧٦، ٨:١٤٧/٤٧، ٢٣٠/٧٠.

و بلفظ غير واحد عن أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام في الكافي ٣:٧/٥٦١ ـ و مثله التهذيب ٤:١٣٣/٥١ ـ و في الفقيه ٣:٤١٩١/٣٣٤: و في رواية عمر بن أذينة، عن رهط رووه عنهما عليهما السلام جميعاً، و من المحتمل كون المراد من هذه الموارد ـ أيضاً ـ ما ذكرناه في المتن، فلاحظ.

أُنظر ـ أيضاً ـ الكافي ٥:٣/٤٨٣، ٦:٤/١٣١، التهذيب ٧:١٣٨١/٣٣٧، ١٣٨٤/٣٣٨، ٨:٧٠٠/١٩٩.

رواه عن أبي جعفر عليه السلام و بعضهم رواه عن أبي عبد الله عليه السلام، و ليس المراد: أنّهم عبّروا بلفظ «أحدهما عليهما السلام».

٥٣٢ = ٢/١٨ (حيلولة)

٥٣٤ = ١/٢٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز، عن زرارة و محمّد بن مسلم و أبي بصير و بريد [العجلي] و الفضيل، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام....

٥٣٤ = ٢/٢٠ ـ زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام.... (معلّق)

توضيح: مرّ الكلام حول السند و ما يشابهه في ما مرّ في: ١/٥٣١.

٥٣٥ = ٢/٢١ (حيلولة)

٥٣٦ = ١/٢٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز....

٥٣٨ = ٢/٢٢ ـ حمّاد بن عيسى، عن حريز.... (معلّق)

٥٤٠ = ١/٢٣ (حيلولة)

٥٤٠ = ٢/٢٣ (حيلولة)

٥٤١ = ٣/٢٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز....

٥٤١ = ٢٣/٤ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

٥٤١ = ٢٣/٥ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... (معلّق)

٥٤٢ = ٢٤/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن الفضيل، عن موسى بن بكر، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام...

دعوى الفاضل التستري وقوع التصحيف في السند

توضيح: قال في مرآة العقول ١٦: ٧٥/٣: قال الفاضل التستري: لعلّ صوابه «و الحسين بن سعيد» و يكون المفاد حينئذٍ رواية عليّ [بن مهزيار] و موسى [بن بكر] عن أبي الحسن عليه السلام.

وجه دعواه قدس سره الراجعة إلى وقوع التحويل في السند

أقول: يشير الفاضل التستري إلى وقوع تحويل في السند، و كأنّ وجهه: أنّ أحمد بن محمّد يروي عن الحسين بن سعيد فيما لا يحصى كثرةً من الروايات، فوقوع واسطتين بينه و بين شيخه بعيد، فلعلّ الصواب الواو بدل «عن» قبل الحسين بن سعيد، و هو عطف على العبّاس بن معروف، فيكون أحمد بن محمّد راوياً عن الحسين بن سعيد، كما هو المعهود.

و أمّا وجه كون عليّ بن مهزيار راوياً عن أبي الحسن عليه السلام أيضاً ـ كموسى بن بكر ـ فلعلّه من جهة فهم كون المراد من أبي الحسن عليه السلام في السند هو أبو الحسن الرضا أو أبو الحسن العسكري عليهما السلام، و عليّ بن مهزيار من أصحابهما عليهما السلام.

لكن هذا لو ثبت لم يكن بدليل؛ لجواز رواية عليّ بن مهزيار عن محمّد بن الفضيل أو موسى بن بكر، خصوصاً مع ظهور «قال: سألت» في وحدة الراوي المباشر عن أبي الحسن عليه السلام، فيبعد كون عليّ بن مهزيار ـ أيضا ـ راوياً كموسى بن بكر.

مع أنّ أصل كون المراد من أبي الحسن هو الرضا أو الهادي عليهما السلام غير ثابت؛ إذ لم تثبت رواية لموسى بن بكر عنهما عليهما السلام.[١]

نعم، ورد في مصباح المتهجّد: ٦٢٦ رواية موسى بن بكر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، لكن رواها في المحاسن ١:٣٩٦/٦٦ بسنده عن موسى بن بكر، عن أبي الحسن موسى عليه السلام...، و قد نقله عنه كذلك في الكافي ٤:٦٨/٢، و نقل في التهذيب ٤:٢٠١/٥٨٠ عن الكافي، و فيه: أحمد بن محمّد بدل أحمد بن أبي عبد اللّه، و أبي الحسن بدل أبي الحسن موسى.

و كيف كان، فلا يبعد كون الأصل في منبع مصباح المتهجّد هو «أبو الحسن»، فتوهّم كون المراد منه هو الرضا عليه السلام، فأضيف الرضا عليه السلام في السند.

عدم رواية موسى بن بكر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام

ثمّ إنّه قد عدّ الشيخ «موسى بن بكر» في أصحاب الكاظم عليه السلام في رجاله: ٥/١٠٨/٣٤٣=٩ و قال: «واقفي»[٢]، ولو صحّ هذا، لكان الظاهر عدم روايته عن الرضا عليه السلام؛ لتنافيه مع الوقف، و إن كان ثبوت نسبة الوقف إليه بمجرّد ما في باب أصحاب الكاظم عليه السلام من رجال الشيخ مشكل؛ لما ذكرناه في

---

١ ـ ذكر النجاشي في رجاله: ١٠٨١/٤٠٧: «موسى بن بكر الواسطي روى عن أبي عبد اللّه و أبي الحسن عليهما السلام» و ظاهره كون المراد من أبي الحسن هو الكاظم عليه السلام، فيظهر منه عدم روايته عن سائر الأئمّة عليهم السلام، فتأمّل.

٢ ـ هذا يشهد بإدراكه زمن الرضا عليه السلام؛ إذ بدو الوقف عند وفات الكاظم عليه السلام ـ لاحظ غيبة الشيخ الطوسي: ٦٣/٦٥ و ما بعده و مصادرها ـ و يؤكّد ذلك رواية موسى بن بكر عن أبي الحسن الأوّل ـ بهذا اللفظ ـ في الكافي ٣:٩/٢٢٥، ٤:٢/٢٧٩، ٦:٢/٢٨٤، ١/٣٣٢، التهذيب ٨:٣٢٩/٩٧، علل الشرائع ١:٣/٣١٩، الخصال ١:٥٨/٢٢٥، ٩١/٣١٣، ٢:٢٥/٤٣٧، معاني الأخبار: ١/٢٧٢، الفقيه ٣:٣٦٨٤/١٨٢، ٤٠٢/٤٤٠٤، قرب الاسناد: ١٢٤٥/٣٤٠، المحاسن ٢:٤٤٩/٤٦٨، ولاحظ الكافي ٤:١/٣٨.

محله من كثرة تفرّده في هذا الباب في نسبة الوقف إلى الرواة، و قلنا بإمكان رجوع كثير من هؤلاء ـ المنسوبين إلى الوقف في هذا الباب ـ عن هذا المذهب الفاسد.

و كيف كان، فعدم رواية موسى بن بكر عن الرضاعليه السلام و كثرة رواياته عن الكاظمعليه السلام كافٍ في القول بكون المراد من أبي الحسن في رواياته هو الكاظمعليه السلام[1].

الخدشة فيما ادّعاه الفاضل التستري

هذا، و أمّا أصل وقوع التصحيف في السند ـ المنتج لوقوع التحويل فيه ـ فمحلّ إشكال، بل منع؛ فإنّ إشكال وقوع واسطتين بين أحمد بن محمّد و شيخه الحسين بن سعيد مرتفع باحتمال أخذ الخبر من كتاب عليّ بن مهزيار[2]، و هو يروي عن الحسين بن سعيد في جملة من الأسناد، منها: ما في الكافي ٥/١٩٤:٤ و التهذيب ٧٣٤/٢١٨:٥، و هما عين السند المبحوث عنه.

مع أنّه لو استبعدنا وقوع واسطتين بين أحمد بن محمّد و الحسين بن سعيد، لكان الأظهر كون الحسين بن سعيد مصحّف الحسن بن سعيد، و هو كان في الأهواز و لم ينتقل ـ كأخيه الحسين ـ إلى قمّ، فيروي عنه مشايخ قمّ ـ كأحمد بن محمّد بن عيسى ـ بالواسطة.

و قد ورد في التهذيب ٨٩٦/٢٦٣:٥ معلّقاً عن سعد، عن أبي جعفر، عن العبّاس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن زرعة، عن سماعة بن مهران...

---

١ ـ و يؤيّده ما في الكافي ٣/٣١٩:٦ عن موسى بن بكر، قال: قال لي أبو الحسن ـ يعني الأوّل ـ عليه السلام

٢ ـ ورد نظير السند إلى عليّ بن مهزيار في الكافي ٣/٥١٠:٣، ٥/١٩٤:٤، ١٦/٣٥٦، ٥٤/٥٦٨:٥، ٩/٩:٦، و الظاهر كون الجميع مأخوذاً من كتاب عليّ بن مهزيار

المراد من أبي جعفر في روايات سعد بن عبد الله هو أحمد بن محمّد بن عيسى

و المراد من أبي جعفر في روايات سعد هو أحمد بن محمّد بن عيسى، فيكون نظير ما نحن فيه، لكنّ الظاهر كون الحسين بن سعيد فيه مصحّفاً من الحسن بن سعيد؛ فإنّه ـ مضافاً إلى عدم رواية الحسين بن سعيد عن زرعة مباشرةً ـ قد ورد الخبر ـ بتفاوت في المتن ـ في الكافي ٤: ٤٨٥/ ٥: عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة... .

و هناك بحوث مفصّلة حول ارتباط عليّ بن مهزيار و الحسين بن سعيد و أخيه الأكبر الحسن فصّلناها في محلّه، و لا حاجة هنا إليها بعد وضوح الأمر.

حصيلة الكلام: عدم وقوع تحويل في السند

فتحصّل: عدم وجود دليل على وقوع تحويل في السند.

٥٤٥ = ٢/٢٧ (حيلولة)

٥٤٦ = ٢/٢٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز، عن عبيد بن زرارة... .

٥٤٦ = ٢٨/ذيل ٢ ـ وعن زرارة مثله... . (معلّق)

٥٤٦ = ٣/٢٨ ـ حمّاد (بن عيسى)، عن حريز... . (معلّق)

توضيح: الراوي عن زرارة في ذيل الحديث ٢ هو حريز.

٥٤٧ = ٣/٢٩ (حيلولة)

٥٤٨ = ١/٣٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن أبي ولاّد الحنّاط، عن أبي عبد الله عليه السلام... .

٥٤٨ = ٢/٣٠ ـ و عنه، عن أحمد، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: قلت له: أعطي الرجل من الزكاة ثمانين درهماً...

اختلاف النسخ في السند ٢

توضيح: لم يرد «عن أحمد» في نسخة حكاها سيّدنا «دام ظلّه»، لكن قد ورد في الطبعتين من الكتاب و نسختين منه و وسائل الشيعة ٩:٢٥٩/١١٩٧٢، و الظاهر سقوطه عن تلك النسخة، كما أفاد «دام ظلّه» في تعليقه على السند.

ثمّ إنّ الشيخ الطوسي نقل الخبر معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، عن أحمد بن عبد الملك، عن عبد الملك بن عتبة...، كذا حكاه عنه في جامع الرواة ١:٥٣، و هو ظاهر الطبعة القديمة من التهذيب ١:٣٩٩، و قد حكى في جامع الرواة ١:٥٣ عن الكتاب: أحمد بن عبد الملك بن عتبة، و هو محتمل الطبعة القديمة من التهذيب أيضاً، و في الطبعة الحديثة منه ٤: ١٧٣/٦٤: أحمد، عن عبد الملك بن عتبة، و هو الظاهر من وسائل الشيعة كما في هامش المصنّف عليه.

و كيف كان، فظاهر التهذيب: أنّه لم تكن كلمة «عنه» موجودةً في نسخته من الكافي، وعليه ففي السند تعليق لم يلتفت إليه الشيخ، فوقع في التهذيب سقط بين الكليني و أحمد، و هو محمّد بن يحيى.

و أمّا بناءً على ثبوت «عنه» فالضمير راجع إلى محمّد بن يحيى، و أحمد هو أحمد بن محمّد، قد اختصر فيه اعتماداً على ذكر أبيه في السند المتقدّم، فلا تعليق.

الظاهر وقوع سقط بين أحمد بن محمّد و عبد الملك بن عتبة

ثمّ إنّ الظاهر وقوع سقط بين أحمد بن محمّد و عبد الملك بن عتبة ـ كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه» ـ؛ إذ لم نجد روايته عنه مباشرةً في غير هذا السند، و لا يساعدها الطبقة أيضاً.

لا يقال: لعلّ الصواب زيادة «عن أحمد»، و قد مرّ عن بعض النسخ خلوّها عنها، فالضمير يرجع إلى الحسن بن محبوب، فلا ملزم للقول بوقوع السقط في السند.

فإنّه يقال: ـ مضافاً إلى عدم وجود قرينة في السند على هذا الإرجاع ـ لم نجد رواية الحسن بن محبوب عن عبد الملك بن عتبة، فلا يصحّ إرجاع الضمير إلى الحسن بن محبوب، بل يجب أن نرجعه إلى محمّد بن يحيى أو أحمد بن محمّد في السند المتقدّم، فيعود المحذور أو أشدّ منه، و هذا هو الوجه في ما مرّ عن سيّدنا «دام ظلّه» من أنّ الظاهر سقوط «عن أحمد» في النسخة المشار إليها.

الظاهر أنّ الواسطة الساقطة هو عليّ بن الحكم

فتحصّل: أنّ سقوط الواسطة بين أحمد بن محمّد و عبد الملك بن عتبة ممّا لا بدّ من الالتزام به، و الواسطة بينهما في الأغلب هو عليّ بن الحكم، و قد يكون غيره نادراً؛ ففي التهذيب ٧:١٨٨/٨٣٢: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن الجهم، عن ثعلبة، عن عبد الملك بن عتبة...، و في الكافي ٥:٣٠٧/١٦: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عبد الملك بن عتبة... .

و من القريب كون الواسطة في ما نحن فيه هو: عليّ بن الحكم؛ فإنّه ـ مضافاً إلى غلبة توسّطه ـ قد يأتي في الكتاب ـ الكافي ٣:٥٥١/١ ـ رواية رواها أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمّار، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: قلت له: لي قرابة أُنفق على بعضهم و أُفضّل بعضهم [على بعض] فيأتيني إبّان الزكاة: أفأعطيهم منها؟...[1] و الظاهر من سياق هذا الخبر و ما نحن فيه و مقارنة متنهما و

---

١ ـ و قد ورد بعده سند معلّق عن أحمد [بن محمّد] عن عليّ بن الحكم، و هو يؤيّد

سندهما كونهما قطعتين من خبر واحد، فوقع فيه التقطيع.

و يؤكّد توسّط عليّ بن الحكم هنا ما ورد في علل الشرائع ٢:٣/٣٨٢ و فضائل الأشهر الثلاثة: ٧٧/٩٤ من رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة، عن إسحاق بن عمّار...

وجه سقوط عليّ بن الحكم من السند

ثمّ إنّه يحتمل كون الأصل في السند المبحوث عنه: «أحمد، عن عليّ بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة»، فصحّف «عن عليّ بن الحكم» بـ«بن عبد الملك»، و شباهتهما في الخطوط القديمة تظهر بالتأمّل، فصار السند: أحمد بن عبد الملك، عن عبد الملك بن عتبة، كما مرّ عن جامع الرواة و ظاهر الطبعة القديمة من التهذيب، ثمّ سقط «بن عبد الملك» من السند؛ بتوهّم زيادته، أو لجواز العين من أحد اللفظين المشابهين إلى الآخر، فصار السند: أحمد، عن عبد الملك بن عتبة. كما يحتمل كون نسخة «أحمد بن عبد الملك عن عبد الملك بن عتبة» من باب الجمع بين النسخة الصحيحة و المصحّفة، و اللّه أعلم.

٥٤٩ = ٢/٣١ (حيلولة)

٥٥٠ = ٤/٣٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن أبي حمزة...

توضيح: ابن أبي عمير من مشايخ إبراهيم بن هاشم ـ و قد أكثر جدّاً من الرواية عنه ـ و ليس من مشايخ يونس، و عليّ بن أبي حمزة من مشايخ

ما ذكرناه، فلاحظ.

يونس؛ فقد روى عنه في مواضع[1].

وعليه: ففي كلمة «عن ابن أبي عمير» خلل، كما أفاده سيّدنا «دام ظلّه»،

اختلاف النسخ في ثبوت ابن أبي عمير وعدمه

و قد نقل اختلاف النسخ في ثبوت ابن أبي عمير و عدمه، و كونه نسخة بدل «عن يونس»، و قال «دام ظلّه»:

«عن ابن أبي عمير»: إمّا نسخة بدل «عن يونس» فعليه: الصواب هو نسخة يونس، أو ابن أبي عمير معطوف و الصواب: يونس «و ابن أبي عمير» أو «و عن ابن أبي عمير».

[وعليه: ففي السند تحويل]، و المراد: أنّ إبراهيم بن هاشم يروي تارةً بواسطة إسماعيل عن يونس، و أخرى عن ابن أبي عمير بلا واسطة، و يأتي في [الكافي] ٦: ٨/٢٥ ما يشابه السند [: عليّ، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس و ابن أبي عمير جميعاً، عن أبي أيّوب الخرّاز...]» انتهى.

الإشارة إلى الاحتمال الأقرب إلى الواقع

و لعلّ الاحتمال الأوّل ـ المذكور في كلامه «دام ظلّه»، و هو كون الصواب: «عن يونس» و حينئذٍ «عن ابن أبي عمير» تكون زائدة رأساً ـ هو أقرب من احتمال العطف و التحويل؛ نظراً إلى ندرة هذا النحو من التحويل، و اللّه أعلم.

٥٥١ = ١/٣٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٥٥١ = ٢/٣٣ ـ أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٥٥٣ = ١/٣٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن

---

١ ـ معجم رجال الحديث ٢٠: ٣٠٧، و بتعبير عليّ بن سالم في: ٣٠٧ و ٣٣٠.

حريز، عن محمّد بن مسلم... .

٥٥٣ = ٢/٣٥ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... . (معلّق)

٥٥٣ = ٣/٣٥ ـ حريز، عن عبيد بن زرارة... . (معلّق)

٥٥٣ = ٤/٣٥ ـ حريز، عن زرارة... . (معلّق)

٥٥٤ = ٧/٣٥ (حيلولة)

٥٥٧ = ١/٣٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... .

٥٥٧ = ٢/٣٨ ـ أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٥٥٨ = ١/٣٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

٥٥٨ = ٢/٣٩ ـ أحمد [بن محمّد]، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٥٥٨ = ٣/٣٩ ـ أحمد [بن محمّد]، عن أبيه... . (معلّق)

٥٥٨ = ١/٤٠ (حيلولة)

٥٦٠ = ١/٤٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد [بن عيسى]، عن حريز... .

٥٦٠ = ٢/٤٣ ـ حمّاد [بن عيسى]، عن حريز [بن عبد اللّه]... . (معلّق)

٥٦١ = ٥/٤٣ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان... .

٥٦١ = ٦/٤٣ ـ صفوان [بن يحيى]، عن معاوية بن وهب... . (معلّق)

٥٦٦ = ١/٤٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام....

٥٦٦ = ٤٦ / ذيل ١ ـ قال: وقال ابن مسلم: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام....(معلّق)

٥٦٧ = ٢/٤٦ ـ حريز، عن محمّد بن مسلم.... (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» ذيل الحديث ١ يرجع إلى حريز.

٥٦٧ = ٣/٤٦ (حيلولة)

المجلّد الرابع

من

أسناد الكافي

أبواب الصدقة

٢ = ٢/١ (حيلولة)

٩ = ٢/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، قال: حدّثني الجهم بن الحكم... .

٩ = ٣/٥ ـ أحمد [بن محمّد]، عن أبيه... (معلّق)

١٠ = ٤/٥ ـ فال: و حدّثني عليّ بن حسّان، عن موسى بن بكر... (معلّق)

توضيح: يروي عن عليّ بن حسّان جماعة: منهم: أحمد بن محمّد بن خالد[1]، و قد مرّ ذكره في السند السابق بعنوان أحمد بن محمّد.

و عليه: يرجع الضمير المستتر إلى أحمد بن محمّد.

١١ = ١/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد و أحمد بن محمّد جميعاً، عن [الحسن] بن محبوب... .

١١ = ٢/٧ ـ [و] عنهما، عن [الحسن] بن محبوب... (معلّق)

---

١ ـ معجم رجال الحديث ١١: ٣١٠

توضيح: الضمير يرجع إلى سهل بن زياد و أحمد بن محمّد، فالسند معلّق.

١١ = ٥/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر....

١٢ = ٦/٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه....

١٢ = ٧/٧ ـ سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

توضيح: الحديث ٧ معلّق على الحديث ٥، ولا يكون معلّقاً على الحديث ٦، إذ لا يروي عليّ بن إبراهيم ولا أبوه عن سهل بن زياد.

١٢ = ٩/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبي الخزرج الأنصاري....

١٢ = ٧/ذيل ٩ ـ أحمد، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى.... (معلّق)

سقوط هذه الرواية من النسخة المطبوعة

توضيح: قد سقطت هذه الرواية من النسخة المطبوعة.

١٣ = ٣/٨ ـ سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

توضيح: السند معلّق، و ليس بقربه ذكر لسهل بن زياد إلّا في الباب السابق، الحديث ٥، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وسنفصّل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني.

١٤ = ١/١٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع....

١٤ = ٢/١٠ ـ أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن الصلت.... (معلّق)

١٤ = ٣/١٠ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عليّ.... (معلّق)

١٥ = ١١/٥ ـ عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

١٥ = ١١/٦ ـ أحمد [بن محمد]، عن أبيه... . (معلّق)

١٨ = ١٥/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن عثمان بن عيسى... .

١٨ = ١٥/٢ ـ قال: و حدّثنا بكر بن صالح، عن بندار بن محمّد الطبري... (معلّق)

توضيح: يروي عن بكر بن صالح جماعة: منهم: أحمد بن محمّد بن خالد[1] و هو مذكور في السند السابق.

وعليه: يرجع الضمير المستتر إليه.

٢٦ = ٢١/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد اللّه جميعاً، عن محمّد بن خالد... .

٢٦ = ٢١/ذيل ٣ ـ ورواه أحمد بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

٣٠ = ٢٥/١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن خالد... .

٣٠ = ٢٥/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد... . (معلّق).

١ ـ معجم رجال الحديث ٣: ٣٤٨

٣٤ = ٢/٢٩ (حيلولة)

٣٤ = ٤/٢٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن الحسن بن عليّ....

٣٤ = ٥/٢٩ ـ سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد.... (معلّق)

٣٦ = ١/٣١ (حيلولة)

٤١ = ١٤/٣٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عمرو بن عثمان....

٤١ = ١٥/٣٤ ـ سهل بن زياد، عمّن حدّثه.... (معلّق)

٤٢ = ١/٣٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد جميعاً، عن [الحسن] بن محبوب....

٤٢ = ٢/٣٥ ـ أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عثمان بن عيسى.... (معلّق)

٤٣ = ٥/٣٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى جميعاً، عن ابن أبي نصر....

٤٣ = ٦/٣٥ ـ أحمد بن محمّد بن خالد، عن جهم بن الحكم المدائني.... (معلّق)

٤٣ = ٧/٣٥ ـ أحمد [بن محمّد]، عن أبيه، عن سعدان.... (معلّق)

الحديث ٦ معلّق على أوّل السندين من الحديث ٥

توضيح: الحديث ٦ معلّق على أوّل السندين من الحديث ٥، و الظاهر أنّ

المراد من أحمد [بن محمّد] في الحديث ٧ هو ابن خالد؛ لرواية محمّد بن خالد عن سعدان بن مسلم في عدّة موارد[١] مضافاً إلى مساعدة السياق لذلك، فهو أيضاً معلّق على أوّل السندين من الحديث ٥.

٤٤ = ٢/٣٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عمير... .

٤٤ = ٣/٣٦ ـ أحمد [بن محمّد]، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٤٥ = ٤/٣٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

٤٥ = ٥/٣٦ ـ عليّ بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم... .

٤٥ = ٦/٣٦ ـ أحمد [بن محمّد]، عن محمّد بن عليّ، عن أبي جميلة... . (معلّق)

٤٥ = ٧/٣٦ ـ أحمد [بن محمّد]، عن شريف بن سابق... . (معلّق)

الحديث ٣ معلّق على الحديث ٢ والحديثان ٦ و ٧ معلّقان على الحديث ٤

توضيح: الحديث ٣ معلّق، كما هو ظاهره.

و أمّا الحديثان ٦ و ٧، فلا ريب في كونهما معلّقين؛ لعدم رواية أحمد بن محمّد ـ شيخ الكليني ـ عن محمّد بن عليّ، و لا عن شريف بن سابق.

و الراوي عن محمّد بن عليّ ـ الذي يروي عن أبي جميلة ـ و عن شريف بن سابق هو أحمد بن أبي عبد اللّه محمّد بن خالد البرقي ـ الذي يروي الكليني عنه بطريق العدّة ـ، وسنفصّل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني، فالحديثان ٦ و ٧ معلّقان على الحديث ٤.

٤٨ = ١١/٣٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن

---

١ ـ معجم رجال الحديث ٨: ٤٢٦ ـ ٤٣١.

عثمان بن عيسى...

٤٩ = ١٢/٣٧ ـ أحمد [بن محمّد]، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

٥٠ = ٤/٣٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ...

٥١ = ٥/٣٨ ـ أحمد [بن محمّد]، عن محمّد بن عليّ... (معلّق)

٥٢ = ١١/٣٨ ـ عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه...

٥٢ = ١٢/٣٨ ـ أحمد [بن محمّد]، عن أبيه... (معلّق)

٥٣ = ١٠/٣٩ (حيلولة)

٥٤ = ١/٤٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه...

٥٥ = ٢/٤٠ ـ [و] عنه، عن أبيه... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

٥٥ = ٧/٤٠ ـ عليّ بن محمّد، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه، عن النضر بن سويد...

٥٦ = ٨/٤٠ ـ أحمد [بن محمّد]، عن محمّد بن عليّ... (معلّق)

٥٧ = ٥/٤١ ـ عليّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن

يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد... .

٥٨ = ٦/٤١ ـ أحمد [بن محمّد]، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٥٨ = ١/٤٢ (حيلولة)

٥٩ = ٦/٤٢ (حيلولة)

٦٠ = ٨/٤٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن النوفلي... .

٦٠ = ٩/٤٢ ـ [و] عنه، عن أبيه، عن بعض أصحابنا... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن أبي عبد اللّه.

كتاب الصيام

٦٤ = ١٣/١ (حيلولة)

٦٧ = ٥/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٦٧ = ٦/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٦٨ = ٢/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

٦٨ = ٣/٣ ـ أحمد، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

٧٣ = ٤/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن أسباط... .

توضيح: عليّ بن الحسن هذا هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ بقرينة روايته عن عليّ بن أسباط[1] ويروي عنه أحمد بن محمّد العاصمي ـ بهذا

---

١ ـ أُنظر معجم رجال الحديث ١١: ٢٦٤

العنوان وبعنوان عليّ بن الحسن التيملي وعليّ بن الحسن التيمي[١] ـ وأحمد بن محمّد العاصمي ـ المعبّر هنا بـ «أحمد بن محمّد» ـ من مشايخ الكليني، فليس في السند تعليق.

٧٤ = ٥/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن معاوية بن عمّار... .

٧٤ = ٥/٥ ـ يونس، عن عليّ بن أبي حمزة... . (معلّق)

٧٤ = ٥/٦ (حيلولة)

٧٥ = ٥/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن، جعفر بن محمّد... .

توضيح: عليّ بن الحسن هذا هو عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ بقرينة روايته عن جعفر بن محمّد، الذي هو جعفر بن محمّد بن حكيم[٢]، وقد عرفت آنفاً أنّ أحمد بن محمّد ـ الراوي عن عليّ بن الحسن بن فضّال ـ هو العاصمي، الذي هو من مشايخ الكليني، فليس في السند تعليق.

٧٦ = ٦/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد [بن عثمان]، عن الحلبي... .(حيلولة)

٧٦ = ٦/٢ ـ حمّاد، عن الحلبي... . (معلّق، حيلولة)

---

١ ـ معجم رجال الحديث ٢: ٧٠٦.

٢ ـ معجم رجال الحديث ٤: ١١٠.

٧٧ = ٦/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم... (معلّق، حيلولة)

٧٧ = ٦/٦ ـ أحمد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

٧٧ = ٦/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن حمزة بن يعلى...

٧٧ = ٦/٩ ـ أحمد، عن محمّد بن بكر و محمّد بن أبي الصهبان، عن حفص بن عمر بن سالم و محمّد بن زياد بن عيسى... (معلّق)

احتمال عدم وقوع التعليق في السند وردّه

توضيح: كذا ورد الحديث ٩ في بعض النسخ المعتبرة.

وعليه: ربما يخطر بالبال كون المراد من أحمد هو أحمد بن إدريس، و قد أكثر من الرواية عن محمّد بن عبد الجبّار ـ المتّحد مع محمّد بن أبي الصهبان ـ فلا تعليق في السند.

لكن سيأتي عند التكلّم عن الحديث المذكور في هذا المجلد ٨٢: ٤ عدم صحّة هذا الكلام؛ لعدم تعبير أحمد بن إدريس عن ابن أبي الصهبان، إلّا بتعبير محمّد بن عبد الجبار، فلاحظ.

فالظاهر كون المراد من أحمد هو أحمد بن محمّد بن عيسى المتقدّم، و السند معلّق.

و يؤكّد ذلك: أنّ الشيخ الطوسي ﷺ روى الخبر في التهذيب ٤: ١٥٩/٤٤٧ عن محمّد بن الحسن الصفّار ـ و قد عبّر عنه بالضمير ـ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن بكر، عن حفص بن (عن خ.ل) عمر بن سالم و محمّد بن زياد بن عيسى...

و أحمد بن محمّد في مشايخ الصفّار هو أحمد بن محمّد بن عيسى ـ على الظاهر ـ، و احتمال إرادة البرقي بعيد، خصوصاً في المقام؛ بقرينة ما في الكافي، حيث صرّح في الحديث ٨ بكونه أحمد بن محمّد بن عيسى.

احتلاف نسخ الكافي في السند ٩

هذا، و إنّ نسخ الكافي في هذا السند مختلفة، ففي المطبوعة: أحمد بن محمّد عن بكر...، عن حفص، عن عمر [و] بن سالم، و في نسخة: أحمد بن محمّد بن بكر، و هو سهو بلا ريب ـ كتبديل «حفص» بـ«جعفر» في بعض النسخ ـ و في نسخة: بكير بدل بكر.

ما فهم الشيخ الطوسي من السند في التهذيب والاستبصار

و الخبر رواه في التهذيب ٤: ١٨٠/٥٠١: معلّقاً عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن بكر و محمّد بن أبي الصهبان، عن حفص بن (عن خ.ل) عمر بن سالم... .

و رواه في الاستبصار ٢: ٧٧/٢٣٣ هكذا: وما رواه محمّد بن يعقوب ـ أيضاً ـ عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن بكر و محمّد بن أبي الصهبان، عن حفص بن عمر بن سالم... .

و هو كما ترى يشهد على أنّ الشيخ حسب الخبر غير معلّق، و هو سهو، و الصواب: ما في التهذيب من زيادة «عدّة من أصحابنا» في السند.

و في ترجمة هارون بن خارجة من جامع الرواة ٢: ٣٠٥ ـ حاكياً عن التهذيب ـ أحمد بن محمّد، عن بكير (بكر خ.ل)، و في بعض نسخه: أحمد بن محمّد بن بكير (بكر خ.ل).

التعرّض لكلام سيّدنا دام ظلّه في اختلاف النسخ والمصادر

قال سيّدنا «دام ظلّه» ـ بعد نقل اختلاف النسخ و المصادر في إثبات السند ـ: «و بعد ردّ المختلف إلى المؤتلف و المتشابه إلى المحكم يكون الصواب: محمّد بن بكر و حفص بن عمر، و إن كان تعدد رواية بكر بن صالح عن ابن

أبي عمير[١]، و غرابة رواية محمّد بن بكر عنه ربما يرجّح ـ ذاتاً ـ نسخة بكر، لكن لا يقاوم مرجّح نسخة محمّد بن بكر.

و عليه: فالظاهر: أنّ «محمّد بن زياد» عطف على «حفص»، و لمزيد الاطلاع راجع الوافي ١١: ١١٤/١٠٥١٥ و وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٦/١٣٣٥٢ و ٢٩٩/١٣٤٦٤ [و] ترتيب التهذيب ١: ٤٨٥ و ٤٩٢ [و] جامع الرواة، تراجم حفص بن سالم [١: ٢٦٢] و أخيه عمر [١: ٦٣٥] و محمّد بن بكر بن جناح [٢: ٨١] و هارون بن خارجة [٢: ٣٠٥] و الطبعة القديمة من التهذيب ١: ٤٠٣» انتهى.

إشكال فيما ذكره سيّدنا دام ظلّه

إن قلت: لم لم نعطف محمّد بن زياد بن عيسى على محمّد بن بكر: بأن يكون في السند تحويل، و العطف عطف طبقة على طبقتين، فينحلّ مشكلة عدم رواية محمّد بن بكر عن ابن أبي عمير، و يؤكّد ذلك: كثرة رواية أحمد بن محمّد بن عيسى ـ بهذا التعبير و بتعبير أحمد بن محمّد و أحمد ـ عن ابن أبي عمير بهذا التعبير، و بتعبير محمّد بن أبي عمير و محمّد بن زياد.

الجواب عن الإشكال بإيراد من يتوسّط بين احمد بن محمّد بن عيسى وابن ابي عمير

قلنا: قد روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن أبي عمير بالواسطة أيضاً، و المتوسّطون غالباً هم: أبوه و الحسين بن سعيد و محمّد بن عيسى، و قد يتوسّط غيرهم: كالبرقي و معاوية بن حكيم و موسى بن عمر و موسى بن عمران ـ لاحظ ـ و عليّ بن الحكم و عليّ بن أحمد بن أشيم و ابن أبي نجران و عليّ بن النعمان و العبّاس بن معروف و العبّاس بن موسى الورّاق و أبي طالب عبد اللّه بن الصلت و الحسن بن ظريف.

---

١ ـ التهذيب ٦: ٢٩١/٨٠٦، ٢٩٢/٨٠٧، معاني الأخبار: ٢١٩/٢، بصائر الدرجات: ٢٩٩/١٢، رجال الكشّي: ١٣٣/٢٠٩، ١٦٧/٢٨٠

بل قد وقع في بعض الأسناد رواية أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن ابن أبي عمير... .[١]

هذا ما في الكتب الأربعة، و لعلّ المتتبّع يجد في غيرها توسّط غيرهم أيضاً.

التحقيق عدم وجه للالتزام بوقوع التحويل في السند

وعليه: فبعد كثرة رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن ابن أبي عمير بالواسطة ـ أيضاً ـ، و غرابة عطف طبقة على طبقتين ـ ذاتاً ـ من غير قرينة ظاهرة عليه، و عدم وجود إشكال في رواية ابن أبي الصهبان عن ابن أبي عمير[٢]، لا وجه للالتزام بوقوع التحويل، خصوصاً مع كون السند ذا جهات غريبة، منها: وقوع حفص بن عمر بن سالم في السند و لم نجده في غيره، فلتكن رواية محمّد بن بكر عن ابن أبي عمير ـ أيضاً ـ من الجهات الغريبة، فافهم.

و كيف كان، فما ذكر ـ على فرض تماميته ـ لا يكون دليلاً على وقوع التحويل، بل يمكن أن يجعل دليلاً على صحّة نسخة بكر، و قد تكرّرت رواية

---

١ ـ الكافي ٤: ١٦/٣٥٦.

موارد رواية ابن أبي الصهبان عن ابن أبي عمير

٢ ـ وردت رواية محمّد بن أبي الصهبان ـ بهذا التعبير و بتعبير ابن أبي الصهبان و محمّد بن عبد الجبّار ـ عن ابن أبي عمير ـ بهذا التعبير و بتعبير محمّد بن أبي عمير و أبي أحمد محمّد بن زياد الأزدي و أبي أحمد الأزدي ـ في علل الشرائع ١: ١١/١٥٠، ٢: ١/٣٩٠، ٢/٤٩٦، الخصال ٢: ٣/٥٣٧، ١: ٧٧/٢٢، مختصر بصائر الدرجات: ١٣٨، ٧٥، التوحيد: ٢١/٣٧٦، بشارة المصطفى: ٢٣، عيون أخبار الرضا ٧ ١: ٣٤/٦٥، مشيخة الفقيه في طريق عطاء بن سائب ٤: ٥١٣، كمال الدين ١: ٣٥/٢٨٢، بصائر الدرجات: ٢٨/٥٢٥، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٤٦/١٣٧، معاني الأخبار: ١/١١٩، أمالي الصدوق، المجلس ٢/٥، ٩/٢٣، ٦/٢٦، ٢/٤٦، ٦/٤٩، ١٧/٨١، ٩/٩١، أمالي المفيد، المجلس ٦/١١، أمالي الطوسي: ٣١٦/١٨٨=المجلس ٧/١٨.

بكر بن صالح عن ابن أبي عمير.

فتحصّل: عدم وجود دليل معتدّ به على وقوع التحويل، و اللّه أعلم.

٧٨ = ١/٧ ـ عليّ بن محمّد، عن صالح بن أبي حمّاد، عن ابن سنان... .

٧٨ = ٧/ذيل ١ ـ و عنه، عن الحسن بن الحسين، عن ابن سنان... .

توضيح: الضمير يرجع إلى عليّ بن محمّد ـ كما هو الظاهر من السند ـ، و قد أرجعه إليه في معجم رجال الحديث ٤:٥٠٨ و يؤيّده الكافي ١:٥١٢/٢٤.

٨٢ = ٤/٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أبي الصهبان، عن عليّ بن الحسن بن رباط... .

٨٢ = ٥/٩ ـ أحمد [بن محمّد]، عن [محمّد] بن أبي الصهبان، عن محمّد بن بكر بن جناح... . (معلّق)

احتمال عدم وقوع التحويل في السند وردّه

توضيح: لو كان الصواب نسخة «أحمد بن محمّد» فلا تأمّل في كون السند معلّقاً على ما قبله، و قد حذف عدّة من أصحابنا من السند اتّكاءً عليه.

و أمّا لو كان الصواب نسخة «أحمد»، فربما يحتمل ـ بدواً ـ كون المراد من أحمد هو أحمد بن إدريس، الذي قد أكثر من الرواية عن محمّد بن أبي الصهبان، المتّحد مع محمّد بن عبد الجبّار، فلا تعليق في السند.

لكن فيه ـ مضافاً إلى عدم التعبير عن أحمد بن إدريس بأحمد في مورد من الكافي من دون سبق أحمد بن إدريس[1] ـ أنّ روايات محمّد بن أبي الصهبان ـ

---

١ ـ و أمّا مع سبق أحمد بن إدريس، فقد ورد في موردين ١:٢٧٧/٧، ٤٤٠/٤.

الواردة في الكافي عن طريق أحمد بن إدريس أو أبي علي الأشعري، و هما واحد ـ كلّها بلفظ محمّد بن عبد الجبّار.

نعم، ورد في التهذيب ٨:٢٤٩/٩٠٢ عن البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن أبي الصهبان...، و كذا في مشيخة الفقيه في طريقه إلى راويين[١].

لكن نظير ذلك مفقود في الكافي:

وجه التعبير عن «محمّد بن أبي الصهبان» في روايات أحمد بن إدريس في الكافي بـ«محمّد بن عبد الجبّار»

فإمّا أنّ أحمد بن إدريس لا يعبّر عن محمّد بن عبد الجبّار بعنوان محمّد بن أبي الصهبان، و الموارد المتقدّمة عن التهذيب و مشيخة الفقيه لا يسلّم كونها من تعبير أحمد بن إدريس نفسه.

و إمّا أنّ الكليني لا يعبّر عن محمّد بن عبد الجبّار عند رواية أحمد بن إدريس بمحمّد بن أبي الصهبان[٢].

و كيف كان، ففي الحديثين ٤ و ٥ غرابة منشؤها عدم رواية أحمد بن محمّد عن محمّد بن أبي الصهبان، إلّا هنا و في التهذيب ٤:٦٣/١٦٩[٣]، لكنّ الظاهر:

١ ـ الفقيه ٤:٥١٣، ٥٢٢.

٢ ـ و الظاهر أنّ جلّ روايات محمّد بن عبد الجبّار إنّما وقع فيها أحمد بن إدريس من باب أنّه الطريق إلى روايات ابن عبد الجبّار أو غيره من أرباب الكتب.

٣ ـ لفظه: أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي الصهبان، قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام. و الظاهر وقوع خلل فيه، كما يظهر من الفقيه ٢:١٧/١٦٠٠، لاحظ ما مرّ في ذيل الكافي ٤:٧٧/٨ أيضاً.

البحث عن رواية أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن عبد الجبّار

ثمّ إنّه وردت رواية أحمد بن محمّد بن عيسى عن محمّد بن عبد الجبّار في موردين آخرين: الأوّل: التهذيب ٢:٢٢/٦٢: سعد، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن

أنّ أحمد بن محمّد لم يدرك عليّ بن الحسن بن رباط، فلذلك يروي عنه بواسطة(١).

☜ الحسن بن عليّ بن فضّال...، لكن سعد يروي عن محمّد بن عبد الجبّار مباشرةً في كثير من الأسناد، منها: ما في الخصال ٢: ٣٥٠/٢٦: سعد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن عليّ بن فضّال.. و أحمد بن محمّد هو من عمدة رواة الحسن بن عليّ بن فضّال و توسّط راوٍ بينهما ـ خصوصاً محمّد بن عبد الجبّار، الذي هو من معاصري أحمد بن محمّد بن عيسى و ندرة رواية ابن عيسى عنه ـ بعيد جداً.

و الظاهر أنّ «عن» بعد أحمد بن محمّد مصحّف من «الواو»؛ فقد تكرّرت رواية سعد عن أحمد بن محمّد (بن عيسى) و محمّد بن عبد الجبّار متعاطفين، لاحظ التهذيب ٢: ٣٠/٩١، الخصال ٢: ٦٤٢/٢١، رجال الكشّي: ٣١٥/٥٧٠ ـ مع قيد الذهلي ـ رجال النجاشي: ٢٢٩/٦٠٧، علل الشرائع ١: ١٩٩/٢٥، ٢٠٠/٣٠، ٢٠١/٣١، كمال الدين ٢: ٣٤٧/٣٥، لاحظ الاختصاص: ٢٨٥ ـ مرّتان ـ، ٢٩٠، ٣٠٨، و هذه الموارد من الاختصاص مأخوذة من كتاب بصائر الدرجات لسعد بن عبد اللّه، كما أثبتناه في محلّه.

و قد وردت رواية أحمد بن محمّد و محمّد بن عبد الجبّار عن الحسن بن عليّ بن فضّال في التهذيب ١٠: ٢٦٢/١٠٣٧، لاحظ فهرست الطوسي ـ ترجمة الحسن بن عليّ بن فضّال ـ ١٢٣/١٦٤، الكافي ٢: ٤٢/٢، ٣٥٢/٧، ٦٠٧/١، ٦: ٣٨٠/٢، ٤٤٩/١، ٥٢٢/١ و أيضاً رجال النجاشي: ٢٣٣/٦١٨، علل الشرائع ١: ٢٩٦/٤، ٢: ٣٩٥/١٦.

الثاني: ما ورد في أمالي المفيد، المجلس ٣٥/٩ بسنده عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن الحسن بن محبوب... ـ عنه أمالي الطوسي: ٧٣/١٠٦=المجلس ٣/١٥ ـ.

لكنّ الظاهر فيه ـ أيضاً ـ عطف محمّد بن عبد الجبّار على أحمد بن محمّد بن عيسى؛ لكونهما من مشايخ الصفّار و رواة الحسن بن محبوب.

من يتوسّط بين أحمد بن محمّد و ابن رباط

١ ـ يروي أحمد بن محمّد عن عليّ بن الحسن بن رباط في الأغلب بتوسّط الحسن بن محبوب ـ الكافي ٣: ٤/٣٣، ٢: ٢/١١٢، ١٥/٤٤٦، ٦: ٦/٥٠، ٧: ١/٢٣٠، ١٥/٣٧٥ ـ و ☜

الحاصل أنّ الحديث ٥ معلّق وأحمد بن محمّد هو أحمد بن محمّد بن عيسى

فتحصّل: أنّ الحديث ٥ معلّق على سابقه ـ كما فهم في وسائل الشيعة ١٠: ٢١/ ١٢٧٣٢ ـ و أحمد بن محمّد فيه هو أحمد بن محمّد بن عيسى.

ثمّ إنّ الشيخ الطوسي أورد الخبر في التهذيبين[١] من دون إيراد «عدّة من أصحابنا» فيه، و هو ناشٍ من عدم الالتفات إلى تعليق السند.[٢]

٨٢ = ٧/٩ ـ سهل بن زياد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

توضيح: السند معلّق، و ليس بقربه ذكر لسهل بن زياد، إلّا في الباب السابق، الحديث ٤، ففيه: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وسنفصّل الكلام عن ذلك في الفصل الثالث من الباب الثاني.

٩١ = ٦/١٢ (حيلولة)

٩١ = ١/١٣ (حيلولة)

٩٢ = ٣/١٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...

٩٢ = ٤/١٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

---

* قد روى عنه بتوسّط غيره، كابن فضّال ـ الكافي ٣: ٦/٢٩٩ ـ و معاوية بن حكيم ـ التهذيب ٧: ١٣٥٥/٣٢٩، و أيضاً بتوسّط محمّد بن سنان عن عليّ بن رباط ـ الكافي ٥: ٥/٥٥٤ ـ و لم نجد روايته عنه مباشرةً في موضع

١ ـ التهذيب ٤: ٥٠٤/١٨١، الاستبصار ٢: ٢٣٦/٧٨.

٢ ـ و فيهما عنه (=محمّد بن يعقوب) عن أحمد بن محمّد...، و هو يؤكّد صحّة نسخة أحمد بن محمّد في الكافي، فلاحظ.

٩٥ = ١/١٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٩٥ = ٢/١٦ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

٩٦ = ٣/١٦ (حيلولة)

٩٧ = ١٧/٤ ـ محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى... .

٩٧ = ١٧/٥ ـ صفوان [بن يحيى]، عن إسحاق بن عمّار... (معلّق)

٩٨ = ١٨/٣ (حيلولة)

٩٨ = ١٨/٤ (حيلولة)

١٠٠ = ٢٠/٢ (حيلولة)

١٠١ = ٢١/١ (حيلولة)

١٠٢ = ٢٢/٢ (حيلولة)

١٠٤ = ٢٣/١ (حيلولة)

١٠٤ = ٢٣/٢ (حيلولة)

١٠٥ = ٢٤/١ (حيلولة)

١٠٥ = ٢٤/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

١٠٥ = ٢٤/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحجّال... . (معلّق)

١٠٨ = ٢٧/١ (حيلولة)

١٠٨ = ٢/٢٧ (حيلولة)

١٠٩ = ١/٢٨ (حيلولة)

١١٦ = ٤/٣٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... .

١١٦ = ٥/٣٧ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

١١٨ = ٦/٣٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

١١٩ = ٧/٣٩ ـ أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

١١٩ = ٢/٤٠ (حيلولة)

١٢٠ = ١/٤١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... .

١٢٠ = ٢/٤١ ـ أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... . (معلّق)

١٢٠ = ٣/٤١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن عبد اللّه بن المغيرة، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

١٢٠ = ٤/٤١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

ما ذكره منتقى الجمان حول الحديث ٣

توضيح: قال في منتقى الجمان ٢: ٥٤٢ حول الحديث ٣: «اتّفق في الطريق غلط واضح في جميع ما عندى من نسخ الكافي...، و الذي يقوي في خاطري:

أنّ ما بين قوله: «عن أبيه» و قوله: «عن عبد اللّه بن المغيرة» مزيد سهواً من الطريق الآخر [أي من الحديث ٤]، و لم يتسّر له مصلح.

و يحتمل أن يكون الغلط بإسقاط واو العطف من قوله: «عن عبد اللّه بن المغيرة»، فيكون الإسناد مشتملاً على طريقين للخبر يرويه بهما إبراهيم بن هاشم، و لا يخلو من بعد؛ بالنظر إلى المعهود في مثله، و إن ظنّ قربه؛ من حيث اقتضائه تقليل الغلط» انتهى.

الإشكال في دعوى المتقى في الفقرة الأخيرة من كلامه

قوله: «بالنظر إلى المعهود في مثله» كأنّه إشارة إلى لزوم الإتيان بكلمة «جميعاً» عند التحويل، لكن هذا غير صحيح؛ لعدم لزومه دائماً، فلعلّ المراد: عدم معهودية رواية إبراهيم بن هاشم عن عبد اللّه بن المغيرة في ضمن روايته عن طريق آخر بإيقاع التحويل بينهما، و بتعبير آخر: لم نعهد مثل هذا السند المحوّل في روايات إبراهيم بن هاشم في موضع.

ثمّ إنّ قوله ﷺ: «و إن ظنّ قربه...» غير تامّ؛ حيث إنّ سقوط الواو من السند ليس أقرب و أشيع من زيادة قطعة من سند في سند آخر، كما لا يخفى على الممارس في الأسناد، و مجرّد تقليل الغلط غير موجب للظنّ ما لم يكن مطابقاً للغلبة و الشيوع.

إثبات دعوى المتقى في الفقرة الأولى

فالظاهر ما قوّاه أوّلاً، وليس في السند تحويل، و يؤكّده خلوّ بعض نسخ الكتاب عن هذه القطعة، حيث حكى سيّدنا «دام ظلّه» عن نسخة معتبرة من الكتاب: «انّه ضرب على هذه القطعة، أعني: عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي».

١٢٢ = ٢/٤٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

١٢٢ = ٣/٤٢ ـ أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف... (معلّق)

١٢٢ = ٤/٤٢ (حيلولة)

١٢٢ = ٥/٤٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب...

١٢٢ = ٦/٤٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

١٢٢ = ٧/٤٢ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... (معلّق)

١٢٣ = ١/٤٤ (حيلولة)

١٢٥ = ٢/٤٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...

١٢٥ = ٣/٤٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

١٢٧ = ٢/٤٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران (عمير خ.ل)...

١٢٧ = ٣/٤٨ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٢٧ = ٤/٤٨ ـ أحمد بن محمّد، عن صالح بن سعيد، عن أبان بن تغلب، عن أبي جعفر عليه السلام... (معلّق)

توضيح: لا إشكال في وقوع التعليق في السندين، لكن رواية أحمد بن محمّد ـ المراد به أحمد بن محمّد بن عيسى أو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ـ

عن أبان بن تغلب بواسطة واحدة في غاية البعد.

و ما ورد نظيره في بعض الأسناد، فمن تحريف النسخة، و قد بحثنا عن ذلك مفصّلاً في رسالة حول أبي سعيد القمّاط، و قلنا: إنّه لا ريب في وقوع سقط هنا، و أقوى الاحتمالات كون الساقط هو إسماعيل بن مهران بين أحمد بن محمّد و صالح بن سعيد؛ فقد تكرّرت رواية أحمد بن محمّد (بن خالد البرقي)، عن إسماعيل بن مهران، عن صالح بن سعيد أو أبي سعيد القمّاط، عن أبان بن تغلب... .

احتمال سقوط إسماعيل بن مهران بعد أحمد بن محمّد في السند ٤

وعلى هذا الاحتمال، فالمراد من أحمد بن محمّد في هذه الأسناد هو أحمد بن محمّد بن خالد.

١٢٨ = ٢/٤٩ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى... .

١٢٨ = ٣/٤٩ ـ صفوان [بن يحيى]، عن عبد اللّه بن مسكان... . (معلّق)

١٢٨ = ١/٥٠ (حيلولة)

١٣٠ = ٣/٥١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد... .

١٣٠ = ٤/٥١ ـ أحمد بن محمّد، عن المرزبان بن عمران... . (معلّق)

١٣٣ = ١/٥٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... .

١٣٣ = ٢/٥٤ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل... (معلّق)

١٣٤ = ٣/٥٤ ـ أحمد [بن محمّد]، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣٥ = ٣/٥٥ ـ أبو عليّ الأشعرى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى...

١٣٥ = ٤/٥٥ ـ صفوان [بن يحيى]، عن عبد الرحمان بن الحجّال.... (معلّق)

١٣٧ = ٨/٥٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

١٣٧ = ٩/٥٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

١٣٧ = ١٠/٥٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ...

١٣٧ = ١١/٥٥ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

١٣٨ = ١/٥٦ (حيلولة)

١٤١ = ١/٥٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير...

١٤١ = ٢/٥٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم، قال كتب الحسين إلى الرضا عليه السلام...

١٤١ = ٣/٥٨ ـ عليّ بن إبراهيم، عن صالح بن عبد اللّه، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك، عليّ صيام شهر إن خرج عمّي من

الحبس... .

توضيح: كذا ورد الحديث ٣ في النسخ، و قد نقله كذلك في وسائل الشيعة ١٠: ٢٠/ ١٢٧٢٩.

في السند ٣ اختلال من جهة رواية عليّ بن إبراهيم عن صالح بن عبد الله

لكن لا يخفى ما في السند من الاختلال؛ إذ لا يروي عليّ بن إبراهيم عن صالح بن عبد اللّه مباشرةً، و الظاهر أنّ المراد من أبي الحسن عليه السلام هو الكاظم عليه السلام[1]، كما يشهد له ما ورد في التهذيب ٤: ٣٣٠/ ١٠٣٠: معلّقاً عن هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن عبد اللّه، قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إنّ أخي حبس، فجعلت على نفسي صوم شهر... فأورد ما يقرب من مضمون الخبر، و من القويّ اتّحاد الخبرين، و وقوع التحريف في أحدهما: في جعل المحبوس أخ الراوي أو عمّه.

صالح بن عبد الله من أصحاب الصادق عليه السلام

إذا عرفت ذلك، يظهر لك قوّة الإشكال في المقام؛ إذ رواية عليّ بن إبراهيم عن أصحاب الكاظم عليه السلام بعيدة جدّاً، بل الظاهر كون صالح بن عبد اللّه من أصحاب الصادق عليه السلام؛ بناءً على كون المراد منه صالح بن عبد اللّه الخثعمي بشهادة أنّ له روايات في باب الصيام قريبة المضمون إلى الخبر[2] ـ و قد عدّ صالح بن عبد اللّه الخثعمي من أصحاب الصادق عليه السلام[3] ـ و يبعد جدّاً رواية

---

١ ـ صالح بن عبد اللّه الخثعمي من أصحاب الكاظم و الرضا عليهما السلام، كما صرّح به في قرب الاسناد: ٣٠٤/ ١١٩٣ و ١١٩٤، و قد عدّه الشيخ في أصحاب الرضا عليه السلام في رجاله: ٣٥٩/ ٥٣١٠=٢ و قد روى عن الكاظم عليه السلام ـ مضافاً إلى ما في قرب الاسناد ـ في الكافي ٥: ٤٤٦/ ١٧ و التهذيب ٤: ١٨٧/ ٥٢٣، و كذا في الحديث المبحوث عنه، فلا يضرّ عدم تصريح كتب الرجال بذلك.

٢ ـ الكافي ٤: ١٢٢/ ٧، التهذيب ٤: ١٨٧/ ٥٢٣، الفقيه ٢: ١٤٩/ ٢٠٠٣.

٣ ـ رجال الشيخ الطوسي: ٢٢٥/ ٣٠٢٥ = ٥ وأورد بعده بقليل ـ بالرقم ٣٠٣١ = ٩ ـ

عليّ بن إبراهيم ـ الذي كان حيّاً سنة ٣٠٧ ـ عن أصحاب الصادق عليه السلام، المتوفّى سنة ١٤٨.

و يؤكّد الإشكال: أنّ جميع رواة صالح بن عبد اللّه في طبقة متقدّمة على طبقة عليّ بن إبراهيم بكثير.(١)

بيان احتمالات ثلاثة لرفع الاختلال عن السند

و لم نجد وجهاً يوضح الصواب في السند على نحو يصحّ الركون إليه، لكن هنا احتمالات:

منها: كون الصواب «عليّ» بدل عليّ بن إبراهيم، و المراد من عليّ هو عليّ بن أحمد بن أشيم ـ المذكور في الحديث ٢ ـ فالسند معلّق، وأضيف «بن إبراهيم» إلى عنوان الراوي توهّماً.

و يضعّفه ـ مضافاً إلى عدم بدء السند المعلّق باسم ابن أشيم في الكافي في موضع ـ أنّه لم نجد رواية ابن أشيم عن صالح بن عبد اللّه في موضع.

منها: كون الصواب «عنه»، ثمّ صحّف بـ«علي»، ثمّ أضيف «بن إبراهيم»، و الضمير راجع إلى ابن أبي عمير في الحديث ١.

و يبعّده: أنّ لازمه اجتماع تصحيف و زيادة و إرجاع للضمير إلى وسط السند المتقدّم، مع الفصل بين الضمير و مرجعه بسند آخر.

☜ عنوان صالح بن عبد اللّه الأحول الكوفي، والمحتمل اتّحاده مع الخثعمي الكوفي.

١ ـ فقد روى عن صالح بن عبد اللّه الخثعمي، ابن فضّال ـ الكافي ٤:١٢٢/٧، الفقيه ٢:١٤٩/٢٠٠٣ ـ و عبد اللّه بن خدّاش ـ الكافي ٥:٤٤٦/١٧ ـ و فضالة ـ التهذيب ٤:١٨٧/٥٢٣ ـ و ابن أبي عمير ـ التهذيب ٤:٣٣٠/١٠٣٠ ـ و ابن أبي نجران ـ قرب الاسناد: ٣٠٤/١١٩٣ و ١١٩٤ ـ و أيّوب بن نوح ـ قرب الاسناد: ٣٠٩/١٢٠٥، وقسه مع سند التهذيب ١:٤١/١١٤ ـ و في المحاسن ٢:٤٠٧/١٢٠: عن بعض أصحابنا، عن صالح بن عبد اللّه.

أولى الاحتمالات، الاحتمال الأخير

منها: وقوع سقط في السند، و هذا أولى الاحتمالات، لكنّ الكلام في الساقط، فيحتمل كونه «أبيه عن ابن أبي عمير»؛ فإنّ عليّ بن إبراهيم يروي عن ابن أبي عمير بواسطة أبيه إبراهيم بن هاشم فيما لا يحصى كثرةً من الروايات، و قد تقدّمت الإشارة إلى ورود الحديث ـ المظنون الاتّحاد مع هذا الحديث ـ في التهذيب عن طريق هارون بن مسلم، عن ابن أبي عمير، عن صالح بن عبد اللّه.

و أمّا احتمال كون الساقط هو «هارون بن مسلم عن ابن أبي عمير» فبعيد بعد عدم توسّط هارون بن مسلم بين عليّ بن إبراهيم و ابن أبي عمير في موضع.

حصيلة الكلام: الظاهر وقوع الاختلال في السند

و **الحاصل**: أنّ وقوع الاختلال في السند ظاهر، و أمّا أصل السند فغير معلوم، و اللّه أعلم.

١٤٣ = ١/٥٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سهل... .

١٤٣ = ٢/٥٩ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن محمّد... . (معلّق)

١٤٦ = ٤/٦١ ـ الحسن بن عليّ الهاشمي، عن محمّد بن موسى، عن يعقوب بن يزيد، عن [الحسن بن عليّ] الوشّاء، قال: حدّثني نجبة بن الحارث العطّار قال: سألت أبا جعفر عليه السلام... .

١٤٦ = ٦١/ذيل ٤ ـ قال نجبة: فسألت أبا عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

١٤٦ = ٥/٦١ ـ [و] عنه، عن محمّد بن عيسى بن عبيد... .

١٤٧ = ٦/٦١ ـ [و] عنه، عن محمّد بن عيسى... .

١٤٧ = ٧/٦١ ـ [و] عنه، عن محمّد بن الحسين... .

رجوع الضمير في جميع الأسناد إلى الحسن بن عليّ الهاسمي

توضيح: الضمير في جميع الأسناد يرجع إلى الحسن بن عليّ الهاشمي، كما نقل الشيخ الحديثين ٥ و ٦ عن الكليني[1]، و قد أرجع الضمير إلى الحسن بن عليّ الهاشمي، و مثله في معجم رجال الحديث ٥: ٧٤، و كذلك الإمام البروجردي في ١: ١٣٤ من تجريد أسانيد الكافي.

١٤٩ = ٢/٦٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن بعض أصحابنا... .

١٤٩ = ٣/٦٣ ـ سهل بن زياد، [عن عبد الوهّاب]، عن عبد الرحمان بن سالم... . (معلّق)

١٥٣ = ٢/٦٧ ـ محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى... .

١٥٤ = ٣/٦٧ ـ صفوان بن يحيى، عن عيص بن القاسم... . (معلّق)

١٥٤ = ١/٦٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: دخلنا على أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال له أبو بصير: ما تقول في الصلاة في شهر رمضان؟

---

١ ـ لاحظ التهذيب ٤: ٣٠١/٩١١ و ٩١٢

فقال: لشهر رمضان حرمة و حقّ لا يشبهه شيء من الشهور، صلّ ما استطعت في شهر رمضان... فصلّ يا أبا محمّد زيادةً في رمضان، فقلت: كم، جعلت فداك؟ فقال: في عشرين ليلةً تصلّي في كلّ ليلة عشرين ركعةً...

الظاهر زيادة «عن أبي بصير» في السند

توضيح: الظاهر زيادة «عن أبي بصير» كما يشهد له السياق، و قد روى الخبر في التهذيب ٣:٦٣/٢١٥: عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن عليّ بن أبي حمزة، قال: دخلنا على أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال له أبو بصير:... فصلّ ـ يا أبا محمّد ـ زيادةً في رمضان، فقال: كم، جعلت فداك؟ فقال: في عشرين ليلةً تمضي، في كلّ ليلة عشرين ركعةً...

و قد نبّه على ذلك في الأخبار الدخيلة ٤:١٢٩.

وقوع التصحيف في متن حديثي الكافي والتهذيب

ثمّ الظاهر: أنّ قوله: «فقلت: كم، جعلت فداك؟» في الكافي تصحيف «فقال: كم، جعلت فداك؟» كما في التهذيب ـ مع تأمّل يأتي وجهه في ذيل الحديث ٢ من: ١٥٦ ـ و قوله: «تمضي» في التهذيب تصحيف «تصلّي» في الكافي، يعرف جميع ذلك بالتأمّل في متن الخبر.

ثمّ إنّ المصنّف روى في ٢:٦١٨/٥: بسنده عن عليّ بن أبي حمزة، قال: سأل أبو بصير أبا عبد اللّه عليه السلام ـ و أنا حاضر ـ فقال له: جعلت فداك، أقرأ القرآن في ليلة؟ فقال: لا... فقال أبو بصير: أقرأ القرآن في رمضان في ليلة؟ فقال: لا، فقال: في ليلتين؟ فقال: لا، فقال: في ثلاث؟ فقال ها ـ و أومأ بيده ـ نعم، شهر رمضان لا يشبهه شيء من الشهور، له حقّ و حرمة، أكثر من الصلاة ما استطعت.

و أورد في ٢:٦١٧/٢ بسنده عن عليّ بن أبي حمزة، قال: دخلت على أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، أقرأ القرآن في شهر رمضان في

ليلة... ثمّ أورد نظير ذيل الخبر المتقدّم مع كلام في كيفيّة قرائة القرآن لا يناسب ذكره هنا، فلاحظ.

و الظاهر اتّحاد هذين الخبرين مع ما نحن فيه، و هما لا يخلوان من تأييد لما ذكرناه، فلاحظ.

١٥٥ = ٣/٦٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى...

١٥٥ = ٤/٦٨ ـ أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

١٥٦ = ١/٦٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

١٥٦ = ٢/٦٩ ـ أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

١٥٧ = ٣/٦٩ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

توضيح: ينتهي الحديث ٢ إلى عليّ بن أبي حمزة[1]، قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليلة التي يرجى فيها ما يرجى؟ فقال: في إحدى و عشرين أو ثلاث و عشرين، قال: فإن لم أقو على كلتيهما فقال: ما أيسر ليلتين فيما تطلب، قلت: فربما رأينا الهلال عندنا، و جاءنا من يخبرنا بخلاف ذلك من أرض أخرى، فقال: ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها، قلت: جعلت فداك، ليلة ثلاث و عشرين ليلة الجهني؟ فقال: إنّ ذلك ليقال،

١ ـ وصفه في المطبوعة بالثمالي سهو لم يرد في بعض النسخ المعتبرة، و عليّ بن أبي حمزة هذا هو البطائني، قائد أبي بصير يحيى الأسدي.

قلت: جعلت فداك، إنّ سليمان بن خالد روى في تسع عشرة يكتب وفد الحاجّ، فقال لي: يا أبا محمّد، وفد الحاج يكتب في ليلة القدر... قال: قلت: فإن لم أقدر على ذلك و أنا قائم؟ قال: فصلّ و أنت جالس، قلت: فإن لم أستطع؟ قال: فعلى فراشك... .

قائل «قلت: فربما رأينا الهلال» هو أبو بصير، خلافاً لظاهره الدوي

و الظاهر ـ بدواً ـ من قوله: «قلت: فربما رأينا الهلال...» أنّ القائل هنا إلى آخر الخبر هو: عليّ بن أبي حمزة، لكن خطاب الإمام عليه السلام إليه بأبي محمّد ـ و هو كنية أبي بصير و إنّما يكنّى عليّ بن أبي حمزة بأبي الحسن ـ دليل على كونه من كلام أبي بصير، و قد أورد الخبر في التهذيب ٣:٥٨/٢٠١: ـ معلّقاً عن الحسين بن سعيد، معبّراً عنه بالضمير ـ عن القاسم بن محمّد، عن عليّ، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام...[1].

و كذا في أمالي الشيخ الطوسي: ١٤٦٧/٦٩٠= المجلس ٣٩/١٠: بسنده عن الحسين بن سعيد... و كذا في الفقيه ٢:١٥٩/٢٠٢٩، و فيه: روى عن عليّ بن أبي حمزة... و لا يبعد أخذ الفقيه من الكافي، و قد زيد في جميع هذه المصادر «قال» قبل «قلت»، و هو الأنسب ـ أي: قال أبو بصير ـ و كأنّ عليّ بن أبي حمزة لم يقدر على سماع جميع سؤالات أبي بصير و أجوبة الإمام عليه السلام له مباشرةً، فنقلها بتوسّط أبي بصير.

و كيف كان، فقد مرّ ـ آنفاً ـ في الحديث ١ من: ١٥٩ أنّ الظاهر كون «فقلت» مصحّفاً من «فقال»، لكن يحتمل كون الصواب: «قال: فقلت»، فيأتي فيه ما قلنا هنا، فتأمّل.

---

١ ـ لم ترد بعض أسئلة أبي بصير في نقل التهذيب، و الظاهر سقوطها منه؛ فإنّها وردت في سائر المصادر، حتّى في أمالي الشيخ الطوسي أيضاً

١٦٠ = ١/٧٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير...، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: تقول في العشر الأواخر من شهر رمضان... .

١٦٠ = ٢/٧٠ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحسن (الحسين خ.ل)، عن محمّد بن عيسى، عن أيّوب بن يقطين أو غيره، عنهم عليهم السلام دعاء العشر الأواخر: تقول في الليلة الأولى... تقول في الليلة الثانية... تقول في الليلة الثالثة... .

١٦١ = ٣/٧٠ ـ ابن أبي عمير، عن محمّد بن عطيّة، عن أبي عبد اللّه عليه السلام في الدعاء في شهر رمضان في كلّ ليلة تقول: «اللّهمّ إنّي أسألك...». (معلّق)

١٦٢ = ٤/٧٠ ـ محمّد بن عيسى بإسناده عن الصالحين عليهم السلام، قال: قال: تكرّر في ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان هذا الدعاء... .

و تقول في الليلة الرابعة... .

و تقول في الليلة الخامسة... . (معلّق)

توضيح: الظاهر ـ بدواً ـ تعليق الحديث ٣ على الحديث ١، و تعليق الحديث ٤ على الحديث ٢، لكن بالتأمّل في الحديث ٣ يقوى احتمال كونه مزيداً في الكتاب؛ فإنّ مضمون هذا الحديث لا ينسجم مع عنوان الباب، و لا ربط له بليلة الثالث و العشرين من شهر رمضان، كما ذكر الحديث ٤ بهذه الملاحظة بين قطعتين من الحديث ٢، و لا يوجد في الحديث ٣ ما يتوهّم ارتباطه بالباب، اللّهمّ إلّا اشتمال الدعاء على ذكر ليلة القدر، و لكن ذكر الدعاء بهذه المناسبة في الباب في غاية الغرابة، كغرابة توسّط هذا الخبر بين السند المعلّق و السند المعلّق عليه، فينحلّ هذا الإشكال أيضاً بالقول بزيادة

احتمال زيادة الحديث ٣ في الكتاب

الحديث ٣ رأساً.

نعم، قد ذكر ابن طاوس دعاءً قريباً من هذا الدعاء في «إقبال الأعمال» ١:٢١١ ـ في ضمن أدعية ليلة ثلاث و عشرين من شهر رمضان ـ بإسناده إلى عمر بن يزيد، عن أبي عبدالله عليه السلام...، و قال: هذا الدعاء ذكره ابن أبي قرّة في دعاء ليلة ثلاث و عشرين...، عنه بحار الأنوار ٩٨:١٦٥.

لكن هذا لا يبرّر ذكر هذا الدعاء هنا مع عدم إشارة في نفس الدعاء إلى ارتباطه بليلة القدر أصلاً.

١٧٠ = ٥/٧٤ ـ سهل بن زياد، عن يعقوب بن يزيد... (معلّق)

توضيح: الظاهر كون السند معلّقاً ـ كما سنبحث عنه في الفصل الثالث من الباب الثاني ـ و في متن وسائل الشيعة ٧:٤٤٦/٩٨٢٤: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن زياد...، و في هامشه: و في هامش الأصل عن نسخة: «محمّد بن عليّ، عن سهل بن زياد» انتهى، و في كلتا النسختين إشكال واضح لا يخفى.

١٧١ = ٣/٧٥ (حيلولة)

١٧٢ = ١٣/٧٥ ـ محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل البصري...

دعوى المنتقى وقوع الارسال في السند

توضيح: مرّ الخبر في الكافي ٣:٥٤١/٨: عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل...، و صاحب المنتقى ٢:٣٩٢ ـ بعد ما أورده متّصلاً كما هناك ـ قال: «و الكليني أورده في باب الفطرة أيضاً مخالفاً لما

هنا في المتن، و الطريق مرسل عن محمّد بن الحسين، و الظاهر اتّصاله بمحمّد بن يحيى، كما هنا و إن تركه عن سهو، و الأمر في ذلك على كلّ حال سهل، كما لا يخفى» انتهى، ثمّ أشار إلى ذلك أيضاً في: ٤٣٠.

الأقرب وقوع سقط في الحديث

أقول: الأقرب من احتمال الإرسال وقوع سقط في النسخ، فقد جاز عين الناسخ من «محمّد» في محمّد بن يحيى إلى «محمّد» في محمّد بن الحسين، فسقط محمّد بن يحيى من السند.

١٧٣ = ١٧/٧٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... .

١٧٣ = ١٨/٧٥ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

١٧٦ = ١/٧٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد... .

١٧٦ = ٢/٧٨ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد [بن أبي نصر]... (معلّق)

١٧٧ = ١/٧٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب...

١٧٧ = ٢/٧٩ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

١٧٧ = ٣/٧٩ ـ [أحمد بن محمّد]، عن ابن محبوب... . (معلّق)

١٧٧ = ٤/٧٩ ـ [أحمد بن محمّد]، عن ابن محبوب... . (معلّق)

كتاب الحجّ

١٨٤ = ١/١ (حيلولة)

١٨٩ = ٧/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي زرارة التميمي، عن أبي حسّان، عن أبي جعفر عليه السلام... .

١٩٠ = ٣/ذيل ٧ ـ و رواه أيضاً [عن] سيف بن عميرة، عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام مثله. (معلّق)

البحث عن وقوع التعليق في ذيل الحديث ٧

توضيح: الضمير في «رواه» يرجع إلى عليّ بن الحكم، و السند معلّق. هذا، لو كان في العبارة لفظة «عن»، و أمّا لو لم يكن، فتعليق السند بالبناء على صدره غير معلوم؛ لجواز أن يكون السند من الأسناد الذيلية، و إن كان المظنون وقوع التعليق بالبناء على صدره حينئذٍ أيضاً.

١٩٤ = ٥/٤ ـ محمّد بن يحيى و غيره، عن أحمد بن محمّد، عن العبّاس بن معروف، عن عليّ بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد... .

توضيح: مرّ توضيح السند و حلّ إشكال رواية أحمد بن محمّد عن الحسين بن سعيد بالواسطة في ذيل الكافي ٣: ٣/٥٤٢، و أشرنا هناك إلى احتمال كون الحسين بن سعيد تصحيف الحسن بن سعيد.

عدم التحويل في السند وإن قلنا بوقوع التصحيف فيه

و كيف كان، فلا دليل على كون «عن» قبل الحسين بن سعيد تصحيف الواو حتّى يكون السند محوّلاً، بل السند خالٍ عن التحويل و إن قلنا بوقوع التصحيف فيه.

٢٠١ = ١/٧ (حيلولة)

٢٠٥ = ٤/٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و الحسين بن محمّد، عن عبدويه بن عامر و محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن عقبة بن بشير... . (حيلولة)

٢٠٦ = ٧/ذيل ٤ ـ و ذكر عن أبي بصير انّه سمع... . (معلّق، حيلولة)

الأظهر قراءة «ذكر» معلوماً ورجوع ضميره إلى أبان بن عثمان

توضيح: يحتمل ـ بدواً ـ قراءة «ذكر» بصيغة المجهول، و الأظهر كونه بصيغة المعلوم، و رجوع الضمير المستتر فيه إلى أبان بن عثمان؛ فقد يأتي بعد أسناد قليلة بنفس الأسناد الثلاثة عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير.

٢٠٦ = ٦/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال....

٢٠٧ = ٧/٧ ـ و عنه، عن سعيد بن جناح.... (معلّق)

٢٠٧ = ٨/٧ ـ و روى عن ابن أبي نصر... . (معلّق)

توضيح: الضمير في الحديث ٧ راجع إلى أحمد بن محمّد، و روايته عن سعيد بن جناح كثيرة.

وأما الحديث ٨، فإن قرىء بصيغة المعلوم، فالضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد، و يكون السند معلّقاً، و إن قرء بصيغة المجهول ـ كما قد يوهمه نقل وسائل الشيعة ١٣: ٢١٤/١٧٥٨٧: قال الكليني: و روى عن ابن أبي نصر، و هو ظاهر معجم رجال الحديث ٢٢: ٣٤٢ ـ فالخبر مرسل، و لعلّ الاحتمال الأوّل أظهر، فافهم.

الأظهر قراءة «روى» معلوماً ورجوع ضميره إلى أحمد بن محمّد

٢٠٧ = ٩/٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد والحسين بن محمّد، عن عبدويه ابن عامر جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير.... (حيلولة)

٢٠٩ = ٧/ذيل ٩ ـ وذكر أبان، عن أبي بصير... (معلّق، حيلولة)

٢١٠ = ١٧/٧ (حيلولة)

٢١٤ = ٧/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نجران...

٢١٤ = ٨/٨ ـ أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر....(معلّق)

٢٢٦ = ١٢/٤ (حيلولة)

٢٢٧ = ١٤/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير.... (حيلولة)

٢٢٧ = ١٤/٢ ـ ابن أبي عمير، عن معاوية.... (معلّق، حيلولة)

٢٢٧ = ١٤/٤ (حيلولة)

٢٣١ = ١٩/٤ (حيلولة)

٢٣٢ = ٢١/٢ (حيلولة)

٢٣٣ = ٢١/٤ (حيلولة)

٢٣٣ = ٢١/٦ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن منصور [بن حازم] و مثنّى بن عبد السلام، عن كرب الصيرفي، قال: كنّا جماعةً فاشترينا طيراً، فقصصناه و دخلنا به مكّة، فعاب ذلك علينا أهل مكّة، فارسل كرب إلى أبي عبد اللّه عليه السلام فسأله فقال....

في المطبوعة تصحيف «و» بـ «عن» قبل مثنّى

توضيح: في مطبوعة الكافي: «عن» بدل «و» قبل مثنّى، و الظاهر صحّة ما أثبتناه عن بعض مخطوطاته الموافقة لنسخة وسائل الشيعة ١٣: ١٧١٧٣/٣٤؛ فقد ورد الخبر في التهذيب ٥: ١٢٠٨/٣٤٨ بسند آخر عن صفوان، عن مثنّى، عن كرب الصيرفي، قال: كنّا جميعاً فاشترينا طائراً... إلى آخر الحديث باختلاف يسير في بعض الألفاظ، و قد ورد الخبر في الفقيه ٢: ٢٣٦٢/٢٦٠ ـ

معلّقاً عن مثنّى ـ عن كرب الصيرفي...، و كأنّه مأخوذ من الكافي.

الكلام في قائل «قال: كنّا» وبيان احتمالاته

و كيف كان، فالكلام يقع في قائل «قال: كنّا»؛ إذ رجوع الضمير إلى كرب ينافي قوله: «فأرسل كرب»، و رجوعه إلى أحد الراويين المذكورين قبله لا يتمّ؛ اذ لازمه نقصان السند للراوي الآخر منهما.

و غاية ما يمكن في توجيه الخبر: إمّا القول بكون «قال» مصحّف «قالا»، و إمّا القول برجوع الضمير إلى عنوان «أحدهما»، و إمّا القول برجوعه إلى مثنّى؛ لكون لفظ الخبر عنه، و إنّما روى منصور بن حازم مضمونه،[1] و اللّه أعلم.

٢٣٤ = ٢١/١٠ (حيلولة)

٢٣٤ = ٢١/١٢ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى....

٢٣٤ = ٢١/١٣ ـ صفوان [بن يحيى]، عن زياد أبي الحسن الواسطي.... (معلّق)

٢٣٥ = ٢١/١٤ (حيلولة)

---

١ ـ ورد في الكافي ٤:٢٣٦/١٨ بنفس الإسناد عن صفوان بن يحيى، عن منصور بن حازم، قال: قلت لأبي عبد اللّه٧: أهدي لنا طائر مذبوح بمكّة فأكله أهلنا، فقال: لا يرى به أهل مكّة بأساً . ، و مثله في التهذيب ٥:٣٧٦/١٣١١ بسند آخر عن صفوان، عن منصور... و في الفقيه ٢:٢٦١/٢٣٦٤ ـ معلّقاً عن صفوان ـ عن منصور بن حازم...، فيمكن ارتباطه مع الخبر المبحوث عنه، فلاحظ.

٢٣٥ = ١٥/٢١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... .

٢٣٥ = ١٦/٢١ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٢٣٧ = ٢١/٢١ (حيلولة)

٢٣٧ = ٢٢/٢١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٢٣٧ = ٢٣/٢١ ـ أحمد، عن الحسين [الحسن خ. ل]... . (معلّق)

٢٣٩ = ١/٢٣ (حيلولة)

٢٤٠ = ٢/٢٣ (حيلولة)

٢٤٤ = ١/٢٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم... .

٢٤٤ = ٢/٢٧ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٢٤٥ = ٣/٢٧ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٢٤٥ = ٤/٢٧ (حيلولة)

٢٤٨ = ٦/٢٧ (حيلولة)

٢٥٠ = ٩/٢٧ (حيلولة)

٢٥١ = ١٠/٢٧ (حيلولة)

٢٥١ = ١١/٢٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابـن أبي نجران... .

٢٥١ = ١٢/٢٧ ـ سهل، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٢٥٢ = ١٣/٢٧ (حيلولة)

٢٥٥ = ١٠/٢٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بـن محمّد بن أبي نصر... .

٢٥٥ = ١١/٢٨ ـ أحمد، عن أبي محمّد الحجّال... . (معلّق)

المراد من أحمد في السند مردّد بين ابن عيسى و ابن خالد

توضيح: المراد من أحمد هو أحمد بن محمّد في السند السابق، لا أحمد بن محمّد بن أبي نصر، و أحمد بن محمّد في هذه الطبقة: إمّا أحمد بن محمّد بن عيسى ـ كما هو الظاهر ـ أو أحمد بن محمّد بن خالد، و كلاهما يرويان عن الحجّال ـ و هو أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد الحجّال ـ بكثرة، كما أكثر أحمد بن محمّد مـن الرواية عن الحجّال[1]، و أمّا ابن أبي نصر البزنطي، فلا يروي عن الحجّال.

٢٥٥ = ١٤/٢٨ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن عيسى، عن زكريّا المؤمن، عن إبراهيم بن صالح... .

٢٥٥ = ١٥/٢٨ ـ و عنه، عن المؤمن، عن عليّ بن أبي حمزة، عـن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

١ ـ معجم رجال الحديث ٢: ٥٨١.

٢٥٦ = ١٦/٢٨ ـ و عنه، عن المؤمن، عن داود بن أبي سليمان الجصّاص، عن عذافر، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام... (معلّق)

في المطبوعة تصحيف «عن المؤمن» إلى «عبد المؤمن» في السندين

توضيح: في النسخة المطبوعة «عبد المؤمن» في السندين، و الظاهر كون الصواب: ما في بعض النسخ الأخرى و هو: المؤمن، و المراد به: زكريّا المؤمن، فحينئذٍ لا إشكال في رجوع الضمير إلى محمّد بن عيسى، المتقدّم في الحديث ١٤.

هذا، و أمّا لو أخذنا بنسخة عبد المؤمن، فلا يمكن الجزم بمرجع ضمير «عنه»؛ و ذلك لأنّ المعروف في الرواة باسم عبد المؤمن هو أبو مريم الأنصاري عبد المؤمن بن القاسم، و هو من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام، توفّي سنة سبع و اربعين و مأة، و هو ابن إحدى و ثمانين سنة[1] و يبعد جدّاً رواية هذا عن عليّ بن أبي حمزة ـ الذي كان من رؤوس الواقفة، أي: إنّه كان حيّاً في سنة ١٨٣ ـ و يبعد ـ أيضاً ـ روايته عن الصادق عليه السلام بواسطتين، و يوجد بعض المسمّين بعبد المؤمن من أصحاب الصادق عليه السلام، و لا يعلم انطباقه على ما هنا.

وعليه: فلا يعلم مرجع ضمير «عنه».

الإبهام في مرجع الضمير ـ بناءً على النسخة المطبوعة ـ يشهد بعدم صحّتها

نعم، عدم تشخيص عبد المؤمن في هذه الطبقة و بالتالي عدم التعرّف على مرجع الضمير من الشواهد على صحّة نسخة المؤمن و كون عبد المؤمن مصحّفاً.

٢٥٦ = ٢٢/٢٨ (حيلولة)

١ ـ رجال النجاشي: ٦٥٥/٢٤٩.

٢٥٧ = ٢٨/٢٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيّوب، عن أبي حمزة الثمالي، قال: رجل لعليّ بن الحسين عليه السلام... .

٢٥٨ = ٢٨/ذيل ٢٤ ـ قال: وزاد غير الثمالي... . (معلّق)

توضيح: الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى أبي أيّوب.

٢٥٨ = ٢٨/٢٥ (حيلولة)

٢٦١ = ٢٨/٣٧ (حيلولة)

٢٦٢ = ٢٨/٤٠ ـ محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه جميعاً، عن ابن أبي عمير... . (حيلولة)

٢٦٢ = ٢٨/٤١ ـ ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم... . (معلّق، حيلولة)

٢٦٤ = ٢٨/٤٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن محمّد بن عبد الحميد... .

٢٦٤ = ٢٨/٤٨ ـ أحمد، عن عمرو بن عثمان... . (معلّق)

٢٦٥ = ٢٩/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير... . (حيلولة)

٢٦٥ = ٢٩/٤ ـ ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق، حيلولة)

٢٦٥ = ٥/٢٩ (حيلولة)

٢٧٠ = ٢/٣٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....
٢٧٠ = ٣/٣٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحجّال.... (معلّق)

٢٧٦ = ٩/٣٨ (حيلولة)

٢٧٦ = ١٠/٣٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب....
٢٧٦ = ١١/٣٨ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب.... (معلّق)

٢٧٧ = ١٣/٣٨ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى....
٢٧٧ = ١٤/٣٨ ـ عنه، عن صفوان.... (معلّق)
توضيح: الضمير يرجع إلى محمّد بن عبد الجبّار.

٢٧٩ = ١/٤٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه....
٢٧٩ = ٢/٤٠ ـ أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ.... (معلّق)

٢٧٩ = ٣/٤٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم....
٢٧٩ = ٤/٤٠ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أبي همام.... (معلّق)

٢٧٩ = ٤٠/٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه... .

٢٧٩ = ٤٠/٦ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى، عن البرقي... . (معلّق)

توضيح: الحديث ٦ معلّق على الحديث ٣.

٢٨٠ = ٤١/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن البرقي... .

٢٨٠ = ٤١/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٢٨٤ = ٤٦/٢ (حيلولة)

٢٨٧ = ٤٧/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي... .

٢٨٧ = ٤٧/٨ ـ أحمد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٢٨٧ = ٤٨/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن أبيه... .

٢٨٧ = ٤٨/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٢٨٧ = ٤٨/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير... .

٢٨٨ = ٤٨/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٢٨٨ = ٤٨/٥ ـ أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عليّ... . (معلّق)

توضيح: لا إشكال في وقوع التعليق في الحديث ٥، فقد يوهم كون السند معلّقاً على الحديث ٤: بأن كان المراد من أحمد بن محمّد فيه هو أحمد بن محمّد بن خالد البرقي.

المراد من أحمد بن محمّد بعد «العدّة» في كتاب الحجّ من الكافي هو «ابن عيسى»

لكنّ الأولى جعل السند معلّقاً على الحديث ١؛ فإنّ الظاهر أنّ المراد من أحمد بن محمّد ـ الذي روى الكليني عنه بتوسّط العدّة في كتاب الحجّ ـ هو أحمد بن محمّد بن عيسى، و قد حقّقنا ذلك في رسالتنا المبسوطة حول أحمد بن محمّد، فجعل التعليق بالبناء على الحديث ١ يوجب إبقاء الحديث ٤ على ظاهره، من إرادة أحمد بن محمّد بن عيسى من أحمد بن محمّد الواقع فيه.

٢٨٩ = ٢/٤٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام... (حيلولة)

٢٩٠ = ٣/٤٩ ـ عليّ بن إبراهيم بإسناده قال: أشهر الحجّ شوّال... .

كلام المنتقى حول «باسناده» واحتماله أنّه مرسل

توضيح: قال في منتقى الجمان ٣:١٤٣: «لا يخلو حال هذا الطريق من نظر؛ لأنّه يحتمل أن يكون قوله: «و بإسناده» [كذا، و الصواب: بإسناده] إشارة إلى طريق غير مذكور، فيكون مرسلاً، و يحتمل كون الإضافة فيه للعهد، و المراد إسناده الواقع في الحديث قبله، و هذا أقرب، و لكنّه لقلّة استعماله ربما يتوقّف فيه» انتهى.

الظاهر أنّ «بإسناده» من كلام عليّ بن إبراهيم

أقول: ورد في التفسير المنسوب إلى عليّ بن إبراهيم ١:٦٧ ـ ذيل آية ١٨٩ من سورة البقرة ـ مضمون هذا الخبر مع تفاوت، من دون إسناده إلى رواية، و الظاهر أنّه من كلام عليّ بن إبراهيم، و كأنّ المصنّف أخذ الخبر من تفسير القمّي [1]، و حيث إنّ عليّ بن إبراهيم لا يعتمد إلّا على الروايات، جعله

١ ـ أي: من أصله، لا من التفسير الموجود، الذي نسبته مع أصل تفسير القمّي العموم و الخصوص من وجه.

المصنّف روايةً غير مذكورة الإسناد، فلو صحّ ما ذكرنا، لم يكن قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، و يؤيّد ذلك عدم تكرّر «قال»، فافهم.

٢٩٢ = ٧/٥١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٢٩٢ = ٨/٥١ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

٢٩٣ = ١٣/٥١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٢٩٣ = ١٤/٥١ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٢٩٥ = ١/٥٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، [عن ابن أبي عمير] ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير وصفوان [بن يحيى] جميعاً، عن معاوية بن عمّار... . (حيلولة)

٢٩٥ = ٣/٥٢ (حيلولة)

٢٩٥ = ١/٥٣ (حيلولة)

٢٩٦ = ٢/٥٣ ـ الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن أبان... .

٢٩٧ = ٣/٥٣ ـ أبان، عن عبد الرحمان بن أبي عبد اللّه... . (معلّق)

٢٩٩ = ٢/٥٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال... .

٢٩٩ = ٣/٥٦ ـ أحمد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٣٠٣ = ١/٥٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٣٠٣ = ٢/٥٨ ـ أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم... . (معلّق)

٣٠٨ = ٣/٦٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن أحمد بن [محمّد بن] أبي نصر... .

٣٠٨ = ٤/٦٢ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

توضيح: أحمد بن محمّد هذا: إمّا أحمد بن محمّد بن عيسى، أو أحمد بن محمّد بن خالد؛ فقد أكثرا من الرواية عن ابن محبوب، بخلاف أحمد بن محمّد بن أبي نصر؛ فإنّا لم نجد روايته عن ابن محبوب، فيكون المحذوف هو «العدّة» فقطّ.

٣١٠ = ١/٦٥ ـ محمّد بن يحيى، عمّن حدّثه، عن إبراهيم بن مهزيار، قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام... .

٣١٠ = ٢/٦٥ ـ إبراهيم، قال: وكتب إليه عليّ بن محمّد الحصيني... . (معلّق)

توضيح: المراد من إبراهيم هو إبراهيم بن مهزيار، فالسند معلّق، والضمير في «إليه» يرجع إلى أبي محمّد عليه السلام.

٣١٦ = ٦/٧٢ (حيلولة)

٣١٧ = ٢/٧٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٣١٨ = ٣/٧٣ ـ أحمد، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

٣١٨ = ٤/٧٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... . (معلّق)

٣١٨ = ١/٧٤ (حيلولة)

٣٢٥ = ٩/٧٦ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان [بن يحيى]... .

٣٢٥ = ١٠/٧٦ ـ صفوان، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق)

٣٢٦ = ١/٧٧ (حيلولة)

٣٢٧ = ١/٧٨ (حيلولة)

٣٢٩ = ٤/٧٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... .

٣٣٠ = ٥/٧٩ ـ أحمد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٣٣١ = ٢/٨٠ (حيلولة)

٣٣٣ = ٨/٨٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن سيف بن عميرة... .

٣٣٣ = ٩/٨٠ ـ أحمد، عن عليّ بن سيف... . (معلّق)

٣٣٣ = ١١/٨٠ (حيلولة)

٣٣٥ = ٣/٨١ (حيلولة)

٣٣٦ = ٥/٨١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن حريز رفعه، قال: إنّ رسول اللّه ﷺ... .

٣٣٦ = ٨١/ذيل ٥ ـ قال: قال جابر بن عبد اللّه... . (معلّق)

توضيح: الظاهر: أنّ الضمير المستتر في «قال» يرجع إلى حريز، و حيث لا يروي حريز عن جابر بلا واسطة، فالسند في ذيل الحديث ـ أيضاً ـ مرفوع.

٣٣٧ = ٣/٨٢ (حيلولة)

٣٣٩ = ٥/٨٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٣٤٠ = ٦/٨٣ ـ محمّد بن أحمد، عن محمّد بن إسماعيل، عن حنّان بن سدير... .

توضيح: كذا ورد الحديث ٦ في التهذيب ٥:٦٧/٢١٦ تلو عدّة روايات

مأخوذة من الكافي[١]، فالظاهر أخذه ـ أيضاً ـ من الكافي.[٢]

في وقوع «محمّد بن أحمد» في أوّل السند ٦ إبهام

لكن محمّد بن أحمد في مشايخ الكليني هو محمّد بن أحمد بن الصلت[٣]، و لم تقع روايته في الكافي إلّا عن عمّه عبد اللّه بن الصلت، و لم نجد روايته عن محمّد بن إسماعيل ـ و هو ابن بزيع بقرينة روايته عن حنّان بن سدير ـ و لا يناسبها الطبقة أيضاً كما لا يخفى، ففي السند إبهام.

ما فهمه صاحب الوسائل من السند

و قد ورد الخبر في وسائل الشيعة ١٢:٣٦١/١٦٥١٢: نقلاً عن الكتاب، عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن أحمد، عن محمّد بن إسماعيل...، و كأنّه فهم كون السند معلّقاً، فأضاف محمّد بن يحيى إليه.

لكن يرد عليه:

ما يرد على صاحب الوسائل

أوّلاً: أنّ المعهود في تعليقات الكافي ورود صدر السند المعلّق في السند المعلّق عليه، فيجب وجود محمّد بن أحمد في السند المتقدّم، مع أنّ الأمر ليس كذلك.

و ثانياً: أنّ محمّد بن أحمد في مشايخ محمّد بن يحيى: إمّا محمّد بن أحمد بن يحيى ـ صاحب نوادر الحكمة كما هو الأكثر ـ، أو محمّد بن أحمد النهدي، و

---

١ ـ الهذيب ٥: ٢٠٩/٦٥ إلى ٢١٦/٦٧، و الحديث ٢١٣/٦٦ ـ أيضاً ـ مأخوذ من الكافي كما لا يخفى، أُنظر الكافي ٤:٣٢٨/٤، ٣٢٩/٨، ٣٢٨/٦، ٣٣٩/٣، ٣٣٩/١، ٣٤١/١٣، ٣٣٩/٤.

٢ ـ و قد نقله كذلك عنها في الوافي ١٢: ٥٦٦/١٢٥٧٣.

٣ ـ الكافي ١:٤٦٨/٥، ٥:٦٤/٦، ٤٧/٦، ٨:٢٦٧/٣٩٠، ٣٠٢/٤٦١، ٣٠٤/٤٧٠، ٣٣٤/٥٢٣، و الأغلب رواية عبد اللّه بن الصلت عن يونس (بن عبد الرحمان)، و قد عبّر عن محمّد بن أحمد بن الصلت بهذا العنوان و بعنوان محمّد بن أحمد أو محمّد بن أحمد القمّي.

كلاهما ليسا من رواة محمّد بن إسماعيل بن بزيع، و لا يناسب ذلك طبقتهما أيضاً.

الصواب وقوع تصحيف في السند

ففي السند تصحيف، والصواب: إمّا محمّد عن أحمد ـ و المراد من محمّد هو محمّد بن يحيى، و أحمد هو أحمد بن محمّد ـ، و إمّا أحمد بن محمّد، فالسند معلّق، و لا اختلاف بين الاحتمالين في المعنى، و قد كثرت رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد (بن عيسى)، عن محمّد بن إسماعيل (بن بزيع)، عن حنّان (بن سدير).

٣٤١ = ١٣/٨٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... .

٣٤١ = ١٤/٨٣ ـ أحمد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

٣٤٢ = ١٥/٨٣ ـ أحمد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٣٤٢ = ١٦/٨٣ ـ أحمد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٣٤٢ = ١٧/٨٣ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

٣٤٢ = ١٨/٨٣ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٣٤٧ = ٢/٨٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد... .

٣٤٧ = ٣/٨٦ ـ سهل، عن جعفر بن محمّد الأشعري... . (معلّق)

٣٤٧ = ٤/٨٦ ـ سهل، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

٣٥٠ = ١/٩٠: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن جعفر بن المثنّى الخطيب، عن محمّد بن الفضيل و بشر بن إسماعيل، قال: قال لي محمّد [بن إسماعيل]: ألا أسرّك يا ابن مثنى؟

ما أفاده صاحب المرآة حول الحديث ووجه ما أفاده

توضيح: قال في مرآة العقول ١٧:٣٠١: «كذا في أكثر النسخ، و في التهذيب: «قال محمّد: ألا أسرّك الخ» كما في بعض نسخ الكتاب، و هو الصواب» انتهى.

و وجه ما أفاده: أنّ الظاهر كون المراد من محمّد هو محمّد بن الفضيل، و قد قال لجعفر بن المثنّى الخطيب: ألا أسرّك...، فمرجع الضمير في «قال» قبل «قال لي محمّد» هو: جعفر بن المثنّى الخطيب.

تفسير «بشر بن إسماعيل» في السند

يبقى الكلام في أنّه إذا كان الأصل، كما ذكر فما معنى قوله: «و بشر بن إسماعيل»، و ما دخالته في نقل الحديث؟

و الجواب: أنّ الظاهر أنّ ابن المثنّى يروي الخبر بطريقين: أحدهما بطريق محمّد بن الفضيل و اللفظ له[1]، و الآخر طريق بشر بن إسماعيل و هو قد روى مضمون الخبر، و المناسب في أمثال المقام أن يصرّح بأنّ اللفظ لأيّهما.

و منه يظهر النظر في ما ذكره في الأخبار الدخيلة ٤:٤٢ من المناقشة في الخبر بعدم المعنى لقوله: «و بشر بن إسماعيل»، فلاحظ.

٣٥١ = ٥/٩٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع...

---

١ ـ يأتي في ٤:٣٥٢/١٥ طريق آخر إلى محمّد بن الفضيل، فلاحظ

٣٥١ = ٦/٩٠ ـ أحمد، عن عليّ بن أحمد بن أشيم... (معلّق)

٣٥١ = ٧/٩٠ ـ أحمد، عن عثمان بن عيسى... (معلّق)

٣٥١ = ٨/٩٠ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... (معلّق)

٣٥١ = ٩/٩٠ ـ أحمد بن محمّد، عن إبراهيم بن أبي محمود... (معلّق)

٣٥٣ = ١/٩٢ (حيلولة)

٣٥٤ = ٥/٩٢ (حيلولة)

٣٥٥ = ١٢/٩٢ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان...

٣٥٥ = ١٣/٩٢ ـ صفوان، عن أبي المغراء... (معلّق)

٣٥٩ = ٦/٩٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...

٣٥٩ = ٧/٩٤ ـ أحمد، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

٣٦١ = ١٠/٩٥ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال...

٣٦١ = ١١/٩٥ ـ أحمد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

٣٦٣ = ٢/٩٧ (حيلولة)

٣٦٤ = ٩/٩٧ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٣٦٤ = ١٠/٩٧ ـ أحمد، عن عليّ بن الحكم.... (معلّق)

٣٦٤ = ١١/٩٧ ـ أحمد، عن ابن فضّال.... (معلّق)

٣٦٥ = ١٢/٩٧ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد القلانسي، عن محمّد بن الوليد، عن أبان....

توضيح: لا إشكال في كون الحديثين ١٠ و ١١ معلّقين على الحديث ٩، و المراد من أحمد فيهما هو أحمد بن محمّد (بن عيسى).

كلام حول اختلاف النسخ في الحديث ١٢، وهل هو معلّق أم لا؟

و أمّا الحديث ١٢، فالنسخ مختلفة في إثباته، ففي المطبوعة: أحمد بن محمّد، عن أحمد القلانسي، عن أحمد بن الوليد....

و لا ريب في كون أحمد بن الوليد مصحّفاً من محمّد بن الوليد، و قد وقع على الصواب في بعض مخطوطات الكتاب ـ كما حكاه عنها سيّدنا «دام ظلّه» و مصحّح الوافي في هامشه ـ و نسخة وسائل الشيعة ١٣:١٦٩/١٧٥٠٥ و الوافي ١٢:٦٥٠/١٢٨٤٣.

و قد ورد السند في الوافي هكذا: أحمد، عن محمّد بن أحمد القلانسي، عن محمّد بن الوليد .... و لا ريب في صحّة محمّد بن أحمد القلانسي أيضاً، كما في نسخة وسائل الشيعة أيضاً و بعض المخطوطات.

و أمّا ما ورد في الوافي ـ من بدء السند بأحمد، من دون اسم الأب ـ، فربما يوهم ذلك كون المراد من أحمد، هو أحمد ـ المذكور في الحديثين ١٠ و ١١ ـ فيكون الحديث ١٢ أيضاً معلّقاً، فيكون المراد من أحمد هو أحمد بن محمّد (بن عيسى) المتقدم.

ويردّ هذا الوهم أوّلاً: أنّ من المحتمل كون الاقتصار على أحمد في الوافي

من جهة الاختصار، فقد ذكر في أوّل الوافي في جدول الاختصارات المعمولة في الوافي ـ في «المحذوف أسماء آبائهم» ـ أنّ أحمد في أوائل السند هو ابن محمّد.

بحث حول المراد من أحمد بن محمّد في السند ١٢

وثانياً: أحمد بن محمّد بن عيسى لا يروي عن محمّد بن أحمد القلانسي، و أحمد بن محمّد الراوي عن محمّد بن أحمد القلانسي هو أحمد بن محمّد العاصمي الكوفي، شيخ الكليني[١]، فيبدو كون الصواب: أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد القلانسي، كما في وسائل الشيعة[٢].

و قد ورد في بعض الأسناد رواية أحمد بن محمّد (الكوفي)، عن حمدان القلانسي ـ و هو متّحد مع محمّد بن أحمد القلانسي ـ عن محمّد بن الوليد، عن أبان (بن عثمان)[٣]....

حصيلة الكلام أنّ المراد من أحمد بن محمّد في السند ١٢ هو العاصمي ولا تعليق فيه

فقد يخطر بالبال كون الصواب هنا: أحمد بن محمّد، عن حمدان القلانسي...، فصحّف حمدان بأحمد في بعض النسخ، كما في المطبوعة.

و عليه: فلا ينبغي الإشكال في كون السند مبدوّاً بأحمد بن محمّد (العاصمي)، و لا تعليق فيه.

---

١ ـ الكافي ٥:٥١/١، ٧:٢٩٧/٥، و قد صرّح بالعاصمي في الكافي ٥:٣١٨/٥٩، و النهدى هو الفلانسي.

٢ ـ و لفظه: محمّد بن يعقوب، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن أحمد القلانسي... فقد فهم كون السند غير معلّق، كما هو الصواب

٣ ـ الكافي ٢:٥٤٠/١٧، ٥:٣٥/٣، و في جملة من الأسناد رواية أحمد بن محمّد (بن أحمد)، عن محمّد بن أحمد النهدي، عن محمّد بن الوليد، عن أبان (بن عثمان) ...، الكافي ٢:٦٣٢/٢١، ٤:٢٦٩/٥، ٢٧٨/١، ٣٧٧/٩، ٦:٢٠٨/١١، ٣٣٩/٢ ـ و بن عبد الرحمان زائد في المطبوعة ـ، ٧:١٩٥/٦، ٣٥٧/٥، ٨:٣٦٦/٥٥٧.

٣٦٩ = ١٠١/٢ (حيلولة)

٣٦٩ = ١٠١/٣ (حيلولة)

٣٧٠ = ١٠١/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نصر....

٣٧١ = ١٠١/٧ ـ سهل، عن ابن أبي نصر.... (معلّق)

٣٧٢ = ١٠٢/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ....

٣٧٢ = ١٠٢/٢ ـ أحمد، عن صفوان بن يحيى.... (معلّق)

٣٧٢ = ١٠٢/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ.... (معلّق)

٣٧٢ = ١٠٢/٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

٣٧٣ = ١٠٢/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان.... (معلّق)

٣٧٣ = ١٠٢/٨ ـ أحمد بن محمّد، عن البرقي.... (معلّق)

٣٧٣ = ١٠٣/٣ (حيلولة)

٣٧٥ = ١٠٤/١ (حيلولة)

٣٧٦ = ١٠٤/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد....

٣٧٦ = ١٠٤/٤ ـ سهل بن زياد ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد

جميعاً، عن ابن محبوب... (معلّق، حيلولة)

توضيح: أوّل السندين من الحديث ٤ معلّق على الحديث ٣.

٣٧٩ = ١٠٥/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد وسهل بن زياد [جميعاً]، عن ابن محبوب... .

٣٧٩ = ١٠٥/٧ ـ ابن محبوب، عن عبد العزيز العبدي... . (معلّق)

٣٨١ = ١٠٦/١ (حيلولة)

٣٨١ = ١٠٦/٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري.... (حيلولة)

٣٨١ = ١٠٦/٣ ـ ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى جميعاً، عن معاوية بن عمّار... (معلّق، حيلولة)

٣٨٤ = ١٠٨/١ (حيلولة)

٣٨٥ = ١٠٩/٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن محمّد... .

٣٨٦ = ١٠٩/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال.... (معلّق)

٣٨٦ = ١٠٩/٤ (حيلولة)

٣٨٦ = ٦/١٠٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر... .

٣٨٦ = ٧/١٠٩ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق)

٣٨٧ = ٨/١٠٩ ـ أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام... (معلّق)

٣٨٧ = ٩/١٠٩ ـ سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... ومحمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد... . (معلّق، حيلولة)

٣٨٧ = ١٠/١٠٩ (حيلولة)

٣٩١ = ١/١١١ (حيلولة)

٣٩٢ = ٥/١١١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن [الحسن] ابن محبوب... .

٣٩٢ = ٦/١١١ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب... . (معلّق)

٣٩٤ = ٢/١١٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

٣٩٤ = ٣/١١٣ ـ ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه... . (معلّق)

٣٩٥ = ٤/١١٤ (حيلولة)

٣٩٩ = ١/١١٧ (حيلولة)

٤٠٠ = ٦/١١٨ (حيلولة)

٤٠١ = ١/١١٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعاً، عن صفوان بن يحيى و ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إذا دخلت المسجد الحرام فادخله حافياً...، فإذا انتهيت إلى باب المسجد فقم و قل: السلام عليك أيّها النبيّ و رحمة اللّه و بركاته، بسم اللّه و باللّه و من اللّه و ما شاء اللّه، و السلام على أنبياء اللّه و رسله، و السلام على رسول اللّه... (حيلولة)

٤٠٢ = ٢/١١٩ ـ و روى أبو بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: تقول ـ و أنت على باب المسجد ـ: بسم اللّه و باللّه و من اللّه و ما شاء اللّه، و على ملّة رسول اللّه صلى الله عليه و آله، و خير الأسماء للّه، و الحمد للّه، و السلام على رسول اللّه صلى الله عليه و آله... (معلّق)

٤٠٢ = ١/١٢٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إذا دنوت الحجر الأسود فارفع يديك، و أحمد اللّه و أثن عليه...، ثمّ استلم الحجر فقبّله... (حيلولة)

٤٠٣ = ٢/١٢٠ ـ و في رواية أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام: إذا دخلت المسجد الحرام فامش حتّى تدنو من الحجر الأسود، فتستقبله و تقول: الحمد للّه الذي هدانا لهذا... و تسلّم على المرسلين كما فعلت حين دخلت المسجد، ثمّ تقول: اللّهمّ إنّي أومن بوعدك و أوفي بعهدك» ثمّ ذكر كما ذكر

معاوية. (معلّق)

المراد من قوله: «ثمّ ذكر كما ذكر معاوية»

توضيح: قوله: «ثمّ ذكر كما ذكر معاوية» في الحديث الثاني من الباب ١٢٠ إشارة إلى ما في رواية معاوية بن عمّار من الاستلام و التقبيل و الدعاء كما نبّه عليه في الوافي، و هذا ممّا لا إشكال فيه.

البحث عن حديثي أبي بصير: هل هما معلّقان أم لا؟

و إنّما الإشكال في أنّ حديثي أبي بصير: هل هما معلّقان مبنيّان على السند السابق: بأن يكون معاوية بن عمّار يروي عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام، أو هما سندان غير مرتبطين بما تقدّم؟ و إنّما ذكر في ذيلهما لما بينهما من القرابة في المضمون، فهما مقطوعا الأوّل، و قد كثر القطع في الروايات الذيلية، منها: ما في الكافي ٣: ٣/٤٩٠ ـ في ذيل رواية صفوان بن يحيى، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام نهى بالكوفة عن الصلاة في خمسة مساجد: مسجد الأشعث بن قيس... ـ و في رواية أبي بصير: مسجد بني السيّد... .

إشارة إلى رواية مبسوطة لمعاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ وما يرتبط بها

و التحقيق في الجواب: أنّ روايتي معاوية بن عمّار المذكورتين هنا قطعتان من رواية مبسوطة لمعاوية يتضمّن أفعال الحجّ و تروكه و مقدّماته و مؤخّراته بصيغة الخطاب، منذ أن يخرج الرجل من بيته يريد الحجّ أو العمرة إلى أن يصل إلى الميقات، فيحرم، ثمّ يصير إلى مكّة، فيأتي بأعماله، ثمّ يخرج منها إلى المدينة، فيدخل فيها، فيزور قبر النبيّ صلى الله عليه و آله و سائر المشاهد، ثمّ يخرج منها، و قد وقع التقطيع في هذا الخبر، و تفرّق على الأبواب، و في هذا الخبر يخاطب الإمام عليه السلام معاوية، و يذكر له ما ينبغي له أن يفعل أو يترك، و هنا رواية أخرى لأبي بصير يتضمّن بعض أعمال الحجّ بنفس الأسلوب بصيغة

الخطاب.

الارتباط بين روايتي معاوية بن عمّار وأبي بصير في سياق مناسك الحجّ

و الظاهر وجود نوع ربط بين روايتي معاوية بن عمّار و أبي بصير؛ فقد اتّحد بعض فقراتهما[١]، أو كان بينهما شباهة كثيرة[٢]، و قد ورد في ذيل رواية معاوية الإشارة إلى نقل أبي بصير في موارد:

منها: ما نحن فيه.

منها: ما في الكافي ٤: ٤٥٤/١ و ٢، فقد ورد في الحديث ١ بسنده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إذا كان يوم التروية ـ إن شاء اللّه ـ فاغتسل، و ألبس ثوبيك، و ادخل المسجد حافياً...

و في الحديث ٢ رواية أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إذا أردت أن تحرم يوم التروية، فاصنع كما صنعت حين أردت أن تحرم، و خذ من شاربك...، و اغتسل و البس ثوبيك، ثمّ ائت المسجد الحرام...

و قد وردت روايتا معاوية و أبي بصير في جملة من الموارد متواليتين[٣].

و من أهمّ ما يرتبط ببحثنا هذا، ما ورد في التهذيب ٥: ١٠٤/٣٣٩؛ فقد روى معلّقاً عن موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن أبي السمّال، عن معاوية بن عمّار، قال: ثمّ تطوف بالبيت سبعة أطواف و تقول في الطواف: اللّهمّ إنّي أسألك...

---

١ ـ الكافي ٤: ٣٩٨/٣ و ٤، و قد مرّ في ذيل: ٤٠٣/٢ ثمّ ذكر كما ذكر معاوية.

٢ ـ الكافي ٤: ٤٦٣/٢ ـ قسه مع الحديث ٤ ـ، ٥٣٣/٢ ـ قسه مع الحديث ١ ـ، الفقيه ٢: ٤٦٣/٢٩٧٨، قسه مع الكافي ٤: ٤٦١/١.

٣ ـ الكافي ٤: ٥٣٣/١ و ٢، التهذيب ٥: ٧٨/٢٥٦ ـ ٢٥٨، ٢٧٤/٩٣٩، ٢٧٥/٩٤١.

ـ قال أبو إسحاق: روى هذا الدعاء معاوية بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: و كلّما انتهيت إلى باب الكعبة فصلّ على النبيّ صلى الله عليه وآله، و تقول في الطواف: اللّهمّ إنّي إليك فقير...، و في هذا السند بحث سنتعرّض له في محلّه.

الظاهر وقوع التعليق في حديثي أبي بصير وبيان المؤيّدات له

و الظاهر من مجموع ما مرّ: أنّ حديثي أبي بصير هنا معلّقان على ما سبقه، فمعاوية بن عمّار كان يضيف عند نقله عن أبي عبد اللّه عليه السلام ما سمعه عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

و يؤيّد ذلك ما ورد في المحاسن ١: ٣٥/ ٣٠ بسنده عن حمّاد [ابن عيسى] و صفوان و ابن المغيرة، عن معاوية بن عمّار، عن[1] أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: إذا قال العبد «يا اللّه، يا ربّي» حتّى ينقطع النفس، قال له الربّ: سل ما حاجتك، و في رواية أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام، فأورد خبراً آخر.

و في الرقم ٣١ رواية أخرى قريبة المضمون منه بسند آخر عن أبي بصير.

و في الرقم ٣٢ بسند آخر عن الحكم بن مسكين، عن معاوية بن عمّار الدهني، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: من قال: يا ربّ يا ربّ، حتّى ينقطع نفسه قيل: ما حاجتك؟[2]

---

١ ـ و لا يحتمل كون «عن» هنا تصحيف الواو بعد عدم رواية ابن المغيرة عن أبي بصير مباشرة، و ما في مطبوعة التهذيب ٧: ٣٩٣/ ٤٩، فمن غلط النسخة، و الصواب: عبد اللّه ـ مجرّداً ـ، و المراد به ابن مسكان.

و يؤكّده: أنّ رواية حمّاد و صفوان عن أبي بصير نادره محمله للتصحيف.

٢ ـ و قد نقله في الكافي ٢: ٣/ ٥٢٠ بسنده عن محمّد بن عيسى، عن معاوية، عن أبي

و كأنّ قوله: «و في رواية أبي بصير» ـ في ذيل الرقم ٣٠ ـ من كلام معاوية بن عمّار.

و في الكتاب المطبوع باسم نوادر القمّي: ١٣٧/٣٥٧ ـ في أوّل مناسك الحجّ ـ: صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ـ في قوله تعالى: ﴿اذكروا اللّه ذكراً كثيراً...﴾ ـ ...[1] ثم أورد قطعات مختلفةً في مناسك الحجّ و ما يرتبط به.

و في التهذيب ٥: ١٠٤/٣٣٨ ـ فيما قبل رواية إبراهيم بن أبي السمّال الماضية ـ بسنده عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: قال له أبو بصير: إنّ أهل مكّة أنكروا عليك أنّك لم تقبّل الحجر الأسود... .

و من المحتمل عدم حضور معاوية بن عمّار عندما قال أبو بصير له عليه السلام هذا الكلام، بل إنّما سمعه من أبي بصير، و ليس قوله: «معاوية بن عمّار عن أبي

☜ بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، فأورد قريباً من رواية المحاسن، فالمراد من معاوية هو ابن عمّار.

لكن في رواية محمّد بن عيسى عن معاوية (بن عمّار) مباشرةً كلام، فإمّا وقع في السند إرسال أو سقط، كيونس، أو كان محمّد بن عيسى مصحّف محمّد بن أبي عمير.

و أمّا احتمال عطف أبي بصير على معاوية هنا ـ أيضاً ـ فلا وجه له بعد عدم رواية الحكم بن مسكين عن أبي بصير، إلّا في كامل الزيارات، الباب ٣٦/٥.

١ ـ في بحار الأنوار ٩٣: ١٦٠/٣٨ و مستدرك الوسائل ٥: ٢٩٣/٥٨٩٨ من دون توسّط أبي بصير في السند، و كذا وردت جملة من القطعات المذكورة في النوادر في سائر المصادر بسندها عن معاوية بن عمّار عن أبي عبد اللّه عليه السلام.

و من المحتمل أن يكون تفسير قوله تعالى ـ في رواية معاوية ـ مرويّاً بتوسّط أبي بصير، و سائر القطعات رواها معاوية مباشرةً، فلاحظ.

عبد اللّه عليه السلام» صريحاً في نفيه.

و كيف كان، فمن ملاحظة مجموع ما ذكرنا يقوى في النظر كون معاوية بن عمّار راوياً عن أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه السلام في السندين المذكورين هنا و فيما يأتي في: ٢/٤٥٤.

نعم، ربما ينافي ذلك ظاهر قوله: «ثمّ ذكر كما ذكر معاوية» في الكافي ٤:٤٠٣/ذيل ٢ ـ عنه التهذيب ٥:١٠٢/٣٣٠ ـ؛ إذ يظهر منه أنّ راوي الخبر عن أبي بصير غير معاوية، لكن يحتمل كون تغيير العبارة من رواة الخبر عن معاوية بن عمّار؛ فإنّ تغيير عبائر الكتاب من جهة الرواة كثيرة، مثل ما ورد في أسناد المحاسن من قوله: «عنه» مع رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد بن خالد البرقي مصنّف الكتاب، و معلوم أنّ البرقي لم يعبّر عن نفسه بالضمير، و كذا ما ورد من ذكر اسم ابن طاوس و الصدوق و غيرهما من أرباب الكتب في كتبه، مع عبارات بليغة في الثناء على المصنّف و ذكر ألقابه، ممّا لا شبهة في كونها من صنيعة الراوي لا المؤلّف.

وعليه: فالأقوى كون خبري أبي بصير معلّقين مبنيّين على روايتي معاوية، و هو الراوي لهما عن أبي بصير، و اللّه أعلم.

تذييل:

إشارة إلى موارد نقل رواية معاوية بن عمّار في سياق مناسك الحجّ

قد أشرنا في ضمن البحث إلى وجود رواية مبسوطة لمعاوية بن عمّار تتضمّن سياق مناسك الحجّ، و قد جمعنا هذه الرواية، و رتّبناها على ترتيب المناسك، و نرجو أن يوفّقنا اللّه لنشرها مع دراسة موسّعة حولها، و لنكتف هنا بذكر قطعات هذه الرواية أخذاً من الكافي في الأصل مع الإشارة بين

المعقوفتين إلى نقل هذه القطعة في سائر الكتب، و الزيادات التي لم تذكر في الكافي جعلناها بين القوسين في موضعها في وسط صفحات الكافي مع جعل علامة * في أوّلها:

فأُنظر الكافي:

٤: ٢/٢٨٤ [عنه التهذيب ٥: ١٥٤/٥٠، و في الفقيه ٢: ٥٢٦ إشارة إليه] ٣/٢٨٦، ١/٣١٨ [عنه التهذيب ٥: ١٦٦/٥٤، ٩٦٤/٢٨٣، و في علل الشرائع ٢: ٢/٤٣٤ بسنده عن معاوية]، لاحظ: ٤/٣١٩، ١٠/٣٢١ (*الفقيه ٢: ٢٥٢٤/٣٠٤)، ١/٣٢٦ [التهذيب ٥: ١٩٣/٦١ عن موسى بن القاسم، و في الفقيه ٢: ٢٥٣٣/٣٠٧ معلّقاً عن معاوية] (*الفقيه ٢: ٢٥٣٩/٣١٠)، ٢/٣٣١ [عنه التهذيب ٥: ٢٥٣/٧٧، و في: ٢٥٨/٧٨ عن موسى، الفقيه ٢: ٢٥٥٨/٣١٨ معلّقاً، و في: ٢٥٦٢/٣٢٠ ما ينبغي أن يلاحظ]، ١٤/٣٣٤، ١/٣٣١ [التهذيب ٥: ٢٥٦/٧٨ عن موسى]، ٣/٣٣٥ [التهذيب ٥: ٣٠٠/٩١ عن الحسين بن سعيد، و في ٥: ٩٦٧/٢٨٤ عن الكافي، الفقيه ٢: ٥٢٩]، ٣/٣٣٨ [التهذيب ٥: ١٠٠٣/٢٩٦ عن الحسين]، ٩/٣٤٠ [التهذيب ٥: ٢٢٧/٦٩ عن موسى، الفقيه ٢: ٢٦١٧/٣٤٠ معلّقاً] ٣/٣٤٨ [التهذيب ٥: ٢٣٢/٧١، ٢٣٧/٧٢ عن موسى]، ١/٣٥٣ [التهذيب ٥: ١٠٠٦/٢٩٧: عن موسى، ١٠٣٩/٣٠٤ عن الحسين بن سعيد]، ١٤/٣٥٥ [التهذيب ٥: ١٠٤١/٣٠٥ عن الحسين، الفقيه ٢: ٢٦٧٣/٣٥٢ معلّقاً]، ٥/٣٥٧ [التهذيب ٥: ١٠٢٨/٣٠٢ عن الحسين]، (*التهذيب ٥: ١٠١٣/٢٩٩ عن موسى)، ٢/٣٦٣ [التهذيب ٥: ١٢٧٣/٣٦٥ عن

موسى، علل الشرائع ٢:٤٥٨/٢ بسنده عن معاوية] و في: ٥/٣٦٤ ما يشبه القطعة المتقدّمة من بعض الجهات.

:٣/٣٨١ [التهذيب ٥:٣١٥/١٠٨٥ عن الكافي ظاهراً، ١٢٨٨/٣٧٠ عن موسى] ١٠/٣٨٢، و قريب منه في:٥/٣٩٣ [لاحظ التهذيب ٥:٣٥٥/١٢٣٢، ذيل الرواية] ٤/٣٩٥، ٤/٤٠٠ [عنه التهذيب ٥:٣١٩/٩٧]، ٤/٣٩٨، ١/٣٩٩ [التهذيب ٥:٣٠٩/٩٤ عن موسى]، ١/٤٠١ [عنه التهذيب ٥:٣٢٩/١٠١]، ١/٤٠٦ [التهذيب ٥:٣٣٩/١٠٤ عن موسى[1]]، (*التهذيب ٥:٥٠٩/١٥٤، و «يقضي» فيه مصحّف «تقضي» كما في الاستبصار ٢:٨٤١/٢٤١ و الفقيه ٤:٥٧٦٢/٣٥٨).

:٥/٤١١ [عنه التهذيب ٥:٣٤٩/١٠٧ ـ و عن التهذيب في السرائر: ٦٣١ ـ و ١٠٤/ذيل الحديث ٣٣٩ عن موسى]، ١/٤٢٣ [عنه التهذيب ٥:٤٥٠/١٣٦، ٩٧٣/٢٨٦، و صدره في ٥:٤٤٨/١٣٦، و أكثره في: ١٠٤/ذيل الحديث ٣٣٩ عن موسى]، (*التهذيب ٥:٤٧٥/١٤٣ عن موسى، و في: ٩٧٠/٢٨٥ إشارة إليه)، ١٤/٤٢٩ [عنه التهذيب ٥:٤٤٥/١٣٥، الفقيه ٢:٢٨٤٠/٤١١ معلّقاً، الخصال ٢:٨/٦٠٢ بسنده عن معاوية]، (*الفقيه ٢:٢٨٤٦/٤١٢)، ١/٤٣٠ [عنه التهذيب ٥:٤٧٦/١٤٤]، (*الفقيه ٢:٢٨٢٩/٤٠٦ و ٢٩٦٨/٤٦٠)، ١/٤٣١، ٦/٤٣٤ [التهذيب ٥:٤٨٧/١٤٨ عن موسى]، ١/٤٣٨ [عنه التهذيب ٥:٥٢١/١٥٧، الفقيه

---

١ ـ في الرواية زيادات كثيرة ورد بعضها في الكافي ٤:٤/٤١٠، و بعضها ذكرناها في موضعها من الكافي.

٢:٣٧٥/٢٧٤١ معلّقاً]، ١/٤٥٤ [عنه التهذيب ٥:١٦٧/٥٥٧].

: ٤/٤٦٠ [عنه التهذيب ٥:١٧٧/٥٩٥]، ١/٤٦١ [عنه التهذيب ٥:١٧٧/٥٩٦]، ٣/٤٦١ [عنه التهذيب ٥:١٧٩/٦٠٠]، (*التهذيب ٥:١٨١/٦٠٨ عن موسى)، ٢/٤٦٢، ٣/٤٦٣ [ذيله في التهذيب ٥:١٨٢/١٥ عن موسى بزيادة يسيرة] ٢/٤٦٧ [التهذيب ٥:١٨٧/٦٢٣ عن الحسين]، ١/٤٦٨ [عنه التهذيب ٥:١٨٨/٦٢٦]، ٤/٤٦٩ [عنه التهذيب ٥:١٩١/٦٣٥ و ذيله في: ١٩٢/٦٣٧ عن موسى]، ٣/٤٧٠ [التهذيب ٥:١٩٢/١٤ عن موسى، الفقيه ٢:٤٦٨/٢٩٨٧ معلّقاً]، ١/٤٧٧ [عنه التهذيب ٥:١٩٥/٦٥٠]، ١/٤٧٨ [عنه التهذيب ٥:١٩٨/٦٦١]، ١٤/٤٩١ [التهذيب ٥:٢٠٤/٦٧٩ عن موسى]، و قد وردت قطعة منه في: ٩/٤٩٠، ٦/٤٩٨[1]، ٢/٥٠١ [التهذيب ٥:٢٢٨/٧٧١ عن الحسين]، (*التهذيب ٥:٢٢٣/٧٥١، و قد ورد ذيله في الكافي ٤:٦/٥٠٠، ٧٦٦/٢٢٦، ٥٣٣/١٦٠ ـ و عنه في مستطرفات السرائر: ٦٣١، و قد ورد صدر الخبر في الكافي ٤:٦/٥٠٢ ـ و لفظه ليس بصيغة الخطاب، فلاحظ).

: ٤/٥١١ [عنه التهذيب ٥:٢٥١/٨٥٣]، ١/٥١٤، ١/٤٨٠ [عنه التهذيب ٥:٢٦١/٨٨٨]، ٤/٥١٧ [التهذيب ٥: ٢٥٦/٨٦٨، ٢٦٩/٩٢٢ عن موسى، ٢٥٨/٨٧٨ عن الحسين، لاحظ الخصال ٢:٥٠٢/٥]، ٤/٥١٩ [التهذيب ٥:٢٧٤/٩٣٩ عن موسى]، ٣/٥٢٠ [عنه التهذيب ٥:٢٧١/٩٢٦،

١ ـ سقط معاوية بن عمّار من السند هنا في الكافي و فيما أخذه عنه في التهذيب ٥:٢٢١/٧٤٦، و قد ثبت في الفقيه ٢:٥٠٣/٣٠٨٤.

الفقيه ٢:٤٧٩/٣٠١٥ معلّقاً، و ذيله في التهذيب ٥:٢٧٥/٩٤١ عن موسى، و كذا في مستطرفات السرائر: ٥٥٣، و هو ممّا استطرفه من كتاب معاوية بن عمّار].

٧/٥٢١ :[عنه التهذيب ٥:٢٧٢/٩٣٠]، ٣/٥٢٨ [التهذيب ٥:٢٧٦/٩٤٥ عن الحسين]، ١١/٥٣٠ [التهذيب ٥:٢٧٨/٩٥٢ عن الكافي من غير تصريح]، ١/٥٣٠ [التهذيب ٥:٢٨٠/١، و في أخذه عن الكافي كلام]، ١/٥٦٣ [الفقيه ٢:٥٦٠/٣١٤٥ معلّقاً، لاحظ التهذيب ٦:١٦/٣٦ أيضاً]، ١/٥٥٠ [عنه التهذيب ٦:٥/٨، و كامل الزيارات، الباب ١/٣ بسنده عن معاوية]، ١/٥٥٣ [عنه التهذيب ٦:٧/١٢، كامل الزيارات، الباب ٢/٣ بسنده]، ١/٥٥٧ [عنه التهذيب ٦:٨/١٧]، ٥/٥٥٨ [التهذيب ٤:٢٣٢/٦٨٢، ٦:١٦/٣٥ عن موسى باختلاف في اللفظ]، ١/٥٦٠ [عنه التهذيب ٦:١٧/٣٨، كامل الزيارات، الباب ١/٦ بسنده]، ١/٥٦٣، عنه التهذيب ٦:١١/٢٠، كامل الزيارات، الباب ١/٧.

عدم استعمال رواية أبي بصير على جميع مناسك الحجّ

هذا، و إنّ لأبي بصير رواية تفرّقت أجزاؤها على الأبواب تكون نظير رواية معاوية بن عمّار في استعمال صيغة الخطاب من غير سبق سؤال، و هذه الرواية لم تشتمل إلّا على قليل من المناسك، بخلاف رواية معاوية بن عمّار المشتملة على جميع مناسك الحجّ، لاحظ:

الكافي ٤:٢/٢٣٠، ٣/٣٩٨ [عنه التهذيب ٥:٩٨/٣٢٠]، ٢/٤٠٢ [التهذيب ٥:١٠٠/٣٢٨ عن عليّ بن مهزيار]، ٢/٤٠٣ [عنه التهذيب ٥:١٠٢/٣٣٠]، ٢/٤٥٤ [التهذيب ٥:١٦٨/٥٥٩]، ٢/٤٦٣ [عنه التهذيب

٥:٢٨٧/٩٧٥]، ٤/٤٧٧ [عنه التهذيب ٥:١٩٧/٦٥٧]، ٣/٤٨١، ٢/٥٣٣.

لاحظ التهذيب ٥:٧٨/٢٥٧، ١٨١/٦٠٥، ١٨٧/٦٢٢، ٢٣٥/٧٩٤، ٢٧٤/٩٤٠.

و الفقيه ٢:٢٩٨/٢٥٠٦، ٥٤١/٣١٣٥، ٥٤٣/٣١٣٧.

و قد ورد نظير ذلك في رواية غير أبي بصير ـ أيضاً ـ كالحلبي، لكنّها تتّفق مع رواية أبي بصير في عدم اشتمالها على جميع المناسك، لاحظ مثلاً الكافي ٤:٢٣٢/١، ٣٢٩/٢، ٣٣٦/٦، ٣٨١/١، ٤٦٢/٤ و غير ذلك من الموارد، و قد عطف على الحلبي معاوية بن عمّار في الكافي ٤:٣٣١/١.

٤٠٤ = ١١٢/٢ (حيلولة)

٤٠٦ = ١٢٣/١ (حيلولة)

٤٠٧ = ١٢٣/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٠٧ = ١٢٣/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٤٠٨ = ١٢٣/٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٠٨ = ١٢٣/٨ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم... . (معلّق)

٤٠٨ = ١٢٣/٩ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٤٠٨ = ١٢٣/١٠ ـ أحمد بن محمّد، عن البرقي... (معلّق)

٤٠٨ = ١٢٣/١١ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن ربعي.... (معلّق)

٤٠٩ = ١٢٣/١٦ (حيلولة)

٤١١ = ١١٤/٥ (حيلولة)

٤١٢ = ١٢٦/١ (حيلولة)

٤١٤ = ١٢٩/٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

٤١٤ = ١٢٩/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.... (معلّق)

٤١٧ = ١٣١/٣ (حيلولة)

٤٢٠ = ١٣٤/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد...

٤٢٠ = ١٣٤/٢ ـ سهل بن زياد، عن الحسن بن محبوب... (معلّق)

٤٢١ = ١٣٥/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد...

٤٢١ = ١٣٥/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

٤٢٣ = ١/١٣٧ (حيلولة)

٤٢٥ = ٢/١٣٨ (حيلولة)

٤٢٦ = ٧/١٣٨ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٤٢٦ = ٨/١٣٨ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن[١] زعلان.... (معلّق)

٤٢٧ = ٣/١٣٩ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد....

٤٢٧ = ٤/١٣٩ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد.... (معلّق)

٤٢٩ = ١٦/١٣٩ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٤٢٩ = ١٧/١٣٩ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير.... (معلّق)

٤٣٠ = ١/١٤٠ (حيلولة)

٤٣١ = ١/١٤١ (حيلولة)

٤٣٢ = ٣/١٤١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن

١ ـ في المطبوعة: الحسين، والصواب ما أثبتناه، كما فصّلناه في رسالة مستقلّة.

سعيد... .

٤٣٢ = ١٤١/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين [بن سعيد]... . (معلّق)

٤٣٢ = ١٤١/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

٤٣٤ = ١٤٢/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٣٤ = ١٤٢/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى، عن غياث بن إبراهيم... . (معلّق)

٤٣٧ = ١٤٣/٥ ـ عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير [و صفوان بن يحيى]، عن معاوية بن عمّار، قال: ... .

٤٣٧ = ١٤٤/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

٤٣٧ = ١٤٤/٢ ـ معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (معلّق)

٤٣٧ = ١٤٤/٣ ـ ابن أبي عمير، عن حمّاد... . (معلّق)

الكلام حول كيفية التعليق في الحديثين ٢ و ٣ وبيان إشكالاته

توضيح: لا إشكال في وقوع تعليق في الحديثين ٢ و ٣؛ بداهة عدم رواية المصنّف عن معاوية بن عمّار و ابن أبي عمير مباشرةً، لكنّ الكلام في كيفيّة التعليق.

أمّا الحديث ٢، فيمكن أن يكون معلّقاً على الحديث ١، كما يمكن أن يكون معلّقاً على الحديث ٥ من الباب السابق، لكن في كلا الوجهين مخالفة للمعهود.

أمّا تعليقه على الحديث ١، فلأنّ المعهود المتكرّر ورود الراوي المبدوّ باسمه السند المعلّق في السند المعلّق عليه، و معاوية بن عمّار لم يرد في الحديث ١.

و أمّا تعليقه على الحديث ٥ ـ من الباب السابق ـ فهو و إن سلم من هذا الإشكال، لكن فيه مخالفة للمعهود؛ من جهة أنّ دأب المصنّف الجمع بين السند المعلّق و المعلّق عليه في باب واحد، و كذا دأبه اتّصالهما من دون فصل بينهما بسند آخر، و لعلّه لذلك احتمل في منتقى الجمان ٣: ٣٢٤ الإرسال، و إن رجّح التعليق بالبناء على السند السابق.

و أمّا الحديث ٣، فلو جعلناه معلّقاً على الحديث ١، جرى فيه إشكال الفصل بين المعلّق و المعلّق عليه، و إن جعلناه معلّقاً على الحديث ٢، جرى إشكال عدم ورود من بدأ باسمه السند المعلّق في السند المعلّق عليه.

لأظهر في حلّ الإشكالات القول بسقوط «ابن أبي عمير» في الحديث الثاني

فالظاهر ـ بملاحظة ما ذكرنا ـ وقوع خلل في المقام، و أظهر الوجوه في ذلك القول بسقوط ابن أبي عمير من صدر الحديث ٢، فينحلّ جميع الاشكالات، و يكون الحديثان ٢ و ٣ معلّقين على الحديث ١ من دون إشكال.

٤٣٧ = ١٤٤/٥ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... .

٤٣٧ = ١٤٤/٦ ـ و عنه، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق)

توضيح: يرجع الضمير إلى صفوان بن يحيى، و يكون السند معلّقاً؛ فقد أكثر صفوان بن يحيى من الرواية عن معاوية بن عمّار، و لم نجد رواية عبد الرحمان بن الحجّاج عن معاوية، فلا يكون عبد الرحمان مرجعاً للضمير.

٤٣٨ = ١٤٦/١ (حيلولة)

٤٤٣ = ١٤٨/٣ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد... .

٤٤٣ = ١٤٨/٤ ـ ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري... . (معلّق)

٤٤٣ = ١٤٩/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٤٣ = ١٤٩/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... . (معلّق)

٤٤٥ = ١٥١/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن العلاء بن صبيح و عبدالرحمان بن الحجّاج و عليّ بن رئاب و عبد اللّه بن صالح كلّهم يروونه عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: المرأة المتمتّعة إذا قدمت مكّة ثمّ حاضت... .

٤٤٦ = ١٥١/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن درست الواسطي، عن عجلان أبي صالح، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن امرأة متمتّعة قدمت مكّة فرأت الدم... . (معلّق)

٤٤٦ = ١٥١/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن ابن رباط، عن درست بن أبي منصور، عن عجلان، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام: متمتّعة قدمت مكّة فرأت الدم، كيف تصنع؟ قال تسعى بين الصفا و المروة... قال: و كنت أنا و عبيد اللّه بن صالح سمعنا هذا الحديث في المسجد، فدخل عبيد اللّه على أبي الحسن عليه السلام، فخرج إليّ، فقال: قد سألت أبا الحسن عليه السلام عن رواية

عجلان، فحدّثني بنحو ما سمعنا من عجلان.

٤٤٦ = ٤/١٥١ ـ محمّد بن يحيى، عن سلمة بن الخطّاب، عن عليّ بن الحسن، عن عليّ بن رباط، عن عبيد اللّه بن صالح، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: امرأة متمتّعة تطوف، ثمّ طمثت، قال: تسعى بين الصفا و المروة و تقضي متعتها.

٤٤٧ = ٦/١٥١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن عليّ بن أسباط، عن درست، عن عجلان أبي صالح أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه السلام يقول: إذا اعتمرت المرأة ثمّ اعتلّت قبل أن تطوف....

بحوث حول الحديثين الأوّل والثالث

توضيح: الظاهر رجوع الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٦ إلى حديث واحد في الأصل، كما أنّ ارتباط الحديث ٤ بهذا الحديث غير بعيد، و كيف كان، فالحديثان الأوّل و الثالث يحتاجان إلى توضيح:

و أمّا الحديث ٣، فالكلام في مرجع الضمير المستتر في قوله: «قال: و كنت أنا و عبيد اللّه بن صالح...»، و الظاهر كونه «درست بن أبي منصور» كما هو ظاهر العبارة، و يشهد له الحديث ٦، و هذا ظاهر، و العمدة الحديث ١، ففي السند أبحاث:

البحث الأوّل في كون «العلاء بن صبيح» محرّفاً

البحث الأوّل: أنّه لم نجد ذكراً عن العلاء بن صبيح في موضع آخر في الأسناد، و لم يرد له ذكر في كتب الرجال، فلا يبعد وقوع التصحيف فيه، و كون الصواب: عجلان أبي صالح؛ فإنّ هذه الرواية نقلت بعدّة طرق عن عجلان أبي صالح كما في الأرقام ٢ و ٣ و ٦، و قد نقل محمّد بن إسماعيل بن بزيع هذه الرواية لأبي الحسن الرضا عليه السلام[1]، و قد روى حفص بن البختري

---

١ ـ التهذيب، ٥: ١٣٦٦/٣٩١.

عن عجلان في بعض الأسناد، ففي الكافي ٦:٣٩٧/٧: بسنده عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري و درست و هشام بن سالم جميعاً، عن عجلان أبي صالح، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول....

إمكان تبديل عجلان أبي صالح بعلاء بن صبيح

و لا بعد في تبديل عجلان أبي صالح بعلاء بن صبيح؛ فإنّ كتابة «ج» قد تكون على نحو لا يراها الناسخ عند سرعة الأخذ و رداءة الخطّ المأخوذ عنه، كما أنّ كتابة «ن» بهذه الصورة «ر» ـ كما كان شائعاً في الخطوط القديمة ـ توجب شباهتها بـ«ء»، فلا غرابة في تبديل عجلان بـ«علاء».

و أمّا تبديل «أبي» بـ«بن» فكثير منشؤه تعارف ذكر اسم الأب بعد اسم الراوي و غرابة ذكر الكنية بعد ذكر الاسم، و أمّا لفظ صالح، فقد كان حذف الألف منه في الكتابة متداولاً، كما كان وصل الألف باللام ـ أيضاً ـ كذلك، و على كلا التقديرين يمكن أن يشتبه صالح بـ«صبيح» بعد إهمال الحروف في الكتابة، و الواقف على المخطوطات و ما وقع فيها من التصحيف و التحريف لا يستغرب ما ذكرناه.

البحث الثاني في كون الصواب ـ بعد عليّ بن رئاب ـ الواو أو «عن»

البحث الثاني: ورد في سند هذا الحديث عطف عبد اللّه بن صالح على عليّ بن رئاب، و كذا ورد السند في جملة من مخطوطاته المعتبرة، كما نقله كذلك في وسائل الشيعة ١٣:٤٤٨/١٨١٨٦ و الوافي ١٣:٩٨٣/١٣٥٨٨.

لكن في جملة من المخطوطات المعتبرة ورد السند هكذا: عليّ بن رئاب، عن عبد اللّه بن صالح...، و قد أشار إلى هذه النسخة في هامش وسائل الشيعة أيضاً، وبناءً على هذه النسخة يلزم القول بوقوع تحويل في السند؛ كي يصحّ التعبير بـ«كلّهم يروونه»، و سنعود إلى تحقيق الكلام في ذلك في البحث الخامس.

البحث الثالث في غرابة رواية محمّد بن أبي عمير عن شيخيه مع الواسطة

البحث الثالث: ظاهر السند كون محمّد بن أبي عمير راوياً عن عبد الرحمان بن الحجّاج و عليّ بن رئاب بتوسّط حفص بن البختري، مع أنّ عبدالرحمان بن الحجّاج و عليّ بن رئاب كلاهما من مشايخ ابن أبي عمير، و قد روى ابن أبي عمير كتاب عبد الرحمان بن الحجّاج[1]، وروايته عنه كثيرة، ولم يثبت توسّط راوٍ بينهما.[2]

---

١ ـ رجال النجاشي: ٦٣٠/٢٣٧، فهرست الشيخ الطوسي: ٤٧٤/٣١٠، رسالة أبي غالب الزراري: ٢٢/١٦٣، و لاحظ ـ أيضاً ـ مشيخة الفقيه ٤: ٤٤٧.

التحريف في ما ورد من رواية بن أبي عمير عن شيخه عبد الرحمان بن الحجّاج مع الواسطة

٢ ـ نعم، قد ورد ذلك في أسناد كلّها محرّفة ظاهراً:

الأوّل: ما في التهذيب ٣:٥٢٢/٢١٣ بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد اللّه بن بكير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه السلام ...، و الظاهر زيادة «عن عبد اللّه بن بكير» في السند؛ إذ لم نجد رواية عبد اللّه بكير عن عبد الرحمان بن الحجّاج، و قد نقل الحديث في الكافي ٣:٦/٤٣٨ بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج.

الثاني: ما في الاستبصار ٣:١٤٩/٤٤ معلّقاً عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سألني كيف قضى ابن أبي ليلى... .

و كذا ورد السند في التهذيب ٦:٨٢٩/٢٩٧ ـ على ما في بعض مخطوطاته ـ و في مطبوعته: «و عن حمّاد»، و الظاهر زيادة اسم الراوي في تسلسل الأسناد بالمرّة؛ إذ ورد الحديث ـ باختلاف في بعض ألفاظه ـ في الكافي ٧:١/١٣٠ بسنده عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام، قال: سألني هل يقضي ابن أبي ليلى ثمّ يرجع عنه... .

و كذا ورد في التهذيب ٩:١٠٧٨/٣٠١ بسند آخر عن محمّد بن أبي عمير... .

و سنفصّل الكلام حول الحديث في ذيله، لاحظ ٦:٨٢٩/٢٩٧.

الثالث: ما يأتي الإشارة إليه في الهامش الآتي.

هذا، مضافاً إلى عدم رواية حفص بن البختري عن عبد الرحمان بن الحجّاج في موضع.[١]

و قد روى ابن أبي عمير عن عليّ بن رئاب في عدّة أسناد و لم تثبت روايته عنه بواسطة.[٢]

وعليه: فيمكن القول بوقوع تحويل في السند: بأن يكون «عبد الرحمن بن الحجّاج» عطفاً على «حفص بن البختري عن العلاء بن صبيح»، و كذا يكون «عليّ بن رئاب» معطوفاً عليه عطف طبقة واحدة على طبقتين، و السياق

---

١ ـ إلّا في الكافي ٤:٥٣٦/٥، ففيه رواية ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن عبد الرحمان بن الحجّاج، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

و الظاهر عطف عبد الرحمان بن الحجّاج على حفص بن البختري، كما وقع نظيره في موارد، منها: الكافي ٤:٣٣٣/١١، ٨:١٦٣/١٧٢، التهذيب ٥:٨٢/٢٧٥، ٧:٢٨٤/١١٩٩، كتاب الحسين بن سعيد ـ المطبوع باسم نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى ـ: ١٠٤/٢٥٢، الفقيه ٢:٣٢٠/٢٥٦٢، ٣:٤٥٢/٤٥٦٣.

عدم ثبوت رواية ابن أبي عمير عن ابن رئاب مع الواسطة

٢ ـ و أمّا ما في التهذيب ٦:٤٢/٨٨ بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن رئاب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... ـ و قد نقله عنه في وسائل الشيعة ١٤:٤٣٧/١٩٥٤٨ كذلك ـ فقد رواه في كامل الزيارات، الباب ٥/٩٨ بسنده عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن ابن أبي ناب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام . ، و كذا نقله عنه في بحار الأنوار ١٠١:١٢/٣، و قد حكى في هامش مطبوعة كامل الزيارات أنّ: «في بعض النسخ أبي أيّوب مكان ابن أبي ناب» فلم يثبت كون الراوي ابن رئاب؛ لاحتمال وقوع التحريف فيه، و من المحتمل وقوع التحريف بشكل آخر؛ إذ ورد الخبر في كامل الزيارات في أوّل نفس الباب بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن أبي أيّوب، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... .

المراد من «روى عنهما» في باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ

و على أيّة حال، فلا يصحّ الاستناد إلى هذا السند في إثبات رواية ابن أبي عمير عن ابن رئاب بواسطة.

يقتضي عطف «عبد اللّه بن صالح» ـ أيضاً ـ كذلك، فيكون الراوي عنه ابن أبي عمير، و تحقيق الكلام في ذلك موقوف على إيضاح عنوان عبد اللّه بن صالح، و سنبحث عنه في البحث الآتي.

البحث الرابع: في عنوان عبد اللّه بن صالح

البحث الرابع: ورد في هذا الحديث ذكر عن عبد اللّه بن صالح، و في الحديث ٣ إشارة إلى سماع عبيد اللّه بن صالح لهذا الحديث، و من القريب اتّحادهما و وقوع التصحيف في أحد العنوانين، توضيح ذلك:

أنّه عدّ الشيخ في رجاله: ٢٣٥/٣١٩٨=١٠٧ في أصحاب الصادق عليه السلام في عداد المسمّين بعبيد اللّه: عبيد اللّه بن صالح الخثعمي الكوفي أبو الحجّاج، و العنوان مأخوذ من رجال ابن عقدة؛ لما حقّقناه في محلّه، و في أواخر باب العين من هذا الباب: ٢٦٥/٣٧٩٨=٧٠٧: عبد اللّه بن صالح الخثعمي روى عنهما[1]، و في رجال البرقي: ٢٣ في باب أصحاب الصادق عليه السلام:

---

١ ـ الظاهر: أنّ المراد من ضمير المثنّى هو أبو جعفر و أبو عبد اللّه عليهما السلام. و قد تكرّرت هذه العبارة في مواضع كثيرة من باب أصحاب الصادق عليه السلام من رجال الشيخ: ١٧١/١٩٩٥=٤٦، ١٧٦/٢٠٩٢=٥٥، ١٨٥/٢٢٦٣=٣٠، ٢٠٢/٢٥٧٥=١٢٠، ٢١٣/٢٧٨٨=١٧، ٢٢٢/٢٩٨٠=٢٦، ٢٢٤/٣٠٢٠=٢١٨، ٢٣٠/٣١١٦=٢٢، ٢٤١/٣٣٠٩=٢٥، ٢٤٥/٣٤٠١=٢١٨، ٢٥٩/٣٦٧٩=٣١٠، ٢٦٥/٣٧٩٣=٥٨٨، ٣٧٩٧=٧٠٢، ٣٧٩٨=٧٠٦، ٣٨٠١=٧٠٧، ٣٨٠٢=٧١٠، ٢٧٠/٣٨٨٤=٧١١، ٣٨٠٤=٣١، ٣٨٠٦=٧١٣، ٣٨٩١=٧١٥، ٢٧٦/٣٩٨٩=٣٨، ٢٧٧/٣٩٩٨=١٤، ٢٩٤/٤٢٩٣=٢٣، ٣٠١/٤٤١٤=٣١٨، ٤٤١٧=٤٣٩، ٤٤٢٣=٤٤٢، ٣٠٦/٤٥٠٨=٤٤٨، ٣٠٨/٤٥٥٠=٥٣٣، ٤٥٦٣=٥٧٥، ٣٠٩/٤٥٧١=٥٨٨، ٤٥٧٥=٥٩٦، ٤٥٧٦=٦٠٠، ٣١١/٤٦١٤=٦٠١، ٣١٥/٤٦٩٧=٦٣٩، ٣١٧/٤٧٢٣=٢٩، ٤٧٣١=١٨، و قد ورد في: ٢٣٧/٣٢٤١=٢٦، ١٥٠

عبيد اللّه بن صالح الخثعمي، و قد عدّ الشيخ في رجـاله: ٣٤١/٥٠٧٣=٣٤

☜ و ٢٣٨/٣٢٥٠=١٥٩: «روى عنهما و بقي بعد أبي عبد اللّه»، و هذا يؤكّد ما استظهرنا: من رجوع ضمير المثنّى إلى أبي جعفر و أبي عبد اللّه عليهما السلام، و يؤكّده ـ أيضاً ـ ما ورد في باب أصحاب الكاظم عليه السلام: ٣٣١/٤٩٣٤=١٣ في ذيل عنوان إسماعيل بن جابر: «روى عنهما أيضاً»، و كذلك ما ورد في باب أصحاب الباقر عليه السلام: ١٢٨/١٢٩٥=١٩ و ١٢٩٧=٢١.

الإشكال في جماعة عدّهم الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام

هذا، و لكن لم نجد رواية عبد اللّه بن صالح الخثعمي أو عبيد اللّه بن صالح عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في موضع، و من الطريف أنّ عبارة «روى عنهما» تكرّرت في عـدّة عـناوين متقاربة بعده، و الكلّ مبتلى بهذا الإشكال، و هي عناوين: عبد الرحمان بن سالم الأشل و عيسى بن عبد اللّه بن سعد و أخويه موسى و شعيب و عبد الملك بن عمرو الأحول و عبد الرزّاق بن همّام اليماني و عبد الحميد بن أبي الديلم، و ظاهر رجال البرقي ـ في جميعهم ـ عدم كونهم من أصحاب الباقر عليه السلام؛ إذ عدّهم في قسم أصحاب أبي عبد اللّه مـن بـاب أصحابه عليه السلام، لا في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و روى عنه» مـن هـذا الباب، لاحظ رجال البرقي: ٢٤، ٣٠، ٢٩، ٢٤.

و طبقة هؤلاء ـ أيضاً ـ لا تساعد على روايتهم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، كما لا يخفى على المتأمّل في أسنادهم، فلنذكر واحداً منهم ـ على سبيل المثال ـ و هو عبد الرحمان بن سالم، فلاحظة أسناده تشهد بعدم كونه من كبار أصحاب أبي عبد اللّه عليه السلام؛ إذ جـلّ رواياته عنه عليه السلام تكون بالواسطة؛ إذ يروي عنه عليه السلام بـتوسّط أبي بـصير و المـفضّل بـن عـمر و إسحاق بن عمّار.

و أوضح منه عبد الرزّاق بن همّام؛ إذ ولد في سنة ١٢٦ بعد وفاة الباقر عليه السلام باثنتي عشره سنةً، لاحظ تهذيب الكمال ١٨: ٦١.

و الحاصل: أنّ الظاهر وقوع خلل هنا في مصدر رجال الشيخ الطوسي، فمن الجائز أخذ الشيخ هذه العناوين من رجال البرقي، و كانت نسخته من هذا الكتاب مختلّة، بأن وقع فيها تقديم و تأخير في بعض الأوراق، فكانت هذه العناوين مندرجةً في قسم «من أدرك من أصحاب أبي جعفر عليه السلام و روى عنه» من باب أصحاب الصادق عليه السلام.

فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: أنّه لا يمكن الاعتماد على كلام الشيخ هنا، فلم يثبت كـون عبيد اللّه بن صالح من أصحاب الباقر عليه السلام.

عبد اللّه بن صالح، و احتمال كون المراد منه الخثعمي غير بعيد.[١]

اختلاف النسخ والمصادر في إثبات عبد اللّه أو عبيد اللّه في «عبد اللّه بن صالح»

هذا، و قد ورد عبد اللّه بن صالح في جملة من الأسناد اختلفت النسخ أو المصادر في أكثرها في إثبات عبد اللّه أو عبيد اللّه[٢]، و لا يبعد كون

١ ـ ورد في دلائل الإمامة: ٢٨٩/٣٣١ بسنده عن عليّ بن أبي حمزة، قال: أرسلني أبو الحسن عليه السلام إلى رجل من أهل الوازارين... ـ و أورد الحديث، و فيه إشارة إلى ملاقاته للرجل ـ و فيه قال: و اللّه ما كذبني، قال لي سيّدي و مولاي: أنا باعث إليك مع عليّ بن أبي حمزة برسالتي، فقلت: و من أنت، لا أعرفك من إخواني؟ قال: أنا عبد اللّه بن صالح، قلت: و أين المنزل؟ قال: في سكّة البربر عند دار أبي داود، و أنا معروف في منزلي إذا سألت عنّي هناك... ثمّ أورد خبر وفاته في آخره، فقال أبو الحسن عليه السلام: رحمه اللّه، قد كان من شيعتنا، و كان لا يعرف.

و ظاهر الحديث أنّ هذا الرجل مع كونه من شيعة أهل البيت عليهم السلام غير معروف عند الأصحاب، فبعد كونه المراد ممّا ورد في رجال الشيخ الطوسي، فافهم.

هذا مع الغضّ عن ضعف سند هذا الحديث.

٢ ـ منها: ما ورد في الكافي ١/٣٧٤:٢ بسنده عن ابن أبي عمير، عن أبي رباد النهدي، عن عبد اللّه بن صالح، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... و كذا نقله عنه في وسائل الشيعة ٢١٥١٢/٢٦٠:١٦ و بحار الأنوار ٣٨/١٩٩:٧٤، و في هامش مطبوعة الكافي: «في بعض النسخ عبيد اللّه بن صالح»، و قد حكي هذا عن أكثر المخطوطات المعتبرة.

منها: ما ورد في معاني الأخبار: ٣/١٦١ بسنده عن محمّد بن أبي عمير، عن زياد النهدي، عن عبد اللّه بن صالح، عن زيد بن عليّ... ـ و زياد النهدي محرّف صوابه «أبي زياد النهدي»، تشهد له ـ مضافاً إلى السند المتقدّم و سائر مواضع ورود الحديث ـ رواية ابن أبي عمير عن أبي زياد النهدي في جملة من الأسناد، منها: الفقيه ٥٨٥١/٣٩٨:٤، الأمالي للصدوق، المجلس ٥/١٠، التهذيب ١٣٠١/٤١٣:١، و قد نقل الحديث في الأمالي، المجلس ١٤/٧٢ و علل الشرائع ٣/١٤١:١ بلفظ عبيد اللّه بن صالح ـ، و قد صحّف النهدي في مطبوعة علل الشرائع بالهندي ـ و قد نقله في بحار الأنوار ٥/١٤٦:٢٧ عن علل الشرائع

الصواب: عبيد اللّه كما في أكثر الأسناد[1]؛ فإنّ تبديل «عبيد اللّه» بـ«عبد اللّه»

☜ و معاني الأخبار و الأمالي للصدوق بلفظ عبيد اللّه بن صالح، و قد رواه في بشارة المصطفى: ١٥٠ بسنده عن الصدوق بلفظ عبيد اللّه بن صالح أيضاً، و كذا في: ١٧٧ منه، إلّا أنّ فيه «أبي عبيد اللّه بن صالح».

منها: ما ورد في الكافي ٦: ٣/٣٠٠ بسنده عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد اللّه بن صالح الخثعمي، قال: شكوت إلى أبي عبد اللّه عليه السلام ... ـ و قد نقله عنه كذلك في وسائل الشيعة، ٢٤: ٣٠٨٢٧/٣٧٨ ـ، لكن ورد في مخطوطة منه و في المحاسن ٢: ٣٢٤/٤٤٤ بلفظة عبيد اللّه بن صالح، إلّا أنّه صحّف إبراهيم بن عبد الحميد في مطبوعة المحاسن بإبراهيم بن عبد اللّه، و قد نقله عنه ـ على الصواب ـ في البحار ٦٦: ٦/٤٢٩، كما ورد فيه عبيد اللّه بن صالح.

منها: الحديث الممحوث عنه، فقد ورد في الحديث ١ بلفظ عبد اللّه بن صالح، و في الحديث ٣ بلفظ عبيد اللّه (بن صالح) في الموضعين منه، و كذا نقله عن المصنّف في التهذيب ٥: ١٣٦٩/٣٩٢، لكن نقله في الاستبصار، ٢: ١١١٠/٣١٢ بلفظ عبد اللّه في الموضعين، و يؤيّد نسخة عبيد اللّه بن صالح ما في الحديث ٤.

الإشارة إلى من كان باسم عبد اللّه بن صالح في الأسناد، غير عبد اللّه بن صالح الخثعمي

١ ـ نعم، ورد في تفسير العياشي ١: ١٢٩/٦٩ رواية عبد اللّه بن صالح الخثعمي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ...، لكن لا يصحّ الاعتماد على نقل الكتب غير المعروفة في مثل المقام.

ثمّ إنّه يوجد في تسلسل الأسناد رجال آخرون باسم عبد اللّه بن صالح غير هذا الرجل: منهم: عبد اللّه بن صالح الجهني أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، المولود سنة ١٣٧ و المتوفّى سنه ٢٢٣، اُنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٥: ٩٨ ـ ١٠٨، و غيره من كتب العامّة، فطبقة هذا الرجل متأخّرة عن طبقة عبد اللّه أو عبيد اللّه بن صالح الخثعمي، و قد اُريد من عبد اللّه بن صالح في بعض الأسناد بقرينة روايته عن الليث بن سعد ـ الخصال ١: ٢٢٨/١٧١، الغيبة للطوسي: ٩٤/١٣٠، الغيبة للنعماني: ٣٤/١٠٤، ٢٣/١٢٦ ـ أو غيره من مشايخه، شواهد التنزيل ١: ٦١٥/٥٧٨، العمدة لابن بطريق: ١٤٣/١٠٧، بشارة المصطفى: ١٥٦.

و منهم: عبد اللّه بن صالح العجلي الكوفي المقرئ، المولود سنة ١٤١ و المتوفّى سنة ٢١١ ـ ☜

أسهل من العكس؛ إذ الأغلب تبديل الأغرب بالأشهر، و احتمال كونه مسمّى بعبد اللّه و عبيد اللّه أبعد من احتمال وقوع التحريف في مواضع السند.

و **الحاصل**: أنّه لا يبعد كون الصواب في السند: عبيد اللّه بن صالح.

البحث الخامس في عدم معهودية رواية ابن أبي عمير عن عبد اللّه بن صالح مباشرةً

البحث الخامس: قد ذكرنا في البحث الثالث: أنّ المستفاد من السند ـ بقرينة السياق ـ كون ابن أبي عمير راوياً عن عبد اللّه بن صالح مباشرةً، لكن لم نجد رواية ابن أبي عمير عن عبد اللّه بن صالح ـ الظاهر عبيد اللّه بن صالح كما مرّ آنفاً ـ، بل يروي عنه ابن أبي عمير بواسطة أبي زياد النهدي أو إبراهيم بن عبد الحميد[1]، فربما يمكن أن يستدلّ بهذا على صحّة ما في بعض النسخ من تبديل الواو بعد عليّ بن رئاب بـ«عن»، فيكون ابن أبي عمير راوياً عن عبيد اللّه بن صالح بتوسّط عليّ بن رئاب.

لكنّ الإنصاف: أنّ هذا القدر من البيان غير كافٍ لترجيح هذه النسخة، خصوصاً بعد عدم رواية عليّ بن رئاب عن عبد اللّه بن صالح أو عبيد اللّه بن صالح في موضع آخر؛ فإنّ طبقة ابن أبي عمير لا تأبى عن الرواية عن عبيد اللّه بن صالح مباشرةً؛ إذ عبيد اللّه بن صالح من أصحاب

رواية ابن أبي عمير عن عبد اللّه بن صالح بالواسطة لا تنفي روايته عنه مباشرةً

تاريخ بغداد ٩:٤٧٨، تهذيب الكمال ١٥:١٠٩ ـ ١١٥ ـ و قد وردت روايته في الخصال ٢:١/٥٠٩، و طبقة هذا الرجل ـ أيضاً ـ متأخّرة عن النخعي، كما هو واضح.

و قد ورد عبد اللّه بن صالح في بعض الأسناد في طبقة متأخّرة عن طبقة النخعي، فيمكن أن يكون المراد كاتب اللبث أو العجلي أو غيرهما، لاحظ عيون أخبار الرضا عليه السلام ١:٤/٧٣ ـ و الخبر ورد في الاختصاص: ٥٩، و قد نقله عنها في بحار الأنوار ٤٨:١٤/٢١٣، ١٥/٢١٥، ٩١:٤/٣٤٢، و في المواضع الثلاثة بلفظ عبيد اللّه بن صالح ـ مأة منقبة، منقبة ١٣، عنه كنز الفوائد ٢:١٤٢.

١ ـ قد تقدّمت الإشارة إلى مواردها في هامش البحث الرابع.

الكاظم عليه السلام ـ كما ورد التصريح بذلك في الحديثين ٣ و ٤ من الأحاديث المبحوث عنها ـ و رواية ابن أبي عمير عن أصحاب الكاظم عليه السلام شائعة متكرّرة، و مجرّد ورود ثلاث روايات لابن أبي عمير عن عبيد اللّه بن صالح بالواسطة لا ينفي روايته عنه مباشرةً.

و للبحث تتمّة تأتي بعد التعرّض لإشكال في السند و البحث عنه.

البحث السادس: بيان احتمالات في حلّ إشكال رواية عبد اللّه بن صالح عن أبي عبد اللّه عليه السلام مباشرةً في الحديث ١

البحث السادس: ظاهر الحديث ٣: أنّ عبيد اللّه بن صالح روى هذا الحديث عن أبي عبد اللّه عليه السلام بتوسّط عجلان، لا مباشرةً، و هذا مخالف لما في الحديث ١.

و في حلّ هذا الإشكال وجوه من الاحتمالات:

الاحتمال الأوّل: القول بسقوط «عن عجلان أبي صالح» بعد «عبد اللّه بن صالح»، ومنشؤ السقط انتقال نظر الناسخ من «صالح» في «عبد اللّه بن صالح» إلى «صالح» في كنية «عجلان»، فيختلف مفاد السند بناءً على النسختين الواردتين في الحديث.

وبناءً على نسخة «عليّ بن رئاب و عبد اللّه بن صالح» يكون مفاد السند رواية ابن أبي عمير للحديث بأربعة طرق:

الطريق الأوّل: حفص بن البختري، عن عجلان أبي صالح، المحرّف بـ«العلاء بن صبيح»، كما تقدّم في البحث الأوّل.

الطريق الثاني: عبد الرحمان بن الحجّاج.

الطريق الثالث: عليّ بن رئاب.

الطريق الرابع: عبيد اللّه بن صالح، عن عجلان أبي صالح.

و أمّا احتمال وقوع عجلان أبي صالح في طريق عبد الرحمان بن الحجّاج أو

عليّ بن رئاب، فيردّه عبارة «كلّهم يروونه» كما لا يخفى.

و أمّا بناءً على نسخة عليّ بن رئاب عن عبد اللّه بن صالح، فتكون طرق ابن أبي عمير ثلاثة: الطريق الأوّل و الثاني، كالنسخة المتقدّمة.

و الطريق الثالث: عليّ بن رئاب، عن عبيد اللّه بن صالح، عن عجلان أبي صالح، فالطريق الأوّل بواسطتين، و الثاني بواسطة واحدة، و الثالث بثلاث وسائط، و لا يخفى بعده، فهذا يشهد بصحّة نسخة العطف.

و **الحاصل**: أنّ الأظهر ـ بناءً على هذا الاحتمال ـ عطف عليّ بن رئاب على عبد اللّه بن صالح، فيكون لابن أبي عمير طرق أربعة إلى أبي عبد اللّه عليه السلام: اثنان منها بواسطتين، و اثنان منها بواسطة واحدة.

الاحتمال الثاني: القول بسقوط «عن أبي صالح» قبل أبي عبد اللّه عليه السلام، منشؤه انتقال النظر من «أبي» في «أبي صالح» إلى «أبي» في «أبي عبد اللّه عليه السلام».

و المراد من أبي صالح هو عجلان، و قد عبّر عنه في بعض الأسناد بكنيته.[1]

و لازم هذا الاحتمال: أنّ ابن أبي عمير يروي عن عجلان أبي صالح بتوسّط حفص بن البختري[2] و عبد الرحمان بن الحجّاج و عليّ بن رئاب و عبد اللّه بن صالح، فحينئذٍ يشكل هذا الاحتمال: بأنّه كان المناسب جعل هؤلاء الأربعة في نسق واحد في السند، فلا يرى وجه للتفرقة بين سند حفص بن البختري و سند غيره، و لا لجعل التحويل في السند و تكرار «عجلان أبي

---

١ ـ الكافي ٧: ١/٢٤٥، التهذيب ٧: ١٥٠/٣٦.

٢ ـ بناءً على ما تقدّم في البحث الأوّل: من اسظهار كون العلاء بن صبيح مصحّفاً من عجلان أبي صالح.

صالح» فيه.

و هذا الإشكال و إن أمكن الإجابة عليه ببعض الوجوه[١] لكن هذا لا يرفع غرابة السند، فالالتزام بوقوع تحريف في السند ـ مع إيراثه غرابةً في السند ـ غير جيّد.

الاحتمال الثالث: القول بوقوع تقديم و تأخير في السند: بأن يكون الأصل في السند: محمّد بن أبي عمير، عن حفص بن البختري و عبدالرحمان بن الحجّاج و عليّ بن رئاب و عبد اللّه بن صالح، كلّهم يروونه عن عجلان أبي صالح، عن أبي عبد اللّه عليه السلام...، فسقط «عجلان أبي صالح» من السند، ثمّ أدرج في المتن في غير موضعه بعد حفص بن البختري، مع تحريف عجلان أبي صالح بـ«العلاء بن صبيح»، كما مرّ في البحث الأوّل.

أظهر الاحتمالات الاحتمال الثالث

و لعلّ هذا الاحتمال هو أظهرها و أبعدها من التكلّف.

وعليه: فلا تحويل في السند.

لكنّ الإنصاف: أنّ استظهار هذا الاحتمال ـ أيضاً ـ مشكل، و اللّه أعلم بحقائق الأمور.

---

١ ـ كأن يقال: بأنّ ابن أبي عمير نقل الحديث في موضعين من كتابه: أحدهما: بتوسّط حفص بن البختري، عن عجلان، ثانيهما: بتوسّط ابن الحجّاج و ابن رئاب و ابن صالح عنه، و لم يدرج المؤلّفون المتأخّرون أحدهما في الآخر إشارةً إلى أصلها.

أو يقال: بإمكان الفرق بين طريق حفص بن البختري و طريق الآخرين في كيفيّة تحمّل الحديث، بأن يكون أحدهما بالسماع ـ مثلاً ـ و الآخر بالإجازه، أو الفرق بينهما بكون لفظ الحديث منقولاً عن طريق حفص، و إنّما أورد الآخرون مضمونه.

و لا يخفى: أنّ هذه الوجوه ـ مع إمكانها في نفسها ـ لا تخلو عن غرابة.

٤٥٢ = ١/١٥٦ (حيلولة)

٤٥٤ = ١/١٥٧ (حيلولة)

٤٥٤ = ٢/١٥٧ ـ و في رواية أبي بصير عن أبي عبد اللّهعليه السلام.

توضيح: لاحظ ما مرّ في ذيل السند المذكور في هذا المجلد ١: ٤٠١/١١٩.

٤٥٨ = ٣/١٥٩ (حيلولة)

٤٦١ = ١/١٦٢ (حيلولة)

٤٦١ = ٣/١٦٣ (حيلولة)

٤٦٣ = ٤/١٦٥ (حيلولة)

٤٦٤ = ٥/١٦٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى، عن عبد اللّه بن ميمون، قال: سمعت أبا عبد اللّهعليه السلام يقول: إنّ رسول اللّهصلى الله عليه وآله وقف بعرفات، فلمّا همّت الشمس أن تغيب قبل أن تندفع قال: «اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الفقر و من تشتّت الأمر... يا خير من سئل و يا أجود من أعطى، جلّلني برحمتك و ألبسني عافيتك و اصرف عني شر جميع خلقك».

قال عبد اللّه بن ميمون: و سمعت أبي يقول: «يا خير من سئل و يا أوسع من أعطى و يا أرحم من استرحم»، ثمّ سل حاجتك.

توضيح: قوله: «قال عبد اللّه بن ميمون» مبنيٌّ على صدر السند، فالطريق

إلى عبد اللّه بن ميمون هو الطريق المتقدّم في صدره.

ثلاثة بحوث حول تصحيح السند ٥: الأوّل. فيما سقط بعد «قال عبد اللّه بن ميمون»

ثمّ إنّ في العبارة غرابة ظاهرة، و قد جزم في الأخبار الدخيلة ٤:٢٢١ بسقوط «قال أبو عبد اللّه عليه السلام» بعد «قال عبد اللّه بن ميمون»، و لم يستدلّ عليه بشيء، مع أنّ في تصحيح السند وجوهاً أخرى: كالقول بسقوط «قال أبو جعفر» أو «قال أبو عبد اللّه» بعد «سمعت أبي يقول».

و ميمون القدّاح ـ والد عبد اللّه بن ميمون ـ من أصحاب الباقر و الصادق عليهما السلام[1] بل لو صحّ ما صنعه الشيخ ـ من عدّه من أصحاب السجاد عليه السلام أيضاً ـ جاء احتمال آخر.

الثاني في الإمام المروي عنه

و هنا بحث آخر، و هو: أنّ الحميري أورد في قرب الاسناد: ٧٢/٢١ بسنده عن عبد اللّه بن ميمون، عن جعفر، عن أبيه، قال: دعا النبيّ صلى الله عليه وآله يوم عرفة حين غابت الشمس ـ فكان آخر كلامه هذا الدعاء ـ و هملت عيناه بالبكاء، ثمّ قال: اللّهمّ إنّي أعوذ بك من الفقر...، فأورد نظير ما ذكرناه عن الكافي مع اختلافات في التعبير.

فيظهر: أنّ أصل هذه الرواية مرويّة من أبي جعفر عليه السلام، لا من أبي عبد اللّه عليه السلام.

و يؤيّد ذلك ما رواه في فلاح السائل: ٢٢١ ـ عنه بحار الأنوار ٨٦:٣٧/٢٦٦ ـ: بإسناده عن سلام بن أبي عمرة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول اللّه صلى الله عليه وآله إذا احمرّت الشمس على قلّة الجبل هملت عيناه دموعاً، ثمّ

---

١ ـ رجال الشيخ: ١٤٥/١٥٨٣=١٤، ٣٠٩/٤٥٧٥=٦٠٠ و رجال البرقي: ١٥، ١٨.

قال: أمسى ظلمي مستجيراً بعفوك...، فأورد دعاءً يشبه كثيراً هذا الدعاء.

الثالث في المعطوف عليه لقوله «ثمّ سل حاجتك»

و في رواية الكافي بحث ثالث، و هو: أنّه لا يعلم لقوله: «ثمّ سل حاجتك» معطوفاً عليه؛ لعدم تقدّم جملة طلبية يصحّ أن يكون هذا عطفاً عليها، و قد وقع نظير هذا الإشكال في رواية أخرى لعبد اللّه بن ميمون أيضاً، ففي الكافي ٢:٥٢٧/١٦: بإسناده عن حمّاد بن عيسى، عن عبد اللّه بن ميمون، عن أبي عبد اللّه عليه السلام: أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول إذا أصبح: سبحان اللّه الملك... ثمّ سل حاجتك، و أورده في البلد الأمين ـ كما في بحار الأنوار ٨٦:٢٨٣/٤٦ ـ و فيه: ثمّ تسأل حاجتك تقضى إن شاء اللّه تعالى.

قال في مرآة العقول ١٢:٢٥٣: «قوله: «ثمّ سل حاجتك» قيل: هو عطف على المفهوم من السابق؛ فإنّ النقل عن أمير المؤمنين عليه السلام متضمّن لأمر المخاطب بقول مثله، فكأنّه قال: فقل هذا ثمّ سل حاجتك» انتهى.

و أشار إليه في بحار الأنوار في ذيل نقل الخبر عن البلد الامين.

الحاصل: في السند خلل، وإن خفي علينا تفصيله

و كيف كان، فالظاهر وقوع خلل في السند و إن خفي علينا تفصيله، و اللّه أعلم.

٤٦٧ = ٢/١٦٦ (حيلولة)

٤٦٧ = ٤/١٦٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد وأحمد بن محمّد، عن [الحسن] بن محبوب... .

٤٦٨ = ٥/١٦٦ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... . (معلّق)

٤٦٨ = ٦/١٦٦ ـ وعنه، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٤٦٨ = ١/١٦٧ (حيلولة)

٤٦٩ = ٤/١٦٧ (حيلولة)

٤٧٠ = ٣/١٦٨ (حيلولة)

٤٧١ = ٦/١٦٨ ـ محمّد بن يحيى و غيره، عن أحمد بن محمّد و محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن عبد اللّه بن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: حدّ المزدلفة من محسّر إلى المأزمين.

كلام حول المراد من محمّد بن إسماعيل في السند

توضيح: محمّد بن إسماعيل في السند إن كان هو ابن بزيع، فهو شيخ أحمد بن محمّد ـ المراد به هو ابن عيسى ـ و لا يروي هو مقروناً به ـ أي: معطوفاً عليه ـ، فلذلك قد يتوهّم كون محمّد بن إسماعيل هو شيخ الكليني، ففي السند تحويل.

و يردّه: أنّ المصنّف يروي عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان في عامّة الموارد.

فيحتمل كون المراد من محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن إسماعيل بن عيسى، الذي وقع مقروناً بأحمد بن محمّد بن عيسى في بعض الموارد[1] و هو المراد من محمّد بن إسماعيل عند الرواية عن عليّ بن الحكم و محمّد بن عمرو الزّيات، و

١ ـ الاختصاص: ٢٩٣، ٣١٥

قد روى عنه محمّد بن يحيى في مواضع[١].

لكن لم نجد رواية محمّد بن إسماعيل بن عيسى عن عليّ بن النعمان في موضع، و الظاهر إرادة ابن بزيع من محمّد بن إسماعيل عند روايته عن عليّ بن النعمان.

و على هذا: إمّا سقطت الواسطة بين محمّد بن يحيى ومحمّد بن إسماعيل، أو كان الصواب: «عن محمّد» بدل «و محمّد»، و قد روى أحمد بن محمّد أو أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل أو عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن عليّ بن النعمان في غير موضع[٢]، كما نبّه عليه سيّدنا «دام ظلّه».

الظاهر كون الصواب «عن محمّد بن إسماعيل» بدل «ومحمّد بن إسماعيل»

و الظاهر كون الصواب: «عن محمّد»؛ فقد ورد في الكافي ٤: ٦/٤٦٢: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: حدّ عرفات من المأزمين إلى أقصى الموقف.

و في الكافي ٤: ٦/٥٥٥: بهذا السند عن أبي عبد اللّه عليه السلام قال: حدّ الروضة في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله إلى طرف الظلال، و حدّ المسجد إلى الأُسطوانتين عن يمين المنبر إلى الطريق ممّا يلي سوق الليل.

و من القريب اتّحاد الروايات الثلاث في الأصل و وقوع التقطيع في السند.

ثمّ إنّ لأبي بصير روايات عديدة حول حدود الأشياء وردت متفرقةً في أبواب الكتب[٣]، و يحتمل كون جميعها وردت عقيب ما سمعه عن أبي

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ١٥: ٣٤٩.

٢ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ١٥: ٣٤٩، ٣٥٨

٣ ـ لاحظ الكافي ٢: ١/٥٧، ٤/٨٥، ١٢/٩٦، ٤: ٥/٣٢٠، ٤/٥٦٤، التهذيب

عبد اللّه عليه السلام أنّه قال: ليس شيء إلّا و له حدّ[1].

الحاصل. عدم وقوع تحويل في السند

و كيف كان، فليس في السند تحويل.

٤٧١ = ٧/١٦٨ (حيلولة)

٤٧٤ = ١٧٠/٥ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٧٤ = ١٧٠/٦ ـ أحمد بن محمّد، عن [محمّد] بن سنان... . (معلّق)

٤٧٤ = ١٧٠/٧ ـ [و] عنه، عن عليّ بن النعمان... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى أحمد بن محمّد.

٤٧٦ = ١٧١/٢ (حيلولة)

٤٧٦ = ١٧١/٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن فضّال... .

٤٧٦ = ١٧١/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٤٧٧ = ١٧٢/٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

☜ ٥:٥٦/١٧١، ٦:١٧٩/٦٠١، ٦:٨/١٤، ١٤/٢٧، الفقيه ٢:٤٦٣/٢٩٧٨، ٥٦٢/٣١٥١.

١ ـ الكافي ٢/٥٧٠/١

جميل....

٤٧٧ = ١٧٢/٦ ـ ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم.... (معلّق)

٤٧٩ = ١٧٣/٤ (حيلولة)

٤٨٠ = ١٧٤/١ (حيلولة)

٤٨١ = ١٧٤/٤ (حيلولة)

٤٨١ = ١٧٤/٦ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم....

٤٨٢ = ١٧٤/٧ ـ أحمد بن محمّد، عن إسماعيل بن همام.... (معلّق)

٤٨٢ = ١٧٤/٨ ـ أحمد [بن محمّد]، عن الحسين بن سعيد.... (معلّق)

٤٨٣ = ١٧٥/٢ (حيلولة)

٤٨٣ = ١٧٥/٥ (حيلولة)

٤٨٤ = ١٧٦/٢ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد....

٤٨٤ = ١٧٦/٣ ـ و عنه، عن فضالة بن أيّوب، عن معاوية بن عمّار....(معلّق)

رجوع الضمير إلى الحسين بن سعيد، كما عليه الشيخ رحمه الله

توضيح: الضمير يرجع إلى الحسين بن سعيد ـ كما فهمه الشيخ في التهذيب ٥: ٨٩٨/٢٦٣ والاستبصار ٢: ١٠٥٨/٢٩٦ ـ؛ فقد نقله عن محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب...، و تبديل «عدّة من أصحابنا» بـ«محمّد بن يحيى» كأنّه

سهـو، و يحـتمل ـ بـعيداً ـ كـونه مـن جـهة الاقـتصار عـلى أحـد العدّة.(١)

كلام للفاضل التستري ﷺ حول الاقتصار على أحد العدّة وإشكال العلّامة المجلسي ﷺ عليه

١ ـ نقل في ملاذ الأخيار ٨: ١٢٦ هذا الاحتمال عن الفاضل التستري واستشكل فيه بوجهين:

الأوّل: أنّ الشيخ نقل بعض الأخبار عن الكليني، عن أحمد بن محمّد، مع أنّه ابتدأ الكليني اعتماداً على سبق العدّة.

الثاني: محمّد بن يحيى إنّما يدخل في عدّة ابن عيسى وليس في عدّة ابن خالد، ولا دليل على أنّ المراد بأحمد هنا هو ابن عيسى.

أقول: قد أثبتنا في محلّه: أنّ المراد من «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد» في كتاب الحجّ من الكافي هو العدّة عن ابن عيسى.

وأمّا الوجه الأوّل، فمحصّله: أنّ الشيخ لا يتفطّن إلى وقوع البناء على الأسناد السابقة، وقد أشار إلى ذلك في: ١١٢ منه أيضاً نقلاً عن الفاضل التستري، وقال: «ولم نجد في كلام المصنّف حيث يعرّض للنقل عن الكافي ما يدلّ على التنبّه لذلك».

مواضع من التهذيب لم يتفطّن الشيخ ﷺ إلى وقوع تعليق في الأسناد

أقول: راجعت إلى كتاب الحجّ من التهذيب فرأيت كثيره الأسناد المعلّقة المبدوّ بأحمد بن محمّد بالبناء على سابقه لم يتفطّن الشيخ ﷺ إلى ذلك عند أخذها من الكافي، فجعل محمّد بن يعقوب راوياً عن أحمد بن محمّد مباشرةً، مع كون الصواب توسّط عدّة من أصحابنا في البين، وهي: التهذيب ٥: ٤٧/١٤٤ (⇐الكافي ٤: ٤/٣١٨)، ١٠٥/٣٤١ (⇐الكافي ٤: ٨/٤٠٨)، ١١٩/٣٩١ (⇐الكافي ٤: ٧/٤١٤)، ١٤٧/٤٨٢ (⇐الكافي ٤: ١٥/٤٣٢)، ١٤٩/٤٨٩ (⇐الكافي ٤: ٢/٤٣٢)، ٢٥٥/٨٦٤ (⇐الكافي ٤: ٤/٥١٣)، ٣٩١/١٣٦٨ (⇐الكافي ٤، ٢/٤٤٦) والتفاته ﷺ إلى ذلك وإضافته عدّة من أصحابنا إلى السند نادر جدّاً لم نجده في كتاب الحجّ إلّا في التهذيب ٥: ١٧٠/٥٦٦ (⇐ الكافي ٤: ٣/٤٤٣)

لكن مع هذا كلّه هذه الأسناد لم تشتمل على الضمير وقياس ما نحن فيه عليها قياس مع الفارق؛ فإنّ إرجاع الضمير إلى وسط السند المتقدّم يلازم الالتفات إلى وقوع البناء في الإسناد على سابقه، وهذا بخلاف الأسناد التي لم تشتمل على الضمير؛ فإنّ الغفلة عن البناء

و كيف كان، فلا وجه لإرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد[١].

و قد نقله في وسائل الشيعة ١٤:٢٦١/١٩١٤٧ عن الكافي ـ كسند التهذيب و كأنّه فهم من نقل التهذيب كون نسخة الشيخ من الكافي مغايرةً للنسخ الموجودة، فأورد السند كما في التهذيب، فافهم.

٤٨٥ = ١٧٧/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... .

٤٨٦ = ١٧٧/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء... (معلّق)

٤٨٦ = ١٧٧/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن مهزيار، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام... . (معلّق)

٤٨٦ = ١٧٧/ذيل ٥ ـ قال: و حدّثني عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي، عن الحسن بن صالح... . (معلّق)

الإبهام في مرجع ضمير «قال» في ذيل الحديث ٥

توضيح: في مرجع الضمير المستتر في «قال» في ذيل حديث ٥ إبهام؛ حيث لم نجد رواية أحمد بن محمّد ـ و المراد به أحمد بن محمّد بن عيسى[٢] ـ و لا

على السابق فيها معقولة واقعة بكثرة عن الشيخ رحمه الله، كما عرفت.

نعم، نفس تبديل «عدّة من أصحابنا» الواقع في سند الكافي إلى محمّد بن يحيى والاقتصار عليه بعيد في نفسه، ولذلك استظهرنا كون التبديل واقعاً عن سهو لا عن تعمّد، والله العالم.

١ ـ أُنظر ما ذكرناه حول سند التهذيب ٦:١٨٨/٣٩٥ ـ ٣٩٧.

٢ ـ فإنّه ـ مضافاً إلى ما أثبتنا في محلّه: من كون المراد من أحمد بن محمّد ـ الذي يروي عنه الكليني بتوسّط العدّة في كتاب الحجّ ـ هو أحمد بن محمّد بن عيسى ـ يدلّ عليه: روايته عن الحسين بن سعيد؛ فإنّ البرقي و إن ذكر النجاشي ـ رجال النجاشي: ١٣٦/٥ ـ روايته عن

عليّ بن مهزيار عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي في موضع.

الاستشهاد بسندين من الكافي لرفع الإبهام عن مرجع ضمير «قال» والخدشة فيه

نعم، ورد في الكافي ٦: ١/٢٢٤: عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، عن أبي أيّوب المديني، عن سليمان بن جعفر الجعفري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام....

و في الرقم ٣: و عنه، عن عليّ بن محمّد، عن أبي أيّوب المديني....

و مثل السند الأوّل في: ١/٢٢٥. فيمكن أن يستظهر منها رجوع الضمير إلى أحمد بن محمّد في ما نحن فيه.

لكن لم نجد رواية أحمد بن أبي عبد الله عن عليّ بن محمّد بن سليمان في غير هذا الموضع، و قد ورد في طريق الصدوق إلى عليّ بن محمّد النوفلي في مشيخة الفقيه ٤: ٤٩١ رواية أحمد بن محمّد بن خالد بتوسّط أبيه عنه.

و الظاهر كون الراوي عن أبي أيّوب المديني هو عليّ بن محمّد القاساني؛ فقد روى أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن عليّ بن محمّد القاساني، عن أبي أيّوب سليمان بن مقبل المدائني في مصادر[1].

☜ الحسين بن سعيد، لكن لم نجد روايته عنه في الكافي إلّا في ٣: ٥/٥٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد... ـ لكنّ الظاهر: إمّا زيادة «بن خالد» ـ و قد ورد بدونه في أسناد كثيره ـ اُنظر معجم رجال الحديث ٥: ٤٧٥ إلى ٤٧٧ ـ، أو كون الصواب: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن خالد و الحسن بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، لاحظ الكافي ٢: ٦/٥٣٦، ٣: ٢/٩، ١٢/١٣٤، ٦: ١/٥٢٦ و أيضاً ٢: ٣/٦٣٥، ٥: ٢/٤٥٧.

١ ـ المحاسن ٢: ١٧٨/٤١٦ ـ و عنه في الكافي ٦: ١/٢٧٥، و قد صحّف مقبل بمقاتل في مطبوعته، و فيه المديني بدل المدائني ـ و في الخصال ١: ٦٦/٢٩٧، و هو الخبر المذكور في الكافي ٦: ٣/٢٢٤، و كذا عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٤/٢٧٧.

و روى عليّ بن محمّد القاساني، عن أبي أيّوب المديني، عن سليمان بن جعفر الجعفري في الكافي ٦:٣٦٠/٦.

وعليه: فمن المحتمل زيادة «بن سليمان» في السندين ـ أي: الكافي ٦:٢٢٤/١، ٢٢٥/١ ـ كما لم يرد ذلك في: ٣:٢٢٤، ففسر عليّ بن محمّد بـ«ابن سليمان»، ثمّ دخل التفسير في المتن، كما هو شائع في النسخ؛ فقد روى أحمد بن محمّد بن خالد، عن عليّ بن محمّد، عن أبي أيّوب المديني في بعض الأسناد[1].

كما يحتمل كون «سليمان» مصحّف «شيرة»؛ فإنّ سليمان بعد حذف الفه قد يشتبه بـ«شيرة»، و عليّ بن محمّد بن شيرة هو عليّ بن محمّد القاساني.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمّل في كون عليّ بن محمّد بن سليمان في السندين غير النوفلي ـ الذي نبحث عنه ـ فلا يفيدان في البحث عن هذا السند.

التحقيق: أنّ رفع الإبهام عن السند متوقّف على تعيين طبقة عليّ بن محمّد النوفلي

و تحقيق السند موقوف على تعيين طبقة عليّ بن محمّد النوفلي، وهو لا يحصل بمراجعة كتب الرجال والتراجم، بل يجب الرجوع إلى الأسناد، فنقول:

قد يخطر بالبال كون عليّ بن محمّد النوفلي في طبقة مشايخ عليّ بن مهزيار؛ من جهة أنّ الكليني يروي عن عليّ بن محمّد النوفلي في الأكثر بثلاث وسائط[2]، بينما يروي عن عليّ بن مهزيار بواسطتين في الأكثر مثل: «الحسين بن محمّد عن عبد اللّه بن عامر» أو «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد» أو «عليّ بن إبراهيم، عن أبيه» أو «عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد» و...،

---

١ ـ الخصال ١:٩٩/٥١ ـ وفي متنه: تعلّموا من الغراب . ، و بينه و بين ما نحن فيه شبه من بعض الجهات لا تخفى ـ ٢٣٥/٧٦ و عيون أخبار الرضا ٧ ١:٢٧٥/١١.

٢ ـ الكافي ١:٢٣٠/٣، ٥٠٠/٥، ٢:٦١٥/٤، ٥:٩٦/٦، ٩٧/٧، ٧:٣٨/٣٧.

بل قد روى عنه في موضع[١] بواسطة واحدة، فيظهر منها كون عليّ بن محمّد بن سليمان متقدّم على عليّ بن مهزيار بطبقة.

لكنّ المستفاد من مجموع أسناد عليّ بن محمّد النوفلي كونه في طبقة عليّ بن مهزيار، بل قد بقي بعده؛ فإنّه كان من أصحاب الهادي عليه السلام ـ على ما عدّه الشيخ و البرقي في رجالهما[٢] ـ و قد روى عن أبي الحسن صاحب العسكر أو أبي الحسن عليه السلام في بعض الأسناد[٣]، و قد روى عن أبي جعفر الثاني في مورد[٤]، و عليّ بن مهزيار ـ أيضاً ـ كان من أصحابهما أيضاً[٥]، و قد روى عن الرضا عليه السلام أيضاً[٦]، و عليّ بن محمّد بن سليمان ـ أيضاً ـ قد أدرك زمن الرضا عليه السلام، فقد ذكر أبو الفرج في الأغاني ١٨:٢٠٩: بسنده عن عليّ بن محمّد النوفلي، قال: «رأيت ابن مناذر في الحجّ سنة ثمان و تسعين و مأة».

إدراك عليّ بن محمّد النوفلي زمن الرضا عليه السلام

و أمّا من جهة الرواة فقد روى عن عليّ بن محمّد النوفلي: محمّد بن الحسن بن شمّون[٧] ـ م ٢٥٨[٨] ـ و عمر بن شبه[٩] ـ م ٢٦٢[١٠] ـ و حبيب بن

الرواة عن عليّ بن محمّد النوفلي

---

١ ـ الكافي ٣:٣١٤/١٣.

٢ ـ رجال الشيخ الطوسي: ٣٨٨/٥٧١٥=١٢، رجال البرقي: ٦٠.

٣ ـ بصائر الدرجات: ٢١١/٣، الكافي ١:٢٣٠/٣، ٢:٦١٥/٤، ٤:١٧٠/٤، الفقيه ٢:١٧٤/٢٠٥٦، ولاحظ أيضاً التهذيب ٢:٣١٥/١٢٨٦، ٣:٣٠٣/٩٢٧.

٤ ـ الكافي ٧:٣٨/٣٧، الفقيه ٤:٢٤٠/٥٥٧٤.

٥ ـ رجال النجاشي: ٢٥٣/٦٦٤، رجال الشيخ الطوسي: ٣٧٦/٥٥٦٨=٧، ٣٨٨/٥٧٠٦=٣.

٦ ـ رجال الشيخ الطوسي: ٣٦٠/٥٣٣٦=٢٢.

٧ ـ الكافي ٢:٦١٥/٤، التهذيب ٢:١٢١/٤٦٠.

٨ ـ رجال النجاشي: ٣٣٦/٨٩٩

٩ ـ الأغاني ١٨:٥٥

النصر المهلّبي [١١] ـ م ٣٠٧[١٢] ـ.

و ممّن أكثر من الرواية عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي: أبو العبّاس أحمد بن عبيد اللّه بن عمّار الثقفي؛ فقد ترجم له في تاريخ بغداد ٤:٢٥٢ و قال: له مصنّفات في مقاتل الطالبيين و غير ذلك و كان يتشيّع... توفّي أبو العبّاس أحمد بن عبيد اللّه بن محمّد بن عمّار الثقفي في شهر ربيع الأوّل من سنة أربع عشرة و ثلاث مائة.

و ذكره المرزباني في معجم الشعراء و ذكر وفاته في سنة عشر و ثلاث مأة، و عنه نقل في معجم الأدباء ٣:٢٤١.

و ترجم له في فهرست ابن النديم: ٢١٢ بعنوان ابن عماد (عمّار ظ) الثقفي و قال: أبو العبّاس أحمد بن عبيد اللّه بن محمّد بن عماد (عمّار ظ) الثقفي الكاتب... توفي سنة تسع عشرة و ثلاث مأة، و له من الكتب كتاب المبيضّة في أخبار مقاتل آل أبي طالب....

لكن يظهر من بعض الأسناد بقاء ابن عمّار الثقفي بعد سنة ٣١٩ أيضاً، ففي أمالي الشيخ الطوسي: ١٠٣١/٤٦٣ = المجلس ١٦/٣٧ بسنده: عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا أبو العبّاس أحمد بن عبيد اللّه بن عمّار الثقفي سنة إحدى و عشرين و ثلاث مأة، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي سنة خمسين و مأتين....

و في: ١١٨٧/٥٧٤=المجلس ١/٢٣ بسنده: عن أبي المفضّل، قال: حدّثنا

---

١٠ ـ تاريخ بغداد ١١:٢١٠.

١١ ـ الأغاني ٢٣:١٦١.

١٢ ـ تاريخ بغداد ٨:٢٥٣.

أحمد بن عبيد اللّه بن محمّد بن عمّار الثقفي، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي سنة خمس و أربعين و مأتين... .

و ممّن يروي عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي: أحمد بن عبد العزيز الجوهري[1]، و قد نقل في كشف الغمّة ١: ٤٨٠: «و نقلتها من كتاب السقيفة عن عمر بن شبّة ـ تأليف أبي بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري ـ من نسخة قديمة مقروءة على مؤلّفها المذكور، قرأت عليه في ربيع الآخر سنة اثنتين و عشرين و ثلاث مأة».

فيظهر منه حياته في هذه السنة.

و أنت ترى أنّ في رواة عليّ بن محمّد النوفلي من كان في طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى: كعمر بن شبّة، و من كان في طبقة تلاميذه أو متأخّراً عنه: كحبيب بن النصر المهلّبي ـ م ٣٠٧ ـ، و في هذه السنة كان محمّد بن يحيى العطّار ـ تلميذ أحمد بن محمّد بن عيسى ـ حيّاً، وأمّا أحمد بن عبيد اللّه بن محمّد بن عمّار و أحمد بن عبد العزيز الجوهري، فهما متأخّران عن تلامذة ابن عيسى.

هذا، و قد عرفت في سندي أمالي الشيخ حياة عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي في سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠، و أكثر مشايخ ابن عيسى قد ماتوا قبل هذه السنين بكثير؛ فإنّه يروي نادراً عن حمّاد بن عيسى ـ م ٢٠٨ أو ٢٠٩ ـ أو صفوان بن يحيى ـ م ٢١٠ ـ، و يروي كثيراً عن ابن أبي عمير ـ م ٢١٧ ـ و أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي ـ م ٢٢١ ـ و الحسن بن عليّ بن فضّال ـ و

---

١ ـ الأغاني ٤: ١٣٦، ١٦: ١٧١.

في تاريخ وفاة البزنطي و ابن فضّال إشكال معروف ـ و الحسن بن محبوب ـ م ٢٢٤ ـ و غيرهم ممّن وقع في هذه الطبقة.

فتحصّل من مجموع ما ذكرنا: أنّ عليّ بن محمّد النوفلي و إن عاصر عليّ بن مهزيار[١] لكن بقي بعده حتّى لقيه بعض من كان متأخّراً عن أحمد بن محمّد بن عيسى.[٢]

حصيلة البحث: رجوع الضمير إلى «أحمد بن محمّد»

وحينئذ: فلا محيص عن إرجاع الضمير في «قال» إلى أحمد بن محمّد (بن

---

١ ـ آخر تاريخ علمنا بحياة عليّ بن مهزيار فيه: سنه تسع و عشرين و مأتين ـ رجال النجاشي: ٣٧٥/١٤٥، لاحظ أيضاً رجال الكشّي: ١٠٣٩/٥٤٩، بصائر الدرجات: ١٥/٣٣٧ ـ و بقاؤه إلى زمن العسكري عليه السلام استناداً إلى رواية الكافي، ٤: ١/٣١٠ غير واضح؛ لضعف سند الرواية و إمكان المناقشة في دلالتها أيضاً، فافهم، و أغرب منه دعوى بقائه إلى زمن الغيبة، لاحظ معجم رجال الحديث ١٢: ١٩٨.

٢ ـ و من هنا يظهر: أنّ ما ورد في التهذيب ٢: ١٢٨٦/٣١٥ ـ: محمّد بن عليّ بن محبوب، عن عليّ بن محمّد بن سليمان، قال: كتبت إلى الفقيه...، و مثله في التهذيب ٣: ٩٢٧/٣٠٣، و فيه: الفقيه أبي الحسن العسكري عليه السلام ـ لجاز فيه كون المراد من عليّ بن محمّد هو النوفلي، و إن كان الحكم به ـ أيضاً ـ مشكل.

و أمّا ما في علل الشرائع ١: ١/١٣٢ بسنده عن محمّد بن يعقوب، قال: حدّثنا عليّ بن محمّد بن سليمان...، فلو صحت النسخة لكان غير النوفلي، مع أنّ الظاهر وقوع السقط فيه؛ فقد رواه في الكافي، ٢: ٥/٥٠٧ عن عليّ بن محمّد، عن محمّد بن سليمان...

و في الخصال ١: ١٠٩/٧٢: حدّثنا محمّد بن عليّ بن بشّار القزويني «رحمه الله»، قال: حدّثنا المظفّر بن أحمد و عليّ بن محمّد بن سليمان، قالا: حدّثنا عليّ بن جعفر البغدادي... لكن لا دليل على كونه النوفلي.

و قد ورد عليّ بن محمّد بن سليمان في كامل الزيارات، الباب ١/١٠٨، لكن سليمان فيه مصحّف سالم، كما في سائر أسناده، كما في الباب ٢/٢٢، ٦/٢٦ و ٧، ١٦/٢٧ و ١٧، ٦/٣٢ و... .

عيسى) ـ كما لعلّه ظاهر السند ـ، و كأنّ لظهور السند أرجعه إليه في معجم رجال الحديث ١٢:١٤٧، فجعل أحمد بن محمّد راوياً عن عليّ بن محمّد بن سليمان النوفلي، و كذا صنع في وسائل الشيعة ١٤:٦٤/١٨٥٩٥.

٤٨٧ = ٢/١٧٩ (حيلولة)

٤٩٠ = ٧/١٨١ ـ حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن سلمة أبي حفص... .

٤٩٠ = ٨/١٨١ ـ أبان، عن عبد الرحمان، عن أبي عبد اللّه عليه السلام.... (معلّق)

٤٩١ = ١٤/١٨١ (حيلولة)

٤٩٣ = ٢/١٨٣ (حيلولة)

٤٩٧ = ٣/١٨٥ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... .

٤٩٧ = ٤/١٨٥ ـ عليّ [بن إبراهيم]، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي... .

٤٩٧ = ٥/١٨٥ ـ وعنه، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق)

توضيح: الضمير يرجع إلى ابن أبي عمير، فالسند معلّق: إمّا على الحديث ٤ ـ وإن لم يذكر فيه معاوية بن عمّار ـ اعتماداً على ظهور رواية ابن أبي عمير عن معاوية بن عمّار، أو على الحديث ٣، الذي وقع الفصل بينه وبين السند المعلّق، والأمر سهل.

٤٩٨ = ٦/١٨٥ (حيلولة)

٤٩٩ = ١/١٨٦ (حيلولة)

٤٩٩ = ٤/١٨٦ (حيلولة)

٥٠٠ = ٦/١٨٦ ـ عليّ به إبراهيم، عن أبيه [عن ابن أبي عمير] و محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان، عن معاوية بن عمّار.... (حيلولة)

٥٠١ = ١٠/١٨٦ (حيلولة)

٥٠١ = ١/١٨٧ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري....

٥٠١ = ٢/١٨٧ ـ و في رواية معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام....

في السند الثاني احتمالان: التعليق و الإرسال

توضيح: في السند احتمالان:

أحدهما: كونه معلّقاً على ما سبق، و الراوي عن معاوية بن عمّار هو ابن أبي عمير، و قد اكتفى على ما هو المعلوم من روايته عنه، خصوصاً في كتاب الحجّ.

الثاني: أن يكون مرسلاً مأخوذاً من كتاب معاوية بن عمّار، و على هذا ـ أيضاً ـ لا يبعد كون طريق الكليني إلى كتاب معاوية بن عمّار هو عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، كما يظهر للممارس في الأسناد خصوصاً في باب الحجّ.

و لعلّ الاحتمال الأوّل أقوى، بأن يكون «في رواية معاوية بن عمّار» من كلام ابن أبي عمير.

٥٠٢ = ١٨٨/٤ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عليّ بن أبي حمزة... .

٥٠٢ = ١٨٨/٥ ـ و بإسناده، عن عليّ بن أبي حمزة... .

توضيح: قوله: «و بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم، و قد روى الشيخ في التهذيب ٥:٢٤١/٨١٣ هذا الخبر عن المصنّف بالسند المتقدّم، فلاحظ.

٥٠٣ = ١٨٨/١٠ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن يحيى... .

٥٠٣ = ١٨٨/١١ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي عمير... . (معلّق)

٥٠٣ = ١٨٨/١٢ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر... . (معلّق)

٥٠٥ = ١٩٠/١ ـ أبو عليّ الأشعري، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن سعيد بن يسار، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه السلام عن المتمتّع إذا حلق رأسه...، قال: نعم... ردّدها عليّ مرّتين أو ثلاث، قال: و سألت أبا الحسن عليه السلام عنها، فقال: نعم... .

رجوع الضمير المستتر في «قال وسألت» إلى سعيد بن يسار

توضيح: الضمير المستتر في «قال: و سألت» راجع إلى سعيد بن يسار، كما هو ظاهر السند، و لا وجه للعدول عنه بمجرّد رواية صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام ـ و هو الكاظم عليه السلام على الظاهر ـ، و قد روى صفوان عن سعيد بن

يسار، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام...[1]، و قد صرّح النجاشي في رجاله: ٤٧٨/١٨١ برواية سعيد بن يسار عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام.

٥٠٦ = ٤/١٩٠ ـ أبو عليّ الأشعرى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الرحمان بن الحجّاج... .

٥٠٦ = ٥/١٩٠ ـ صفوان، عن إسحاق بن عمّار... . (معلّق)

٥٠٦ = ١/١٩١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد و سهل بن زياد جميعاً، عن رفاعة بن موسى... .

٥٠٧ = ٢/١٩١ ـ أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم بن عمرو... . (معلّق)

سقوط أحمد بن محمّد بن أبي نصر من السند الأوّل

توضيح: حكى الخبر الأوّل في التهذيب ٥:٣٨/١١٤ عن محمّد بن يعقوب مطابقاً لما في الكافي، و قد أفاد سيّدنا «دام ظلّه» في هامش أسناد أصحاب الإجماع: «لا ريب في سقوط أحمد بن محمّد بن أبي نصر من سند الخبر الأوّل؛ بقرينة سند الخبر الثاني، الذي هو معلّق على ما قبله، و الطبقة ـ أيضاً ـ تدلّ على سقوط الواسطة» انتهى.

و قد أشار صاحب مرآة العقول ١٨:١٩٣ ـ أيضاً ـ إلى سقوط الواسطة. و عليه: يكون الخبر الثاني معلّقاً على ما قبله.

٥٠٧ = ٣/١٩١ (حيلولة)

١ ـ الكافي ٥:١/٤٨٩، عنه التهذيب ٨:٦٣٣/١٨١

٥٠٩ = ١٩١/٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير... .

٥٠٩ = ١٩١/٩ ـ أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير... . (معلّق)

٥١١ = ١٩٢/٤ (حيلولة)

٥١٣ = ١٩٣/٣ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن عبد اللّه بن سنان... .

٥١٣ = ١٩٣/٤ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ بن يقطين....(معلّق)

٥١٤ = ١٩٤/١ (حيلولة)

٥١٦ = ١٩٦/١ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز... .

٥١٦ = ١٩٦/٢ ـ حمّاد بن عيسى، عن حريز بن عبد اللّه... . (معلّق)

٥١٧ = ١٩٦/٤ (حيلولة)

٥١٩ = ١٩٧/٤ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد اللّه عليه السلام... . (حيلولة)

٥١٩ = ٥/١٩٧ ـ معاوية بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد اللّهؑ.... (معلّق، حيلولة)

٥١٩ = ١/١٩٨ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن على بـن الحكم، عن داود بن النعمان... .

٥٢٠ = ٢/١٩٨ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٥٢٠ = ٣/١٩٨ (حيلولة)

٥٢٤ = ٣/٢٠٠ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرّار، عن يونس، عن عليّ بن يقطين... .

٥٢٤ = ٤/٢٠٠ ـ يونس، عن زياد بن مروان... . (معلّق)

٥٢٤ = ٥/٢٠٠ ـ يونس، عن معاوية بن عمّار... . (معلّق)

٥٢٥ = ٣/٢٠١ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

٥٢٦ = ٤/٢٠١ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم... . (معلّق)

٥٢٦ = ٥/٢٠١ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن أبي سلمة... . (معلّق)

٥٢٦ = ٩/٢٠١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيّوب، عن أبان... .

٥٢٧ = ١٠/٢٠١ ـ فضاله بن أيّوب، عن عبد اللّه بن سنان... . (معلّق)

٥٢٨ = ٣/٢٠٢ (حيلولة)

٥٢٨ = ٤/٢٠٢ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

٥٢٩ = ٥/٢٠٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

٥٢٩ = ٦/٢٠٢ ـ وعنه، عن عليّ بن النعمان... (معلّق)

٥٢٩ = ٧/٢٠٢ ـ وعنه، عن الحسين بن سعيد... (معلّق)

٥٢٩ = ٨/٢٠٢ ـ وعنه، عن إسماعيل بن همّام... (معلّق)

٥٣٠ = ٩/٢٠٢ ـ وعنه، عن ابن فضّال... (معلّق)

٥٣٠ = ١٠/٢٠٢ ـ وعنه، عن ابن فضّال... (معلّق)

٥٣٠ = ١١/٢٠٢ ـ وعنه، عن صفوان بن يحيى... (معلّق)

توضيح: الضمير في الأسناد الستّة يرجع إلى أحمد بن محمّد، فيكون كلّها معلّقةً على الحديث ٤.

٥٣٠ = ١/٢٠٣ (حيلولة)

٥٣٢ = ٣/٢٠٣ (حيلولة)

٥٣٣ = ١/٢٠٤ (حيلولة)

٥٣٤ = ٢/٢٠٦ (حيلولة)

٥٣٥ = ٣/٢٠٧ (حيلولة)

٥٤٠ = ٣/٢١١ (حيلولة)

٥٤٥ = ٢٦/٢١٢ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير...

٥٤٥ = ٢١٢/٢٧ ـ بإسناده، عن ابن أبي عمير... .

توضيح: قوله: «بإسناده» إشارة إلى السند المتقدّم عن ابن أبي عمير.

٥٤٦ = ٢١٢/٣٠ ـ عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن عليّ بن أسباط... .

٥٤٦ = ٢١٢/٣١ ـ سهل، عن عليّ بن أسباط... . (معلّق)

٥٤٦ = ٢١٢/٣٢ ـ سهل، عن منصور بن العبّاس... . (معلّق)

٥٤٨ = ٢١٣/١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي نجران... .

٥٤٨ = ٢١٣/٢ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ، عن حريز... . (معلّق)

٥٤٨ = ٢١٣/٣ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب... . (معلّق)

٥٥٠ = ٢١٦/١ (حيلولة)

٥٥٣ = ٢١٧/١ (حيلولة)

٥٥٤ = ٢١٧/٣ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .

٥٥٤ = ٢١٧/٤ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى... .

٥٥٤ = ٢١٧/٥ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد... . (معلّق)

توضيح: الحديث ٥: إمّا معلّق على الحديث ٣، أو معلّق على الحديث ٤،

وكلاهما خلاف المتعارف، وعلى كلّ حال يروي محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد.

٥٥٥ = ٩/٢١٧ ـ الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء وعدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد جميعاً، عن حمّاد بن عثمان... (حيلولة)

٥٥٦ = ١٠/٢١٧ ـ سهل بن زياد، عن أحمد بن محمّد، عن حمّاد بن عثمان... (معلّق)

توضيح: الحديث ١٠ معلّق على ثاني السندين من الحديث ٩.

٥٥٦ = ١١/٢١٧ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم...

٥٥٦ = ١٢/٢١٧ ـ أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل... (معلّق)

٥٥٧ = ١/٢١٨ (حيلولة)

٥٥٧ = ١/٢١٩ ـ محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال...

٥٥٧ = ٢/٢١٩ ـ أحمد بن محمّد، عن عليّ بن حديد... (معلّق)

٥٥٨ = ٤/٢١٩ ـ عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد، عن الحلبي...

٥٥٨ = ٥/٢١٩ ـ ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار... (معلّق)

توضيح: المعهود المتكرّر في أسناد الكتاب: عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن

الظاهر سقوط «عن ابن أبي عمير» من السند ٤

ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام ...، و الظاهر سقوط «عن ابن أبي عمير» من الحديث ٤، كما يشهد له الحديث ٥؛ حيث إنّه معلّق، و المعهود في أسناد الكليني أن يكون التعليق بالبناء على السند السابق بتقدّم ذكر من بدأ باسمه السند المعلّق في السند المعلّق عليه، نبّه على ذلك المحقّق صاحب المنتقى.[1]

٥٦٠ = ١/٢٢١ (حيلولة)

٥٦٤ = ٣/٢٢٣ ـ أبو عليّ الأشعرى، عن محمّد بن عبد الجبّار، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان...

٥٦٤ = ٢٢٣/ذيل ٣ ـ قال صفوان: قال ابن مسكان... (معلّق)

٥٦٤ = ٤/٢٢٣ ـ وفي رواية ابن مسكان، عن أبي بصير... (معلّق)

توضيح: الظاهر كون «وفي رواية ابن مسكان» من تتمّة كلام صفوان، فذيل الحديث ٣ والحديث ٤ معلّقان على صدر الحديث ٣.

٥٦٥ = ٦/٢٢٣ (حيلولة)

٥٦٥ = ١/٢٢٤ (حيلولة)

٥٦٥ = ٢/٢٢٤ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن الحجّال و الحسن بن عليّ [الكوفي]، عن عليّ بن أسباط، عن بعض أصحابنا: أنّه لم

١ ـ منتقى الجمان ٣:٤٦٧.

يعرّس، فأمره الرضا عليه السلام أن ينصرف فيعرّس.

٥٦٥ = ٣/٢٢٤: أبو عليّ الأشعري، عن الحسن بن عليّ الكوفي، عن عليّ بن أسباط[١]، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، إنّ جمّالنا مرّ بنا و لم ينزل المعرّس، فقال: لابدّ أن ترجعوا إليه، فرجعت إليه.

٥٦٦ = ٤/٢٢٤ ـ و عنه، عن ابن فضّال، قال: قال عليّ بن أسباط لأبي الحسن عليه السلام ـ و نحن نسمع ـ: إنّا لم نكن عرّسنا، فأخبرنا ابن القاسم بن الفضيل أنّه لم يكن عرّس، و أنّه سألك فأمرته بالعود إلى المعرّس فيعرّس فيه، فقال: نعم، فقال له: فإنّا انصرفنا فعرّسنا، فأيّ شيء نصنع؟ قال: تصلّي فيه و تضطجع، و كان أبو الحسن عليه السلام يصلّي بعد العتمة فيه، فقال له محمّد: فإن مرّ به في غير وقت صلاة مكتوبة؟ قال: بعد العصر. قال: سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذا، فقال: ما رخّص في هذا إلّا في ركعتي الطواف؛ فإنّ الحسن بن عليّ عليه السلام فعله، و قال: يقيم حتّى يدخل وقت الصلاة. قال: فقلت له جعلت فداك، فمن مرّ به بليل أو نهار: يعرّس فيه، أو إنّما التعريس بالليل؟ فقال: إن مرّ به بليل أو نهار فليعرّس فيه. (معلّق)

توضيح: الظاهر إشارة الأحاديث الثلاثة إلى واقعة واحدة، و كون المراد من بعض أصحابنا في الحديث ٢ هو محمّد بن القاسم بن الفضيل، المعبّر عنه بابن القاسم بن الفضيل في الحديث ٤.

---

١ ـ نقله في الفقيه ٢: ٥٦٠/٣١٤٦ معلّقاً عن عليّ بن مهزيار، عن محمّد بن القاسم بن الفضيل... و احتمال أخذ الخبر من الكافي ـ ككثير من أحاديث كتاب الحجّ من الفقيه ـ و كون مهزيار سهواً ـ صوابه أسباط ـ غير بعيد، فلاحظ.

ثمّ إنّ المراد من أبي الحسن في الحديث ٤ ـ في أوّله ـ هو الرضا عليه السلام و كذا في الحديث ٣، و في أواسط الحديث ٤ هو الكاظم عليه السلام؛ فإنّ الشيخ الطوسي و الحميري رحمهما الله في التهذيب و قرب الاسناد أوردا الواقعة بسندين آخرين يختلفان قليلاً عن نقل الكافي و بينهما ـ أيضاً ـ اختلاف، فينبغي أن ننقلهما حتّى يتبيّن وجه الصواب:

مواضع ورود الحديث الأخير في المصادر

قال في التهذيب: و عنه [أي: عن موسى بن القاسم]، عن عليّ بن أسباط، قال: قلت لعليّ بن موسى عليه السلام: إنّ ابن الفضيل بن يسار روى عنك، و أخبرنا عنك بالرجوع إلى المعرّس، و لم نكن عرّسنا فرجعنا إليه، فأيّ شيء نصنع؟ قال: تصلّي و تضطجع قليلاً، و قد كان أبو الحسن عليه السلام يصلّي فيه و يقعد، قال محمّد بن عليّ بن فضّال: فإن مررت فيه في غير وقت صلاة، بعد العصر؟ فقال: قد سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذلك، فقال: صلّ فيه، فقال له الحسن بن عليّ بن فضّال: إن مررت به ليلاً أو نهاراً، نعرّس[1]، أو إنّما التعريس بالليل؟ فقال: نعم، إن مررت به ليلاً أو نهاراً فعرّس فيه: فإنّ رسول اللّه صلى الله عليه و آله كان يفعل ذلك.[2]

و في قرب الاسناد: ١٣٦٦/٣٨٩ أورد روايةً سندها هكذا: محمّد بن عبد الحميد، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، قال: سمعت الرضا عليه السلام:... .

و بعده: ١٣٦٧/٣٨٩ قال: و سأله الحسين بن أسباط ـ و أنا أسمع ـ... .

و بعده: ١٣٦٨/٣٩٠ ـ رواية مشوّشة جدّاً متكوّنة من ثلاثة أحاديث

---

١ ـ في المطبوعة: أ تعرس و أثبتنا ما في الوافي ١٤: ١٣٤٤/١٤٣٧٤ و وسائل الشيعة ١٤: ١٩٤١٢/٣٧١.

٢ ـ التهذيب ٦: ٣٧/١٦.

مختلطة لا يعرف صحيحها من سقيمها ـ: و سألته، فقلت: رأيتك... .

و بعده: ١٣٦٩/٣٩١: قلت له: إنّ الفضيل بن يسار أخبرنا عنك أنّك أمرته بالرجوع إلى المعرّس، و لم نكن نحن عرّسنا، فرجعنا أيضاً فعرّسنا، قال: نعم، فقال له عليّ: فأيّ شيء نصنع؟ قال: تصلّي و تضطجع، و قد كان أبو الحسن عليه السلام صلّى العتمة، فقال له محمّد بن عليّ بن فضّال: فإن مررت في غير وقت؟ قال: بعد العصر، قد سئل أبو الحسن عليه السلام عن ذلك، فقال: ما رخّص في هذا إلّا لطواف الفريضة؛ فإنّ الحسن بن عليّ عليه السلام فعله، قال: تقيم حتّى يدخل وقت الصلاة، فقال الحسن بن عليّ بن فضّال: فإن مررت به ليلاً أو نهاراً، أ نعرّس فيه، و انّما التعريس بالليل؟ قال: إن كان ليلاً أو نهاراً فعرّس فيه.

المقارنة بين الروايات لتبيين مواضع التحريف في حديثي التهذيب وقرب الاسناد

و بالمقارنة بين هذه الروايات يظهر وقوع التحريف في مواضع منها، فيجب التدقيق فيها، و لننقل هنا جملةً من اختلافاتها:

الأولى: يظهر من نقل قرب الاسناد أنّ من سأل الرضا عليه السلام أوّلاً فأمره بالرجوع إلى المعرّس هو: الفضيل بن يسار، و هو سهو واضح؛ فإنّ الفضيل بن يسار لم يدرك الرضا عليه السلام؛ فإنّه مات في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام [1]، **فالصواب**: ابن الفضيل بن يسار، كما في نقل التهذيب، و المراد حفيده «ابن القاسم بن الفضيل» كما في نقل الكافي.

الثانية: أنّ الظاهر من نقل الكافي: أنّ ابن فضّال لم يسأل الرضا عليه السلام أوّلاً،

---

١ ـ كما نصّ عليه الشيخ في رجاله: ٣٨٦٨/٢٦٩=١٥ و النجاشي في رجاله: ٨٤٦/٣٠٩، و روى الصدوق في مشيخة الفقيه ٤: ٤٤١ و الكشّي في رجاله: ٣٨١/٢١٣ روايةً يظهر منها بوضوح وفاة الفضيل في زمن أبي عبد اللّه عليه السلام.

بل إنّما كان حاضراً عندما كان عليّ بن أسباط يسأله عليه السلام عن ذلك، و يظهر كون السائل هو عليّ بن أسباط من نقل التهذيب أيضاً، فما في نقل قرب الاسناد ـ من كون السائل هو الحسن بن عليّ بن فضّال ـ كأنّه سهو، و هذا لا يناسب مع ذيل نقل قرب الاسناد أيضاً، حيث ذكر: «فقال: الحسن بن عليّ بن فضّال...»؛ فانّ ظاهره عدم كونه سائلاً في أوّل الخبر، و إلّا لقال: «قلت» بصيغة المتكلّم، كما في نقل الكافي، فافهم.

الثالثة: أنّ نقل التهذيب في جواب السؤال عن حكم ما لو مرّ في غير وقت الصلاة، يختلف عن نقلي الكافي و قرب الاسناد كاملاً، و لعلّ في نقل التهذيب خطأ؛ لتوافق نقلي الكافي و قرب الاسناد مع رواية أخرى، و هي ما رواه معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام، قلت: فإن لم يكن وقت صلاة؟ قال: فأقم، قلت: لا يقيمون أصحابي، قال: فصلّ ركعتين و امضه[1]، فافهم.

بيان موضع الإبهام في الحديث و رفعها: الأوّل في المراد من ابن فضّال في السند

ثمّ إنّ في نقل الكافي نقاطاً من الإبهام ترتفع بالتدقيق في سائر النقول، و الإبهام وقع:

أوّلاً: في المراد من ابن فضّال في سند الحديث.

و المراد منه الحسن بن عليّ بن فضّال؛ بقرينة التهذيب و قرب الاسناد، و يؤكّده أنّ إطلاق ابن فضّال ـ خصوصاً في الكتب الأربعة ـ منصرف إليه، و إرادة غيره منه في غاية القلّة.

الثاني في المراد من محمّد في «فقال له محمّد»

و ثانياً: في المراد من «فقال له محمّد» في أواسط الحديث.

و الظاهر من سائر النقول أنّ المراد هو محمّد بن عليّ بن فضّال، دون

---

١ ـ التهذيب ٦:١٦/٣٦، و قسه مع الكافي ٤:٥٦٥/١.

محمّد بن القاسم بن الفضيل، الذي ظاهر الروايات عدم حضوره عندما كان عليّ بن أسباط يسأل الرضا عليه السلام.

و لعلّ المراد من محمّد بن عليّ بن فضّال هنا نفس ما روى عنه معاوية بن حكيم عن أبي الحسن عليه السلام في التهذيب ٣: ٢٨٠/ ٨٢٤[1]، فكأنّه أخ للحسن بن عليّ بن فضّال كان قد حجّ معه، و يحتمل ـ بعيداً ـ كون المراد من محمّد في الكافي هو محمّد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، ففي نسبه سقط أو اختصار، فافهم.

الثالث: في مرجع ضمير قال في «قال: بعد العصر»

و ثالثاً: في مرجع الضمير في «قال: بعد العصر».

فقد ذكر في مرآة العقول: ١٨/ ٢٨٢ أنّه محمّد بن القاسم و تبعه في هامش المطبوعة، و هو سهو، كأنّه نشأ من تخيّل كون المراد من «محمّد» قبله هو محمّد بن القاسم، و قد عرفت عدم صحّة هذا التخيّل و كون محمّد هو: محمّد بن عليّ بن فضّال.

و الظاهر زيادة «قال»، كما لم يرد في التهذيب، و من ملاحظة قرب الاسناد يظهر منشؤ الزيادة؛ حيث وردت فيه كلمة «قال» قبل «بعد العصر»، و لم ترد الكلمة بعده، مع أنّ من الواضح لزوم الكلمة هناك، فلعلّ كلمة «قال» ـ التي موضعها كانت بعد «بعد العصر» ـ سقطت من النسخة فأدرجت سهواً قبله ـ كما في نقل قرب الاسناد ـ و جمع بين النسخة الصحيحة و النسخة المصحفّة في الكافي، فوقع فيه الزيادة، و بالتالي وقع الإبهام في مرجع الضمير، و لم نحصل على تفسير آخر لمرجع الضمير من دون تكلّف، و

١ ـ و لا دليل على وقوع التحريف هنا، كما احتمله في معجم رجال الحديث ١٦: ٣٣٥.

اللّه أعلم.

تحقيق الكلام في الأمرين

يبقى الكلام في أمرين[1] في أسناد الكتاب هنا:

الأوّل: في مرجع الضمير «عنه» في الحديث ٤ في صدر السند.

الثاني: في كيفيّة العطف في الحديث ٢.

الأوّل: في مرجع ضمير «عنه» في السند ٤

أمّا الأمر الأوّل، فالظاهر بدواً رجوع الضمير إلى أبي على الأشعري، و هذا غير مراد جزماً؛ لعدم رواية أبي على الأشعري ـ م ٣٠٦ ـ عن ابن فضّال ـ و هو الحسن بن عليّ بن فضّال ـ م ٢٢٤ ـ و لا عن طبقته، و لذلك أرجع الضمير في معجم رجال الحديث ٥:٣٢١ و ٢٣:٢١١ إلى الحسن بن عليّ الكوفي، و كذلك صنع سيّدنا «دام ظلّه» في مجموعة أسناد أصحاب الإجماع ـ قسم أسناد ابن فضّال ـ و هو الظاهر من ترتيب أسانيد الكافي ـ أسناد أبي عليّ الأشعري عن الحسن بن عليّ ـ، و وجه ما صنعه هؤلاء الأجلاّء هو رواية الحسن بن عليّ الكوفي ـ بهذا العنوان و بعنوان الحسن بن عليّ بن عبد اللّه و الحسن بن عليّ بن عبد اللّه بن المغيرة و الحسن بن عليّ بن عبد اللّه بن المغيرة الكوفي ـ عن ابن فضّال أو الحسن بن عليّ بن فضّال.

الأولى إرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد في الحديث ٢

لكنّ الأولى إرجاع الضمير إلى أحمد بن محمّد في حديث ٢؛ و ذلك لعدم

١ ـ هناك اختلافات يسيرة بين هذه النقول لا نطيل الكلام بذكرها، و إنّما نشير إلى بعضها هنا:

الأوّل: كلمه «الواو» قبل «إنّما التعريس بالليل» في نقل قرب الاسناد محرّف من «أو».

الثاني: سقطت كلمة «صلاة» أو «صلاة مكتوبة» بعد كلمة «وقت» في قرب الاسناد في ضمن سؤال محمّد بن عليّ بن فضّال

فتحصّل من مجموع ما مرّ: أنّ نقل قرب الاسناد أكثر النقول تصحيفاً، و نقل الكافي أسلمها، و اللّه أعلم.

رجوع الضمير إلى الحسن بن عليّ الكوفي في شيء من الأسناد، بخلاف أحمد بن محمّد، الذي قد كثر جدّاً رجوع الضمير إليه، و قد راجعت ما ورد في أوّل أسناد الكافي بلفظة «عنه، عن ابن فضّال» فرأيت أنّ مرجع الضمير في أكثرها هو أحمد بن محمّد بن خالد أو أحمد بن أبي عبد اللّه[1]، و في كثير منها: أحمد بن محمّد[2]، و في جملة منها: أحمد بن محمّد بن عيسى[3]، و لم نجد الرجوع إلى غير من يسمّى بأحمد بن محمّد إلّا في ثلاثة موارد[4]، و هذه ـ أيضاً ـ كانت مقرونة بقرينة واضحة عليه.

لا يقال: يبعّد هذا الاحتمال الفصل بين الضمير و مرجعه.

فإنّه يقال: هذا صحيح، لكن في رجوع الضمير إلى الحسن بن عليّ الكوفي ـ أيضا ـ إشكال، و هو رجوع الضمير إلى وسط السند من دون قرينة ظاهرة عليه.

لا يقال: هذا الإشكال مشترك الورود.

فإنّه يقال: ليس الأمر كذلك؛ فإنّ «أحمد بن محمّد» في الحديث ۲ يحكم صدر السند؛ لعدم صحّة رجوع ضمير المفرد إلى «عدّة من أصحابنا».

---

۱ ـ الكافي ۲:۳/۷۳، ۸/۱۰۸، ۱۰/۱۲۳، ۹/۱۳۹ و ۱۰، ۶/۱۴۲، ۹/۱۶۴، ۲۹/۲۳۹، ۵/۳۰۳، ۱۵/۳۴۱، ۷/۳۵۵، ۱۲/۴۹۸، ۲۷/۵۳۱ و كذا ۳:۱۲/۵۰۰، ۶:۲/۲۲۲ و ۳، ۴/۲۲۳، ۹/۴۹۱، ۵/۴۹۴، ۸:۴۱۷/۲۷۶.

۲ ـ الكافي ۲:۲/۱۷۹ و ۳، ۶/۶۴۵، ۲۰/۶۶۵، ۴:۹/۵۳۰ و ۱۰، ۵:۳/۴۸، ۳/۴۳۸، ۶:۱۲/۴۴۰، ۴/۴۹۰، ۲/۴۹۲، ۷:۲/۴۳۷.

۳ ـ الكافي ۲:۲۴/۲۵۷، ۹/۴۸۳، ۶:۲/۴۵۳، ۱۲/۴۹۱، ۸/۴۹۴.

۴ ـ الكافي ۲:۱۷/۲۷۲ ـ و المرجع هو محمّد بن عبد الجبار ـ، ۸:۳۷/۸۰، ۳۸/۸۱، و المرجع سهل.

هذا، و احتمال وقوع خلل في الأسناد ـ كالتقديم و التأخير في ترتيب الأحاديث، أو إضافة المصنّف لحديث ٣ بعد التأليف؛ غافلاً عن إيراثه الإبهام في مرجع الضمير ـ غير منفيّ، فلعلّه السبب في وقوع الفصل بين الضمير و مرجعه.

الثاني في كيفية العطف في الحديث ٢

أمّا الأمر الثاني ـ و هو كيفيّة العطف في الحديث ٢ ـ: فإمّا أن نبني على ثبوت «الكوفي» ـ و هو الوارد في بعض المخطوطات، و تؤيّده رواية الحسن بن عليّ الكوفي عن عليّ بن أسباط في الحديث ٣[1] ـ فالسند مختلّ؛ إذ لو كان الراوي عنه هو أحمد بن محمّد ـ كما هو ظاهره ـ لأشكل السند بعدم رواية أحمد بن محمّد عن الحسن بن عليّ الكوفي في مورد، و هما في طبقة واحدة، يروي عن كليهما الكليني بواسطة واحدة.

كيفية العطف بناءً على ظاهر السند

و لو قلنا بوقوع تحويل في السند ـ بعطف «الحسن بن عليّ الكوفي» على «أحمد بن محمّد» ـ لأشكل ـ مضافاً إلى عدم قرينة على التحويل ـ بعدم رواية الكليني عن الحسن بن عليّ الكوفي بتوسّط عدّة من أصحابنا.

فالظاهر: زيادة «الكوفي»، و كأنّه زيد في السند هنا لتشابهه مع الحديث ٣، فلاحظ.

فحينئذٍ لم يبق إشكال في السند من جهة الراوي عن الحسن بن عليّ؛ إذ يروي أحمد بن محمّد عن عدّة رواة بهذا الإسم: كالحسن بن عليّ الوشّاء و

---

١ ـ و في التهذيب ١: ١٩٥/٥٦٣: محمّد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن عليّ، عن عليّ بن أسباط...، و لا يبعد كون المراد الحسن بن عليّ الكوفي؛ إذ روى محمّد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن عليّ بن عبد اللّه [بن المغيرة و هو متّحد مع الحسن بن عليّ الكوفي] في التهذيب ٢: ٢٤٢/٩٥٩، ٥: ٣٨٥/١٣٤٦.

الحسن بن عليّ بن النعمان و الحسن بن عليّ بن يقطين و الحسن بن عليّ بن فضّال.

لكن حيث لم نعثر على رواية للحجّال عن عليّ بن أسباط في غير هذا السند، لاحتمل في السند التحويل: بأن كان «الحسن بن عليّ، عن عليّ بن أسباط» معطوفاً على «الحجّال» عطف طبقتين على طبقة واحدة، فيكون كلّ من الحجّال و عليّ بن أسباط راوياً عن بعض أصحابنا.

و يؤيّده: أنّ الحجّال روى عن بعض أصحابه في موارد[1] و قد ورد في الكافي ٤: ٢/٤٧٠ و التهذيب ٥: ٦٤٩/١٩٥ رواية الحجّال عن بعض أصحابنا، قال: مرّ رجل بوادي محسّر، فأمره أبو عبد اللّه عليه السلام ـ بعد الانصراف إلى مكّة ـ أن يرجع فيسعى.

و الخبر ـ كما ترى ـ يشابه الخبر المبحوث عنه من بعض الجهات.

ما احتمله سيّدنا دام ظلّه في كيفيّة العطف في السند

لكن لو عدلنا عن ظاهر السند، لكان الأقوى احتمالاً ما ذكره سيّدنا «دام ظلّه» في السند، فقال: «لم أجد رواية الحجّال عن عليّ بن أسباط في غير هذا المورد، بل روى عليّ بن أسباط [عن الحجّال في مستطرفات السرائر: ٥٦٤، و قد روى عليّ بن أسباط] عن عبد اللّه بن محمّد صاحب الحجّال في المحاسن ٢: ٨٤/٣٢٨، و الظاهر اتّحاد صاحب الحجّال مع عبد اللّه بن محمّد الحجّال، الذي يراد بالحجّال حيث أطلق.

فعليه: فيحتمل كون «عن» قبل «عليّ بن أسباط» محرّفاً من الواو، و الحجّال و الحسن بن عليّ بن فضّال [و غيره ممّن يروي عنه ابن عيسى باسم الحسن بن عليّ] و عليّ بن أسباط في طبقة واحدة يروي عنهم أحمد بن

١ ـ الكافي ١: ٨/٤١، ٥: ٣/١٦٣، ٨: ٣٦٤/٢٥٥.

محمّد بن عيسى (=أحمد بن محمّد) كثيراً»، انتهى.

قلت: يؤيّد ما احتمله، تعاطف ابن فضّال و الحجّال في جملة من الأسناد[١]، و كذا وقع في مستطرفات السرائر: ٥٦٤ عليّ بن أسباط و عبد الرحمان بن أبي نجران و ابن بنت إلياس حسن بن عليّ ـ و هو الوشّاء، كما نبّه عليه ابن إدريس صاحب السرائر ـ، و قد تعاطف عليّ بن أسباط و الحجّال في عيون أخبار الرضاﷺ ٢: ١٢/ ٢٨ على ما هو ظاهر السند.

ما يلاحظ على ما ذكره سيّدنا دام ظلّه من احتمال التحريف

لكنّ الحكم بوقوع التحريف مشكل؛ لعدم البعد في رواية المعاصر عن المعاصر نادراً، خصوصاً إذا كان للمروي عنه خصوصية بالمورد ـ كما في المقام ـ؛ حيث كان لعليّ بن أسباط شأن في هذه القضيّة؛ بأنّه سمع خبراً عن محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار، ثمّ سأل الرضاﷺ عمّا سمعه ـ كما هو مبيّن في أحاديث الباب ـ و لعلّه لذلك لم يستظهر سيّدنا «دام ظلّه» احتمال التحريف، بل اكتفى بمجرّد إبداء الاحتمال.

الظاهر إرادة ابن فضّال من الحسن بن علي بناءً على احتمال التحريف في السند

و كيف كان، لو قلنا بوقوع تحريف في السند ـ كما احتمله «دام ظلّه» ـ فلا يبعد كون المراد من الحسن بن عليّ في السند هو ابن فضّال؛ لكثرة روايته عن بعض أصحابه أو بعض أصحابنا.[٢]

و أمّا سائر من يسمّى بالحسن بن عليّ في مشائخ أحمد بن محمّد (بن

---

١ ـ الكافي، ٢: ٣/ ٢٨٨، ٣: ١/ ٥٥٨، ٤: ٢٥/ ٥٤٥، ٦: ١١/ ٥٣٩، ٧: ٣/ ١٥٨، ٨: ٢٥٢/ ٢٠٨، ٢٥٣/ ٢٠٩

٢ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢٣: ٢٣٢ ـ ٢٣٤ و كذا ٥: ٣١٣.

عيسى) فروايتهم عن بعض أصحابنا ـ مثلاً ـ قليلة أو غير ثابتة.[١]

تعيين المراد من الحسن بن عليّ في السند مشكل بناءً على ظاهر السند

و أمّا لو بنينا على ظاهر السند و لم نقل بالتحريف فيه، فيشكل تعيين الحسن بن عليّ؛ إذ يروي أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ الوشّاء، عن عليّ بن أسباط في التهذيب ٢:١٩٧/٧٥، و قد روى الحسن بن عليّ بن النعمان عن عليّ بن أسباط في أمالي الصدوق، المجلس ٤٢/٨، الخصال ١:١٣١/١٣٧، و عليّ بن أسباط يروي فيه عن بعض أصحابنا.

و أمّا الحسن بن عليّ بن فضّال ـ الذي يراد من الحسن بن عليّ في أسناد أحمد بن محمّد في كثير من الموارد[٢] ـ فلم نجد روايته عن عليّ بن أسباط إلّا في بصائر الدرجات: ٧/٤٩٧، فابتدأ السند بقوله: حدّثنا الحسن بن عليّ بن فضّال عن عليّ بن أسباط... .

لكن لم نجد رواية الصفّار ـ المتوفّى ٢٩٠ ـ عن الحسن بن عليّ بن فضّال ـ المتوفّى ٢٢١ ـ مباشرةً في موضع،[٣] بل يروي الصفّار عن ولد الحسن ـ أعني:

---

١ ـ لم نجد رواية الوشّاء عن بعض أصحابه أو بعض أصحابنا إلّا في الكافي ٢:٢٥/٩٣، ٦:٢/٣٥٨، التهذيب ٥:١٦١٧/٤٦٣، و قد وردت رواية الحسن بن عليّ بن النعمان عن بعض أصحابنا في الكافي ٦:٥/٣٣٣ و ٨:٣٨٥/٢٦٥ ـ و هما واحد ـ، و أمّا الحسن بن عليّ بن يقطين، فلم نجد روايته عن راوٍ مبهم ـ كبعض أصحابنا ـ في موضع.

٢ ـ كما في الكافي ٢:٧/٣٦٠، ١/٤٧١، ١٤/٥٦٧.

٣ ـ و ما في مطبوعة بصائر الدرجات: ١٣/٢٦٥ ـ من روايته عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن معاوية ـ ففيه تصحيف، و «فضّال عن» زائدة، لاحظ بصائر الدرجات: ٢/٨٠، ٤/١٣١.

أحمد بن الحسن ـ كثيراً:[١] و عن أخيه عليّ بن الحسن في مواضع[٢].

و قد روى في بصائر الدرجات: ١/٤٨٠: عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن عليّ بن أسباط...، و كذا روى الصفّار بتوسّطه عن عليّ بن أسباط في الأمالي للصدوق، المجلس ٢/٥٢، معاني الأخبار: ٢/٤٦.

فلا يبعد كون الصواب في بصائر الدرجات: ٧/٤٩٧ ـ أيضاً ـ هو أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، و يحتمل ـ على بعد ـ كون الصواب: عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ لرواية الصفّار عنه في مواضع كما مرّ، و روايته عن عليّ بن أسباط كثيراً.[٣]

وجه بعد هذا الاحتمال: عدم توسّط عليّ بن الحسن بن فضّال بين الصفّار و عليّ بن أسباط في موضع.

هذا، و قد ورد في التهذيب ٥:٢٠٩/٧٠٤: رواية محمّد بن الحسين (بن أبي الخطّاب)، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن سوادة القطّان و عليّ بن

---

١ ـ بصائر الدرجات: ١٨/٤١، ١/٤٤، ٩/٤٦ و ١٢، ٥/٩١ ـ بتصحيف أحمد بمحمّد في مطبوعته ـ ١١/١٤٤، ٢/١٥١، ٩/١٥٤، ٢/١٦٢، ٥/٢١٣، ٣/٢٨٩، ٥/٣٠٣، ٤/٣١٥، ١/٣٤٧، ١٥/٣٥٣، ١١/٣٧١ و ١٢، ٤/٤٢٩، ١٠/٤٧٢، ١٧/٤٨٧.

٢ ـ منها: بصائر الدرجات: ٣/٣٠، ١/١٤٧ ـ و في المطبوعة في الموضعين تصحيف ـ ٤٠/١٨٥، ٦/٢١٤، ٧/٢٨٦.

٣ ـ الكافي ٥:٨/٣٩١، ٨/٤٢٨، ٢/٥٠٤، ٤/٥١٥، التهذيب ١:١٠٦/٢٧٥، ١٢٠٠/٣٨٩، ١٢١٧/٣٩٣، ١٢٦٢/٤٠٣، ٤:٧٨٥/٢٦٢، ٧:١٦٠٠/٤٠١، ٨:١٧١/٥٣، ٢٧٣/٨٠، ٩:٩٨٧/٢٧٣، ٩٩٨/٢٧٦، ١٠٩٥/٣٠٦، الاختصاص: ٨٤، غيبة الطوسي: ٧١/٦٨، و بعنوان عليّ بن الحسن في أسناد عديدة، راجع معجم رجال الحديث ١١:٥٤٨.

أسباط، عن أبي الحسن الرضاعليه السلام...، فيوهم رواية ابن فضّال عن عليّ بن أسباط.

لكن علّق سيّدنا «دام ظلّه» على السند: «بأنّ عليّ بن أسباط عطف على الحسن بن عليّ بن فضّال، و الراوي عنه هو محمّد بن الحسين، الذي يروي كتابه و كثيراً في الأسناد» انتهى.

و على أيّة حال، فاحتمال وقوع التحويل في السند المبحوث عنه ـ أي: الحديث ٢، بأن يكون «الحسن بن عليّ عن عليّ بن أسباط» معطوفاً على «الحجّال» ـ أضعف من احتمال وقوع التحريف فيه، و من احتمال رواية الحجّال عن عليّ بن أسباط على خلاف المعهود، و اللّه أعلم.

٥٨١ = ٣/٢٣٢ ـ محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع... .

٥٨١ = ٤/٢٣٢ ـ محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل... . (معلّق)

٥٨١ = ٥/٢٣٢ ـ محمّد بن الحسين، عن محمّد بن سنان... . (معلّق)

٥٨٢ = ١١/٢٣٢ (حيلولة)

٥٨٥ = ٣/٢٣٥ ـ محمّد بن يحيى، عن عليّ بن إبراهيم الجعفري، عن حمدان بن إسحاق، قال: سمعت أبا جعفرعليه السلام ـ أو حكي لي عن رجل عن أبي جعفرعليه السلام... ـ قال: فحججت بعد الزيارة فلقيت أيّوب بن نوح... .

توضيح: في أوّل السند حيلولة، و الضمير في «قال» راجع إلى حمدان ـ كما هو ظاهر السند ـ و به صرّح في كامل الزيارات، الباب ١٠١/٣.

٥٨٧ = ٢/٢٣٦ ـ عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عـليّ بـن الحكم... .

٥٨٨ = ٣/٢٣٦ ـ أحمد بن محمّد، عن ابن فضّال... .(معلّق)

٥٨٨ = ٤/٢٣٦ ـ أحمد بن محمّد، عن الحسن بن عليّ... (معلّق)

٥٨٨ = ٥/٢٣٦ ـ أحمد بن محمّد، عن رزق اللّـه بـن أبي العـلاء، عـن سليمان بن عمر السّراج... (معلّق)

أحمد بن محمّد في هذه الأسناد هو أحمد بن محمّد بن عيسى

توضيح: أحمد بن محمّد في الحديث ٣ هو أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بقرينة روايته عن ابن فضّال ـ الذي هو الحسن بن عليّ بن فضّال ـ، و أحمد بن محمّد قد مرّ ذكره في السند السابق.

و روى الحديث ٥ في التهذيب ٦: ٧٤/١٤٤: بإسناده عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن رزق بن العلاء، عن سليمان بن عمر السّراج...، و رزق بـن العلاء هو رزق اللّه بن أبي العلاء، و أحد الاسمين محرّف.

وعليه: يكون الحديثان ٣ و ٥ معلّقين على الحديث ٢، و أخذاً بـوحدة السياق نحكم بتعليق الحديث ٤ عليه أيضاً، لأنّ أحمد بن محمّد العـاصمي ـ شيخ الكليني، الذي هو المراد عند إطلاق الكليني لأحمد بن محمّد في طـبقة مشايخه ـ لم نجد روايته عن الحسن بن عليّ، أمّا أحمد بن محمّد ـ الذي هو شيخ مشايخ الكليني ـ فيروي عن عدّة أفراد باسم الحسن بن عليّ: كابن فضّال و الحسن بن عليّ الوشّاء و الحسن بن عليّ بن يقطين.[1]

---

١ ـ لاحظ معجم رجال الحديث ٢: ٦٦٥ ـ ٦٦٧.